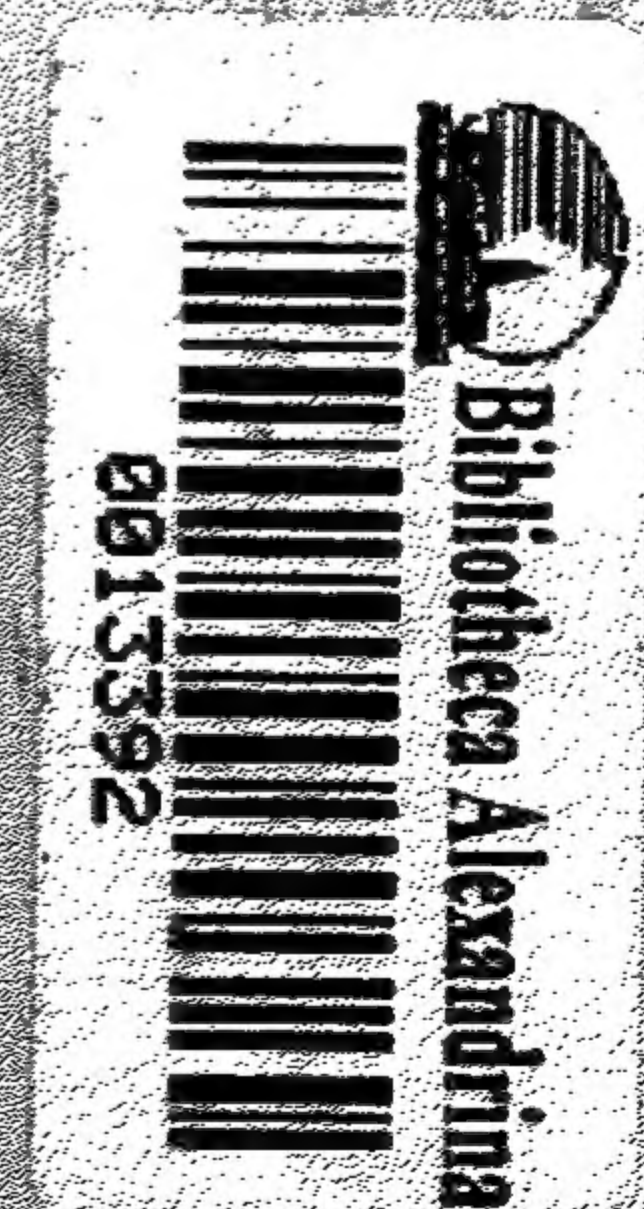


منعطف الاشتراكية الكبير

روجيه غارودي



مَنْعَطُفَا لَشْتِرَاكِيَةِ الْكَبِيرِ

روحيه غارودي

منطق الاشتراكية الكبير

ترجمة دوقان فرقوط

منشورات دار الآداب - بيروت

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثالثة

كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢

كلمة الناشر

يعتبر روجيه غارودي واحداً من اكبر مفكري الماركسية المعاصرين .
وقد كان الى عهد قريب عضواً بارزاً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي
الفرنسي ، وكان لأرائه وتوجيهاته أثر مرموق في حياة هذا الحزب .

ولكن غارودي خرج منذ فترة باجتهادات مختلفة يعارض فيها بعض مواقف
الحزب الشيوعي الفرنسي وسياسة موسكو اجمالاً ، ويبني ذلك على نصوص
وبيانات يرجع فيها الى ماركس ولينين .

وقد بلغ الخلاف بين غارودي والحزب الى حد فصله مؤخراً من اللجنة
المركزية ، وكان هذا الكتاب « منعطف الاشتراكية الكبير » احد الاسباب
الرئيسية لهذا الفصل .

وحين تقدم « دار الآداب » ترجمة لهذا الكتاب فهذا لا يعني انها تتبنى آراء
المفكر الفرنسي ، بل تقصد الى اطلاع القراء العرب على جانب من الصراع
الفكري يساعد المثقفين العرب على اختيار الطريق الذي يسلكونه لتكوين
مفاهيمهم ونظرياتهم الخاصة .

« دار الآداب »

مقدمة

لم يعد الصمت ممكناً .
فالحركة الشيوعية الدولية في أزمة .
ان الانشقاق الصيني واجتياح تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ عسكرياً ،
ومؤتمر موسكو في يونيو (حزيران) ١٩٦٩ وفرض التراجع على الحزب
التشييكوسلوفاكي عن الاحتجاجات التي أصدرها في أغسطس (آب) ١٩٦٨ ،
هي المظاهر البادية للعيان في هذه الازمة .
لذلك ثمة مشكلة اساسية تطرح على كل واحد منا في هذا الشطر الاخير من
القرن العشرين .
والوعي بهذه المشكلة ، والشعور الشخصي بالمسؤولية في حلها ، هما شيء
واحد .
يتعلق به احتضار عالم أو بعثه .
فالمشكلة تطرح على مستوى الكوكب .
فهي ليست مما يهم الشيوعيين وحدهم: وما من أحد في العالم لا يدخل في حلها .
* * *
كانت نقطة الانطلاق في هذا التفكير هي ربيع عام ١٩٦٨ المزدوج :
ربيع باريس ، وربيع براغ .

ورجع الصدمة التي ولدتها احداث الربيع الفاشلة .

أولاً وقبل كل شيء ، الوعي بورطة السياسة الفرنسية ودراسة الوسائل للخروج من هذه الورطة .

فليس أقل مفارقات السياسة الفرنسية الحالية أن تكون المعارضة فيها اكثرية وعاجزة في آن واحد .

لا تستطيع هذه المعارضة ان تحرز إلا انتصارات سلبية دون أن تتوصل الى بناء مستقبل جديد .

لقد هبت القوى الحية في الأمة جميعها ، في مايو ويونيو (أيار وحزيران) من عام ١٩٦٨ ، فأضرب ما يقرب من عشرة ملايين من يتقاضون راتباً ، غالبيتهم من الطلاب والمثقفين ، ثم من الموظفين ، ولم يلبث ، بعد زمن قليل ، ان لحق بهم الفلاحون . كانت هذه الهبة تضع نظام السلطة الشخصية موضع الاتهام ، كما تضع رأس المال الذي يشكل مظهرها .

وما هي إلا اسابيع حتى جرت الانتخابات ، فاذا بالحزب الذي يتجسده هذا النظام يفوز بنجاح عظيم .

وفي عام ١٩٦٩ ، اضطر الاستفتاء ، الذي أسفر عن اكثرية صوتت بالنفي « لا » ، الجنرال ديغول ، على الانسحاب من الحكم . إلا أن أقرب خلف مباشر له ، انتخب رئيساً للجمهورية بعد شهر .

وثمة مفارقة شبيهة بهذه المفارقة ، توجد داخل المعارضة : حيث كان الحزب الشيوعي ، اكثرية ، وعاجزاً في آن واحد . فلا مرأى في أنه حصل على فوز شخصي أثناء اقتراعين : الانتخابات التشريعية في عام ١٩٦٨ وانتخابات الرئاسة في عام ١٩٦٩ : وهو الحزب الوحيد ، من احزاب المعارضة الذي لم ينهر بل عزّز ، على العكس ، مواقعه .

لكنه ما لبث ان وجد نفسه كبرج هائل في السهل ، لا يملك اية قوة منظمة خارجه ، ولا الى جانبه .

أليس من الملائم أن نتساءل حول هذه المفارقة المزدوجة ؟

فمن ذا الذي يمكنه ، هنا ، ان يتخذ المبادرات الضرورية للخروج من الورطة - ليس فحسب لانقاذ المعارضة من هذه الورطة ، بل واخراج البلاد نفسها منها ، ولفتح آفاق المستقبل أمامها - ، ان لم تكن القوة الرئيسية المنظمة في هذه المعارضة الاكثرية ، الا وهي الحزب الشيوعي ، أشدها تغلفاً في صفوف الطبقة العاملة ، والذي يتمتع بثقة هذه الطبقة ، لأن مهمته هي تجسيد هدفها الثوري ؟ سأحاول الاجابة ، في حدود هذه الدراسة ، على هذا السؤال انطلاقاً من القناعة المزدوجة التي انتهت الى فرض نفسها عليّ كبديهية :

- لا يمكن عمل أي شيء ذي بال في فرنسا دون الحزب الشيوعي .

- لا يمكن عمل اي شيء إذا لم يتغير هذا الحزب ، تغيراً عميقاً .

* * *

ان مشكلة الثورة في الطريق المسدود ، ليست في فرنسا سوى حالة خاصة من مشكلة أعم .

فحينما كانت القوى الثورية منذ سنوات خلت ، ما تزال أقل عدداً ، كانت الاحزاب الشيوعية في مناطق واسعة من العالم ، قطب الرحى .

إلا ان هذه القوى قد تزايدت اليوم ، وغالباً ، ما نراها « تتحولت » حول الاحزاب الشيوعية : فتنمو خارج هذه الاحزاب ، وبدونها ، بل وضدها أحياناً .

لقد انتصرت في امريكا اللاتينية حتى الآن ثورة اشتراكية واحدة ، هي ثورة كوبا ، ولم يكن الحزب الشيوعي ، مع انه قوي ، أول البادئين فيها .

ولكنه انضم إليها . اما في سائر القارة ، الخاضعة لنير أعتى امبريالية في العالم ، حق ليكاد ان يكون نيراً استعمارياً ، تبلغ التوترات ذرى احتدامها ، فتهب قوى اجتماعية ضخمة للثورة ، إلا ان الاحزاب الشيوعية لا تؤلف فيها سوى أحد عناصرها ، ولا يكون دائماً اكثرها ديناميكية .

وفي أفريقيا السوداء ، حيث تكافح الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار ، الاستعمار الجديد بسلطانه وغناه ومكائده ، لا يوجد ، عملياً ، اي حزب ماركسي .

وتتخذ المشاكل في آسيا صورة مفاجئة ، على نحو فريد ، ليس فحسب بسبب المواقع الارادية المتعلقة بالحزب الشيوعي الصيني ، الطموح الى هيمنة عالمية على الحركة ، بل وكذلك بفعل استئصال شأفة الحزب الشيوعي الاندونيسي والانقسامات الداخلية في الاحزاب الاخرى ولا سيما في اليابان وفي الهند . بيد أن ارفع مثل لاثبات حيوية الحركة ، قدمه شيوعيو فيتنام الذين صمدوا صموداً مظفراً ، بفضل تضحيات لا حصر لها ، لأقوى امبريالية في العالم .

وهل يمكن للانسان ، في البلدان المتقدمة ، من أوروبا ومن امريكا ، أن يأمل ، بصورة معقولة من الاحزاب الشيوعية الموجودة حالياً ، فيما عداها في فرنسا وإيطاليا واسبانيا ، ان تكسب جمهور الطبقة العاملة والقوى الثورية الاخرى ؟

فمن المناسب اذن ، الاحتراس من « النزعة الانتصارية » ، التي توحى بها مقاطع عديدة من « الوثيقة » الصادرة عن مؤتمر موسكو ، والتصدي لمعالجة المشاكل الواقعية ، لا بالاعتراف بالتناقضات الموجودة بين البلدان الاشتراكية وتحليلها في اسبابها العميقة فحسب ، بل وكذلك بالبحث عن الاسباب التي تجعل عدداً هائلاً من القوى الثورية « متحولاً » حول الاحزاب الشيوعية .

ثمة « مراجعة مثيرة » غدت ضرورية بعد الآن .

انها شديدة الاثارة بالنسبة للشيوعيين ، كما هي بالنسبة لغير الشيوعيين
وللمناهضين للشيوعيين .

* * *

ذلك ان المشكلة يجب ان تُطرح بعموميتها كاملة .
لقد اصبح كلاماً مبتذلاً ان يقال بان امكانيات الانسان قد تعاظمت في
عشرين سنة اكثر منها في عدة آلاف السنين .

فماذا 'عمل في البلدان الرأسمالية ، حتى أغناها ، من أجل تكييف العلاقات
البشرية مع هذا التحول المفاجيء الهائل ؟

وماذا 'عمل في البلدان الاشتراكية لمواجهة هذه المسألة نفسها؟
ان اخضاع اللانهايات الثلاث اخذ يحتاز مرحلة حاسمة :
- فعلى مستوى الصغر اللامتناهي ، تفتح السيطرة على الطاقة الذرية ، عصرأ
في تفتيت المادة الخاضع للمراقبة ، واضعاً بين ايدينا امكانيات لم تبقى ثمة حدود
للغنى والسلطة اللذين توفرهما للبشر .

- وعلى مستوى الكبر اللامتناهي ، تفتح اولى الاعمال في ارتياد الكون أفقاً
لا حد له من التغيرات بل وربما من هجرات البشرية في ارجاء الكون ؛ وقد تم
تجاوز حدود النوع في نطاق الكوكب الارضي .

- وعلى مستوى المركّب اللامتناهي ، فان الثورة السبرانية^(١) Cybernétique

(١) Cybernétique أي السبرانية في اقتراح منير البعلبكي ويعرف هذا العلم الجديد بعلم
الضبط . ويعرفه نزيه الحكيم بعلم « سير » المائلات Analogies بين صور الحركة على مختلف
مستويات الواقع بما يؤدي الى اداء افضل على الصعيد التقني . والكلمة اصلاً يونانية Kubernan
ومعناها: وجه ، سد ، سيطر . ومنه الفعل Cybernetiser ومصدره Cybernetisation

« المترجم »

اي ثورة الآلات الحاسبة ، واتوماتيكية الانتاج ، والحساب العلمي l'informatique قد جلبت في سنوات معدودة ، ما ينوب عن دماغ الانسان في الحسابات البشرية بحيث ان هذا الدماغ ، بعد ان تحرر من اعبائه ، لأجل وظيفته في الخلق ، كبر فجأة ، لدرجة ان قدراته الواقعية فاقت ، لفترة ما ، خيال الانسان الذي اصابه الدوار امام رحابة الآفاق المفتوحة .

ويعاني المرء شعوراً مزدوجاً في آن واحد ان كل شيء أصبح ممكناً وان هناك فارقاً مؤلماً بين الحياة التي اصبحت قابلة للتحقيق والحياة الواقعية . وقد استخدمت الطاقة الذرية ، في الاصل ، لتكديس وسائل التدمير لا الانتاج .

واصبحت ملحمة الفضاء المذهلة رأس مال للتنافس على النفوذ بين الدول الكبرى (مع نوايا عسكرية) .

أما فيما يتعلق بآثار ادخال السبرانية على نشاطات الانسان ، فان عاقبتها ما تزال مدعاة للشك . فهل يؤدي هذا العلم الى أليينات^(١) جديدة ، في نظام شمولي قائم على التقنوية ام تراه يؤدي الى تحرير امكانات الانسان الخلاقة ، وكل انسان ، تحريراً لم يسبق له مثيل ؟

* * *

ان طرح المشكلة على هذا النحو ليس يعني العودة الى حتمية تقنوية أياً كانت ؛ وهو ليس الاستسلام لآلية نمو القوى المنتجة وحدها من حيث ستولد

(١) Aliénation ألينة وألين فهو مؤلف aliéné وهو اقتراح ميشال هليل واخذ به نزيه الحكيم في ترجمة غارودي: « ماركسية القرن العشرين » . حقيقة ان الاخذ بهذا الاقتراح ينبجى من احتمال التخطي في مختلف الترجمات العربية المستعملة حتى الآن (انسلاب ، انسلان ، الخلال ، اغتراب ، انفصام) . غير انني وانا آخذ بهذا الاقتراح ، اعترف بان الكلمة العربية لا يمكن ان تؤدي المعنى الفرنسي كاملاً . وعذري انني لم اجد لها في اي معجم عربي افضل من هذا .
« المترجم »

! أشكال الحياة الاجتماعية جميعها ، بدءاً من البنى السياسية إلى الأيديولوجيات .
ولسنا نعتقد بأن العالم الحالي سوف يصل ، بالضرورة ، إلى التوازن بمجرد
فعل قانون المد والجزر التاريخي ، فيصل نظام الولايات المتحدة إلى تطبيق
الاشتراكية على نفسه ، بقوة الأشياء ، كما يتحرر نظام الاتحاد السوفيتي ، بقوة
الأشياء نفسها .

ولا نؤمن بهذه الأولوية للتقني والقوى الانتاجية ، أساساً لكل مذهب
اصلاحي ، ولا بتحقيق آلي لمستقبل يكون تاريخه قد كتب من قبل ويكون
الناس فيه غائبين عن المسرح .
هناك ألوان من المستقبل ممكنة .

وكل واحد منا مسؤول شخصياً عن إخراجها من الكمون إلى الواقع .
وليست فرضيتنا للعمل إذن بوجه من الوجوه ، صورة أخرى تقنوية للمذهب
الاصلاحي التقليدي .

إنما المقصود على العكس ، إزاء عدم تحليل ما هو أساسي - وهو ما تميزت
به الوثيقة الصادرة عن مؤتمر موسكو ، والتي تؤول بالحركة الشيوعية إلى المعجز-
وإزاء عدم تحليل طبيعة الثورة العلمية والتقنية الجديدة ونتائجها ، هو أن نعطي
للقوى الانتاجية الدور الذي اكتشفه فيها كارل ماركس :

- أن نمو القوى الانتاجية هو الذي يخلق التناقضات الجديدة ، واعني بهذا ،
العلاقات الطبقيّة الجديدة والمنازعات الجديدة ، وهو من ثمّ يقتضي من القوى
الثورية تحليلاً جديداً لتبني استراتيجياتها على دعائم متينة .

وموضوع هذا الكتاب هو أن يطرح ثلاثة أسئلة ضد الذين ينتمون لشتى
الآراء ويتكلمون بلا وعي ، فائمين في أحلام الأمل .

- ما هي التحولات التي توشك أن تُتجز وما هي التناقضات التي تولدها ؟
- ما هي المبادرات الضرورية لتكييف مجموع العلاقات البشرية مع هذا

التحول ؟

— من الذي يعي هذه التناقضات الجديدة ومن الذي يأخذ المبادرات
الضرورية لتجاوزها ؟

* * *

وثمة ملاحظتان أيضاً ، تبدوان لي ضرورتين ، لتحديد الروح التي عالجت
بها هذه المشاكل .

ان نقد سلوك القادة السوفييت الحاليين قد وُجّه في هذا الكتاب دون
امتياز .

وليس في ذلك اي شيء من النزعة المعادية للسوفييت .

ذلك ان القول بان خلفاء لينين ، من ستالين الى بريجنيف ، يعكرون رونق
الصورة الرائعة التي خلقتها ثورة اكتوبر ، في نظر العالم ، وان معتقداتهم تفقر
الماركسية وتشوهها ، وتشكل عقبة في وجه تحليل علمي للتناقضات الداخلية
في الرأسمالية ، واضحة ، على هذا النحو ، قيوداً على امكانيات الاحزاب الشيوعية
الثورية ، وان سلوكهم ، بدءاً من حرمان يوغسلافيا ومقاطعتها في عام ١٩٤٨ ،
حتى اجتياح تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ ، يقسم الحركة ، برفضهم الاعتراف
عملياً بشرعية السعي الى « نماذج » من الاشتراكية موافقة لمقتضيات كل أمة
وكل عصر ، وهو يكبح ، في الاتحاد السوفيتي نفسه ، بناء الاشتراكية — ان
قولاً كهذا لا يشكل اتهاماً لمغزى ثورة اكتوبر ، اكثر من ان نقدنا ، لقادة
بكين الحاليين ، لا يتهم المغزى التاريخي للمسيرة الكبرى وللثورة الشيوعية .

فانني بوصفي مناضلاً شيوعياً ، ولأنني على قناعة بأن الاشتراكية وحدها
تستطيع ان تخلق علاقات اجتماعية تناسب مقتضيات التحول العلمي والتقني
الهائل وتجعله يخدم تحرر الانسان ، تحرر الناس جميعاً ، أقول بوضوح للقادة
السوفييت : إن الاشتراكية التي نريد ان نبنيها في فرنسا ليست هي التي
تريدون فرضها على تشيكوسلوفاكيا .

ومن ناحية اخرى ليس من الضروري ان يكون المرء شيوعياً ليكون متأكداً
من ان معاداة السوفييتيه هي جريمة تقترف ضد فرنسا وضد السلام .
حتى أن رجالاً ذوي توجيه سياسي رجعي قد أدركوا ذلك .

وبمعدى عن كل اعتبار ايدولوجي ، فان مصالح الدولة في الاتحاد السوفيتي
تؤثر على وجه العموم ، في علاقة القوى الدولية ، باتجاه السلام : إذ ان الاتحاد
السوفيتي يكون اهم قوة في الكفة المقابلة لمشروعات الولايات المتحدة الامبريالية .
فمن فيتنام إلى كوبا يشكل عوناً للاقتصاد والعسكري امنع سور في وجه
هيمنة الولايات المتحدة على العالم . فهو يخدم اذن قضية الاستقلال الوطني للشعوب ،
وقضية السلام . والامر نفسه ينطبق على المشكلة الالمانية التي يعمل الاتحاد
السوفيتي فيها على احباط محاولات احياء امبريالية هتلرية جديدة .

لذلك فان النقد الذي يوجه الى قادة السوفييت الحاليين ، ليس في الوسع ان
يتحول الى موقف معاد للسوفييتية ، دون ان يعرض الاستقلال الوطني والسلام
للخطر .

اما ملاحظتي الثانية فتتعلق بعلاقاتي الشخصية مع الحزب الشيوعي الفرنسي .
فالقيام بالنقد الذاتي هنا ايضاً ، (اقول : نقد ذاتي ، لانني اتمني الى قيادة هذا
الحزب منذ اكثر من عشرين عاماً ، وانا بالتالي مسؤول ، من جهتي ، عن سياسته) ،
لبعض سلوكياته ولبعض تحاليله ، ليس من شأنه العمل على إضعافه ، بل انه
يهدف على العكس إلى خلق الشروط التي سوف تتيح له أن يلعب دوره كاملاً .

فاذا كنت مضطراً ، اليوم ، إلى ان اجعل هذه المناقشة علنية ، فلأن ايجاء آتي
لم تستطع ، منذ اكثر من ثلاث سنوات ، أن تنفذ من وراء ابواب المكتب
السياسي واللجنة المركزية الموصدة دونها .

انهم لم يكفوا ، خلال هذه السنوات الاخيرة ، عن قولهم لي : لك كل حرية
في التعبير عن وجهة نظرك ، شريطة ان يكون هذا « في داخل الحزب » . ولكن
هذا نفسه كان خدعة : إذ أن الحزب ليس المكتب السياسي واللجنة المركزية

وحدما ، انه مجموع مناضلين . ولست أدري بأي لون من عدم الثقة أو بأي ازدراء لا « قاعدة » لا يُعمل منها حكماً للمناقشات . فهي تعتبر قاصرة ، عاجزة عن التفريق بين الحبة والزوان . لذلك لم تعمل أية جريدة من صحافة الحزب ، لا الاومانيتيه ولا فرانس الجديدة ولا دفاتر الشيوعيين ، على إطلاع المناضلين على الآراء التي تختلف ، ولو قليلاً ، عن « الخط الرسمي » ، للجهاز التنفيذي .

هذا هو ما اضطرني الى كتابة هذا الكتاب ، والى جعل المناقشة ، هكذا ، علنية ، في داخل الحزب ، وفي خارجه ، إذ أنه يُعنى بمشكلات يتعلق بها مستقبل حزبنا ، وكذلك مستقبل الأمة .

بين مناضلين يسعون جادين وراء الهدف الاساسي نفسه : الاشتراكية ، يتعين ان يكون من الممكن ، في كل مشكلة خاصة ، اجراء مناقشة مفتوحة ، حول أقدر المناهج على حل هذه المشاكل لبلوغ الهدف المشترك ، ولكي يُجشد ، في جهد واحد ، ملايين الفرنسيين ، بمن يطلبون ، وهم على درجات متفاوتة من الوعي ومن التصميم ، الهدف نفسه .
أجل ، فلم يعد السكوت ممكناً .

* * *

هذا الكتاب ، لا يبتغي ان يكون جدلياً .
فهو يقدم تفكيراً مشتركاً حول المبادرة الضرورية الكبرى للاجابة على تحول عصرنا الاساسي ، مقترحاً فرضيات عمل لخمس اسئلة جوهرية :
١ - مم تتكون الثورة العلمية والتقنية الجديدة ؟ وما هي نتائجها ؟ وهل تتطابق احتياجاتها مع احتياجات النمو الديموقراطي والتفتح الخلاق للانسان ؟
٢ - ما هي التناقضات الجديدة التي يتمخض عنها هذا التحول في البلدان الرأسمالية ، ولا سيما في أغناها وأقواها : الولايات المتحدة ؟ وما هي المبادرات المنخدة فيها ، والتي يمكن ان تتخذ فيها ، لتجاوز هذه التناقضات ؟

٣ - ما هي التناقضات التي يولدها هذا التحول في البلدان الاشتراكية وما هي المبادرات التاريخية التي اتخذت للتغلب عليها ؟ هل يلبي النموذج السوفييتي هذا المطلب ؟ ام النموذج الصيني ؟ ام اليوغسلافي ؟

٤ - ما هي التبدلات العميقة ، التي يستلزمها ، اليوم ، هذا التحول ؟ في الحزب الشيوعي الفرنسي ، في المعارضة ،

في السياسة الفرنسية في جملتها ؟

٥ - ما هي التغيرات التي يتمخض عنها هذا التحول في العلاقات الدولية ؟ وما هي المبادرات التي سوف تجعل من الممكن ، في المرحلة الحالية ، إيجاد تنظيم ، على مستوى الكوكب الارضي ، للحاجات والموارد والآمال ، من اجل تأمين تفتح الانسان ، تفتحاً تاماً ، وكل انسان ؟

على كل فرد ان يقبل التحدي في هذا النقاش .

فلم يعد الصمت ممكناً .

الفصل الأول

ما هي الثورة العلمية والتقنية الجديدة؟

لهذا الهزيع الأخير من القرن العشرين مظهر البلبلة في عين من يكتفي بالبقاء على السطح ، أمام المشهد الذي يقدمه ، بمنازعته التي تجتازه من الشرق الى الغرب ، ومن الشمال إلى الجنوب ، وبانتفاضاته الوحشية التي تعطي انطباعاً انها لمجرد الهدم ، وبانظمته الخطأ التي كأنها لم ترتب لأية غاية .

فهل هذه الاضطرابات ، وهي اشد عمقاً بما لا يقاس ، مما اتسمت بها نهاية العصر القديم ، هي بوادر تحقق الرؤيا Apocalypse^(١) والتحطيم النووي للنوع؟ انه لأمر غير مستحيل .

(١) l'Apocalypse أو رؤيا يوحنا عن نهاية العالم في سفر الرؤيا حيث جاء (٨: ١٢-١٢) : « وتفتح الملك الثاني في الصور وألقيت في البحر كتلة من نار كأنها جبل هائل وأصبح ثلث البحر دماً ومات ثلث المخلوقات التي في البحر وهلك ثلث السفن التي على سطح البحر » . وكتبت جريدة لا بريس في حزيران ١٩٤٦ ما يلي : « ما ان القيت القنبلة حتى قام فوق البحر بريق يبهل الابصار ، ثم اذا بعمود كثيف من الدخان يرتفع كالجبل الشامخ وينتشر في ذروته عريضاً . وتغير لون البحر ، ويعتقد ان الانفجار قد قتل ألوف الانواع الحيوانية التي تعيش في قلب البحر . وقد غرق عدد من البواخر الكبيرة كما اصيب عدد منها باضرار جسيمة » . وقد كانت هاتان الصورتان اللتان يربط بينهما المؤلف : جزع البشر من تحقق الرؤيا في نهاية —

ولكن هذا الهزيع الأخير من القرن العشرين ، في عين من لا يكتفي من المشهد الذي يقدمه بالبقاء على السطح ، وبالنسبة لمن يبحث فيه عن الوحدة والمعنى ، ليس ملتقى لآمال ألفية^(١) غامضة أو لطوباويات عصر آخر فحسب. أفلا تكون هذه الازمة الشاملة إشارة إيجابية ، مبشرة بأعمق تحول مُني به الانسان منذ اكتشاف اداة العمل والنار ؟ بل ربما ليست هذه الازمة سوى نهضة Renaissance ، ولكنها ميلاد حقيقي للرجل الانساني اذا قيست بها نهضة القرن السادس عشر ، بدت اقليمية ، ولا اهمية لها . فمن هو هذا الذي يشهد العالم ميلاده ! وما هو ما يجب ان نفعله ، لنجعله يولد ولادة كاملة ؟ أن هذا الامر في الامكان .

كنا نريد معالجة هذه الاسئلة انطلاقاً من التفكير في احداث هاتين السنتين الاخيرتين ، اي في المغزى العميق الذي تتطوي عليه اربع سلاسل من الاحداث تتجه في رأينا الى هدف واحد :

- حركة الطلاب .
- الاضرابات العمالية .
- مساهمة الكوادر القوية في هذه الاضرابات .
- المجرى ، السياسي الجديد في تشيكوسلوفاكيا ، من يناير (كانون الثاني) الى اغسطس (آب) من عام ١٩٦٨ .

← العصر القديم اي في نهاية الالف الأولى وتدمير النوع في العصر الحديث موضوع محاضرة رائعة في اليونسكو لإمانويل مونييه . يمكن الاطلاع عليها في العدد الخاص (٧ و ٨) من مجلة العلم العربي (دمشق) ترجمة الدكتور سامي الدروبي

« المترجم »

(١) Millenariste نسبة الى طائفة الالفين من المسيحيين الذين يعتقدون ان المسيح سيمود الى الظهور على الارض فيحكمها ألف عام .

« المترجم »

ان الحركة الطلابية ، مرتبطة من جانب آخر بحركة الكوادر^(١) ، بين هذه الحركات جميعها ، من اكثرها إنباءً بوضع جديد . ذلك انه يتعين على هؤلاء واولئك أن يواجهوا نفس المشكلة : مشكلة ادخالهم في جهاز الانتاج ، وهو ادخال مباشر بالنسبة للفنيين ، من مهندسين وكوادر ، ومقبّل بالنسبة للطلاب .

يضطّرنا طابع الشمول ، في انتفاضة الطلاب ، الى ان نتناول هذه المشكلة ، التي هي في نفس الوقت مشكلة الكوادر ، في بعدها الكامل . ولا شك في ان الشمول ، بل واحياناً حدوث عدة حركات طلابية في آن واحد ، يجب ألا يخفي عن اعيننا ما في هذه الحركات من تنوع عميق ، تبعاً لما يعنى منها بلدان العالم الثالث أو البلدان الرأسمالية المتقدمة ، أو البلدان الاشتراكية . ففي بلاد كانت لا تزال مضطهدة حتى عهد قريب ، تكون الحركة الطلابية استمراراً للحركة الوطنية ، وتهب في وجه التسويات الاستعمارية الجديدة . وفي بلاد رأسمالية متقدمة ، فان مبدأ المجتمع الاستهلاكي نفسه ، والنظام الاستبدادي الذي غالباً ما يرافقه ، هما اللذان يكونان ، قبل اي شيء آخر ، مثار المشكلة . اما في بلاد اشتراكية ، فيكون المقصود ، في آن واحد ، هو إتهام التوجيه نحو مجتمع يمكنه ان يشبه المجتمعات الرأسمالية الاستهلاكية ، وهو كذلك ترمد على الاشكال البيروقراطية في الدولة . بل ليس من المستبعد بتاتاً ، في جميع الحالات ، ان يكون في الامكان ، استغلال مثل هذه الحركات ، لغايات لا تكون ثورية ، وانما رجعية ، وذلك بواسطة القوى التي تميل الى الحفاظ على البليبة القائمة .

وليس في وسع المرء ايضاً ان يستبعد ما سمي ظواهر معينة من الطنين ، هنا

(١) لا يمكن لهذه المقارنة ان تحجب عن اعيننا الفوارق : فعلى حين ان الاهتمامات بمرود البحث المنظم ، والنزعة الى التنافس تلعب دوراً كبيراً لدى الكوادر ، فثمة رفض لهذه الحوادث ، التي ينظر اليها كأن لم تقع ولا وجود لها ، كثيراً ما يعبر عنه في ترمد الطلاب ، بالتعطش إلى المطلق .

وهناك ، فتجذب كتلا ضخمة من الطلاب ، وتشكل تيارات تتجاوز الحدود القومية ، حول مشاكل تتجاوز في الواقع ، التخوم القومية ، كالكفاح العالمي ضد الحرب الفييتنامية ، وبعض ظواهر العدوى من الثورة الثقافية في الصين وتمجيد بعض نماذج السلوك الثوري ، كمسلك شي جيفارا ، أو كذلك التعلق المبالغ فيه ببعض الايديولوجيات ، كفلسفة مار كوز ، على سبيل المثال .

ولكن ، ليس في وسع شيء من هذا ، ان يخفي عنا ، ما هو جوهرى ، أي الاسباب العميقة لهذه الحركة العامة ، التي تجذب كتلة الطلاب ، والتي تطرح ، اكثر فأكثر ، مشكلة اساسية على الكوادر .

والحقيقة نفسها في ان الحركات الطلابية قد تمكنت من اتخاذ شكل حاد في البلدان الرأسمالية وفي البلدان الاشتراكية معاً ، تدل على ان المقصود ليس تمرداً على علاقات الانتاج الموجودة فحسب ، بل على أنه يوجد بين هذه الحركات جميعها ، دون ان ننكر ، من اجل ذلك ، اهمية الكفاح ضد علاقات الانتاج ، قاسم مشترك ، يحمل بنا ان نبحث عنه في نمو القوى الانتاجية .

يبدو لي أن كنه المشكلة – أي مصدر هذه الحركات المتميزة في ظاهرها – هو كما يلي : ان نمو الانسان نمواً تاماً ، يصبح ، في مرحلة معينة من نمو القوى الانتاجية (مرحلة الثورة العلمية والتقنية الحالية) ، بحكم الكبح هو ، الشرط الضروري للنمو التاريخي .

إن ما يظهر جلياً ، قوياً ، في وجه مكنويات الحضارة الصناعية العمياء لدى الطلاب ، كما هو لدى الكوادر ، في فرنسا ، كما هو في تشيكوسلوفاكيا ، او الولايات المتحدة ، هو : الذاتية الانسانية لعصر الثورة العلمية والتقنية .

فالقاسم المشترك ، بين المطالب العمالية ، وتساؤل الكوادر ، وتطلعات الطلاب ، هو ، في مواجهة ما يثير النفور في الكيانات الموجودة ، وطلب المشاركة في المبادرة التاريخية ، في القرارات التي يتعلق بها مصيرهم ، على صعيد

الاقتصاد والسياسة والثقافة . ففي بداية الحركات جميعها ، في عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ، كان ثمة رفض من جانبهم بأن يُدججوا في نظام ، دون ان يناقشوا معناه وقيمته وغاياته .

ان السلطات الجديدة المكتسبة من قبل الانسان ، في هذا الثلث الاخير من القرن العشرين ليست مجرد اضافة على استمرار السلطات القديمة . فقد استطعنا في ربيع عام ١٩٦٨ ، في باريس كبراغ ، ان نكشف ، عن اشارات تدل على بوادر أزمة نمو هائلة وتبدل نوعي في مصير البشر . وثمة بداية بلغناها الآن : ان السلطات الجديدة التي حصل عليها الفرد على نفسه ، وعلى وسطه ، تستطيع أن تغير طبيعته تغييراً عميقاً ، بقدر ما غيرها منذ آلاف السنين ، اكتشاف اداة العمل .

هذه الزلزلة التكنولوجية ، ليست إلا في بداياتها . يمكن المرء ان يتوقع إثارها رويداً رويداً ، لثورة دائمة في جملة شروط الحياة . وعلى هذا يمكن لهذا الثلث الاخير من القرن العشرين ان يكون عصر الفروق المتعاطمة والتوترات المربعة ، أو على العكس ، عصر التحول ، الذي يتيح التغلب عليها . فهل سنكون قادرين على اخضاع ضروب التقدم في التقنية ، ام انه سيتعين علينا ان نعانيها ونحن غارقون في الفوضى ؟

ان لتناولنا اساساً تاريخياً موضوعياً .

واذا اسهبت القول في صيغة مشهورة فاني اقول بكل سرور « ان قليلاً من التقنية يُبعد عن الانسان ، وان كثيراً من التقنية يمكن ان يعيدنا إليه » ، فاذا كانت تقنية عصر التصنيع التي ميزت القرن التاسع عشر ، والنصف الأول من القرن العشرين ، تتجه الى سحق ذاتية الانسان فان تقنية الثلث الاخير من القرن العشرين ، أي تقنية السبرنة Cybernation تستطيع ان تخلق شروط انفجار في الذاتية الانسانية ، انطلاقاً من اللحظة التي يظهر فيها ان الاستثمار الانساني إذا ما نظر اليه مستقلاً عن كل اعتبار اخلاقي ، وديني وإنسي ،

ومن وجهة نظر القوة الانتاجية وحدها ، والمائية (مع التحفظات حول مشاكل تعيين الموارد) - هو - بين الاستثمارات جميعها - انطلاقاً من بداية تقنية ما ، اكثرها عائدة .

١ - التحول

أول شرط لمعالجة هذه المشكلة هو الوعي بالتحول الأساسي الجاري .

أولاً : ان الثورة في العلم ، قد هيأت ثورة بالعلم .
وهكذا فان التحول الحالي قد هيئ ، منذ مطلع القرن ، بتراكم الاكتشافات المتحققة ، على مستوى البحث الأساسي في الفيزياء النووية وفي كيمياء الجزيئات الكبرى ، وفي السبرانية ، وفي علم الحياة وفي علم الاجتماع .
- نحن نواجه تحولاً في العلم نفسه : فان السبرانية قد حلت محل الميكانيك كعلم نموذجي موجه .

- نحن نواجه تغيراً في تصور العلم ، وثمة دياكتيك جديد للذات وللوضوع آخذ في النشوء : حيث يظهر ، بخلاف كل تجريبية ، وكل موضوعية ، أنه لا يمكن تحديد عالم موضوعي بدون الانسان الذي يتقدم ، بفرضياته وبنماذجه ، كل واقع موضوعي .

فالواقعة العلمية تكون دائماً اجابة على سؤال وتكون الاجابة دائماً ، في نطاق واسع ، وظيفة للسؤال المطروح .

ثانياً : تتكشف الثورة بالعلم عندما تصبح نتائج هذه الثورة في العلم ، معترفاً بها في الجهاز التقني للانتاج .

أ - تفصح هذه الثورة عن نفسها بالدور المتزايد الذي يلعبه العلم في الانتاج . أما أن العلم قد صار أكثر فأكثر ، في هذا الثلث الأخير من القرن العشرين ، قوة منتجة ، بصورة مباشرة ، فهذا ما أثبتته من قبل كون الزمن الذي يفصل بين اكتشاف علمي ، وتطبيقه العلمي ، واستخدامه الصناعي ، قد أخذ يتناقص أكثر فأكثر .

لقد اقتضى الأمر مئة وعامين لكي تحظى الاكتشافات التي جعلت التصوير ممكناً ، بتطبيق عملي وبإنجاز صناعي (١٧٢٧ - ١٨٢٩) والفاصل الزمني نفسه بين الاكتشافات والتطبيق لم يدم بالنسبة للتلفون إلا ستاً وخمسين سنة (١٨٢٠ - ١٨٧٦) وأربع عشرة سنة للتلفزيون (١٩٢٢ - ١٩٣٦) وست سنوات بالنسبة للقبلة الذرية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) وخمس سنوات بالنسبة للترانزستور (١٩٤٨ - ١٩٥٣) وخمس سنوات بالنسبة للآزر laser (١٩٥٦ - ١٩٦١) .

هكذا يكون لدور العلم المتزايد ، كقوة انتاجية مباشرة ، نتيجة أولى ، وهي ان العمل الفكري يحتمل مكاناً متزايداً في جملة العمل الانتاجي . والدلالة على ذلك هي ارتفاع عدد الكوادر والطلاب ارتفاعاً خيالياً ، إذ يبين احصاء أجري بالنسبة لسبعين دولة بأن مجموع الطلاب قد ارتفع من سبعة ملايين ونصف الى عشرين مليوناً من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٤ أي أن عددهم ، اجمالاً ، تضاعف ثلاث مرات .

ان نسبة المهندسين في الولايات المتحدة لمجموع العمال هي ١٠٪ . فهي في صناعة الطائرات والملاحة الجوية ١٣٪ وفي الصناعة البترولية ٢٠,٥٪ وفي الصناعة الذرية ٣٥,١٪ . وهنا تحدث ظاهرة مماثلة التي حدثت من قبل إبان الثورة الصناعية حيث عكس التصنيع بسرعة ، النسب العددية بين العمال الزراعيين والعمال الصناعيين. لذلك فان ما اخذت ملاحظته تتضح اليوم هو عكس مماثل ، في النسب العددية ، بين العمال اليدويين والعمال الفكريين .

ب - وهذه الثورة تفصح عن نفسها بعكسية أخرى : هي عكسية العلاقات بين العلم والتقنية .

وعلى الرغم من أن المرء ، لا يستطيع ، في هذا المجال ، كما لا يستطيعه ، في أي مكان آخر مع ذلك ، ان يكتفي بعلاقات حتمية ، ممكنة ، ذات اتجاه

وحيد بين العلم والتقنية ، وانه توجد خصوبة متبادلة وعلاقة دياكتيكية بين التقنية والعلم ، فان ثمة ظاهرة جديدة تظهر ، هنا ، هي الاختلاف بينهما في التركيز .

كانت متطلبات التقنية حتى منتصف القرن العشرين هي العنصر المحرك الرئيسي للتقدم العلمي بصورة عامة . والمثل الكلاسيكي في ذلك هو مثل اكتشاف قوانين الدينامية – الحرارية thermodynamique أكثر القوانين تجريداً ، وذلك في مطلع القرن التاسع عشر (مبدأ كارنو وجول ومايير) ، وقد جاء هذا الاكتشاف نتيجة لأبحاث مهندسين ، حول اقصى ما يمكن ان تعطيه مكثات بخارية من مردود .

ففيما وراء بداية معينة يبدو ان هذه العلاقة تنعكس : فاذا بالتقدم العلمي يصبح عنصراً محركاً لنمو الانتاج ، يسبقه ويدعوه بدلاً من ان يتبعه . فنظريات اينشتاين جاءت قبل زمن استخدام الطاقة النووية ووضع تقنية ذرية . كما ان نشوء السبرانية سبق استعمال الآلات الحاسبة .

ان العلم يشق طريقاً خاصاً به ، مستقلاً أكثر فأكثر ، عن القوة المحركة التي تكونها متطلبات الانتاج .

هكذا يبدو ان ثمة قانوناً تاريخياً جديداً أخذت معالمه ترسم : فكلما كان بلداً متقدماً ، اقتصادياً وتقنياً ، كلما تعلق تقدمه الاقتصادي والاجتماعي ، مباشرة ، بتقدم العلم .

ففي الولايات المتحدة الامريكية تفوق النفقات من أجل البحث اجمالي التوظيفات الاخرى (عشرون ملياراً من الدولارات) .

وفي الولايات المتحدة الامريكية كما في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، يتضاعف عدد الباحثين كل سبع او ثماني سنوات .

ح - وهذه الثورة تفصح عن نفسها بتبدل معنى التقنية نفسه : فمثلاً

يكون الامر في العلم قياساً على ان الالكترتون يلعب دوراً اعظم فأعظم ، بالنسبة الى الميكانيكا ، يبدو ان مفتاح التغيرات ، من وجهة نظر التقنية ، هو ، كما اشار بذلك ماك لوهان ، أن المواصلات ، في أوسع معانيها (أي بوصفها امتداداً لجسم الانسان وحواسه) تحل مكان العمل^(١) بوصفه اساساً للنظام التقني .

ويتألف العكس الكبير مما يلي : يحل "مبدأ علم السبرانية محل المبدأ المكثي" ، وهذا ينطوي على نتيجتين مباشرتين :

أولاً : فالتصنيع كان يؤدي الى انقسام العمل والى تحليله تحليلاً يتسع مداه دائماً ، على حين ان الثورة العلمية ، والتقنية الجديدة ، تعكس حركة الثورة الصناعية : فهي لم تعد تتجه فحسب إلى التحليل وانما الى التركيب .

ثانياً : وينجم عن هذا العكس ، عكس آخر هو : عكس في علاقات الذات والموضوع . فحينما كان نمط الانتاج الصناعي يفضي الى تجرييد العامل من ذاتيته ، باعتبار ان عمل الانسان يقتصر على خدمة آلية ما ، فيصبح هكذا موضوعاً خاضعاً لموضوع (هو المكنة) التي كان متمماً لها ، فان اخضاع الانتاج لعلم السبرانية ، كما هو الحال في الادارة ، يميل الى وضع الانسان على هامش الانتاج المباشر ، والى تحديد دوره :

- في مكانة أعلى من المكنة لكي يحلل ولكي يعد البرامج .
- في مكانة أدنى من المكنة لكي يقرّر ويوجه .
- على مستوى المكنة ، لكي يراقب ، مضاعفاً لوظائف المختصين بالضبط ، ولعمال الصيانة وعمال التصليح ، حيث تطلب منهم نظرة اجمالية وتركيبية

(١) لقد استعملت كلمة « عمل » هنا بمعناها الضيق جداً والبتدل : قوة الانسان العضلية تقوم بفعل يقع على الاشياء . ويشير ماك لوهان ، في صورة مفارقة ، الى ان المعرفة تلعب دوراً متزايداً في المعنى نفسه للعمل .

لمجموع العملية التقنية (ولو انها تبقى جزئية ، محدودة بالتخصص) :

أهلية لطرح المشاكل ،

اعادة متكررة للدورات التدريبية نظراً للسرعة في تجدد المسائل التقنية .

ثالثاً - : وهذه الثورة في العلم ، والثورة بالعلم التي تتجم عنها ، تؤديان إلى سلسلة من النتائج ، والى نتائج اقتصادية أولاً وقبل كل شيء .

ولا بد من تجنب الوقوع هنا في خطأين :

- قبل كل شيء الخطأ الذي سوف يقوم على الاعتقاد بأننا نواجه انقطاعاً عنيفاً ومباشراً . وفي الحقيقة انه يوجد تفاوت كبير جداً في المستويات التقنية وفي الانظمة الاجتماعية كما توجد في جميع البلدان المتقدمة اقتصادياً ، جنباً إلى جنب ، آثار قديمة من الثورة الصناعية ما تزال تحدد سمات الحياة في جوهرها ، وآثار من الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، أخذت تقلب جميع أوجه الحياة .

- والخطأ الثاني ، الذي يجب ألا يُقترف ، هو الاعتقاد بأن هذا التحول سوف يكون انعكاساً سلبياً لتبدلات البنية التحتية . والحقيقة ان علينا ان نواجه سلسلة من الامور المتعاقبة دورياً ، وانفتاح مجال من الممكنات . فلا توجد إذن قطرة حتمية مكنية : فاختيارات الناس وافعالهم وكفاحاتهم هي التي تقطع في الأمر . وعندما نعمن النظر في النتائج الاقتصادية للتحول الكبير ، فالتنا لا نستطيع ان نصوغ ، سوى قوانين هادقة .

ما هي ، مع هذه التحفظات ، الآثار الاقتصادية المترتبة على التحول ؟

أ - قبل كل شيء ، تكوين نمط جديد من النمو .

ان عوامل النمو الجديدة تصبح : التجديد التكنولوجي والتربية (ولو انها يظنان خاضعين للسباق التنافسي) . حتى ذلك الحين كان النمو الاقتصادي

مشروطاً بتكديس رأس المال وزيادة عدد الشغيلة العاملين . فاصبح بعدئذ ، يتعلق ، اكثر فاكثر ، بالمستوى الذي ينفه البحث العلمي ، وبتوسع سريع في الانظمة التي دخلها علم السبرانية بصورة تامه وبكيفية العمال الانسانية ، بتصورهم ومراقبتهم وبرمجتهم للانتاج والادارة^(١) .

وبعبارات اخرى : فان عوامل النمو الكيفية والمكثفة (من تطبيق العلم ، وتجديد للتقنيات ، وارتفاع مستوى المهارة ، وعقلانية الادارة) تتفوق على العوامل الكمية والتوسعية (زيادة عدد المكثات وكتلة اليد العاملة) .

ب - ان النتائج ، فيما يتعلق بفرض الخدمة ، مضللة ، لأول نظرة .

أ - فمن وجهة نظر الكمية يمكن الانسان ان يتوقع ان يؤدي التعميم السريع للاوتوماتيكية في المصانع ، الى الاستغناء عن عدد كبير من العمال ، والى ان يقود في الحال إلى ازمة بطالة تكنولوجية خطيرة .

إلا ان الوقائع لا تؤيد هذه المخاوف .

ذلك ان معدل البطالة في الولايات المتحدة ، حيث يكون ، مع ذلك ، هذا النمو سريعاً ،^(٢) لا يتفك منذ عام ١٩٦١ ، رغم تزايد ضخيم في عدد السكان (٨ ملايين في السنة) ، عن الهبوط ٦١٪ في عام ١٩٦١ ، و ٥٢٪ في عام ١٩٦٤ ، و ٤٧٪ في عام ١٩٦٥ ، و ٤٪ في عام ١٩٦٦ ، وكان من

(١) يجب ان تعادل هذه الملاحظات بالنظر الى الحدود التي تفرضها على هذا الاتجاه العام مشاكل توفير الموارد: فان باحثاً في مجال الطاقات العليا من الفيزياء، مثلاً ، يكلف هـ فرنك في العام (٥٠ مليون فرنك قديم) .

(٢) إلا انها سرعة نسبية ، كلية : فان امكانيات التنسيق الآلي في المصانع قد استخدمت في الولايات المتحدة بنسبة ١٠٪ تقريباً . وليست في اوروبا بعد إلا في حدود ١٪ (المؤتمر الاوروبي للتنسيق الآلي في المصانع ، المنظم من قبل O. C. D. E ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، في فبراير - شباط - عام ١٩٦٦) .

المتوقع ان يكون هذا المعدل من ٣٥ في عام ١٩٦٨ . ويبدو انه لا بد من زيادة فرص الخدمة ، حتى عام ١٩٧٥ . والوظائف المحدثه تكون عديدة ، على نحو خاص ، في اطار هيئة الموظفين المؤهلة ، إذ تكاد كمية العمال غير المؤهلين ، ان تكون ثابتة .

وخلاصة القول ان ادخال الاوتوماتيكية الى المصانع ، له نتيجة مباشرة تعتبر اقرب الى نقل العمل منها الى إلغائه . ومع التحفظ بضرورة اجراءالتناسق بين العلاقات الاجتماعية وهذا النمو الجديد للقوى الانتاجية ، يمكننا ان نتوقع ، على المدى الطويل ، من جراء ادخال الاوتوماتيكية الى المصانع ، اتاحة اختصار يوم العمل ومضاعفة اوقات الفراغ .

٢ - فهل تقود الاوتوماتيكية في المصانع الى زيادة عدد العمال المؤهلين ، أم الى عدم تأهيل جماعات عريضة منهم ؟ وهنا كذلك يمكن الانسان ان يتوقع عملية انقاص في المهارة . إلا ان الأمر ليس فيه ما يشير الى ذلك .

كان الاتجاه العام حتى منتصف القرن العشرين ، والى قبيل عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ في فرنسا ، يميل الى عدم المؤهل : فقد كانت نسبة العمال غير المؤهلين تزداد .

وقد اخذت هذه الحركة في الانعكاس اثناء الخمسة عشر عاماً الاخيرة . ولا بد لنا من ان نضيف بأن مفهوم المؤهل المهني نفسه قد تطور : لم يعد المؤهل وخاصة في القطاعات المزدحمة - (الالكترونية والكيمياء البترولية ، الخ) - مجرد مؤهل تم اكتسابه بصفة نهائية في المهنة ، بتدريب متخصص ، بل أخذ يصبح أكثر فأكثر ، نظراً لتطبيق الاوتوماتيكية في الانتاج^(١) ،

(١) Automatisation تطبيق الاوتوماتيكية وهي مصدر للفعل Automatiser ، ومنه الاسم Automation ومؤداه في الفرنسية : التنسيق الآلي ويترجمه معجم كرم بالآلية ، وبعضهم بالحركة الذاتية في المصانع .. وقد آثرت تعريبه واستعمال اوتوماتيكية ، وتطبيق أو ادخال الاوتوماتيكية ، للفعل ، لا سيما ان هذا التعبير اصبح دارجاً الآن . « المترجم »

كالإدارة ، استعداداً لإدراك مجموع العملية التكنولوجية من أجل أن يقرأ
إشاراتنا ، ونظراً للتبدلات السريعة في القوى الإنتاجية ، أهمية لإعادة الدورات
التدريبية المتكررة ، أن لم نقل الدائمة .

هكذا فإن الظاهرة الجديدة والأصلية هي النصيب المتزايد الذي يحظى به
شكل معين من الثقافة العامة في المؤهل المهني^(١) ، فمن التقديرات المتقاربة ،
الأمريكية والتشيكية والسوفيتية ما يتجه إلى الإقرار بأنه يجب على حوالي
٧٠ ٪ من العمال ، من هنا إلى عشرين سنة قادمة ، أن يكونوا حاصلين ، لحظة
دخولهم في مضمار الإنتاج ، على ثقافة عامة من مستوى يماثل المستوى المطلوب
حالياً للدخول إلى التعليم العالي (لنقل : مستوى نهاية التحصيل من الدرجة
الثانية) .

ح - أن الثورة العلمية والتقنية الجديدة تتطلب أشكالاً جديدة من
الإدارة .

أن ما كان يظهر أكثر عائدية منذ نصف قرن ، في الزمن الذي كانت تسود
فيه نظريات المهندسين تايلور في ترتيب العمل ترتيباً عقلانياً ، كان التركيز القصوي
على المبادرة والتقرير . وفي هذه الناحية كذلك ، 'تفرض الثورة العلمية والتقنية
الجديدة إلى العكس الكبير : فإن ما يصبح ، في المستقبل ، أكثر عائدية ، هو
انقاص مراكز المبادرة والتقرير (وهو ما يقتضي زيادة ضخمة في عدد الكوادر
التقنية والإدارية ويفسر الخط البياني للخدمة الذي سبق ذكره) .
فالتحول ، في هذا المجال ، هو الانتقال من طرائق في الإدارة ذات عقلانية
من النمط المكثف إلى عقلانية من النمط السبراني .

أن العقلانية ذات النمط المكثف ، على مستوى الإدارة ومثلها على مستوى
الإنتاج ، قد أظهرتها في أتم صورها ، نظرية تايلور ، في ترتيبها للعمل ، ترتيبها

(١) كتب كانت في « نقد الحكم » يقول : « أن الثقافة هي خلق الاستعداد في موجود عاقل
من أجل أية غاية كائنة ما كانت بصورة عامة » فما زلنا بعد مختلفين اختلافًا كبيراً عن هذا التعريف .

عقلياً . كانت تتميز بتشغيل الرجال كما لو كانوا اشياء ، واعني بذلك انها تعمل على تجريدهم من ذاتيتهم . وكان تايلور يتباهى بالرد على بعض العمال الذين يأتون إليه مقترحين تعديلات في تنظيم عملهم ، قائلاً : « ان الفكر يعيق ردود الفعل . فاني امنعكم من التفكير . هناك آخرون يدفع لهم من اجل ذلك » . وهكذا يتضح ان نموذج هذه الادارة مستوحى من تصور للعقلانية الموضوعية ذات النمط المكني والحتمي حيث يكون مصدر التحريك وحيداً ويمضي الى نتائج من خلال وسائل عمل سلبية بتقرير مباشر ، وبأوامر ، يفكر بها ، وفقاً لمراتبية دقيقة ، شخص واحد ، في النهاية ، ويقرر من اجل الجميع .

ولقد رأينا كيف ان الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، على مستوى الانتاج ، تتطلب دائماً مزيداً من الاستعداد للتركيب والتساؤل والتجديد وهو ما يقتضي مساهمة فعالة لاسلبية في اتخاذ التقرير . فلم يعد ، بالتالي ، من الممكن ، تقنياً ، العمل على تجريده ذاتية الرؤوسين . بل ، على العكس تماماً ، تصبح الذاتية ، التي يقدر عليها الرؤوسون ، عاملاً جوهرياً في النمو .

يجب على العقلانية الجديدة للادارة ، بالضرورة ، تحديد هذه القيمة المتغيرة : فلا بد من استبدال العقلانية السابقة ذات النمط المكني بعقلانية ذات نمط جديد ، سبراني ، متضمنة لحظة الـ « feed-back » ، لحظة الفعل الارتجاعي^(١) المتكون من مبادرات متعددة ، ذاهب حتى كادر الادارة الدنيا نفسها . إذ تصبح الادارة بعدئذ ، قائمة على إذاعة اوامر صارمة ، وفرضها ، أقل منها ، على العناية بتنسيق وتوجيه مجموعة معقدة ومتحركة من مراكز الابتكار تتمتع باستقلال ذاتي معين ، وهي تتبادل التأثير بصورة ثابتة .

قد يبدو هنا ان الآلة الحاسبة يمكنها أن تذهب في الاتجاه المعاكس مادامت

(١) Retroaction الفعل الارتجاعي اقترح نزيه الحكيم ، اي عودة الحركة في الآلة . الى الخلف بعد اندفاعها الى الامام ، اي feed-back عمل راجع ، وهو جزء من عملية الانتظام الذاتي . « المترجم »

تعطى امكانية مركزية قصوى في المعلومات (و بالتالي في التقرير) . ولكنها تسمح كذلك بنشر المعلومات ، وفي نهاية المطاف بوضعها في متناول كل فرد واعني بذلك تجعل كل فرد قادراً ، بصورة مستقلة ، على اتخاذ المبادرة ، وعلى التقرير .

فالآلة الحاسبة تتطلب جهازاً ضد نظرية تايلور .

د - ان الأهمية المتعاضمة لوقت الفراغ تجعل نمو الذاتية ممكناً ليس في العمل فحسب ، بل وخارج العمل .

كانت راحة العامل في مرحلة التصنيع هي الزمن الاحيائي biologique الضروري لحفظ الذات أو هي ، في أحسن الأحوال ، لازمة لاعادة انتاج قوة العمل : انها أقل شروط هذا العمل . فهي لا تستطيع اذن ان تقدم تفتح الشخصية . ولا يمكن لوقت فراغ ، كهذا ، الا ان يكون سلبياً ، لا فعالاً ، مبدعاً .

ذلك أن الوقت الفراغ اللازم للايفاء بمتطلبات الثورة العلمية والتقنية ، هو من نسق آخر .

فلا بد من ثلاثين ساعة على الأقل ، وفقاً لتقديرات جان فوازستيه (الساعات الأربعون ألفاً) ، القريبة جداً من المتوقعات السوفيتية ، وهذا ما يوجب انقاص ساعات العمل ، الى ثلاثين ساعة في الاسبوع ، من أجل اربعين أسبوعاً من العمل في العام .

وعلى هذا تكون العكسية مفاجأة مدهشة ، باعتبار ان الوقت الفراغ ، لأول مرة في تاريخ البشر ، سوف يكون أكثر ، في حياة كل فرد ، من وقت العمل . ولن يكون التغيير كمياً فحسب (فلن يوجد وقت فراغ أكثر من وقت العمل فحسب) ، بل كيفياً : فان الفراغ ، الذي كان حتى الآن ، يؤدي دوراً ثانوياً مرّماً للتلف ، الناجم ، عن العمل أو معوضاً عنه ، قد كان ، في اساسه ،

« تسلية » ، تعليقاً مؤقتاً ، وعارضاً لحياة العمل اليومية . كان المقصود « أن يسترد ما فقدته » ، مراعيًا لقواه إلى أبعد حد ، مسرحية يتقبلها بصورة سلبية أو بلعبة أو بتوضيب أمور منزلية تؤلف بديلاً عن حياة خلقة ، أو كذلك بتعويض وهمي على حدود الحياة الواقعية (هاوي الرياضة أو من رواد السينما مساء السبت أو من عشاق نجوم التمثيل) .

ان الاستهلاك ، مادياً كان أو روحياً ، استهلاك الأدوات واجزاء الآلات ، أو الأفلام المصورة ، الصحف أو الرياضة أو السينما المخصصة لمغامرات «العشاق» الأغنياء العاطلين عن العمل ، يعكس أو يضاعف من جنون الانتاج .

ثمة مشكلة جديدة سوف تطرح ، ليس عندما يصبح وقت الفراغ أطول من وقت العمل ، فحسب ، بل عندما لا تبقى غاية الفراغ ، هي تعويض ما ولدته العمل من انهاء الانسان ، وانما تصبح ، بعد ان يكون العمل قد استخدم فعالية الانسان المبدعة ، غايته تغذية الابداع في الرجل ، وتحديد غايات هذا الابداع ، تماماً كما يحدث اليوم ، بالنسبة للباحث ، أو الفنان الذي تمحي فترة الانقطاع ، بالنسبة له ، بين العمل والفراغ .

ماذا سيصير الفراغ عندما لن تعود ضرورة التغلب على النقص ترسم غايات الانسان بالنقط وتصورها فراغاً ؟ وماذا سيصير الفراغ عندما لن يبقى العمل ثمناً غير ملائم للوفاء بالحاجات ؟ وماذا سيصير الفراغ عندما لن تبقى الأخلاق ، كما هي في عالم النقص وانكار الذات ، مراعاة القواعد ، وانما خلق القواعد ، عندما تقوم الجمالية بدور الحكمة الخلقية وعندما لا يوضع في جدول الأعمال اليومي المباشر تساؤل جان رويستانت Jean Rostand : « على أية صورة يريد الانسان ان يخلق نفسه من جديد ؟ اين يتعلم المرء مهنة الله ؟ » .

هـ - ان العكس الكبير الذي يأخذ مكانه ، قبل كل شيء ، على مستوى العمل ، هو ، أساساً ، عكس في علاقات الذات والموضوع .

كان التصنيع في عصر الميكنة البسيطة ، عصر الـ «مكنية» يقود بالضرورة إلى تنفيذ العمل ، تنفيذاً متزايداً ، إلى إدارات أولية ، تقاد بتحريك المكنات وإلى أن تجعل من الانسان ، وفقاً لعبارة ماركس ، « زائدة لمهية في مجموعة آلات من الصلب » ، أو « سداة - ثغرة » في التحول المكني ، لذلك فإن وجوده ، كحلقة ، في سلسلة نقل القوى ، كان أقل كلفة من وجود المكنة .

فهذا « التقسيم للعمل » هو ، كما كان يبين ذلك ماركس أيضاً ، تشويه للانسان وقتل للشعوب ؛ إذ كان يستبعد من العمل كل ما هو ، بنوع خاص ، انساني : مشروع الغايات المطلوب بلوغها ، اختراع الطرائق والوسائل لكي لا يُستخدم في الانسان إلا المكنة العظيمة وإلا عضلاته وأعصابه التي يحملها في جسمه . وهكذا يكون العمل ، وهو بنوع خاص تعبير انساني عن الانسان ، قد مُسَخ إلى فعالية خاضعة لارادة ، ولذكاء ولذاتية غريبة عنه . ويصبح وسيلة متعلقة بصورة سلبية بغايات لا تأثير له عليها ، خارجية وعدائية . فعلى هذا النحو كان ماركس ، في رأس المال يصف العكس في علاقات الذات والموضوع .

لم يعد العمل منذ ذلك الحين حاجة داخلية للابداع وانما ضرورة عيش خارجي . فلم يعد ، كابداع ، غاية حياة الانسان ، وانما كآلية ، وسيلة لـ « كسب العيش » ، العيش الذي لا يبدأ ، أو لا يُتوَم بأنه قد بدأ ، إلا بعد العمل ، وخارج العمل ^(١) .

إن الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، كما بيئنا تدع المرء يستشف احتمال « نفي للنفي » ، أعني احتمال عكس جديد ، في علاقات الذات والموضوع ، الانسان والمكنة ، مانحاً للذات ، أي للانسان ، أوليته وسيادته ، متجاوزاً التناقض

(١) عندما كان ماركس يتكلم عن « الغاء » العمل كان كلامه يذهب إلى هذا المعنى : التخلص من نظام يرجع بالعمل إلى صيغته الحيوانية ويجرده من كل صفة انسانية (ولا سيما تحديد غاياته الخاصة) ويجعل منه « ضرورة طبيعية » ، خارجية عن الانسان . (أنظر أسس نقد الاقتصاد السياسي - طبعة Anthropos ، مجلد ١ ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤) .

بين الادارة والتنفيذ ، بين العمل الفكري والعمل الجسدي ، مقيماً على هذا النحو في الانسان ، ضد ثنائيات الماضي الضارة ، كاله وتماه .

٢ - الممكن الانساني :

لكي نواجه مشاكل لم يسبقها مثيل يطرحها هذا التحول ، يجدر بنا أن نلقي عدداً معيناً من الأوهام ومن الأساطير .

في المقام الأول أساطير وأوهام التلقائية والآلية .

— الاسطورة التي سوف يتيح ، وفقاً لها ، في العالم الرأسمالي ، نمو القوى الانتاجية وحده ، حل المشاكل التي تطرحها الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، دون تبدل جذري في علاقات الانتاج والعلاقات الطبقيّة ، أي بدون اختفاء الرأسمالية من حيث مبدأها نفسه .

— الوم الذي يقابله عكسياً ، في البلدان الاشتراكية ، تغير علاقات الانتاج وحده ، والذي سوف يحلّ المشاكل حلاً نهائياً ، فيولد آلياً الانسان الجديد ، كما لو كان تحطم تناقضات الرأسمالية الأساسية ، على مستوى الأساس الاقتصادي ، يكفي لالغاء التناقضات على مستوى البنى الفوقية ، ولحلّ المشاكل التي تطرحها التبدلات الكيفية في نمو القوى الانتاجية دون تصادمات .

أ — يتجه منظرو الرأسمالية الجديدة ، ومنظرو المذهب الاصلاحى ، في العالم الرأسمالي ، إلى حمل الناس على الاعتقاد بأن الرأسمالية آخذة في الاختفاء لأن الرأسماليين ، أصحاب وسائل الانتاج ، سوف يُستبدلون شيئاً فشيئاً ، في إدارة الاقتصاد والسياسة ، بالفنيين . انها لفرية ، ذلك أن النظام في جلته لا يُدار البتة بقوانين العقلانية التقنية ، وانما بقوانين العقلانية الرأسمالية : أي العقلانية التي غايتها هي الربح . فضلاً عن أن الفنيين

الذين يعون ما بين هاتين العقلانيتين من تناقضات ، قد أخذ عددهم يزداد أكثر فأكثر .

فإن ما تنتجه بلاد رأسمالية لا يكون محدداً البتة باعتبارات علمية أو تقنية (وأقل منها أيضاً باعتبارات انسانية) ، وإنما بالقوانين الملازمة لها ، المتعلقة بالسوق والربح ، ومتطلبات السوق ، بدورها ، تُعلمها متطلبات الربح . أما القطاع الثاني له « طلب » فهو قطاع الدولة الذي تُوجّه مصروفاته باختيارات سياسية (قوة ضاربة ، حرب فييتنام ، الخ ..) . وهكذا فإن عمل الفنيين يكون متناسقاً مع هذه الغائية الخارجية عن العقلانية الخاصة .

إن القرارات العظمى ، تتخذ في جميع البلدان الرأسمالية ، من قبل الفعاليات الاقتصادية والصناعة والحكومة والجيش ومختلف الجماعات التي تمارس الضغط ، ولا يكون الفنيون في هذا كله سوى عملاء تنفيذ ، حتى إذا كان ذلك على مستوى عال جداً .

ثمة وهم ثانٍ يروجه ، ببسر ، الذين يعملون على تمكين النظام الرأسمالي ، وهو أن الرأسمالية تتحول ، شيئاً فشيئاً ، بواسطة نمو التقنيات والقوة الانتاجية ، إلى مجتمع بدون طبقات ، وذلك بارتفاع ثابت في مستوى الحياة يقود إلى اختفاء الطبقة العاملة .

غير أن من يظن بأن عدم المساواة في توزيع الدخول يتضاءل ، بخطيء خطأ فاحشاً . فإذا أخذنا الولايات المتحدة ، مثلاً ، أي البلاد التي تكون فيها الثورة العلمية والتقنية الجديدة أكثر تقدماً ، والتي يكون فيها الدخل ، بالنسبة للفرد ، أكثر ارتفاعاً ، نجد عدم المساواة بارزاً بروزاً جسيماً : فإن ٢٠٪ من أكثر السكان يسراً يتوزعون فيما بينهم ٤٦٪ من مجموع الدخل ، وفي الجانب المقابل يتوزع ٢٠٪ من أقل السكان يسراً ، ٤٦٪ ، فيما بينهم ، من الدخول .

ولكن عدم المساواة هذه ، على مستوى توزيع الدخل والاستهلاك ، ما هي

إلا نتيجة التباين الأساسي وانعكاسه على مستوى الانتاج حيث يكون جذرياً ،
بصفة خاصة ، التمييز بين الذين يملكون وسائل الانتاج ، ويتنفعون من فائض
القيمة ، والذين ليس لديهم ما يبيعونه الا قوة عملهم وينتجون من أجل أولئك فائض
القيمة : فهؤلاء ، الآخرون ، مستبعدون من اتخاذ أي قرار ، فهم « مؤلّنون »
لإرادة أجنبية ، مفارقة ، تملي عليهم مصلحتهم في الانتاج كما تمليه في الاستهلاك .
وهكذا فان مفسطات الرأسمالية الجديدة حول الزعم باختفاء الطبقات
وتضاؤل منازعات الطبقات ، تكذيبها التجربة التاريخية : فليس فحسب
لا يوجد تناقض عددي نسبي في الطبقة العاملة ، وليس فحسب لم يفقد الكفاح
الطبقي لا وقائمه اليومية ولا معناه ، ولكن دور الطبقة العاملة (مجموع العمال
اليدويين والفكرين) ، كقوة منظمة وقائدة للحركة القادرة على حل تناقضات
الرأسمالية في المرحلة الحالية من نمو الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، أمر لا بد
منه أكثر من أي وقت آخر .

ويكفي لكي تظهر هذه البديهية للعيان ألا نعطي للطبقة العاملة تعريفاً
ضيقاً ، مؤيداً عدم اعتبار الشخص عاملاً إلا إذا كان شغياً يدوياً . فلم يكن
هذا التعريف اللاعلمي والطائفي أبداً تعريف ماركس .

ب - وثمة أوهام ، في البلدان الاشتراكية ، تقابلها عكسياً ، قد كبحت ،
في الداخل ، بل وأفسدت أحياناً ، بناء الاشتراكية ، وأعطت ، في الخارج ،
وجهاً كاريكاتورياً للاشتراكية .

وهناك ، في أصل هذا الوهم ، إفقار وتشويه للتصور الماركسي للمادية
التاريخية : هو التصور القائم على اعطاء امتياز ، إلى ذلك الحد ، لمستوى واحد
من مستويات البنية الاجتماعية هو مستوى علاقات الانتاج ، العلاقات الطبقيّة ،
الذي يؤدي بالمرء ، في الأعلى ، إلى تقدير أهمية التغيرات في القوى الانتاجية
أقل مما يجب ، وفي الأدنى ، إلى تقدير أهمية عمل البنى الفوقية ، بالمقابل ، على
القاعدة ، أقل مما يجب .

وهكذا نشأ وهمان رئيسيان : الوهم الأول هو أنه منذ اللحظة التي تتسلم الطبقة العاملة فيها السلطة السياسية ، وتغير علاقات الانتاج ، بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، يتحقق عندئذ بصورة نهائية التطابق والانسجام بين القوى المنتجة ، وعلاقات الانتاج ، ولا يمكن أن يبقى هناك من تناقض أعظم ، ولا ما يوجب لاعادة التضييق ، دائماً . أما الوهم الثاني : فهو الاعتقاد بأن تغيير علاقات الانتاج ، بشكل ، وحده ، الاشتراكية ، وأن التغييرات في البنية الفوقية سوف تنتج عنه بصورة أوتوماتيكية : ديموقراطية اشتراكية في الدولة وإيديولوجية اشتراكية وانسان اشتراكي جديد .

ولقد دلت التجربة التاريخية في هاتين المسألتين على أن الأمر في ذلك لم يكن على هذا النحو .

فمن وجهة النظر الاقتصادية ، دام نظام قائم على نزعة مركزية بيروقراطية ، زمناً طويلاً حيث كان التخطيط يُعَد من الأعلى فقط ، إذ لم تكن وحدات الأساس ، أي المشروعات ، إلا مركّزات على الطريق لتنفيذ التوجيهات الصادرة من الأعلى ، وذلك قبل أن تأتي الحقبة التي جعلت فيها المركزية ، المبالغ فيها ، ضرورية ، بسبب التخلف التقني والثقافي ، عند الانطلاق ، وبسبب النقص والحصار الرأسمالي والحرب . وهكذا فإن الاشتراكية ، من واقع أنها بدأت في بناء نفسها منذ خمسين سنة ، أي قبل الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، تحمل ندبة شكل التصنيع السابق ، بما فيه من نماذج التزايد الكمية ، في أساسها ، ومن التنظيم « المكثف » في ادارتها . أما النموذج « السبراني » في الإدارة ، أي النموذج المتضمن للفعل الارتجاعي ، في ردود فعل الأساس ، فإنه يفرض نفسه ببطء شديد : إذ أن المبادرات والمقترحات الآتية من الأدنى تعمل فحسب كشيء متحول يتعلق بالخط الموجه الذي يحدد فقط من الأعلى .

وزيادة على ذلك كانت المشروعات تفهم كما لو كانت أجهزة ، علاقاتها

الأساسية ، التي تقوم عليها ، عمودية (صلات مع القصة ، المركز المخطط)
وليست أفقية عملياً (تبادل التأثير مع المشروعات الأخرى) .

فليس ثمة ضبط ، في مثل هذه البنية ، من قبل السوق ، أي من قبل
حاجات الجماهير المعاشة ، إذ أن البرنامجية المركزية تُبنى على معايير سياسية
في جوهرها .

وفي بنية كهذه ، لم يكن في المستطاع ، أكثر من هذا أيضاً ، أن تُمارس
مساهمة واقعية من جانب العمال ، في اتخاذ القرارات وفي الإدارة : كانت
الاجتماعات ، العديدة حقاً ، التي تعقد في المشروعات ، مخصصة ، من حيث
المبدأ ، لمناقشة اعداد الخطة ، ولكن ، انطلاقاً من التوجيهات المركزية وحدها ،
والتي كان مستبعداً منها ادانتها أو اتهامها ، فحتى مقترحات التفاصيل لم تكن
تتعدى مستوى المشروع .

وقد أخذت مثل هذه الطرق في الإدارة تتكشف ، أكثر فأكثر ، عن أنها
لا تفي بالغرض ، كلما كانت تنمو نتائج الثورة العلمية والتقنية الجديدة . ففي
بلاد كتشيكوسلوفاكيا لم تكن تصطدم ، كما كانت الحال بالنسبة للبلدان
الاشتراكية الأخرى بآثار تركية من التخلف ، ولكنها ، على العكس ، عاجلت
بناء الاشتراكية انطلاقاً من اقتصاد نامٍ نمواً عالياً ، ظهرت اشارات الكبح
والركود في حوالي عام ١٩٦١ .

عندئذ أخذ البحث يدور للتفتيش عن نموذج جديد من الإدارة : جعل
نظام المركزية البيروقراطية ، في الاقتصاد ، أكثر مرونة ، وذلك بمنح
المشروعات الوطنية استقلالاً ذاتياً أكثر وبالعودة إلى إدخال علاقات السوق
فيها بينها .

ولكن هذا الجهد الأول في التكيف مع الشروط الجديدة لم يكن يظهر
طابعاً ديمقراطياً بل طابع نظام حكم تقنوي . فلم تكن المشروعات فعسب
على علاقة مع المركز المنظم في الدولة ، بل « كانت تتفتح » إلى الخارج ، باتجاه

السوق ، وليس إلى الداخل باتجاه العمال .

كان ينبغي ، فيما وراء هذا الاصلاح الموجه ضد البيروقراطية ، اكتشاف نموذج آخر ، مؤسس على مشاركة العمال المتزايدة في اتخاذ القرار ، على مبدأ التسيير الذاتي : مبدأ الاقتصاد المشكل من وحدات عضوية للنتاج ، لا تكون مستقلة ذاتياً فحسب ، بل تدار من قبل هيئات منتخبة من العمال انفسهم . ويتم اتصالها الضروري بخطة الدولة من خلال سلسلة من المرتكزات ، الاقليمية ثم القومية . ولا يكون الاهتمام الاساسي دائماً هو توطيد لعبة التوازن وتأمين مقاصد لا فعالية لها ، وانما تبادل التأثير الحي بين المبادرات الصادرة من الادنى والتوجيهات القادمة من الاعلى ، لكي يجري استخدام مركزية ديموقراطية حقيقية ، أي انها لا تضحي بالديموقراطية من اجل المركزية ، ولا بالمبادرة لحساب التوجيه .

ليس المقصود ، بتاتا ، تصوراً مستوحى من الفوضوية او من تلقائية برودون : فعلى كل مستوى تمارس بالضرورة سلطة مرشد مسؤول . ولكنه مسؤول امام من ؟ انه لم يعد ، كما هو الحال ، في النظام الرأسمالي ، مسؤولاً امام مالكي وسائل الانتاج الفرديين او الجماعيين ، بل بالنسبة للسلطة المركزية ، التي تعبر من حيث المبدأ عن حاجات المجتمع الاجمالي ، وبالنسبة لجماعة العمال في آن واحد .

ليس للمخاوف التي يثيرها هذا النموذج من التسيير الذاتي ، ما يبررها ، لاني التجربة التشيكوسلوفاكية ولا في التجربة اليوغسلافية . (وهي من ناحية أخرى مختلفة اختلافاً واضحاً) .

وثمة سمتان اساسيتان تعرفان مجتمعاً كهذا بانه مجتمع اشتراكي :

أ - فالعمل وحده يؤدي الى امتلاك فائض القيمة وهو ما يستبعد امكانية استغلال العمل .

٢ - المشاركة المباشرة من جانب كل واحد ، منذ المستوى الاقتصادي ، في

القرارات التي يرتبط بها مصيره . ذلك ان الاشتراكية ، كما كان يشير الى ذلك لينين ليست نظاماً يسير من اجل العمال ولكنه يسير بهم .

* * *

التحول العلمي والتقني والثورة الاجتماعية .

ان الاوهام حول التلقائية وآلية الصيرورة التاريخية هي ، في النظام الرأسمالي مثلها في النظام الاشتراكي ، العقبة الايديولوجية التي تمنع من مواجهة نتائج التحول ، أي من وضع العلاقات الاجتماعية والسياسية في انسجام مع قوى الانتاجية الحالي .

لقد وضعنا الخطوط الكبرى لـ « إمكانات » المتاحة من الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، ولفتنا النظر الى ان الاعتقاد بأن هذا الممكن سوف يصبح ، بصورة آلية ، واقعاً ، كان وهماً قاتلاً .

واذا ما كوفح هذا الوم ، فثمة مشكلتان تطرحان نفسها :

— في البلدان الرأسمالية : كيف تكون ثورة ما ممكنة ، في بلاد نامية غوراً رقيقاً ؟

— في البلدان الاشتراكية : أي نموذج من الاشتراكية يمكنه ان يتيح تحقيق مرمى الاشتراكية الاساسي ، في الشروط التاريخية الجديدة التي خلقها التحول ؟

للإجابة على هذين السؤالين — وهو ما يشكل موضوع هذا الكتاب — يحذر بنا أن نذكر بالمعنى الرئيسي الذي يدور حوله تفكيرنا ويكون بمثابة دليل يرشدنا: لأول مرة في التاريخ تسير متطلبات النمو الاقتصادي والتقني ومتطلبات الديمقراطية والنمو الانساني ، في الاتجاه نفسه ، بما ان تفتح ما في الانسان من انساني بصفة نوعية ، أي الاستعداد الى الابتكار ، يصبح ، أكثر فأكثر ، الشرط الاول للنمو الاقتصادي والتقني .

ان التبصر شديد الطموح في المستقبل يوشك كثيراً في المرحلة الحالية ان يكون استقطاباً للماضي .

فاليقين الوحيد هو اليقين الذي يبنى على النمو المستقر في التحول الجاري ويفتح امامنا هذا الممكن الذي يسبر ابناءؤنا تحولاته .

ابناؤنا الذين سبق لهم ان طرحوا مشكلة على المجتمعات الجامدة .

حتى الآن كان كل جيل ، منذ الاف السنين ، يجد نفسه امام الشروط العامة لحياته كأنه امام « معطى » ، لم يكن ليتعدل كثيراً أثناء وجوده .

فالفتيان والبنات الذين لهم ، اليوم ، من العمر عشرون عاماً ، هم في عمر الثورة العلمية والتقنية الجديدة . فهم يعاصرون تحولاً يغير طبيعة شروط الحياة برمتها اكثر مما فعلته تطورات بعمر المصور . وفي المستقبل يصبح الأمر على هذا النحو : سوف يعاني كل جيل ، أثناء حياته ، عدة انقلابات متتالية في مجموع حضارتنا وحياتنا .

ان شباب عام ١٩٦٩ هم الـ « بدائيون » في هذا التحول . فمن الذي يتولاه العجب من تشوشهم او من تمردهم أو يلومهم على ذلك ؟

ذلك ان الـ « منازعات بين الاجيال » ، التي تبلغ درجة من العنف لم يسبق لها مثيل ، هي النتيجة الحتمية لعدم الثبات المتزايد في أسس مجتمعاتنا نفسها .

ففي كل مجتمع متوتر في الاوتوماتيكيات التي شكلها الماضي ، حتى القريب منه ، وفي كل مجتمع ينوي ان يرفض للشبيبة حق اتهام اتجاهه وقيمه وغاياته ، وفي كل مجتمع لا يتيح مشاركة حقيقية لكل فرد في اعداد القرارات التي يرتبط مصيره بها ، يشاهد المرء تفجر الجرائم الاجتماعية ، وغياب القانون ، وسلبيه الشبيبة التي يخامرها الشعور باستعالة النظام وألننته .

كان كارل ماركس يصف الثورات البروليتارية ، وهو يقابلها بالثورات

البورجوازية ، بعلامة فارقة هي استعدادها لتجاوز نفسها دون انقطاع . لقد كتب يقول : « اما الثورات البروليتارية فانها تنقد نفسها على الدوام وتقاطع سيرها الخاص في كل لحظة وتعود ثانية الى ما قد بدا لها انها انجزته لتبدأه من جديد وتسخر بلا رحمة من مواقف التردد ومن نقاط ضعفها ومن مصائب محاولاتها الأولى ، وتراجع باستمرار من جديد امام ما تتصف به اهدافها الخاصة من ضخامة لا متناهية الى ان ينشأ أخيراً وضع يجعل كل نكوص الى الوراء مستحيلاً »^(١) ...

إلا ان التجربة التاريخية قد بيّنت لنا ، للأسف ، ان الثورات البروليتارية ليست في حمى من امراض تصلب الشرايين المصابة بها البيروقراطية ومن المعتدية القائمة ، بل ولا من الوان الفساد القيصري .

ولكن نموذج الاشتراكية الانساني الجميل كما تصوره ماركس ولينين يجد فيما انشأته الثورة العلمية والتقنية الجديدة من شروط جديدة ، شروطاً لتحقيقه ، أنسب مماواتاه في اية فترة مضت ، إلا ان هذا النموذج ما يزال ينتظر التحقيق .

ان إيجاد نموذج جديد من الثقافة يشكل جزءاً متمماً له .

وعندما يكون المقصود بلاداً اشتراكية ، فثمة مشاكل جديدة تطرح نفسها على الثقافة ، وتأتي على رأسها مشكلة الغايات .

فان ميزة من اكثر مميزات الرأسمالية ظهوراً ، اليوم ، في اشد المجتمعات نمواً ، اقتصادياً وتقنياً ، وفي المقام الاول في الولايات المتحدة ، هي انها مجتمع لاغاثة له .

فالانتاج من أجل الربح يقود ، كما سبق ان بيّنه ماركس ، الى الانتاج من أجل الانتاج ، اي الى انتاج فوضوي ، دون علاقة مع احتياجات الانسان

(١) كارل ماركس ، الثامن عشر من برمير لويس بونايرت (الطبعة الاجتماعية) ص ١٦ .

الانسانية خاصة ، ومع تليجته التي تبرز جليلة بصورة بشمة أكثر فأكثر ، عندما يتم تجاوز المقدمات الأولى : الاستهلاك من أجل الاستهلاك ، الاجتذاب القطيعي لاستهلاك الآلات وأجزائها .

والاشتراكية وحدها تستطيع أن تقدم بديلا : خلق النموذج الانساني لحضارة تقنية .

ليس بأن يُعيّن للمجتمع ، بصورة تحكيمية ، هدف خارج عن تاريخه الخاص ، على منوال الأوطوبيات ، وإنما بإخراج امكانياته المستقرة فيه إلى حيز الوجود .

فقد كتب ماركس يقول : « فبدلاً من التفتح التام للكمال الانساني ، في الاقتصاد البورجوازي والعصر المقابل له ، كان تشويه تشويهاً كاملاً ؛ هذا التغير الشامل للذات إلى موضوع ، كان تاماً ، وبمعكس جذري ، فان ما كان غاية بذاته ، قد ضحي به ، من أجل هدف خارجي ... » ويتساءل ماركس ، بالمقابل ، أي ثراء يكون عندما يتم تجاوز حدود الشكل الذي اتخذته في النظام البورجوازي ؟ « سوف يكون سيادة الانسان التامة على القوى الطبيعية ، على الطبيعة الخارجية وعلى طبيعته هو سواء بسواء . وسوف يكون التفتح الكامل لقواه الخلاقة ، دون افتراضات مسبقة أخرى ، بأن تاريخ البشر بأكمله ، هو الذي يصنع من جملة النمو هذه ، هدفاً في ذاته . »^(١)

والاشتراكية هي الشرط الأول لهذا المعكس .

يحمل بالاشتراكية ، فيما وراء عصر ترك النقص فيه حاجاتنا وغاياتنا فراغاً ، إذ تحرر الانسان من العدايات الملاصقة للأنظمة الطبقية جميعها ، أن تفي بالحاجات الجديدة التي تخلقها الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، بل وأن تفي قبل

(١) كلول ماركس ، أسس نقد الاقتصاد السياسي (طبعة Anthropos) مجلد ١ ص ٥٠٠ .

كل شيء بهذه الحاجة العظمى التي تشق لنفسها طريقاً من خلال هذه الثورة :
حاجة الانسان النوعية بأن يكون خلافاً . لقل جعل وليم موريس
William Morris ، صديق انجلز ، رجال المستقبل ينطقون في الأوطوبيا الجميلة
التي وضعها ، في كتابه : قصص ليست من اي مكان ، بما يلي : « هانحن الآن
أخيراً ، نتج ، لا في سبيل الربح ، وإنما في سبيل الوفاء بالحاجات ، في سبيل
السعادة ، في سبيل الحياة . »

هذه هي مهمة الاشتراكية الجوهريّة : ان تقدم لكل انسان الامكانية
الواقعية ، ليصير انساناً ، أي ليصير خلافاً ، على جميع مستويات وجوده
الاجتماعي : المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي والمستوى الثقافي .

اننا لا نستطيع الذهاب إلى أبعد من هذا في تحديد الحاجات ، إذ أن
استباقاتنا تقف عند حد مبدئي : فنحن أناس متدبّقون في أليئات الماضي ،
ولا يمكننا أن نعرف ماذا تكون اختيارات ومعايير وقرارات الناس الذين
يكونون قد تجاوزوا هذه الأليئات .

إن المشكلة هنا هي اعداد أجيال من البشر متلائمين مع الأنماط الجديدة من
الفكر والأفعال والحساسية التي يقتضيها التحول الحالي ، التحول الناجم عن
تطبيق السبرانية في أوجه الحياة جميعها .

فكيف يُعدّ البشر الذين يشعرون بأنهم « في بيتهم » ، في دنيا العلم والتقنية
الجديدة هذه ، وأنهم قادرون على اخضاعها ، بدلاً من أن يكونوا مؤلّنين
لسلطتهم الخاصة ؟

ولسوف يكون أسوأ خطأ هو وضع الانسان في مدرسة الآلة والمناذاة
مقدماً بـ « موت الانسان » بالارتقاء تحت عربة جاجيرنا Jaggernat ، على حين
أن التحول السبرانيّ يجعل ممكناً ازدهار الذاتية الانسانية ، ازدهاراً ، لا
مثيل له من قبل .

فبالنسبة لما يتعلق بالـ « دقة الكبرى » ، إن تفوق الآلة الحاسبة ساحق . وليست المشكلة العظمى في التكوين الفكري اليوم ، أن نطمع في منافسة الآلة الحاسبة بل أن نحسن استعمالها ، لكي نطرح عليها المشاكل ، وأن نحدد لها الغايات . فالفضيلة العظمى المطلوب تكوينها ليست هي المنطق ، ولكنها الهيئة . وذلك تحت طائلة رد الثقافة إلى وظيفة عملية بحتة : هي الوظيفة التي تقوم على اعتبار الغايات معطاة من قبل ، وعلى استخدام الآلة الحاسبة لكي يتبصر الانسان في الوسائل .

ان الاستخدام الانساني ، غير المؤلن ، لآلة القوة المعجبية هذه ، ألا وهي الآلة الحاسبة ، هو أن يرى المرء فيها واسطة ، متوسطاً بين كتلة المعلومات وغاية الانسان الخلاقة . وبخلاف مكتبة القرن التاسع عشر التي تقصر دور الانسان على الخادم والوسيلة ، تستطيع مكتبة القرن العشرين ، أن تحرر الانسان من جميع المهيات التي لا تكون في عداد طرح المشاكل واختيار الغايات .

ومن أجل أن تلي هذا المطلب ، فإن الثورة العلمية والتقنية الجديدة تستلزم من الثورات ، أشدها جذرية ، في تاريخ البشر .

بدايةً ، لأن غايات الثقافة نفسها ، قد غيرت مواقعها . فإن الاستعدادات للتركيب والتحديد وللتساؤل التي كانت تميز منذ زمن طويل ثقافة « نخبة » انسانية ، تستطيع أن تنمو في المستقبل ، في قلب الانتاج المادي نفسه ، لا على هامشه ، وبالنسبة لعدد من الناس لا ينفك عن التزايد . وتصبح ثقافة الانسان ، ذات البعد الانساني ، نوعياً ، هي الشرط الأول للنمو .

فكل ما وضعه الدين والفن إلى جانب العمل ، أو بعيداً عنه ، خارج نطاقه ، يصبح مركز هذا العمل . وقبل كل شيء : « بعدى » الذاتية والمفارقة الانسانيتين بصفة نوعية .

لقد اضطر التحول ، على سبيل المثال ، أكثر المسيحيين حصافة والماركسيين

إلى حوار ملحّ أعانهم على التفكير من جديد بهذه النوعية الانسانية والتعمق فيها ، في شروط زمنتنا .

وإذا كانت المسيحية ، بالنسبة للمسيحيين ، قد غرست فيهم الاهتمام بالذاتية ، فإن 'سنة طويلة ، غالباً جداً ، ما قصرت هذه الذاتية على الحالة الباطنية وحدها . كان محكوماً على إيمانهم حينئذ أن يضمحل في ورع شخصي صرف . لذلك فإن حواراً ملحاً مع الماركسية قد أعانهم على إعطاء إيمانهم من جديد بُعداً تاريخياً واجتماعياً ، أي بعده الفعّال ، المناضل .

أما بالنسبة للماركسيين الذين قادتهم الشروط التاريخية لنمو مذهبهم إلى أن يشددوا بحق ، على لحظات الواقع التاريخي والكفاح الاجتماعي ، الموضوعية ، فإن الذاتية غالباً جداً ما 'قصرت على ألا تكون سوى الانعكاس التاريخي للواقع الموضوعي والحركة . لذلك ساعدتم حوار ملح مع المسيحية على أن يكتشفوا ، في الماركسية ، ماركسية ماركس ولينين ، الدور الأهم لمبادرة الجماهير التاريخية ، التي أعطاهما الوعي النظري فعاليته كاملة .

وفيما يتعلق بالمفارقة ، فإن الشيوعيين الذين علمهم مع ذلك مؤسسو الماركسية ، أن النشاط الانساني الخاص هو شيء آخر وأكثر من حاصل أو ناتج شروط ظهوره ، كانوا ينكرونها وينبذونها جملةً ، نظراً إلى أن جميع الميول إلى اللاعقلانية وادعاء المعجزات قد استغلت هذه المفارقة على الدوام ، في السنة الدينية . لذلك فإن مقابلة جدية بينهم وبين التصور المسيحي خاصة ، الكتابي ، للانسان ، قد قادم إلى تمييز المغزى الجوهرى لمفارقة تصوراتها المؤلّنة والمخاتلة . فاستطاعوا هكذا أن يحيطوا بالمفارقة ، لا بوصفها خاصية لإله ، ولكن بوصفها بعداً انسانياً ، نوعياً ، للانسان ، وكبزوغ للجديد ، وكلحظة للتجاوز الديالكتيكي .

وبفعل بليغ مقابل ، توصل المسيحيون إلى أن يبدأوا بإزالة الألية في

إيمانهم وبأن يتساءلوا ما إذا كان الدين ليس ألينة للإيمان . فتزايد بعدئذ عدد الذين يفهمون المفارقة لا على أنها مبدأ نظام ، بل مبدأ حرية ، وأن يعيشوا إيمانهم ، لا على أنه تسليم بل كتمرد ، كقطيعة ثورية مع المعطى .

وما هذا هنا إلا مثل من تحولات المذاهب والناس الداخلية التي يتطلبها التحول الأول في العلوم والتقنيات والذي يقتضي الكثرة ، كمبدأ للخصب المتبادل .

وهكذا غدت مشكلة الانسان وتكوينه بأكملها ، مطروحة .

وبدافع من رد فعل حق ، ضد مذهب « الانسانيات » التقليدية ، الصوري ، التي كانت تحدث خارج الحياة ، فان هناك ميلا إلى عدم القبول بتأسيس التعليم ، إلا على علم الطبيعة الموضوعي . لقد أدى مسار منحني واحد ، من مذهب ديكارت العقلي العظيم ، إلى المذهب العقلي الوضعي الصغير ، إلى إلغاء ذاتية الانسان الخاصة كما لو كان الذاتي ، ليس إلا انعكاساً أو أنه تسجيل لـ « معطى » الموضوعي .

على أنه لم يبد جلياً ، في يوم من الأيام ، أكثر منه اليوم ، اننا نعيش ، على العكس ، في عالم من خلق الانسان ، في طبيعة مؤنسة بأكملها ، والمهمة الأولى لإنسية علمية في زمتنا هي مساعدة كل فرد على أن يعي من جديد ، في مسيرة الانسانية الطويلة ، لحظات الخلق الانساني التي صنعت هذه الطبيعة ، وهي في العمل على أن تحيي من جديد ، في كل فرد ، في صورة مكثفة ، مغامرة الانسانية الخلاقة في المعرفة ، وفي تغييرها للعالم .

وهكذا تصبح الجمالية ، بمعنى التفكير العميق في فعل الانسان الخلاق وفي شروطه ، لحظة جوهرية في تكوين الانسان ، كترية في الابتكار .

جمالية الـ « عصرية » ، أي جمالية العكس الكبير ، جمالية لم تعد مبنية على مبدأ أرسطو في محاكاة طبيعة معطاة ، وإنما جمالية « لا أرسطائية » ، كما

يقول بريخت ، مبنية على الاستباق وعلى المشاركة الداخلية والخلاقة للقارئ أو المستمع أو المشاهد الذي يجب أن يتناول لحسابه الخاص مقترحات الأثر الفني المتعددة ومشكلاته وتحدياته لكي يُعيدَ تغيرات المستقبل . وفن كهذا ، يمكنه أن يكون نهاية مرحلة الاعداد للثورة الضرورية .

ذلك أن المشكلة ليست ، كما كانت طوال آلاف السنين السابقة ، تكوين نمط معين من الناس ، متلائم مع متطلبات نظام اجتماعي ثابت ، وإنما هي اعداد الانسان لتكوين نفسه بنفسه ، في حياته كلها ، وأن يحدد خلق نفسه بنفسه ، في عالم لا ينفك يتبدل تبديلاً أساسياً ومريعاً . فالمقصود ، كما كتب رادوفان رختا ، هو « العمل من موضوع التربية ذات تربته الخاصة »^(١) .

وهذا نفسه يقتضي تبديلاً في وسائل التربية كما يقتضي تبديلاً في غاياتها . وإذا كانت التربية الدائمة تأخذ في التغلب أكثر فأكثر على المدرسة المكلفة حتى الآن بنقل نظام من المعلومات واعطاء عناصر تدريب صالح من حيث المبدأ ، للحياة كلها ، وإذا كانت حلقات التدريب الدورية تتكرر أكثر فأكثر ، فسرعان ما سيؤدي مبدأ التعليم القديم ، نظراً للتزايد السريع في المعلمين ، إلى هذه الاستحالة : ان نصف الأمة سوف يعلم النصف الآخر ، وهذه المفارقة تفاقمها أيضاً إعادة الحلقات التدريبية للمعلمين أنفسهم .

يجب أن نتوخى إذن أن تمد وسائل الاعلام الجماهيرية الالكترونية يد المساعدة للمدرسة ، وأن يصبح تدريب العناصر - إذ يسمع باستخدام الآلة الحاسبة - وإدارة هذه الآلة الحاسبة هما التربية الأساسية الأولى كالقراءة والحساب ، وان ما هو جوهري في التربية ، انطلاقاً من هذا المستوى ، يجري في التلفزيون ، والمسجلة المغناطيسية ، نظراً لأن أرفع نوعية من « الدروس » تنتقل هكذا وتُبصر من ملايين الأطفال والرجال والنساء في أي سن من عمرهم .

(١) Radovan Richta الحضارة في مفترق الطرق ص ١٧٥ .

على هذا النحو وحده يمكن ان يكون لكل واحد مأوى تعيش فيه اعلى ابتكارات العلم والتقنية وحياة الروح، وان يكون عارفا بسر الخلق وان ينشأ خالقاً .

وعلى هذا النحو فحسب سوف يستطيع كل واحد ان يتألف مع مشكلات البناء في المستقبل ، وان يكون مزوداً بالمعلومات عن المسائل وعن الاهداف وعن الاختيارات الممكنة وعن تبايناتها ، في الاعداد لاحتمالات المستقبل على المدى البعيد ، وان يكون مشاركاً في اعداد ما ، مشاركة فعالة، ويشعر انه ، وفقاً لحلم جوريس Jaurès مساعد فعال في الحضارة الشاملة .

ذلكم هو الانسان الجديد الذي نحلم بان يولد :

– مناضلاً في الثورة ضد كافة الأليئات ،

– وشاعر الخلق ضد الانتروبيا .^(١)

« ١ » Entropie انتروبيا يعرفها منير البعلبكي بانها عامل رياضي يعتبر مقياساً للطاقة غير المستفاد في نظام دينامي حراري وفي Belot ، ضابطة التغير ، وفي لاروس ، مقياس الطاقة يتيح ، في الدينامي الحراري ، تقدير تبدل الطاقة في نظام ما . «الترجم»

الفصل الثاني

الولايات المتحدة ونتائج الثورة العلمية والتقنية الجديدة

ان الثورة العلمية والتقنية نتيجة ، لأنها تربط ربطاً وثيقاً بين البحث العلمي والانتاج ، وكذلك بسبب من أن التنظيم السبراني للمشروع لا يصبح مرجحاً كثيراً إلا من أجل مجموعات هامة ، لا يمكنها أن تنتشر بقوة حيث تتوفر امكانية تجمع كبير لرؤوس الأموال ، تكسب كبير سابق .

تقدم لنا الولايات المتحدة اذن بالنسبة للعالم الرأسمالي ، مثلاً متميزاً يسمح لنا ، عن كتب متزايد ، بدراسة التغيرات الجارية في نظام مؤسس على السوق ، وعلى الربح ، على اثر التحول العميق في القوى الانتاجية .

ولسوف يكون خداعاً أن يُعترض بدليل أن الاوتوماتيكية قد طبقت في حوالي عشر الانتاج الاجالي للولايات المتحدة وبأنه من الممكن اذن ، حتى زمن طويل ، تحليل اقتصادها ، ونظامها الاجتماعي ، وفقاً لتصنيفات التصنيع ذي النمط الكلاسيكي . وسوف يكون هذا البرهان المكنى في درجة من المحال كبرهان طبيب يقول : ان دماغ مريض وقلبه هما وحدهما المصابان إصابة خطيرة ، ولكن هذين العضوين لا يمثلان سوى ١٠٪ تقريباً من وزن جهازه العضوي الكامل ، فأنا استطيع اذن اعتبار هذا مما يمكن التغاضي عنه عملياً ، في

تشخيصي ، ومعالجة الـ ٩٠٪ الباقية ، كما لو كانت تدار بالقوانين العادية في جسم سوي ...

هذا يعني التسيان بأن التكوين الاقتصادي والاجتماعي ، كالموجود الحي ، هو بنية تتشابك في اتصالها بها ، كافة العناصر ، ون نتائج الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، في الحالة التي نعني بها ، تمتد بعيداً الى ما وراء قطاع المصانع الأوتوماتيكية التي أصبحت تعمل بالفعل ، والفعاليات التي تدار بآلات حاسبة .

وبالتدريج فإن مجموع التكوين الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يدخل في نطاق التغيير بحكم تصادمه بتدفق العلم الغزير على مجال الانتاج وبهذا التحول في القوى الانتاجية ، دون قياس مشترك مع التحولات السالفة .

فما هي ، بالنسبة للولايات المتحدة نتائج هذه الثورة العلمية والتقنية الجديدة التي ينشأ عنها مجتمع « ما بعد المجتمع الصناعي » ، أي مجتمع يتجه فيه التنظيم المذهبي للبحث والمعرفة العلمية الى ان يصير القوة الانتاجية الاساسية ؟

إن أولى النتائج وأكثرها حسماً ، في الولايات المتحدة ، هي انتقال تناقضات الرأسمالية . ومن نافلة القول ان تردد تردداً طقوسياً بأن « التناقضات تزداد حدة » ، إن لم نضف في الحال أن التناقضات التي تزداد حدة ليست تناقضات القرن التاسع عشر ولكنها تناقضات آخر القرن العشرين . وهو ما لا يعني البتة ، كما سنبينه فيما بعد ، ان التناقضات القديمة قد اختفت بل ان التناقضات الجديدة قد غيرتها تغييراً عميقاً .

اننا نواجه هنا نمطاً جديداً من النمو المتزايد ، تغير الطبقات والعلاقات بين الطبقات ، ودوراً جديداً تلعبه الدولة وايدولوجيات تلبي ، بصورة مأكرة تقريباً ، المشاكل التي يطرحها هذا التغيير الكامل ، المخادع ، الشرس ، كإواجه تساؤلاً مقلقاً حول المسألة الأخيرة : وهي المسألة المتعلقة بنهايات مجتمع مثل هذا المجتمع .

فما هي الظاهرة الأساسية التي يمكن ، انطلاقاً منها ، ان تتوضح هذه التغيرات المتعددة ؟ .

ان الثورة العلمية والتقنية الجديدة اذ تتطلب وضع برامج طويلة الأمد ، تقود الى عكس في العلاقات بين الانتاج والسوق .

ولقد لفت جون كينيث غالبريت النظر في بحثه عن النظام الاقتصادي الأمريكي : الدولة الصناعية الجديدة ، إلى هذه الظاهرة الأساسية التي ينبغي استخلاص جميع الاشكالات منها .

ففي انتاج المشروعات الماموثية^(١) التي تمكنت من تحقيق الاستثمارات لادخال السبرانية على انتاجها ، تمضي فترة من الوقت تتزايد أكثر فأكثر ، بين مشروع الانتاج الذي يُعَدّ على مستوى « البحث - النمو » وتحقيقه والعرض للبيع في السوق .

وتزداد الصعوبة أكثر فأكثر ، في هذه الشروط الجديدة ، على الانتاج لكي يتكيف مع متطلبات السوق ويصبح من الضروري ، أكثر فأكثر ، ان تتكيف السوق مع متطلبات الانتاج .

أما المشروعات الجبارة فتبلغ هذا الهدف بوسيلتين اساسيتين :

أ - تكيف المستهلك بطرق مختلفة ، احدها الاعلان ، ولكنه ليس الطريقة الوحيدة ؛

٢ - التوسع في مجالات التصريف خارج السوق ، وبنوع خاص التضخم ، في قطاع التسليح العام وارتداد الفضاء .

١ نسبة للماموث mammoth وهو فيل ضخم جداً ، انقرض ، طوله ٣٠٠ متر وأوجدت آثاره في سيبيريا .

« المترجم »

سوف نعود فيما بعد الى هذه الاشكال الجديدة من الألية التي يولدها هذا العكس .

لكنه ينبغي ، بعد الآن على المستوى الاقتصادي ، استخلاص نتائج هذه العلاقة الجديدة بين الانتاج والحاجات ، حيث يتناقص اثر املاء حاجات المستهلك على اختيار ما يجب اتجاhe ، على حين يلى تزايد الاحتكارات التي تشرف على السوق وتكيف المستهلك وفقاً لها ، مبدأه القهري ، أكثر فأكثر .

هذا القانون الجديد ، الذي يحكم العلاقات بين الانتاج والسوق ، شأن غالبية القوانين الاقتصادية والسوسولوجية والتاريخية ، هو بالطبع قانون هادف ، فمن الحق ان يؤدي الأمر بنا الى الاستنتاج ، انطلاقاً من القضية السابقة ، أنه لا توجد سوق في الولايات المتحدة . والصحيح هو ان الاحتكارات الكبرى ، ولا سيما في قطاعات الصناعة المزدهجة ، تسعى الى التحرر من السوق وهي تبلغ هدفها الى حد بعيد .

بحيث ان ما يكون آخذاً في النشوء وفي النمو ، وما يكون بالتالي ، حاسماً ، بالنسبة للتحليل والتقدير ، فإنه يكون تراجعاً في اقتصاد السوق بمعنى الكلاسيكي وتقدماً في القطاعات التي تظهر فيها قوانين جديدة .

فالرأسمالية الأمريكية ، في عام ١٩٧٠ ، لم تعد هي الرأسمالية التي كان يمكن لماركس ان يحللها في انجلترا ، منذ قرن خلا .

لقد كانت تحليلات ماركس جميعها في كتابه رأس المال مبنية على نظرية البضاعة اعني على الانتاج من اجل السوق ، وعن هذه النظرية كانت تصدر مفاهيمه التي تلعب الدور الرئيسي في القيمة وفائض القيمة والازمات الناشئة من تحديدات السوق الرأسمالية الداخلية والقانون النسبي والمطلق لافقار الطبقة العاملة .

وظل تحليله مقبولاً ، دون ضرورة لتعديلات جذرية فيه ، حتى نهاية

الثالث الاول من هذا القرن . وكانت الازمة الامريكية والعالمية الكبرى في عام ١٩٢٩ آخر تأييد رائع له .

ان ترديد القول مع الماركسيين العقائديين ، اليوم ، بان « التناقضات تزداد حدة » ، دون ان نحدد بان المقصود بذلك ، هي التناقضات الجديدة خاصة ، أو على العكس ، المناداة مع اعداء الماركسيين ، بأن « تقديرات ماركس قد كذبت » ، يتكشف عن تفسير مدرسي واحد وضد تاريخ فكر ماركس وهو يقوم على تجميد هذا الفكر في مذهب أو في جدول من القوانين الاقتصادية صالح لكل زمان ومكان ، على حين ان جوهر الماركسية الحية (كما سبق ان بينا في فصل « ملاءمة رأس المال للحاضر » من كتابنا : « من اجل نموذج فرنسي للاشتراكية ») (اي جوهر ماركسية ماركس ولينين ، هو المنهج الذي يتيح ، بتحليل التناقضات الحاضرة ، التنبؤ بالممكنات واخراجها من القوة الى الفعل .

في مثل هذه الشروط الحالية من نمو الاقتصاد الأمريكي ، من ذا الذي يستطيع أن يأمل عن رشد في أن تبنى الاشتراكية في هذه البلاد نتيجة وضع رؤياوي غامض ، تساق فيه الطبقة العاملة برمتها بدافع البؤس ، إلى انتفاضة شبيهة بالانتفاضة التي حصلت في « كومونة شيكاغو » ، في الصورة التي تخيلها جاك لوندن في عام ١٩٠٧ في كتابه : « العقب الحديدية » ؟

لقد سبق لنا ان بينا^(١) ، من قبل ، في فرنسا ، اثناء المناقشات التي دارت حول إفقار الطبقة العاملة ، بأن الافقار لا يمكن ان يعرف ببساطة ثابت في القدرة الشرائية وانما بالينة متزايدة للشغل .

(١) Roger Garaudy ، « الاسس النظرية في قانون الافقار » ، دفاتر الشيوعية ، يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦١ .

هذه الألية ترتدي اشكالا جديدة في المرحلة الحالية من نمو الرأسمالية .
ونتيجة العكس في العلاقات بين الانتاج والسوق هي استبعاد المجتمعات من
قبل الجهاز الذي أنشئ لزيادة قوتها .

عندما تكون حاجات الفرد قد قوبلت او حتى صنعت من كافة الاصناف
من قبل الأجهزة المحركة للانتاج ، وعندما تكون اهداف الدولة قد حددت ،
على نطاق واسع ، بمتطلبات هذا الجهاز الداخلية (ال « مركب - العسكري -
الصناعي ») ، فانتنا سوف نكتشف المنشأ الجديد للألية ، لنزع انسانية
الانسان .

لقد فقد العمل الانساني والمشروع التاريخي الانساني طابعها الانساني
النوعي ، واعني بذلك وعيها للغايات واختيارها السابق على فعل العمل .
واكثر مشكلة مطروحة بصورة مفاجئة ، في شروط كهذه ، هي مشكلة
غايات المجتمع .

ذلك ان الاهداف التي يسعى الى بلوغها الجهاز الاقتصادي على هذا النحو
الذي انشئت من أجله ، هي اهداف في النمو المتزايد وفي التوسع . وهكذا
يصبح نمو الجهاز وقدرته على التأثير غايات في ذاتها . ويكون معيار القيمة الوحيد
هو معيار التجلية في السباق ، والعقلانية الوحيدة تكون عقلانية وظيفية .
وهكذا يقام دين للوسائل وعبادة للنمو . وقد لحص احد الاقتصاديين هذا
التوجيه لاسلوب الحياة الامريكية بالفكاهة التالية : سيسأل القديس بطرس كل
مواطن لدى وصوله الى السماء ، لتوجيهه إلى الجنة أو الى المطهر او الى الجحيم ،
هذا السؤال الوحيد :

ماذا فعلت من أجل زيادة الانتاج القومي الصافي^(١) ؟

(١) يدعى الانتاج القومي الصافي القيمة المتوسطة للبضائع والخدمات الناتجة في ساعة عمل ، ←

لقد تكشف هذا النظام عن انه فعال فعالية لا حدود لها ، دون ان يحل من أجل ذلك ، التناقضات الاصلية في الرأسمالية : تركيز الثروة في عدد قليل من الأيدي وتركيز البؤس في قطاعات واسعة . والحقيقة ان نسبة المحرومين ، في الولايات المتحدة ، هي أدنى من نسبتها في اكثرية بلدان العالم ، لكنها تظل نسبة هامة جداً .

وليس صحيحاً ان تتمكن الرأسمالية ، حتى اغناها ، من الوصول الى التغلب على هذا التناقض الرئيسي .

فقد كان $\frac{1}{18}$ من الاسر الامريكية ، في عام ١٩٠٠ يملك مقدار $\frac{7}{8}$ من الثروة القومية .

وعشية الازمة الكبرى ، في عام ١٩٢٩ ، كان ستة ملايين من ٢٧،٥٠٠،٠٠٠ أسرة (اكثر من ٢١ ٪) يحصلون على دخل سنوي أقل من ١٠٠٠ دولار ، ويحصل ١٢ مليوناً (اكثر من ٤٢ ٪) على دخول سنوية أقل من ١،٥٠٠ دولار .

وكان لعشرين مليوناً (اكثر من ٧١ ٪) دخول سنوية أقل من ٢٠٠٠ دولار ، وكان مبلغ ألفي دولار في ذلك الوقت ، نظراً لتكاليف المعيشة في الولايات المتحدة ، يعتبر ادنى حد ضروري بالنسبة لحياة لائقة .

في حين كانت الـ ٣٦ ألف أسرة ، الاغنى ، تحصل على دخول تعادل دخول ١٢ مليون أسرة من فئة الدخل السنوي ١٥٠٠ دولار .

مضروبة بالعدد الاجمالي لساعات العمل المنجزة في بلدما . وبالنسبة للولايات المتحدة ، مثلاً ، فان ساعة العمل تنتج ٥،٢٠ دولار . وهناك ٧٥ مليون شخص يستخدمون في المجال المدني ويؤدون ٢٠٠٠ ساعة عمل في المتوسط في العام بالنسبة لكل شخص . وهو ما يعطي على وجه التقريب ١٥٠ مليار ساعة عمل في العام ويعطي بالتالي دخلاً قومياً مقداره ٧٨٠،٠٠٠ مليار دولار .

هكذا يبدو اننا ما زلنا بعيدين جداً عن « ديموقراطية اقتصادية » .
وفي عام ١٩٤١ كان ١٤ ٪ من الاسر يتصرفون بأقل من ٥٠٠ دولار .
وكما كتب اندريه موروا^(١) يقول : « ان الفقر ، للأسف لم يكن قد
ألقي ، ولم يكن الهرم ليتلاشى بسرعة » .

وفي عام ١٩٦١ ظل $\frac{1}{6}$ السكان فقيراً، بل قال الرئيس كنيدي في تقريره عن
حالة الاتحاد ان النسبة كانت ٢٥ ٪ .

وقد كتب الاقتصادي ليون كيزرلنغ ، في عام ١٩٦٤ ، يقول : « لست
اعتقد بان النظام الحالي في توزيع الدخل القومي يجعل ممكناً انقاص مدى
انعدام فرص العمل بصورة جوهرية ، أو التقليل من عدد الفقراء بصورة
جوهريه » .

وكان ميكائيل هارينغتون في كتابه « الوجه الآخر لأمريكا »^(٢) الذي كان
له وقع عميق في نفس الرئيس كنيدي ، يلفت النظر الى ان المرء يحصي ، في
بلاد يستهلك فيها الاغنياء والتسلح ٩٠ ٪ من الدخل القومي ، ٣٢ مليوناً من
المعدمين من مجموع ٢٠٠ مليون من السكان . (ص ٢١٠) وكان يعرف هذا
« العوز » في ظل اكثر صوره خلواً من الانسانية : « ان مواطني امريكا
الآخري هم اولئك الذين يعيشون على صعيد من الحياة يقع في مستوى ادنى من
أي اختيار اخلاقي ، غارقين الى هذا الحد من البؤس بحيث لا يمكن حتى مجرد
التلفظ ، في مثل حالتهم بكلمة « حرية الاختيار »^(٣) .

وحيث ان التشريع الاجتماعي يقدم من الحماية اقلها للذين هم اشد حاجة

«١» André Maurois ، تاريخ مقارن ، الولايات المتحدة الامريكية ، ص ٢٨١

«٢» منشورات دار الآداب، بيروت ، الطبعة العربية .

«٣» المصدر السابق ص ٢٠٩ .

اليها^(١) ، فان عشرات الملايين من المواطنين الامريكيين هم محرومون من التأمين الاجتماعي ومن الحد الأدنى الحيوي من الأجر .

واكثر من يصاب بقسوة من الطوائف هي طوائف الاقليات العرقية (فعدد الوفيات بين الاطفال ، في نيويورك ، هو ، في حي السود في هارلم ، اكثر ثلاث مرات ، مما هو في احياء البيض) والامر كذلك فيما يتعلق بالبطالة والاكواخ - في الولايات المتحدة ثلاثة ملايين مسكن من الاكواخ أو من تجمعات من الاكواخ الخشبية او الصفيح) هي ، في المقام الاول ، من نصيب الرجل الاسود . والبطالة لا تهبط نسبتها في حقب الازدهار الى مادون ٣٪ وهو ما يشكل رقماً في حقب الرخاء ، يتراوح في حدود ثلاثة ملايين عاطل عن العمل .

اما فقراء الارياف فهم اسوأ طالماً ايضاً . إذ أن اكثر من ٥٠٪ من الاسر الريفية ذات الدخل المنخفض تعاني ، وفقاً للاحصائيات الرسمية من امراض النقص في الفيتامينات نتيجة لتغذية غير كافية .

واشد حالة تدعو الى الاسى هي حالة الشيوخ : فان اكثر من ٥٠٪ من الاشخاص الذين تجاوزوا خمسة وستين عاماً يعيشون على دخل اقل من ألف دولار في السنة . وثمانية ملايين من الفلاحين الفقراء الطاعنين في السن لا يكفلهم اي نظام للضمان الاجتماعي . ويعيش في نيويورك ثلاثمائة ألف معسر ، على المعونة العامة . ويشير اثنان وثلاثون مليوناً من المنبوذين السود أوالبيض باصبع الاتهام الى اقتصاد مشوه ، تتكاثر فيه ، كالسرطان ، حاجات مزيفة ولا تلبى حاجات انسانية اولية .

إلا ان النظام قد نجح في ادماج الاغلبية الساحقة من الطبقة العاملة التي تؤيد اهداف النمو المتزايد .

(١) المصدر السابق ص ٢١ .

إذا كان المرء يكتفي بالنظر الى تجربة المجتمع الأمريكي وحدها ، فإن انكار القضايا التي يثيرها هيربرت ماركوز حول اندماج الطبقة العاملة ، يكون عسيراً . ويكون هذا الاندماج ميسوراً من جانب آخر نتيجة لأن الرأسمالية الأمريكية تستطيع بسهولة ، دون ان تكبح جماح توسعها ، منح الشطر الاعظم من هذه الطبقة العاملة مستوى رفيعاً جداً من الحياة بفضل استقلالها الاستعماري لأمريكا اللاتينية بامرها ولمناطق اخرى كثيرة من العالم .

فمن الخطأ إذن ان يتأمل الانسان في افقار شامل للطبقة العاملة يجعلها « جذرية في تصرفاتها » ، ويحشرها ، دون محيص ، في العمل الثوري كما كانت يمكن تصور ذلك في القرن التاسع عشر .

وعلى الرغم من ان امكانيات حدوث ازيمات اقتصادية جديدة وعميقة ليست مستبعدة البتة ، فإن الاعتقاد بأن الرأسمالية تسير بالضرورة نحو الحد من سوقها الخاصة ، إذ تنكمش مجالات التصريف الداخلية ، نتيجة لهذا الافقار للطبقة العاملة نفسه ، سوف يكون خطأ آخر . أولاً لأن هذا الافقار يكون نسبياً ومن ثم لأن مجالات التصريف الجديدة خاصة يمكن ان تنشأ بالنفقات العامة .

منذ الثلاثينات ، غدا انتظام الطلب الاجمالي بالتدخل من الدولة ، الذي نادى به كاينس Keynes ، هو القاعدة . وقد فتحت زيادة النفقات العامة ميداناً واسع الأرجاء للمشاريع ، ولا سيما مع الاستثمارات المخصصة لشؤون التسليح ولاكتشاف الفضاء .

هكذا تحققت ، وفقاً لعبارة الرئيس ايزنهاور نفسها « ظروف مؤسسة عسكرية هائلة وصناعة تسليح واسعة النطاق » . وفي هذا « المركب العسكري-الصناعي » ، لا يمكن تمييز الخط الفاصل بين الاحتكارات الخاصة الكبرى وبين الدولة . فاهداف الدولة قد اصبحت اهداف هذا « المركب » ، ويعمل

الجهاز الاقتصادي على افراز ايدولوجية التبذير الضرورية لبقاء هذا النظام ولنموه المتزايد .

ويضفي العداء للشيوعية بدافع الخوف والحقد على الاتحاد السوفيتي او على الصين او على الاشتراكية عامة ، شرعية على الاستثمارات العسكرية التي تفوق كل خيال . وسباق التسلح هو الاثبات الرئيسي لعدم الاشتراك في الجريمة بالنسبة لأوامر النمو المتزايد في المؤسسات التجارية الكبرى .

في الداخل تسود النزعة الماكارثية التي انطلقت في الخمسينات ، وفي الخارج يجري دعم أفسد الدكتاتوريات بدءاً من امريكا اللاتينية الى فورموزا وفييتنام الجنوبية للحفاظ على مجالات التصريف لصادرات رؤوس الاموال ، وتقنّع هذه المعايير جميعها بعبارات « الحرية » الرثانة .

وهكذا فان الدولة تلعب ، في ايدي الاحتكارات ، دوراً حاسماً : فهي التي تمول البحث العلمي الذي يكيف النمو المتزايد ، وهي التي تشتري : فان ٦٥ ٪ من قيمة العمليات التجارية في مؤسسة بوينغ تتكون من طلبات عسكرية من الدولة و ٨١ ٪ من لوكهيد و ١٠٠ ٪ من طيران الجمهورية^(١) .

هذا هو السبب في ان حرب فييتنام ، قد استقبلت ، في بداياتها ، عندما كان النصر يبدو سهلاً المنال ، بحماس من جانب الاحتكارات الكبرى التي كانت تجد فيها فرصة لاستثمارات مدرة للربح تستحق المحافظة على ظروفها ، ومن جانب العسكريين الذين اعتقدوا انهم يجدون فيها حقلاً للتجارب لتكوين جيش قادر على الانتصار في الغابات . وكان « المركب العسكري - الصناعي » يتابع مداعبة احلامه ، واتفق ان عدداً من المثقفين كان جاهزاً لوضع

(١) Michael D. Reagan في Economics and the General Welfare Politics ، طبعة سكوت ، فوريسمان وشركاه ، شيكاغو عام ١٩٦٥ ص ١١٣ .

النظريات لهذا المشروع ولدت بـ « تفجته الروحية »^(١) .

إن سياسة الدولة تتعدل وفقاً لحاجات الاحتكارات ؛ وفعلها الداخلي والخارجي هو في جوهره ، الفعل الذي يخدم ، على أحسن وجه ، توسعها .

فقد بلغت أهداف الدولة والاحتكارات مستوى من الوحدة المشتركة بحيث لا تؤثر المشروعات الكبرى الخاصة على طلبات الدولة ، بل وتحدد نماذجها في التجهيز فحسب ، وإنما تجد نفسها ، بالمقابل وقد أوكل إليها ، بمقود ، القيام بمهام عسكرية حقيقية من أجل تشييد قاعدة ، أو من أجل تحديد مواصفات نط من الصواريخ . فهذا الفعل المتبادل بل وهذا التداخل في التأثير بين نشاطات المشروعات ونشاطات الدولة^(٢) له طابع اقتصادي وسياسي في آن واحد ، إذ يستطيع سادة الاحتكارات بواسطة « القوى الضاغطة » (وجماعات الأروقة lobbies) ومختلف مندوبي المشروعات لدى الرئاسة والوزارات ولجان مجلس الشيوخ والكونغرس ، شراء المشرعين والقوانين عندما لا يكون مدراء المؤسسات الكبرى متمرزين مباشرة في السلطة . وثمة مثل نموذجي هو مثل وزير دفاع ايزنهاور شارل إي. ويلسن ، رئيس الجنرال مونتورز والمالك لـ ٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار من الأسهم في هذه الشركة . فقد كان يشرح صراحة قانون السياسة الأمريكية العليا عندما تفوه بهذا التصريح التاريخي أمام لجنة الشيوخ التي كانت تسأل كيف يستطيع أن يجري عقوداً مع شركته الخاصة

«١» وما هي الا سنوات، امام المقاومة الشعبية للفيتنامية والانكسارات السياسية والعسكرية الأمريكية حتى اقلب الوضع : اخذت احتجاجات الجامعات تزداد قوة وحشر المسكرويون، في امريكا نفسها ، في موقف الدفاع وكف رجال الصناعة عن ان يروا في حرب فيتنام اعظم مدر للربح . ومنذ ثلاث سنين ، واسواق البورصة تأخذ بالصعود كلما انتشرت انغام السلام .

«٢» انظر كتاب : H. L. Nieburg : In the name of science (Quadrangle Books, Chicago 1966) الذي يحتوي على معلومات غنية حول هذه العلاقات بين الدولة الأمريكية والاحتكارات .

دون محاباة : « كنت اعتقد بان كل ما كان حسناً للبلاد كان حسناً للجنرال
موترز والعكس بالعكس » (١) .

إن الجهاز الاقتصادي والتكنولوجي المائل يدور من أجل نفسه ، وقد
اصبح نموه المتزايد غاية في ذاته ، يخضع له الناس ودولتهم وثقافتهم ومثلهم العليا .
فماذا يمكن ان تكون قوى التجديد في نظام اجتماعي كهذا ؟

ان الخلاصات التي يتوصل اليها افضل المحللين للمجتمع الامريكي تتلاقى في
اتجاه واحد . سواء أكان المقصود في ذلك دراسات فرديناند لوندينبرغ
Ferdinand Lunbberg حول حكم الطبقة الغنية في أمريكا (٢) (plautocratic) ،
او تحقيق دوغلاس كارتر Dauglas Carter : من الذي يحكم في واشنطن (٣) ،
او مؤلفات ارثر م. شليزنجر Arthur M. Schlesinger حول عصر روزفلت
التي يدرس اول مجلد منها ازمة النظام القديم (٤) (The crisis of the old order)
او سوسيولوجية السلطة الامريكية التي وضع خطوطها الأولى ج. وليام دومهوف (٥)
G. William Damhaff ، فأياً كان تنوع زوايا النظر بين هؤلاء الكتاب فان
القانون الذي يمكن استخلاصه هو ان مراكز القيادة في الاحتكار الكبرى وفي

«١» اندريه موروا « تاريخ مقبارن ، الولايات المتحدة الامريكية (ص ٣١٣) صحافة
المدينة ، باريس ١٩٦٢ .

«٢» آخر كتاب له The rich and the super - rich « نيويورك ١٩٦٨ » قد
ترجم الى الفرنسية : الاغنياء واغنى الاغنياء « ستوك ١٩٦٩ » .

«٣» نشر في واندون هارس في نيويورك عام ١٩٦٠ وترجم الى الفرنسية في السنة نفسها
في ال seuil بعنوان : من الذي يحكم في واشنطن ؟ الاحزاب ؟ أم اللوبي lobbies ،
أم اركان الحرب ؟

«٤» the Riverside Press ، كامبردج ١٩٥٩ .

«٥» في كتابه Whorules America (Prentice Half, New Gersey 1967)
G. William Damhaff .

رئاسة الولايات المتحدة وفي الحكومة الاتحادية مثلما هي في الولايات وفي الهيئات المحلية ، في الصحافة المكتوبة او الناطقة وفي الجيش وفي وكالة الاستخبارات المركزية (C. I. A Central Intelligence Agency) وفي مكتب التحقيقات الفيدرالي F. B. I . فان امور هذه المراكز جميعها هي في ايدي حفنة أوليفارشية تشرف وتوجه وتقود وتحقق السياسة الامريكية الحالية تحت ستار « حزين » تقليديين ، لا يمكن التمييز بين برنامجها على المدى الطويل .

وقد كانت المعارضة المبدئية للنظام ، المعارضة الاشتراكية ، عاجزة دوماً . لأنها كانت غير قادرة على حل المشاكل النوعية للولايات المتحدة .

كانت المرحلة الأولى مرحلة انتظار الفيل^(١) لعام جديد لا علاقة له بالعالم الذي كانت تطرح فيه المسائل اليومية . فلم تكن هذه الاشتراكية تختلف عن الطوباويات ، السابقة للماركسية ، إلا في الاعتقاد الموضوعي بحدوث الاشتراكية الحتمي . لقد كان أول منشور للحزب الاشتراكي عام ١٩٠٤ يقول : « ليس للبرنامج الاشتراكي نظرية للمجتمع الذي يعرض قبوله او رفضه . انه وصف لما لا مفر من وجوده عاجلاً ام آجلاً . فان الرأسمالية صارت تعمل على تحطيم نفسها » .

كان جنه ديبس Gene Debs قائد هذه الاشتراكية القائمة على انتظار المخلص قد جعل من المعتدية اخلاقاً تنبذ كل اصلاح ، ناظرة اليه كشيء باطل ، وتدينه بالانتهازية .

بيد ان الحرب العالمية الأولى هدمت او هام هذه الاشتراكية عاملة على نقل مذاهب الخلاص والبعث من موضعها هذا .

ولم تكن اشتراكية نورمان توماس في الثلاثينات ، واقعية كثيراً : ولما كان

«١» Millénariste نسبة الى Millénaire او احد الالفين الذين يقولون بمودة المسيح واقامة ملكة الف عام .

« المترجم »

يطمح في تأليف حزب العمال . فانه كان يرى الا يتحمل اعباء اية مسؤولية ، في مجتمع كان ينبذه ككل : إذ عندما رفض ان يتخذ موقفاً ، كان عصبياً ، حقيقة ، ولكنه بناء ، بازاء « السعر الجديد » الذي قرره روزفلت لإيقاف الازمة ، فقد قاعدته النقابية والعمالية . وكان الامر اسوأ ايضاً ، عندما اطلق بعض الاشتراكيين ، امام الهجوم الهتاري ، شعار « قوة ثالثة » على حين كان المستقبل يتقرر داخل الحزب . فاخذت الحركة تنقسم على نفسها من انشقاق الى انشقاق ، حتى اصبحت مرادف من الملل كانت سميتها المشتركة دائماً تصوراً أخروبياً^(١) للاشتراكية ، دعاية تدور حول الغايات الاخيرة ، عاجزة عن اختيار وسائل العالم الواقعي .

ان الحزب الشيوعي الامريكي ، الذي تشكل بروح الحزب البولشفي ، لم يتوصل الى العمل بمنهج ماركس ولينين في الشروط النوعية للولايات المتحدة ، حتى انه اصبحت - ويا للأسف ! - كاحزاب شيوعية اخرى جهاز دعاية لثورة اكتوبر اكثر كثيراً منه قوة داخلية لتجديد المجتمع الامريكي . ولما كان ، على هذا النحو ، منعزلاً ، في شعب لم يكن يعرف معالجة مشاكله الخاصة بصورة واقعية ، فانه بأكمله كباره وصفاره ، قيادته وقواعده ، كان يتبع ذبذبات العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي : فقد توصل ، اثناء ارتفاع موجة الاخطار الفاشية والحرب ضد هتلر اي من عام ١٩٣٥ الى ١٩٤٥ وهي الحقبة التي سميت فخفخة^(٢) بالـ « عشرة الحمراء » ، دون الوصول الى تشكيل قوة كبيرة في مجموع البلاد ، الى ان يمارس تأثيراً لا يستهان به في النقابات العمالية في مؤتمر التنظيم الصناعي C. I. O. وفي عالم الثقافة والسينما ، والحركات التحررية المعادية للفاشية .

(١) Eschatologie أخروبيا ومنها الصفة Eschatologique ، وهو مصطلح « استخدمه اللاهوتيون للدلالة على البحث الخاص بنهاية العالم واليوم الآخر » ، انظر المعجم الفلسفي ليوسف كرم وشلالة .

« المترجم »

وفي عام ١٩٤٣ حاول ايريل براودر قائد الحزب الشيوعي الامريكي ،
رغبة منه في ان يجعل من هذه الحركة الواسعة النطاق التي اتخذ فيها الشيوعيون
مركزاً فعلياً ، خيرة لكافة قوى التجديد في الولايات المتحدة ، ان يجري
عملية تغيير جذري في مبادئ تنظيم الحزب . ومن الصعب ان نقول اليوم ،
ماذا كان يمكن ان تكون فرص نجاح مثل هذه المبادرة ، التي كان يمكن ان
تكون حاسمة ، ولكنها كانت تركز على اسس نظرية وتحليلات للمجتمع الامريكي
جد مختصرة لا تمكنها من بلوغ كامل فعاليتها .

وعلى كل حال فان تغير العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي
صبيحة انتهاء الحرب - يضاف إليه الحرمان الأكبر الذي أنزل ببرادور من
قبل الشيوعية الاورثوذكسية^(١) (الصحيحة) - قد حكم على الحزب الشيوعي
الامريكي الا يلعب اي دور عظيم الشأن في الحياة القومية . وحتى الاضطهاد
الماكارثي الذي جابه المناضلون الشيوعيون وقادتهم بشجاعة لم يتوصل الى
ان يعطي هذا الحزب من جديد اشعاعه الذي كان يمكن ان يجعل منه خيرة
الحركة في التجديد .

وقد تضاعف في هذه السنوات الاخيرة عدد الجماعات الصغيرة ، من انبياء
منعزلين ، ومن تروتسكيين ، ومن راديكاليين - جدد ، ومن عمال كاثوليكين ،
ومن يسار جديد ، دون الكلام على جماعات الـ « هيبز » ، رافضة جميعها اية
مشاركة ، وان كانت بالعمل والاستهلاك ، في عالم تنبذه ككل .

ومن الضروري بداية ، دون ان نغفل النظر في تفاصيل الاسباب الذاتية
لعجز اشتراكية لا تجد اذناً صاغية لها ، ان نحلل ما ادخلته الثورة العلمية

(١) Orthodoxe ترجمها بعضهم بلفظ تمسكية وتقليدية اذا كانت في الاقتصاد (انظر
عبد الكريم احمد : تاريخ الفكر الاشتراكي) وهي تعني في الحقيقة ، كصفة ، المطابقة لمعتقد
يعتبر وحده صحيحاً . وقد آثرت عبارة صحيحة ترجمة لها لما تتضمنه من نفي للحقيقة عن
غيرها . غير انني في حالات اخرى ابقيت عبارة اورثوذكسية « المترجم »

والتقنية الجديدة من تغيرات في الطبقات الاجتماعية وفي العلاقات الطبقية ،
للإجابة على هذا السؤال المزدوج : من الذي يستطيع ان يتخذ المبادرات
الفعالة من أجل تبديل اساسي عميق في المجتمع الامريكي تلبية لدواعي
التحول ؟

أي شكل نوعي يمكنها ان ترتديه ، في الولايات المتحدة ، هذه المبادرات
الثورية ؟

منذ اللحظة التي كان فيها الذكاء المنظم مع التحول العلمي والتقني الكبير ،
قد اخذ بصير القوة الانتاجية الرئيسية ، فان اليد العاملة التي يتطلبها النظام
الاقتصادي قد بدلت بنيتها .

ان غالبرايت يعطينا لهذا الموضوع صورة أخاذة : « ان بنية اليد العاملة
التي يطالب بها النظام تأخذ شكل الزهرية : وهذه الزهرية تتسع ابتداء من
العنق لتعكس بنية التقنيين في مختلف الاختصاصات : اداريون ، منسقون ،
مخططون ، علميون ، مهندسون ، مدراء المبيعات وبارعون آخرون في الاقناع ،
واخيراً التقنيون المتخصصون في وضع البرامج وفي تسيير الآلات الحاسبة .
كذلك تتسع جوانب الزهرية لتعكس الحاجات لـ « ياقات البيضاء » ثم تضيق
خطوطها لتلتقي في نقطة نحو القاعدة لتشير الى صورة طلب اضيق : هو طلب
المستخدمين القادرين فقط على القيام بالاعمال الجسدية والمعدة والتي تقوم المكنة
مقامها دون صعوبة . »^(١)

يلخص هذا الخط البياني مجموعاً احصائياً واضحاً للعيان : فعلى حين ان
قوة العمل قد زادت في امريكا من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٦٤ حوالي عشرة
ملايين عامل إذ انتقل رقمها الاجمالي من ٦٠،٩ مليون إلى ٧٠،٦ مليون ، كان
الأمر ، ذو الدلالة ، هو ان جملة الوظائف التي انشئت مجدداً تقريباً ، هي

(١) John K. Galbraith في كتابه : الدولة الصناعية الجديدة ، ترجمة غاليلار لعام

١٩٦٨ ، ص ٢٤٥ .

وظائف لأصحاب « الياقات البيضاء » (تقول في فرنسا : موظفون إداريون ، ممن يدرسون أو من الكوادر) . وقد زاد عدد « الياقات البيضاء » من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٥ (اختصاصيو كوادر ، موظفو مكاتب ، باثعون .. الخ) ، ٩٦ مليون . في حين أن عدد « الياقات الزرقاء » (العمال اليدويين) كان يتناقص في الحقبة نفسها بمقدار أربعة ملايين .

وفي عام ١٩٦٥ كان عدد « الياقات البيضاء » يزيد عن عدد « الياقات الزرقاء » ما يقرب من ثمانية ملايين .

إن ظاهرة تفوق « الياقات البيضاء » المتزايد هي إذن أكثرها وضوحاً وكانت عام ١٩٠٠ تشكل ١٧،٦٪ من اليد العاملة الإجمالية فأصبحت في عام ١٩٦٥ بنسبة ٤٤،٥٪ منها .

وفي هذا التاريخ كان أصحاب « الياقات البيضاء » يشكلون ٤٤،٥٪ وأصحاب « الياقات الزرقاء » ٣٦،٧٪ وعمال الخدمات ١٢،٩٪ والعمال الزراعيون ٥،٩٪ .

وقد سارت ، في هذه الحركة الإجمالية ، زيادة عدد العلميين والمربين على هذه الوتيرة .

كان يوجد :

٢٤،٠٠٠ أستاذ و ٢٣٨،٠٠٠ تلميذ في عام ١٩٠٠

٤٩،٠٠٠ أستاذ في عام ١٩٢٠ ،

٤٨٠،٠٠٠ أستاذ و ٦،٧٠٠،٠٠٠ تلميذ في عام ١٩٦٩ (فإن عدد التلاميذ قد

تضاعف في مدة عشر سنوات (كان عددهم ٣،٣٧٧،٠٠٠ في عام ١٩٥٩) .

إن أحد مبادئ الماركسية الأساسية هو اعتبار أوثق الطبقات الاجتماعية ارتباطاً بالقوى الإنتاجية الطبيعية والنامية معها ، إنها « طبقات صاعدة » ، مخصصة لإدارة البلاد .

فاذا طرح المرء على نفسه ، من خلال هذا الأفق ، المشكلة : من الذي

يستطيع اتخاذ المبادرات الفعالة من اجل تغيير اساسي عميق في المجتمع الامريكي يلبي اوامر التحول ؟ فان اجوبة معينة ، تحذف دفعة واحدة : فكما انه لا جدوى من تحليل النفس بوم قيام ثورة تتم على يد الاقليات ، كذلك من المستبعد تأسيس هذا الوم على الحركة السوداء (التي تمثل ١٠ ٪ من الامة) او على العمال غير المحظوظين الذين يمثلون نسبة اقل ايضا .

ان القوة الوحيدة التي يمكنها ان تكون اكثرية ، في شروط المجتمع الامريكي الحالية ، هي الطبقة العمالية ، مفهومه بمعناها الواسع ، واعني بذلك الطبقة التي تستطيع ان تلعب دوراً حاسماً ، في المرحلة الحالية ، في القوى الانتاجية ، والتي تشكل انضمام « الياقات البيضاء » و « الياقات الزرقاء » . هذه « الكتلة التاريخية »^(١) الجديدة وحدها تستطيع ان تكون قادرة على ان تجتذب وراءها طوائف اجتماعية ، اعرض ايضا ، في حركة تجديد واسعة النطاق للمجتمع الامريكي .

والمشكلة الاساسية هي في ربط الحركة العمالية التقليدية بهؤلاء التقنيين وهؤلاء الكوادر وهؤلاء المثقفين ويجمع اصحاب « الياقات البيضاء » الذين انضم منهم حتى الآن ١٢ ٪ فحسب الى النقابات .

لقد وصلت الحركة النقابية الامريكية التقليدية ، اليوم ، الى طريق مسدود . فان طبيعتها قد ظلت زمناً طويلاً مبهمه : كانت ، في آن واحد ، قوة اقتصادية هامة في داخل النظام ، بتدخلها المستمر في سوق العمل لكي تردع شهوات ارباب العمل وفي الوقت نفسه ، قوة اجتماعية تمثل بعض الشيء مخاصمة النظام في مبدئه ، من خارج النظام . بيد ان الثورة العلمية والتقنية كان لها ، فيما يتعلق بتطور هذه الحركة النقابية الامريكية ، نتيجتان : اولاً انقاص الوظيفة الاجتماعية لهذه الحركة تدريجياً . كما ان امكانية زيادة الارباح اكثر

(١) انظر فيما يلي : الفصل الخامس

كثيراً ، برفع تقني للطاقة الانتاجية بالاستغلال الزائد المباشر ، قد أفلحت ، بالنسبة لجماعة ارباب العمل في التحول الكبير ، ان تضم الجهاز القائد في النقابات وفي النهاية ، القسم الاعظم من الطبقة العاملة ، الى اهداف النمو بما فيها اسوأ نتائجها : سياسة التسليح والحرب . وهكذا فان النقابات العمالية ، جملة ، قد ايدت سياسة الحرب في فييتنام . فمن وجهة نظر رب العمل ، في القطاعات المزدهرة ، المستكملة لتوسعها والمنطلقة في وضع البرامج ذات المدى البعيد ، تكون الزيادة في الاجور مدرة للربح إذا أمنت ثبات اليد العاملة واستمرارية الانتاج . ولهذا السبب استبقت هيئة اركان الجنرال مورتورز مطالب النقابات باتخاذها المبادرة في اقتراح سلم متحرك للاجور ، مرتب وفقاً للطاقة الانتاجية ، في مقابل عقد بخمس سنوات يكفل الـ « سلام العمل » . (ان مبادرة كهذه المبادرة تقدم ، فيما عدا ذلك ، للاحتكارات الضخمة ، ميزة اضافية : فهي تعجل المركزية وذلك بتصفية المشروعات الاضعف التي تنوء تحت اعبائها الجديدة لانها لا تستطيع القيام بمتابعة وتيرة الزيادة نفسها في الطاقة الانتاجية) .

هذا هو ما تنجم عنه النتيجة الثانية للتحول بالنسبة للنقابات العمالية : إذ ينقص دورها إلى ان يصبح اقتصادياً صرفاً ، وبعد ان تكون قد بلغت ، على هذا الصعيد ، الحد الذي تستطيع الحصول عليه بالمفاوضات الجماعية ، فان وظيفة النقابة تصبح بالضرورة بيروقراطية ، وتغدو النقابة عضواً في النظام .

هكذا فان الاندماج والبيروقراطية هما صورتان للطريق المسدود الحالي . وهذا يفسر من جانب آخر المحاولات التي حدثت من عهد قريب لخلق مركز نقابي ثالث ، كالاندفاع الى التنظيم الذي يحرك اكثر فأكثر اصحاب « الباقات البيضاء » والتقنيين والكوادر .

ربما تكون في ذلك اشارة تنبئ باتجاهات جديدة . ولكن ما هو مؤكد هو ان التنظيم الواعي للـ « كتلة التاريخية » الجديدة لا يمكنه ان يتحقق على اساس المطالب المتعلقة بالاجور وحده ، اعني بذلك ، الاطالة في عملية

الاندماج ، والتحول الى البيروقراطية ، التي قادت الحركة العمالية الى الطريق المسدود .

ومن المحتمل ان يكون مفتاح المشكلة هو ترابط المطالب الكمية (زيادة الاجور ، انقاص ساعات العمل اليومية ، معدل الضمان في الأمن الاجتماعي ، سن الاحالة الى المعاش .. الخ) مع مطلب ملح ، كيفي ، جديد : هو مطلب الطبقة العاملة التي لم تعد تقبل استبعادها من الادارة ، وان تُدمج في النظام بصورة سلبية ، أي ألا يكون لها اي نصيب في اتخاذ القرارات التي تتعلق بها مصيرها .

على هذا النحو يمكن ان يتحقق انضمام التقنيين الى الكوادر الذي بدأ هذا المطلب يظهر بقوة في صفوفهم . ومما له دلالة في هذا الشأن ان الباحثين في M. I. T. (معهد ماساشوش للتكنولوجيا) وهو واحد من اقوى مراكز تجمع العلماء « substance grise » في الولايات المتحدة قد اضرخوا عام ١٩٦٨ في سبيل هذا الهدف الجديد : ان يُسألوا عن الغائية والمعنى من العمل الذي يطلب منهم ، وعن استخدامهم العسكري وعن مدى تأثيراته الاجتماعية . كذلك فان حركة الطلاب اي كوادر المستقبل ، في الولايات المتحدة ، شأنها في العالم قاطبة ، وباشكال غير منظمة احياناً وفوضوية ، تطرح المشكلة الاساسية نفسها .

ولربما كان هذا هنا ، في الشروط الامريكية ، اكثر منها في اي بلد من بلاد العالم الاخرى ، نظراً لمستوى النمو الذي وصلت اليه ، هو المقام المشترك لتطلعات « الكتلة التاريخية » الجديدة ، الآخذة في التكون . وهو يزداد كلما فقدت الطبقة القائدة نفسها والطبقات المتوسطة الثقة في قيمها الخاصة كما يشهد بذلك ما يجري من نزاع في الجامعات التي يدرس فيها ابناء هذه الطبقات .

إذن لن يحدث التبدل الجذري في الولايات المتحدة بانتصار احد الحزبين على

الآخر ولكنه يحدث بتجمع القوى الاجتماعية المتطلعة الى اعطاء النظام غائية جديدة .

ان المهندسين والتقنيين والكوادر وعدداً كبيراً من المثقفين يلعبون في هذا التجمع ، بلا ادنى شك ، دوراً رئيسياً . وهذا يتعلق بأسباب موضوعية : بالبنية الجديدة للقوى الانتاجية وبالدور الذي يؤديه فيها ، في المستوى الاول ، الذكاء المنظم . إذن ثمة خطر هنا من فساد تقنوي . وهو نتيجة حتمية لنمو مطرد لا يمكن تراجعه . ولكن ليس ثمة بعد الآن من حلول ممكنة فيما يتعلق بإشراف التقنيين والتقنويين وتوجيههم ، سوى ثلاثة : فإما ان يصبحوا مرتبطين بطبقة الاغنياء وخاضعين لها ولاهدافها في الربح كما هي الحال اليوم في الولايات المتحدة وفي البلدان الرأسمالية المتقدمة ؛ وإما ان يكونوا مرتبطين بدولة قائمة على التخطيط ، ذات سلطة عظيمة وعالمية بكل شيء ، وخاضعين لها ولاختياراتها السياسية المفضلة ، خارج نطاق الجماهير ، كما هي الحال اليوم في الاتحاد السوفيتي وفي البلدان التي تسود فيها اشتراكية الدولة ، مركزية ، مطلقة ويبروقراطية ، او انهم يكونون مرتبطين بالطبقة العاملة في جملتها ، وان يكونوا جزءاً متمماً لها ، مراقبين من قبلها وهم في نفس الوقت ينبئون باختياراتها ويوضحونها : هذا هو الطريق الذي تفتحه في يوغسلافية اشتراكية التسيير الذاتي . انه في هذه البلاد يصطدم ، كما سنرى ، بعقبات التنمية ولكن هذه التجربة يمكنها ان توحى بطرق ديموقراطية تنتقل الى الاشتراكية في البلدان الرأسمالية المتقدمة تقدماً عالياً .

قد يبدو من المفارقة أن نطرح هذا السؤال : ماذا يمكن ان تكون الاشتراكية في الولايات المتحدة ؟ فمن المهم ان يفكر المرء في ذلك ، ليس من قبيل ادعاء الأبوّة لـ « اعطاء الدروس » في الاشتراكية للشعب الامريكي ، وانما لأن لدينا فيها مثلاً لا يمكن تجاوزه للمشاكل التي يطرحها البحث عن طرق نوعية للانتقال الى الاشتراكية في البلدان الرأسمالية المتقدمة تقدماً عالياً من وجهة

نظر اقتصادية وعلمية وتقنية . هذا التفكير ، حق وان لم يكن إلا مجزأ ومتردداً ، يمكنه اذن ان يكون غنياً بالمعلومات ، بالنسبة لنا نحن الفرنسيين ومن اجل بحثنا عن نموذج فرنسي للاشتركية .

ان اول شرط لتوفر ثورية فعالة في الولايات المتحدة هو ان تكون الحركة تابعة من السكان الاصليين وألا تقتبس نماذجها من بلدان اجنبية ، تكون بنيتها مختلفة اختلافاً اساسياً . والشرط الثاني هو ألا تكون معارضة ايديولوجية بحتة وسلبية ، ناقدة ولكنها بناءة ، براغماتية بافضل معاني البراغماتية ، اعني انها منطلقة من الشروط النوعية ، الواقعية والحالية وتفتح احتمالاً محسوساً للمستقبل .

تعيش الولايات المتحدة اخطر ازمة سياسية في تاريخها منذ حرب الانفصال . وهي أزمة تنمو وتعمق وراء ديكور الانتخابات الرئاسية ومجاهات الجمهوريين والديموقراطيين من خلف الوجوه التنكزية . فان ملايين الامريكيين - افاضل هذا الشعب - يطرحون على انفسهم السؤال الأخير : السؤال المتعلق بمعنى النظام نفسه وينمط الحياة الذي ينطوي عليه . هذا التساؤل الكبير يطفو وسط الجلبة التي تحدث في الجامعات بمن تضمهم من الطلبة الذين يبلغ عددهم سبعة ملايين وملايين من اعضاء اسرم ، وفي قلب المؤسسة establishment نفسها ، وفي المقاومة التي تظهر للوجود ، في الطبقة العاملة وفي بُنى النقابات التقليدية وفي اتجاهاتها . فكيف يمكنها ان تتجمع وتنظم هذه الامريكا الفتية ؟ كيف تستطيع هذه القوى ان تتناسق وتصبح مجموعة على مستوى الأمة الهائل لكي تفتح افقاً جديداً ؟

ان تجربة ما يقرب من قرن من الاشتراكية التي لا تجد اذنأ صاغية ، تدل على انه ليس من الممكن بلوغها بنماذج مستوردة . ذلك ان البنية الاقتصادية والاجتماعية للولايات المتحدة ، وهي في عصر التحول الكبير ، قلتما تشبه بنية الروسية في ثورة اكتوبر ، وهي أقل شبيهاً ببنية الصين المسيرة الكبرى ،

وهذا يعنى القول بان دعاية تسمى «ماركسية-لينينية» او «ماوية» لا يمكنها ان تؤسس إلا جماعات صغيرة . فالماركسية ، ولا بد لنا من ان نكرر ها مرة اخرى ايضاً ، هي ، قبل كل شيء ، منهج لكي نستخلص من التناقضات الحاضرة ممكناً انسانياً . واللينينية ، الوريثة الصحيحة لهذه الماركسية ، هي وسيلة للانتصار في هذه الشروط النوعية ، آخذة بعين الاعتبار : البنية الاقتصادية والاجتماعية التي يتكون ، بالممارسة عليها ، الفعل الثوري لكي تحدد نموذج الاشتراكية الخاص بها ، والتقاليد الوطنية ، لكي تعين بدقة اشكال هذه الاشتراكية ، والظروف ، لكي تقرر منها الطرق^(١) .

ان يكون المرء ماركسياً ، وان يكون لينينياً ، ليس اذن ان يردد تحليلات ماركس وتحليلات لينين ، في وضع يختلف اختلافاً جذرياً ، وحيث كفت عن ان تكون مقبولة . ولكنه يكون ذلك بتطبيق منهجها في البحث لكي يحدد المبادرات التاريخية الجديدة .

في حالة امريكا ، توجد سنة ثورية عريقة في البلاد . فالمهاجرون الذين وفدوا الى هذه البلاد منذ عام ١٦٠٧ ، غالباً ما كانوا من المتمردين ، ينتمون الى ما كان ديكنز يسميه « المدينة الثانية » . ومماله دلالة في هذا الشأن ان اعلان الاستقلال يدرج في زمرة الحقوق الطبيعية ، الحق في الثورة . وكان اعظم « الآباء المؤسسين » للديموقراطية الامريكية ، توماس جيفرسن ، يرى بأن الدستور لا بد من ان تعاد كتابته كل عشرين سنة . فهو اول منظر لـ « ثورة » الديموقراطية « الدائمة » . فقد كتب يقول : « ان الله يقينا عشرين عاماً دون ثورة ... فأية بلاد تستطيع ان تحمي حرياتها إذا لم يكن قادتها يشعرون بان الشعب يحتفظ بروح المقاومة فيه ؟ فليذكر هذا الشعب امتشاق السلاح ... »

(١) انظر روجيه غارودي ، من اجل نموذج فرنسي للاشتراكية (غاليلار ، ١٩٦٨) ص

فماذا تعني بعض حيوات انسانية تضحي على مستوى قرن او قرنين ؟ ان شجرة الحرية يجب ان تُسقى ، من وقت الى آخر بدم الوطنيين ودم الطفلة^(١) .

هذا ما يمكن ان يكون اصل الروح الثورية في امريكا عصرنا ، شريطة ان ينظر الى جيفرسن والى « الآباء المؤسسين » بالروح التي عالجنها بها ماركس ولينين . فان المجتمع الامريكي في ايامنا قلما يشبه المجتمع الذي كان يصفه وصفا رائعا توكفيل : ان الاستشهاد ، في هذا الهزيع الاخير من القرن العشرين بديموقراطية توكفيل في امريكا هو تفتيش عن ادعاء للغياب عن المسرح وهو تمويه للواقع باسطورة . فالاشكال الديموقراطية المطابقة لمجتمع زراعي ، نزاع الى المساواة في مبدئه ليست سوى سراب وألينة عصرية لضروب عدم المساواة التي لا يمكن ان يخبو أجيجها ولسيطرة « ديناصوري »^(٢) الصناعة الفعلية .

فكيف تمّ هذا التغير الجوهرى ؟

ان الظاهرة الاساسية التي طبعت بطابعها تاريخ الولايات المتحدة باكملها والتي ما يزال الحنين إليها يراد روح الصفوة ، هي ظاهرة « التخوم » . قال « تخوم » بالنسبة لرجل اوربي هي علامات ، اسلاك شائكة ، جمارك ، حد فاصل يتسم بالقسوة .

أما بالنسبة للامريكي فان الـ « تخوم » كانت ، حتى آخر القرن التاسع عشر ، كما كتب ذلك موروا « حدوداً غير واضحة المعالم ، متحركة ، بين الحضارة والارض البور » . فالذين كانوا يفرون ، منذ عام ١٨١٥ ، من اوربا التي سادها احياء الملكيات والاقطاع ، وكانوا ، وهم يهاجرون الى امريكا ،

(١) ورد في سول ك . بادوفر : جيفرسن : حياة امريكي عظيم وآراؤه (نيويورك ، ١٩٤٢ ص ٧٢)

(٢) Dinosaur (نوع ضخم من الهوام عاشت جماعاته في العصر الثاني « المترجم »

يحملون بمالم يستطيع كل واحد فيه ان ينمو بحسب قدراته لا تبعاً لمولده ، انما كانوا يحدون فيها الارض المثالية لتكافؤ الفرص . ولقد كان الحنين الى هذه الظاهرة مصدراً لنشوء صور عديدة للحرية : صورة الرجل المتسلح ببندقيته ، يمضي للفوز بحريته بمزاياه الشخصية ، في عالم مفتوح ، حرية السوق فيه ، هي المبدأ ، وهي الاساس لحریات الانسان الاخرى جميعها . وفي عام ١٨٦٢ كان قرار المسكن وما يحيطه يمنح ١٦٠ أكرًا^(١) من الارض لكل مهاجر . فتدفقت الموجة من المحيط الاطلسي الى المحيط الهادي ، وكان كل رجل نشيط ومغامر يستطيع ان يأمل في اقتطاع مملكة له . فالتخوم ، هذا الافق الذي كان يبدو لانه نهاية له ، كانت هي الامكانية المعطاة لكل واحد ، أياً كان ماضيه او اياً كانت اصوله الاجتماعية ، بان يقتلع جذوره من عبوديات الحضارات القديمة وان يتقدم بحرية في مساحات فارغة . كل امريكي يحتفظ بالحنين لهذا الشكل من المساواة .

وفي عام ١٨٩٠ أدركت مقدمة الموجة السائرة ساحل المحيط الهادي واعلن مدير « الاحصاء الرسمي » « نهاية التخوم » . بعد ذلك لم يعد للرواد من نصيب . كان ذلك هو منعطف التاريخ الامريكي الكبير .

عندئذ بدأ التوجيه القدرى : اعتقد بعضهم انهم وجدوا في الامبريالية وفي الفتح تخوماً اخرى .

وهكذا ضمت الولايات المتحدة اليها ، في عدة سنوات ، وباعذار مختلفة ، هاواي واحتلت كوبا وحصلت من اسبانيا على تخليها عن بورتوريكو وغوام والفلبين . ومن ثم كان اقتطاع امريكا اللاتينية بأكملها بصورة دورية فاصبحت

(١) Acre مقياس انجليزى كان يساوي فيما مضى خمسين آرا Arc فرنسياً وهو يساوي اليوم اربعين ونصف والـ Arc يساوي ألف متر مربع .

بالفعل ، ان لم يكن بالحق الصريح ، مستعمرة امريكية . وكان ذلك ، في مرحلة اولى ، خطف المواد الاولية : سيطرة الشركة المتحدة للفواكه في امريكا الوسطى والا كوادور وسيطرة شركات النحاس في شيلي والبترول في فانزويلا . وكانت المرحلة الثانية تصدير رؤوس الاموال التي تحقق محلياً ارباحاً فائقة باستغلال استثماري زائد لليد العاملة . وفي الحالتين اعتمدت الامبريالية الامريكية على الاوليفارشيات المحلية لتفرض دكتاتورية افسد العناصر وادناها ، من نيكاراغوا الى الأرجنتين . وحسب مستوى النمو ، كان المتعاونون مع المحتل هم كبار الملاك العقاريين أو اضعف الفئات من البورجوازية التجارية والصناعية . ومقابل تعاونهم مولت الولايات المتحدة تكوين اجهزة عسكرية وبوليسية متضخمة . فقد كتب رئيس اساقفة اوليندا وريسيغا ، دوم هيلدر كاماوا قائلاً : « ان الاغنياء في مثل هذا النظام يصبحون أغنى والفقراء أفقر ايضاً... » وقد بلغ الوضع ، اليوم ، حدّاً جعل واحداً من اقرب مساعدي الرئيس جونسن ، هو سول ليمويتر ممثله لدى منظمة الدول الامريكية ، يردد رأي شي جيفارا وهو يكتب : « فلا بد من ان تواجه الولايات المتحدة ذات يوم ، سلسلة من الحروب تشبه حرب فيتنام في جنوب ريو غراندي ، إذا استمرت في تجاهلها لأمريكا اللاتينية . »

ذلك ان مجتمعاً تسيطر عليه الاحتكارات الكبرى كان بحاجة الى قوانين اخرى غير قوانين الجماعات الزراعية ، النزاعة للمساواة .

ان التكيف مع متطلبات عالم غيره التقدم التقني تغييراً جوهرياً ، لم يحصل ، اللهم إلا بردود فعل سلبية . فمنذ عام ١٨٩٠ اقترح على أول « قانون ضد الاتحادات الاحتكارية » ، قانون شرمان ، الذي كان يعلن عدم شرعية كل تواطؤ يرمي الى تضيق نطاق المنافسة أو التجارة بين الولايات أو الامم الاجنبية . وفي عام ١٩١٤ عمل الرئيس ويلسن على التصويت على قانون كلايتون الذي كان يمنع ، مرة اخرى ، اتفاقات الاحتكارات لتعيين الاسعار والحد من المنافسة .

ومنذ ذلك الحين أصبح يستعان بهذه القوانين بصورة دورية أو تستكمل، لكنها بقيت « وحوشاً بلا اسنان »، لم تعق ابدأ بصورة جدية صعود نظام الاحتكارات واصبحت أكثر فأكثر، اخطاء تاريخية، من زمن غير زمنها، لفرط اهتمامها بحماية حرية السوق، في عالم استثمار البرامج ذات المدى الطويل، الذي نشأ من الثورة العلمية والتقنية الجديدة. وهذه القوانين غير قابلة للتطبيق لأن ذلك ضرب من الخيال الطوباوي أن ينادى بالعودة الى السوق عندما تتطلب التكنولوجيا الحالية مشروعات أكبر فأكثر. وهي لم تطبق لأنها اصطدمت بالواقع الموضوعي: واقع الاحتكارات التي تزداد قوة أكثر فأكثر. فلو أنها طبقت كانت ستلعب دوراً تقهقرياً بتحديدتها للتوسع في المشروعات التي يعتبر اتساعها الشرط عينه لنمو البحث والعلم والتقني.

فماذا يمكن ان تكون اذن « التخوم الجديدة »، تخوم الحظوظ المجهولة والآمال غير المتحققة التي اختارها الرئيس كينيدي موضوعاً لخطاب قبوله في مؤتمر الحزب الديموقراطي؟

ان « التخوم الجديدة » التي تفتح اسواقاً جديدة هائلة امام استثمارات رؤوس الأموال هي تخوم داخلية قبل كل شيء.

يشير هارينغتون الى ذلك بقوله: « ان البؤس يكلف غالباً للبقاء عليه. »^(١) فالمشكلة السوداء لا يمكن ان تحل بالقوانين: إذ عندما يعترف للسود بالحقوق المدنية لن تكون اية مشكلة قد حلت، نظراً لخضوعهم الاقتصادي في الجنوب بازاء ارباب عملهم واسيادهم، وفي الشمال، نظراً لوضعهم الاجتماعي الذي يجعل منهم، في المقام الأول، شغيلة بلا مؤهل او عاطلين عن العمل. فالطريقة الوحيدة الفعالة، لمعالجة حل هذه المشاكل، بالانطلاق من اساسها الاقتصادي، هي تصنيع الجنوب، أولاً، ليس لانشاء فرص عمل فحسب، وانما لاقامة

(١) « الوجه الآخر لأمريكا » ص ١٧٨

علاقات طبقية اخرى غير علاقات السيد بالعبد ، التي تبقى مستمرة في ظل اشكال متعددة في كل نظام في مجتمع زراعي . وهنا ايضا ليس المقصود حلولاً مستوردة بل المقصود حلول مستمدة من السنن الوطنية ، التي كان اشهر مثل ، مؤثر عليها هي سلطة وادي تنسي ، التي احيت منطقة محرومة بكاملها ببناء السدود وتوزيع الطاقة الكهربائية بسعر رخيص وري مساحات واسعة من الارض طوّعت للزراعة ، وبالتحريج وبإدخال مصانع للاسمدة إليها ، عاملة بذلك على تحسين نمط حياة ثلاثة ملايين ونصف من الامريكيين ، كان محكوماً عليهم حتى ذلك الحين بالتخلف والبؤس .

ثمة ميدان آخر ، واسع المدى مفتوح للاستثمارات الانتاجية هو ميدان التجهيزات الجماعية . لقد بينّا من قبل^(١) ، بعد امور كثيرة اخرى ، التضاد الموجود ، في الولايات المتحدة ، بين الغنى الخاص ، وضآلة النفقات العامة وهي خلفه تميز الانظمة الآخذة في الانحطاط : فعندما مالت المدينة اليونانية الى الانحطاط ، مثلما حدث فيما بعد في الحضارة الرومانية ، كانت مظاهر البذخ في البيوت الخاصة تتناقض مع املاق المعابد . وثمة ظاهرة مماثلة تميز المجتمع الأمريكي الحالي : ليست المدارس والمستشفيات والملاعب ومراكز الثقافة (أو بالاحرى فقدانها) في مستوى الثروات الخاصة . فان الايفاء بهذه الحاجات ينشط مجموع الاقتصاد ويوجهه في اتجاه انساني . وهنا ايضا توجد سوابق في الاقتصاد الأمريكي لهذه التعبئة الموجهة لرؤوس الأموال . صحيح ان ذلك كان في حقبة الحرب . إذ كان الرئيس ويلسن ، في عام ١٩١٧ ، يعلن قائلاً : « ليس جيشاً هذا الذي نريد ان نكونه وندرجه من اجل الحرب ، انه امة ... ولكن هذا لا يمكن ان يحدث إذا كان كل واحد يتابع اهدافه الخاصة . » وهكذا كان ثمة زمن زرعت فيه الحضار من أجل الحرب في مليوني ملعب تنس للاغنياء ،

(١) « من اجل نموذج فرنسي للاشتراكية » .

وصارت فيه طرق عطلة الاسبوع ، ايام الاحاد ، خالية ، لتوفير المحروقات ، وارسال البترول الضروري للجيش ، الى الحلفاء . ودفع خمسة وستون مليون من الامريكيين واحداً وعشرين ملياراً من الدولارات من اجل « قروض الحرية » التي طرحت بتعزيد من نجوم المسرح والغناء والسينما . ورغم ان كراهية الامريكيين التقليدية لاجراءات الضغط التي تتخذ من الدولة وزعت اللجنة الحربية الخاصة بالصناعات في عام ١٩١٧ برئاسة برنارد م. باروخ احد رجال البنوك في وول ستريت ، الموارد ، وقررت الاولويات ، وضغطت على الاسعار ، وبكلمة واحدة مارست دكتاتورية اقتصادية حقيقية .

اما في السلم فان ما يتخذ من اجراءات سوف يكون اقل قسوة بما لا يقاس ، لتوجيه الاستثمارات نحو الايفاء بالحاجات الجماعية التي سوف تتكشف عن انها ، بدءاً من بناء المراكز الثقافية الى انشاء الطرق المزدوجة ، ليست اقل ادراراً للربح من بناء الطرق الاستراتيجية في فييتنام والامدادات المالية للدكتاتوريات الفاسدة في فورموزا وسيؤل وسايغون اونيكاراغوا .

لقد قدم النجاح الرائع في الرحلة الى القمر ، البرهان ، ضد الفردية الامريكية التقليدية ، وعلى ما كان يستطيع تحقيقه عمل جماعي ، بين عدة فروع من العلم والصناعة والفرق البشرية ، تسودها مركزية صارمة . وبين على هذا النحو بان كل شيء ممكن .

فكيف يشك عندئذ في امكانية حل هذه المشاكل العظمى : مشكلة البؤس ومشكلة السود ومشكلة التجهيزات الجماعية وبالتالي مشكلة مساعدة حقيقية تقدم للعالم الثالث ، وهذا موضوع نعود اليه عندما نعالج التصادم بين الثورة العلمية والتقنية الجديدة وبين العلاقات الدولية .

هذه هي اذن مصادر رئيسية ثلاثة للاستثمارات تستطيع ان تفتح ، لـ « أمريكا جديدة » ، « التخوم الجديدة » بمعنى افضل ما في تقاليدنا الوطنية ، عاملة على احداث ازدهار لم يسبق له مثيل في الاقتصاد الامريكي وعصر من

الاستخدام الكامل والاستفادة ١٠٠ ٪ من الطاقة الصناعية .
لم تكن المضاربة تخوماً جديدة : فانهيار عام ١٩٢٩ و « الخميس الاسود » في ٢٤ أكتوبر (تشرين الثاني) عام ١٩٢٩ الذي بدأ فيه الانهيار في لول ستريت ، قد برهننا على ذلك .

ولم تكن الامبريالية والاستعمار هما التخوم الجديدة : فان افلاس البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية في فييتنام ، قد برهن على ذلك .

ان التخوم الجديدة - ويتعلق بمعارضة ليست سلبية وناقدة فحسب بل ومحسوسة وحركية - ان تبرز على ذلك - هي في استبار هذه الطرق الثلاث السامية للاستثمار والتوسع : تصفية البؤس والمشكلة السوداء في الولايات المتحدة بتصنيع الجنوب ، الايفاء بالحاجات الاجتماعية بالتجهيز الجماعي ، التعاون الاقتصادي والتقني ، دون شروط سياسية ، مع العالم الثالث ومجموع الكوكب الارضي بلا تمييز في الانظمة .

يُعارض على هذا بلا شك بان الحكومة الاتحادية سوف تحتاج الى وسائل قوية لاعادة تكييف الاقتصاد القومي وتوجيهه بصورة جديدة كل الجدة .

هذا صحيح . ولكن هذا الجهد الجبار حقاً لا ينطوي البتة على المركزية وعلى الاكراه من الدولة مما ينافي كثيراً التقاليد الامريكية . إذ تستطيع الحوافز والضغوط الاقتصادية ان تكون أكثر فعالية من التوجيهات والتنظيمات الاستبدادية .

يجب ان تلعب السياسة الضريبية دوراً حاسماً ، وذلك بفرض ضرائب قاسية ، على النشاطات غير الانتاجية ، ولو ادى ذلك الى خطر موتها : كسحق المشروعات الدعائية بالضرائب ، على سبيل المثال ، حتى تجبر على التكيف من جديد ، وعلى الاستثمار في قطاعات اخرى ، وهذا هو تغيير بنية الانتاج والاستهلاك على مستوى ترقية الحاجات ، تغييراً اساسياً في مبدئها نفسه .

ان اصعب مشكلة ، ولكنها ام المشاكل المطلوب حلها ، هي بلا شك ، مشكلة اعادة تكييف صناعات التسلح . غير انه من الممكن هنا البرهان ، دون

الاقلاع عن معايير ادرار الربح ، على ان البناء الامريكيين يستطيعون ان ينشئوا
برؤوس الاموال المستثمرة في صناعة القاذفات المقاتلة التي اسقطت في فييتنام أو
المحمدة ، اعظم شبكات الخطوط الجوية التجارية .

ومن الاسهل ايضاً ، على الصعيد القومي ، ان تقرر بان حكومة الولايات
المتحدة لا تتنفع بسياساتها في التسليح والحرب إلا بالمنتجات الثانوية لقوتها
الحقيقية التي تتمثل في مستواها العلمي والتقني . فعندما يستخدم شطر كبير
هذا المقدار من الطاقة الامريكية في صناعة التسليح وعندما يبدو جزء كبير الى
هذا الحد من ميزانيتها لادارة حرب استعمارية لا مخرج لها ، كحرب فييتنام ،
فان مثل هذا التبذير يتسم بنفس الجنون الذي كان يدفع بعضهم ، في زمن ما ،
في ريودي لابلاتا لذبح الابقار لمجرد الحصول على جلودها وحرق لحومها .

هذا البرنامج ، الذي يمكن تحقيقه دون تعريض مبادئ النظام وقوانينه
الاساسية للاتهام ، وانما على العكس ، اعطاؤها كامل فعاليتها ، باخراج التقاليد
التي صنعت عظمة الولايات المتحدة من حيز القوة الى الفعل واطالة مداها وتجديدها
ما زال بعد ليس هو الاشتراكية ، انها رأسمالية ذات غاية .

لكن هذا الطريق ، قد يكون هو الطريق الوحيد ، الذي يتيح تجديداً
عميقاً ، وهيء للولايات المتحدة وللعالم ، مستقبلاً خلاقاً . ففيما وراء مجتمع لم يعد
سيداً لغاياته الخاصة وشعب مؤلن لمستلزمات النمو المتزايد الذي اصبح غاية
بذاته ، يكون هذا الطريق هو الطريق الى تحويل النظام الى نظام انساني ،
تستطيع ان تعتمد الى الانضمام اليه كافة القوى الحية في امريكا الشابة .

الفصل الثالث

الاتحاد السوفيتي :
ميلاد نموذج للاشتراكية

لكي نفهم ردود فعل القادة السوفيت عندما كان عليهم ان يجابهوا الثورة العلمية والتقنية الجديدة والتحول الذي كانت تتطلبه في ديناميكية النظام ، فلا بد لنا من التذكير بالشروط التي خلق نفسه فيها نموذج الاشتراكية السوفيتي .

لقد اكتشف ماركس في رأس المال القوانين العامة لنمو الرأسمالية والتناقضات التي تنطوي عليها ، وذلك بتحليل النظام الرأسمالي في إنجلترا حيث كان يبلغ حينئذ شكله الاكمل .

وبرز الى الوجود ، في الحال تقريبا اول تفسير عقائدي لاعمال ماركس . كان هذا مهمة كاوتسكي . وبعد ان عمم القوانين التي اكتشفها ماركس ، بروح الانسان الثوري الوضعي ، استنتج منها ، ان الاشتراكية لا يمكن ان تولد الا انطلاقا من مجتمع رأسمالي بلغ نضجه الكامل فتحول او توماتيكيا إلى ضده . ولم يكن أمام الطبقة العاملة إلا ان تنظم نفسها وتنتظر .

عندما جند لينين ببسالة ، حزبا عماليا في طريق الثورة ، في بلاد كانت

تنوء تحت وطأة مخلفات اقطاعية عميقة الاثر ، وكان نمو الرأسمالية فيها متأخراً اكثر من قرن من الزمان عنه في إنجلترا وفرنسا بل وألمانيا ، قدم كاوتسكي ، الذي لم يكن يستطيع القبول بـ « أقل فارق بالنسبة للنموذج الألماني »^(١) وكان يظل مرتبطاً بـ « محاكاة حرفية للماضي » ، للثورة المضادة من ماركسيته العقائدية ما يضمنها : انطلاقاً من المصادر التي لم تكن الثورة الاشتراكية ممكنة بمقتضاها ، إلا في البلدان الرأسمالية المتقدمة جداً ، اعلن ان « المقدمات الاقتصادية الموضوعية اللازمة للاشتراكية » لم تكن موجودة في روسيا ، وانه بالتالي لم يكن يجب القيام بالثورة .

بيد ان لينين أجاب باسم ماركسية حيّة وغير عقائدية ، أعني باسم ماركسية حفظت من ماركس لا حرفية تعاليمه (قائمة بقوانين صحيحة للحقبة التاريخية التي اكتشفت فيها ، معممة على جميع الازمنة وجميع الامكنة) وانما الروح من هذه التعاليم ، واعني بذلك علم وفن استخلاص الممكن الثوري ، انطلاقاً من التناقضات النوعية في بلد من البلدان وفي عصر من العصور ، واخراجاً من حيز القوة الى حيز الفعل .

رداً على الحتمية المكنية ذات الاتجاه الوحيد التي كان يقوم بها « الاورثوذكسيون » الذين كانوا يقصرون تمسكهم على مثل الثورة الفرنسية الكلاسيكي : نضج اقتصادي ، ثم ثورة سياسية ، بين لينين ، نظرياً وعملياً ، بأن هذا النظام كان يمكن قلبه : « ان افدح خطأ يمكن ان يقترفه الثوريون هو ان ينظروا الى الخلف ، نحو ثورات الماضي على حين ان الحياة تجلب لهم هذا القدر العظيم من العناصر الجديدة »^(٢)

(١) لينين « حول ثورتنا » يناير - كانون الثاني - ١٩٢٣ - مؤلفات مجلد ٣٣ ص

٤٨٩ .

(٢) لينين « مقدمة لقرارات مؤتمر ابريل (نيسان) لعام ١٩١٧ » مؤلفات ، مجلد ٢ ص

٣٢٠ - ٣٢١

وكان يجيب على اعتراضات كاوتسكي بقوله : « لم تبلغ روسيا درجة النمو في القوى المنتجة الضرورية لتشييد الاشتراكية . فان فرسان الدولية الثانية المتسكعين جميعهم يتباهون بإعلان هذه القضية جهاراً . انهم يعزفون عبثاً هذه القضية التي لا مراء فيها ، على جميع الانتقام ، ويعتقدونها حاسمة في تقدير ثورتنا ... » ثم يضيف : « واذا كان الوضع الذي لا مخرج له على الإطلاق ، قد قدم لنا ، بمضاعفة قوى العمال والفلاحين عشر مرات ، امكانية ان نباشر خلق المقدمات الأساسية للحضارة على وجه يخالف ما فعلته دول اوربا الغربية الاخرى جميعها ، ... واذا كان يجب ، لخلق الاشتراكية ، ان نكون قد بلغنا مستوى معيناً من الثقافة ... فلماذا لا نبدأ اولاً بالحصول ، ثورياً ، على الشروط الواجب توفرها سلفاً لهذا المستوى المعين ، لكي نبدأ بعدئذ وقد اصبحنا اقوياء بسلطة العمال والفلاحين وبالنظام السوفييتي ، بالتحرك وبالاتضمام الى الشعوب الأخرى؟ »^(١)

لقد شرت ثورة اكتوبر هذه الامكانية بصورة حاسمة . وهكذا فتحت اول ثغرة في النظام الرأسمالي وخلق اول بديل محسوس للرأسمالية .

لم يسقط لينين ابداً ، وهو يوجه ويقود هذه الثورة الى النصر ، في الخطأ العقائدي الذي سقط فيه كاوتسكي : كان واعياً تمام الوعي لما كان يوجد في هذه الثورة من صفات روسية نوعية ولسمات التي كانت تستمدّها من الظروف . فقد ميز دائماً ، بعناية ، بين ماله في أول ثورة اشتراكية منتصرة ، قيمة شاملة ، وبين ما يصدر فيها عن البنية الاجتماعية السابقة وعن التاريخ . وقد بيّنا ، مقتفين تعاليم لينين خطوة خطوة ، في كتاب سابق^(٢) ،

(١) لينين « حول ثورتنا » يناير - كانون الثاني - ١٩٢٣ « مؤلفات مجلد ٣٣ ص

٤٨٩ - ٤٩٩

(٢) روجيه غارودي « من اجل نموذج فرنسي للاشتراكية » (غاليلار ١٩٦٨) ص

١١٣ - ١٢٤

انه ، على عكس ما كان قد اصبحت معتقداً في الحركة الشيوعية طيلة ربع قرن ، لا يترتب على مبادئ الماركسية نتائج :

– لا ان يكون وجود حزب وحيد هو الشرط لبناء الاشتراكية .

– ولا أن دكتاتورية البروليتارية يجب ان تمارس بالضرورة من قبل الحزب

الشيوعي .

– ولا أن الثورة الاشتراكية تقتضي بالضرورة تحديد الحقوق السياسية

للبرجوازية التي انتزعت منها امتيازاتها الاقتصادية .

كان الأمر على هذا النحو في الاتحاد السوفيتي لا لاسباب مبدئية وانما لاسباب تاريخية . فان تكريس قدسية هذه القوانين كانما هي ضرورة وشاملة ، هو استبدال فكر لينين بفكر ستالين .

فما يتعلق بالانتقال الى الاشتراكية باحزاب متعددة ، كتب لينين كذلك في اكتوبر (تشرين الثاني عام ١٩١٧) : « وحالما تصبح السلطة في ايدي السوفييت ، فانهم يستطيعون في الوقت الحاضر ايضاً – وربما كانت هذه هي فرصتهم الاخيرة – ان يؤمنوا النمو السلمي للثورة والانتخاب السلمي لنواب الشعب والكفاح السلمي للاحزاب في داخل السوفييت ووضع برنامج مختلف الاحزاب بالممارسة ، موضع الاختبار ، والانتقال السلمي من سلطة حزب الى سلطة حزب آخر . »^(١) كان ذلك لاسباب تاريخية فحسب ، لأن الاحزاب الاخرى جميعها ، تألبت ، على التوالي ، واحداً بعد الآخر ، مع صفوف الثورة المضادة ، المسلحة ، وتعاونت مع المحتلين الاجانب ، وأن الحزب البولشفي قد ظل الحزب الوحيد القادر على قيادة الثورة الاشتراكية الى نهايتها المظفرة .

وفما يتعلق بتحديد حقوق البرجوازية السياسية ، كان لينين كذلك واضحاً : « لئن حرم المستغلون من حق التصويت ، فهذه هي مسألة روسية في

(١) لينين ، مجلد ٢٦ ص ٦٢

صميمها ... يجب معالجة هذه المشكلة ببحث الشروط الخاصة للثورة ، المجرى الخاص لنموها ... لكنه يكون من الخطأ أن تؤكد سلفاً بان ثورات الفد البروليتارية في أوروبا ... سوف تجلب من حيث المبدأ تقييداً على حقوق البورجوازية الانتخابية .^(١)

لم يكن لينين يفكر بتاتا باعطاء الحزب الشيوعي الامتياز المطلق للكلام باسم الطبقة العمالية ولا ان يمارس باسمها الدكتاتورية . حتى انه يذهب بعيداً جداً في هذا الطريق ، بما انه ، وهو البعيد عن أن يجعل دكتاتورية البروليتاريا شبيهة بدكتاتورية الحزب وان يطالب لهذا الحزب باحتكار سلطة الدولة ، يرى انه لا مندوحة من مراقبة الجماهير بدون حزب للحيولة دون تشويحات البيروقراطية ، فكتب في ديسمبر (كانون الاول) عام ١٩٢٠ : « ان دولتنا هي دولة عمالية تعرض شكلاً مشوهاً من البيروقراطية ... ودولتنا هذه هي في حالتها اليوم بحيث ان البروليتاريا وقد نظمت تنظيمياً كاملاً يجب ان تدافع عن نفسها ، ويجب علينا ان نستخدم هذه التنظيمات العمالية للدفاع عن العمال ضد دولتهم ولكي يدافع العمال عن دولتنا . »^(٢) وقد كانت احدى مهام النقابات الاساسية ، اعني مهام التنظيمات التي تجمع ، الى جانب الشيوعيين ، جماهير عريضة من العمال الذين لا ينتمون الى حزب ، هي بالنسبة للينين « الكفاح ضد التشويحات البيروقراطية للجهاز السوفييتي »^(٣) .

كان اهتمام لينين الرئيسي ، في السنوات الاخيرة من حياته من عام ١٩٢١ إلى ١٩٢٤ هو محاربة هذه التشويحات البيروقراطية للدولة السوفييتية اي العمل على استبدال دكتاتورية جهاز الحزب بدكتاتورية البروليتاريا .

(١) لينين ، الثورة البروليتارية والماركس كلوتسكي مجلد ٢٨ ص ٢٦٤ - ٢٦٥

(٢) لينين مجلد ٣٢ ص ١٧ ، النقابات ، الوضع الراهن

(٣) لينين ، المصد السابق ص ١٠١

ففي فبراير (شباط) من عام ١٩٢١ كتب لينين إلى أحد القادة في خطة الدولة : « ان اعظم الاخطار هو اخضاع خطة الاقتصاد القومي للبيروقراطية اخضاعاً بعيد المدى ، فان هذا لخطر هائل »^(١) .

وكتب في مارس (آذار) ١٩٢٢ أيضاً : « ان ألد عدو داخلي لنا هو البيروقراطي ، الشيوعي الذي يحتل ، في المؤسسات السوفيتية ، مركزاً مسؤولاً »^(٢) .

كان لينين يرى بوضوح كثير ان العقبة الرئيسية ، أمام الديمقراطية وأمام الكفاح ضد البيروقراطية ، التي تنشأ في النظام البورجوازي من قانون النظام نفسه ، تنشأ في روسيا عام ١٩١٩ من التخلف الاقتصادي والثقافي : « ان محاربة النزعة البيروقراطية حتى النهاية ، حتى النصر الكامل ، ليست ممكنة إلا اذا شارك الاهالي جميعهم في ادارة البلاد . » وقد اعطى ، بعد سطور من هذا الكلام ، وهو بصدد ان يبين بأن مستوى البلاد الثقافي ، أدى الى وضع أصبح فيه جهاز الحزب هو جهاز الدولة الذي غدا بيروقراطياً ، تعريفاً تنبؤياً لما سوف يكون عليه ستالين المقبل : « هذا المستوى الثقافي المنخفض ، يجعل من السوفييت ، الذين هم ، بحسب برنامجهم ، اعضاء في حكومة بواسطة العمال ، ان يكونوا في الواقع اعضاء في حكومة من اجل العمال ، تمارسها الفئة المتقدمة من البروليتاريا وليس الكتل الكادحة . »^(٣)

وكان لينين يعني تمام الوعي الأسباب الموضوعية لهذا التشويه .
ففي يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٢١ لخص ، وهو يجيب على سؤال لبوخارين ، مأساة هذه الثورة : « لدينا دولة عمالية لها هذه الخاصية ، وهي ان الاهالي من الفلاحين ، لا من العمال ، هم الاكثرية في البلاد . »^(٤) وقد تفاقم

(١) لينين ، « رسالة الى كريبيجيان نوفسكي » مؤلفات ، مجلد ٣٥ ص ٨٩ ؛

(٢) لينين « الوضع الدولي والداخلي » ، مؤلفات ، مجلد ٣٣ ص ٢١٤

(٣) لينين « خطاب في المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي (البولشفي) في « مارس (آذار)

١٩١٩ ، مؤلفات مجلد ٢٩ ص ١٨٢

(٤) لينين ، مؤلفات ، مجلد ٣٢ ، ص ١٦

هذا الوضع عندما أدت الحرب الاهلية والتدخل الأجنبي الى ابادة افضل كوادر العمال الذين وجدوا في الصف الاول على جميع الجبهات . فكان لابد من ممارسة دكتاتورية البروليتاريا دون بروليتاريا تقريبا . وهكذا كانت المعضلة التاريخية مفعمة : الخروج من التخلف بأي ثمن كان ، أو السقوط في هذا التخلف .

وكان لينين يملك العبقرية والشجاعة في الوقت نفسه لاختيار الطريق الاول ، بوعي صاح للاخطار التي سيتعرض لها .

والمهمة الجسيمة ، المطلوب اتمامها ، كانت تحقيق تراكم اولي ، بلغ احيانا اكثر من ثلث الدخل القومي ، وتحقيق هذا الاستقلال ، الذي لم يحققه اي نظام بورجوازي ، في بلاد لم تكن الطبقة العمالية فيها تشكل سوى جزيرات في محيط من الاهالي الفلاحين .

ووسيلة العمل الوحيدة الممكنة كانت الجهاز الحسيس للحزب ، إذ لم يكن في الوسع ، لفرض مثل هذه التضحيات ، في بداية الانطلاق ، « انتظار الوعي » .

والى هذه الصعوبة الاساسية ، الناجمة عن بنية المجتمع الروسي في عام ١٩١٧ ، كانت تضاف مآسي الظروف والملابسات : انهيار التنظيم في حرب انتهت بالانكسار ، والكفاح ضد الجيوش البيضاء والتدخل الاجنبي والمجاعة .

كان التصدي لهذه الامور يتطلب اقصى ضروب التركيز للسلطة وتدريباً عسكرياً على الطاعة . كانت المسألة مسألة حياة أو موت ، ليس بالنسبة للثورة فعسب ، وانما بالنسبة للأمة نفسها .

ومهما بدا ذلك مفارقاً فان هذه المركزية الصارمة ، في حقبة هجوم الثورة ، لم تكن تستبعد بالضرورة الديمقراطية ، ليس ديموقراطية المميزين وانما ديموقراطية الكتل الضخمة ، إذ ان الحماس الثوري ، في هذه الكتل ، حتى كتل الفلاحين منها ، التي حررتها الحكومة البولشفية من الحرب ومن العبوديات الماضية ، كان

يصحح كل شيء : كان الشعب يعيش ويعمل ويقاقل باتفاق اساسي مع قاداته . وكان لينين يسهر على صيانة « هذه الهبة العامة للدفاع عن البلاد » من الديمقراطية الاشتراكية الجديدة : « ان فعالية الجماهير الغفيرة ، الحية ، الخلاقة هي العامل الرئيسي في الحياة العامة الجديدة ... فالاشتراكية لن تنشأ بأوامر صادرة من اعلى . فهي غريبة عن الاوتوماتيكية الرسمية والبيروقراطية . والاشتراكية الحية ، الخلاقة ، هي من صنع الكتل الشعبية نفسها . » وقال لينين في ١١ يناير (كانون الثاني) عام ١٩١٨ في المؤتمر الثالث لوحدة السوفييت الروس ، معلقاً على هذه النشرة الدورية الصادرة عن مجلس قوميساريي الشعب في ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩١٨ ما يلي : « بادخالنا المراقبة العمالية .. كنا نريد ان نبين باننا لم تكن نعترف إلا بطريق واحد هو طريق التحولات الآتية من الأدنى حيث يعد العمال انفسهم في القاعدة مبادئ النظام الاقتصادي الجديد ... فنحن نعترف جيداً بان مهمتنا صعبة ولكننا نؤكد بانه يكون اشتراكياً وحده في التطبيق من يشرع في تطبيقها بالرجوع الى التجربة وإلى غريزة الكتل الجماهيرية الكادحة . »^(١)

كان لينين يعني ضرورة التعويض عن الآثار الحتمية التي تخلفها مركزية البدء في العمل يجهد مستمر للحض على مبادرات الكتل الجماهيرية وتشجيعها . فالامساك بطرفي السلسلة : مركزية في الاعلى ومبادرة وتلقائية في الأدنى ، كان هو الشرط الاول للتغلب على الاندفاع الثوري ، والدفاع ضد المحيط الرأسمالي ، وللتخلف الاقتصادي والثقافي ، وللنقص المادي ولعدم وجود الكوادر البشرية . كان هذا هو الشرط الاول للتغلب على الصعوبات الناشئة عن ان الحركة الثورية ، في بلاد كروسيا عام ١٩١٧ ، كانت تصطدم بعقبة كبرى : التداخل بين مشكلات بناء الاشتراكية ومشكلات الكفاح من اجل التنمية .

(١) لينين ، مؤلفات ، مجلد ٢٦ ، ص ٤٨٩ .

فكون أن الثورة الاشتراكية الاولى قد انتصرت في بلاد نامية ، قد ترك طابعه على التاريخ الذي سيأتي بعد ذلك .

لقد قادت الضرورة المطلقة في التغلب على التنمية ، خلفاء لينين ، إلى ان يطابقوا اهداف الاشتراكية مع اهداف مرحلة الكفاح الأولى : مرحلة التكديس .

كان تحقيق تصنيع ، في الشروط التي كانت تسود روسيا في العشرينات ، يتطلب مركزية كبيرة جداً . ولم يكن في وسع هذه المركزية ان تعمل إلا بفعل القوة السياسية .

هذه القوة السياسية كانت ، في سنوات الثورة الاولى ، هي الحماس الثوري ، لكن هذه القوة السياسية أصبحت ، بعد عشر سنوات ، هي الاكراه وهي القمع . وسوف تكون مأساة الستالينية هي مأساة نقل المرامي ، أو استبدالها : إذ اختفت الغايات الاخيرة للاشتراكية بتحقيق شروطها .

كان جوهر الاشتراكية ، كما تصورها ماركس ولينين ، هو تحرير قوى العمل . لذلك كان لينين يخشى كثيراً من هيمنة النزعة البيروقراطية على النظام ويكافح دون هوادة من اجل نشر مبادرة كتل الجماهير التاريخية .

أما نقطة الانطلاق في الفساد الستاليني فهي أنه لم ير الا وجهاً واحداً : النمو المتسارع للقوى الانتاجية وأنه لم يفكر إلا في توسيع سلطات الدولة للوصول إلى ذلك .

وابتداءً من هنا بدأ انحطاط الحزب والدولة ، مقتناً من قبل ستالين في مبادئه اللينينية .

وفيما يتعلق بالحزب فان ستالين تذكر ، كسند واحد له فيه ، اقتراح كاوتسكي ، الذي تناوله لينين في عام ١٩٠٢ في كتابه ما العمل ؟ ، عن الوعي « المجلوب من الخارج » الى الطبقة العاملة . ولم يكن هذا لدى لينين إلا عنصراً

من مكونات نظريته : فمنذ تجربة ثورة عام ١٩٠٥ أغنى لينين فكره بعدم انقاص « اللحظة الذاتية » من الكفاح الثوري ، وحصرها في الحزب وحده ، وثمة مكونة أخرى حاسمة بالنسبة له مثلما هي بالنسبة لماركس ، هي : مبادرة الجماهيرية التاريخية ^(١)

وإذا لم يستوعب من لحظات « الذاتية » الثورية الا واحدة هي : الحزب ، جالبا الوعي الثوري « من الخارج » الى الطبقة العمالية ، فان اول انزلاق سوف يحدث : فيعمل الحزب محل الطبقة ويقرر وحده باسمها . وُجعل الحزب بدوره محصورا في جهازه وجهازه حصر في قادته . وفي الرأس شخص واحد يفكر ويقرر نيابة عن الجميع وللجميع .

نحن على نقيض تام لماركس وللينين : فبدلاً من تحرير طاقات اجتماعية تتزايد اتساعاً ، يستأثر الحزب ، ثم جهازه واخيراً قادته باحتكار التقرير ، ويبتون في جميع المشكلات ، باسم الطبقة العاملة ، ولكن بدونها ، وفي نهاية المطاف ، ضدها .

ونظراً لنقل المرامي فقد كرس هذا الحزب وجهازه نفسها أساساً لتحقيق شروط الاثرائية المادية ، أي لادارة الاقتصاد . وقد فعل ذلك انطلاقاً من تصور للاقتصاد وللخطة ، مركزي ، شديد المركزية ومستبد . وهنا ايضاً نجد ان الامر على نقيض تعاليم لينين : « اجتذبوا كتل الجماهير الى مشاركة فعالة ، مباشرة وعامة ، أي الى ادارة الدولة ، فهنا وهنا فحسب هو ضمانه نصر الثورة الكامل » ^(٢) .

هكذا تحول الحزب الى عضو في الدولة فبدأ انخطط الديمقراطية الاشتراكية . فعندما تكون ملكية الدولة هي شكل الملكية الاجتماعية الوحيد وعندما تعتبر الاجهزة القائدة الاقتصاد بأكمله كأنه اتحاد احتكاري هائل : وحيد ،

(١) انظر في هذا الموضوع روجيه غارودي ، لينين (P. U. F. ١٩٦٧) .

(٢) لينين ، مؤلفات مجلد ٢٤ ص ١٧٨ (ابريل - نيسان - ١٩١٧) .

في أيدي بيروقراطية متكاثرة دون انقطاع ، وعندما تعد الخطوة بأكملها من الأعلى ، لا يعود ثمة من قرارات يجب اتخاذها في المستويات الأدنى وتكف السوفييتات عن ان تكون تلك الاعضاء الحية التي تتداول في الامور والفعالة في وقت واحد ، التي انشئت على غرار كومونة باريس: فما زالت تجتمع بحسب الطقوس ، لكنها تجتمع لكي تستمع الى التقارير والقرارات بالمطالب العليا وتوافق عليها .

ومع هبوط الحماس الثوري لدى الجماهير كشف النظام ضرره : فان الجهاز القائد في الحزب والدولة الذي اخذ يضيق نطاقه اكثر فأكثر ، وفصل عن الجماهير وعن الواقع ، اعتصم في الذاتية والارادية البيروقراطية . وهذا الشكل من إدارة المجتمع دخل على هذا النحو في نزاع مع قوانين النمو الموضوعية ، وبدلاً من ان تكون النظرية نفسها ، اي الماركسية ، شأنها لدى ماركس ولينين ، اداة في التحويل الثوري للمجتمع ، استعالت إلى تبرير ، بعد فوات الاوان ، لعمل القادة والى نظرية دفاعية .

ولما كان كل شيء بعد ذلك يوجه ويراقب من قبل الحزب والدولة ، بدءاً من الانتاج الاقتصادي حتى الثقافة والفنون ، فان مختلف قطاعات النشاط الاجتماعي قد اصبحت اعضاء أو « سيوراً » للنقل والتحويل ، في الجهاز المركزي ، وفقاً للتصور الستاليني.

لقد تكشف هذا النظام عن انه فعال ، في المراحل الأولى من البناء ، ليس لأن سورة الجماهير الثورية ، كانت كما سبق لنا ان قلنا ، تضيي قناعاً على النواقص وتعوضها فحسب ، بل ايضاً لأن الحاجات في اقتصاد نام ، خربته الحرب والتدخل الأجنبي ، كانت ملحة بحيث لم تكن رداءة النوع في المنتجات تضر بتصرفها ، كما وان انتاجاً كثيفاً ، حتى وان لم يكن متوازناً ، كان يستهلك بالضرورة .

لكن هذا الشكل من عقلانية الاقتصاد صار في آخر العشرينات ، يبدو

غير كاف . وقلما كان الفلاحون يشعرون بالرغبة في الاندماج بمثل هذا النظام في التمليك الجماعي ويتحصنون وراء فردية متوحشة^(١) . وكان العمال الذين لم يدعوا الى المشاركة في الادارة مشاركة فعلية ، لا يبالون بالانتاج ، ويسلكون سلوك الكسبة لدى مكتنة الدولة الهائلة ، أو سلوك الموظفين الراضين في افضل الحالات .

بعد ذلك سوف يتطلب سير النظام الاكراه اكثر فاكثر .

في نهاية عام ١٩٢٩ وفي بداية الثلاثينات ، حدث المنعطف الحاسم ، يجملة من الاجراءات القمعية ضد الفلاحين وضد العمال وضد المثقفين .

يشكل هذا المنعطف في عام ١٩٢٩ ، في تاريخ الاتحاد السوفيتي ، الخطأ المرعب في التوجيه الذي شكله ، في تاريخ الولايات المتحدة منعطف عام ١٨٩٠ . ففي عام ١٩٢٩ كانت المرحلة الاولى من بناء الاشتراكية قد تم اجتيازها بنجاح باهر . وعلى الرغم من خرائب الحرب والتدخل الاجنبي ، فان الاقتصاد البلاد كان يبلغ في مجتمه مستوى ما قبل الحرب ، منذ عام ١٩٢٦ . وكانت روسيا تحتل المركز الخامس في العالم والرابع في اوربا بحجم انتاجها الصناعي . وفي اطار خطة كهربية البلاد التي اطلقها لينين أحرزت نجاحات ممتازة : كانت قوة المراكز الكهربائية ، في عيد ثورة اكتوبر العاشر ، اي في عام ١٩٢٩ أعلى مرتين ونصف المرة مما كانت عليه قبل الثورة . وخلال السنوات الخمس الأولى من النهوض زادت طاقة العمل الانتاجية في الصناعة ثلاث مرات . وعندما اعلنت الحكومة السوفيتية اول معركة للتصنيع في عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ارتفعت الزيادة الاجمالية في انتاج الصناعة الثقيلة بنسبة ١٨ ٪ فلم تكن اية بلاد رأسمالية قد بلغت حتى ذلك الحين هذا النسق في التزايد . وثمة طبقة

(١) ط حين كان القمح يصدر في ظل النظام القديم ، حتى عندما لم تكن الغلة تكفي حاجات البلاد ، فان الناس اخذوا يأكلون بعد جوع فاستهلكوا اكثر كثيراً مما كانوا يستهلكون في الماضي فتأثر تموين المدن بذلك .

عمالية جديدة كانت آخذة في التكون : فقد كان عدد العمال والمستخدمين في عام ١٩٢٨ يناهز ١١ مليوناً .

وأدير الكفاح نحو الامية بحماسة كذلك : فمئذ مرسوم لينين في ٢٦ ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩١٩ حول تصفية الامية في صفوف البالغين كان خمسة ملايين منهم قد تعلموا القراءة والكتابة في عام ١٩٢٢ . وزاد عدد الطلاب من ١١٢٠٠٠ قبل الثورة الى ١٦٢٠٠٠ في عام ١٩٢٥ .

وكانت الذكرى العاشرة لثورة اكتوبر ، في عام ١٩٢٧ ، تشهد بالحساب الحثامي للنجاحات التي أحرزت ، على تفوق النظام الاشتراكي لقهر التنمية ولاعطاء الانسان ، وكل انسان امكانيات جديدة للتفتح . كانت الزراعة وحدها تظهر تخلفاً هائلاً عن الصناعة وعن حاجات البلاد المتزايدة .

لكن الشروط توفرت لتحقيق قفزة جديدة إلى الامام : فقد صدق المؤتمر الخامس للسوفييت في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، عام ١٩٢٩ على اول خطة خمسية تشكل برنامجاً مباشراً لبناء الأسس الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي . كانت حركة « عمال الصدمة » ، التي اعطت مثلاً على التنافس الاشتراكي ، تطيل مدى « المبادرة الكبرى » في عام ١٩١٩ ، مبادرة « ايام السبت الشيوعية » حيث كان بعض العمال يشتغلون مجاناً وبلا الزام لانشاء القواعد المادية للاشتراكية . وفي ذلك كتب لينين يقول : « إن ايام السبت الشيوعية » اهمية تاريخية عظيمة لانها تقيم الدليل على مبادرة العمال الطوعية لرفع الطاقة الانتاجية وتبني نظام جديد للعمل وخلق شروط اشتراكية في الاقتصاد وفي الحياة .^(١)

وإذا كانت لهذه الحركة ، في نظر لينين « اهمية تاريخية عظيمة » فلانها

(١) لينين « المبادرة الكبرى » مؤلفات ، مجلد ٢٩ ص ٤٢٨ .

كانت الشرط الاول والبرهان على تفوق الاشتراكية إذ انها كانت تسمح « بخلق علاقات اجتماعية جديدة وتنظيم جديد للعمل يجمع بين آخر كلمة في العلم والتقنية الرأسماليين وبين الاتحاد الضخم للعمال الواعين، صناع الانتاج الاشتراكي العظيم . »^(١)

ان لينين هو الذي كتب يقول ايضاً منذ عام ١٩١٧ : « ان واحدة من اهم المهمات اليوم - ان لم تكن اهمها - هي تنمية هذه المبادرة الحرة من العمال ، من جميع الشغيلة ومن جميع المستغلين بصورة عامة ، في عملهم الخلاق فيما يتعلق بالتنظيم ، وذلك على أوسع مدى ممكن . »^(٢)

« ويجب الكفاح ضد كل محاولة تأتي من فوق لجعل الامور متشابهة . »^(٣) وكان يلفت الانتباه الى اصالة الاشتراكية المطلقة : « استبدال العمل الشاق بالعمل من اجل ذاته - وهو اعظم استبدال عرفه تاريخ البشر . »^(٤) وفي مؤتمر السوفييت الثالث المنعقد في عام ١٩١٨ كان لينين يصوغ القاعدة الذهبية التي تحدد العظمة الانسانية في الاشتراكية : « ان ذكاء عشرات الملايين من المبدعين ، يقدم شيئاً ما ارفع للغاية من أوسع التقديرات واكثرها عبقرية . »^(٥)

وكان يذكر على هذا النحو ، مرة اخرى ، بان مبادرة الجماهير التاريخية ، الحرة والخلاقة ، لا تنفصل في « العامل الذاتي » للحركة الثورية ، عن العنصر الواعي ، وعن اللحظة النظرية التي يأخذ الحزب على نفسه مهمة الافصاح عنها .

(١) المصدر السابق ص ٤٢٧ .

(٢) لينين « كيف ينظم التنافس » ، مؤلفات ، مجلد ٢٦ ، ص ٤٤٦ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٣٠ .

(٤) المصدر السابق ص ٤٢٤ .

(٥) لينين « الخطاب الختامي في مؤتمر السوفييتات الثالث » (يناير - كانون الثاني -

١٩١٨) - مؤلفات مجلد ٢٦ ص ٤٩٦ .

وكان لينين يعود فيؤكد هذه المبادئ ، إبان حقبة اندفاع الثورة ، حيث كان ثمة ضرورة مطلقة ، مع ذلك ، لمركزية « يعقوبية » .

بيد ان منعطف عام ١٩٢٩ - ١٩٢٠ يظهر التخلي ، عينه ، عن هذا الديالكتيك اللينيني ، عن هذه الوحدة المركبة من مبادرة الجماهير التاريخية ومن النظرية التي يحملها الحزب لها ، اللتين تشكلان في الذاتية الثورية ، قطبيها .

ونظراً لأن النهوض الاقتصادي كان يسير في الطريق السليم فان مهام التصنيع الجديدة ، والتمليك الجماعي الزراعي والثورة الثقافية لم يكن في وسعها ان تتحقق بتجاوزها للانساق السابقة ايضاً للتغلب على التنمية ، إلا باستخدام الحافز الاشتراكي النوعي بصفة خاصة ، في مساهمة الجماهير الخلاقة في البناء ، وإلا بخلق الشروط الجديدة لهذه المساهمة .

حتى هنا كان النظام المركزي ضرورياً : اما بعد ذلك فان ثوران المبادرة لدى الجماهير كان يستطيع ان يكمل الشوط الذي بدأت المركزية « يعقوبية » في حقبة الهجوم ، بديموقراطية لا تكون صورية وبجوازية بل اشتراكية ، اعنى انها تؤمن مساهمة الشفيلة الفعلية في اعداد القرارات واتخاذها في ادارة المشروع مثلها في الدولة .

كان ذلك حينما اتخذ ستالين ، بعد ان ادار ظهره للينينية ، التي كانت حريصة كل الحرص على تكييف اشكال التنظيم مع شروط ومتطلبات كل حقبة ، سلسلة من الاجراءات سوف تشكل « الميثاق الستاليني العظيم » .

اما المشكلتان الاوليان اللتان كان يطلب حلها فهما : مشكلة اصلاح الزراعة او مشكلة التملك الجماعي للزراعة^(١) ومشكلة التصنيع .

(١) لم تكف مشكلة الانتاج الزراعي عن ان تكون الشاغل الدائم منذ عام ١٩١٨ . وكانت السياسة الاقتصادية الجديدة احدى الوسائل التي طبقت من اجل حلها .

وفي الحالين اختار ستالين ان يحلها بالتوجيهات الصادرة من الاعلى وبالاكراه .

وقد اتخذ ستالين ، في خطابه في مؤتمر المتخصصين في المسائل الزراعية ، يوم ٢٧ ديسمبر (كانون الاول) عام ١٩٢٩ ، الخط المعاكس لتصور ماركس وانجلز، ولتصور لينين فيما يتعلق بالتمليك الجماعي للزراعة ، واستشهد باقتراح انجلز في « المسألة الفلاحية » : « نحن الى جانب الفلاح الصغير بكل تصميم ، وسوف نفعل كل ما يكون ممكناً لكي نجعل له حياته محتملة ولكي نسهل له الانتقال الى التجمع إذا عزم على ذلك ، لكننا في الحال الذي لن يكون فيه بعد ، في حالة اتخاذ مثل هذا القرار ، سوف نبذل ما في وسعنا لمنحه أكثر وقت ممكن ليفكر فيه بقطعة ارضه . » وبعد ان ذكر ستالين بهذا النص انتقل في الحال الى شرح هذا « الحذر المبالغ فيه للنظرة الاولى من جانب أنجلز » : كان انجلز ينظر إلى « شروط الفلاحين في الغرب » . « فهل يمكن القول بان الوضع هو نفسه ، عندنا ، في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ؟ كلا ... وما يؤسف له ان منظرينا في المسألة الزراعية لم يحاولوا بعد ، ان يبينوا ، بكل الوضوح المطلوب ، هذا الاختلاف بين وضع الفلاح عندنا ووضع في الغرب . »^(١)

ان لنص ستالين هذا مغزى تاريخياً كبيراً : ذلك انه اول نص دعيت النظرية فيه ، صراحة ، للعمل على تبدير قرارات متخذة من قبل ، واجراءات في الاكراه . وهكذا فان عكس الماركسية الكبير الذي ينقلب من منهج للبحث من أجل العمل الثوري ، إلى اداة دفاعية بعد قوات الأوان ، يبدأ تاريخه من هنا .

كان الوضع فاجعاً : فالكولاك (كبار الملاك العقاريين) كانوا يشكلون

(١) ستالين : « مسائل اللينينية » (طبعة اللغات الاجنبية ، موسكو ١٩٤٧) ص ٣٠٠

عقبة في مناورتهم بتكديس الحبوب واخفاؤها ، وكانوا ينظمون الدعاية والكفاح ضد تحويل وسائل الانتاج والتوزيع الى ملكية مشتركة . وزيادة على ذلك كان ضعف مناضلي القاعدة السياسي يقودهم الى طرائق فظة للتملك الجماعي ، لم تكن مرغوبة من القمة .

وكان البلاشفة القدماء يترددون في تطبيق ما كان يمكن ان يكون مشروعاً ضد حقنة من المستغلين ، من اجراءات القمع ، على ملايين من صغار الفلاحين الملاكين . وهو ما دعا ستالين الى ان يباشر تطهيراً في الحزب لابعاد الذين كانوا يعارضون في مثل هذه الطريقة : هكذا أقيل ريكوف من وظائفه كرئيس للحكومة التي خلف فيها لينين ، وسحب تومسكي من ادارة الدولية الشيوعية ومن المكتب السياسي ، كما أبعاد عشرات من القادة الذين اعدم لينين ، ومعهم أبعاد آلاف من البلاشفة القدماء .

بعد هذا « التنظيم » ، بسلسلة من الضغوط ، تمت من الأعلى ، وباجراءات من الاكراه ، ارتفعت بسرعة وتيرة التملك الجماعي : ففي ثلاثة اشهر ، من يوليو (تموز) الى سبتمبر (ايلول) عام ١٩٢٩ جمع ما يقرب من مليون استثمار فلاحين في خولكوز ، اي ما يعادل تقريباً ما جمع في الاثنتي عشرة سنة التي مرت منذ ثورة اكتوبر . وخلال الربع الثاني من عام ١٩٢٩ دخل ٢،٤٠٠،٠٠٠ استثمار فلاحين^(١) في الخولكوزات . وقد طبقت اجراءات القمع الاستثنائية ، التي كانت تستهدف الكولاك والمخربين ، على فلاحين متوسطي الحال ، بل وفقراء . و « كان عدد الذين » نزع من املاكهم من الكولاك ، في بعض المناطق ، يبلغ ١٥ ٪ . وكانت انتهاكات مبدأ الموافقة الحرة في خلق الخولكوزات ، الذي عبر عنه لينين ، تستثير الاستياء وخاصة استياء الفلاحين الوسط .^(٢)

(١) تاريخ الحزب الشيوعي (البولشفي) في اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية (موسكو ١٩٦٣) ص ٤٥٩
(٢) المصدر السابق ص ٤٧٣

وقد ذبح كثير من الفلاحين حيواناتهم لأنه استقر في خلدكم انها سوف تؤخذ منهم لدى دخولهم الاجباري في الخولكوز . وهكذا كانت عملية التملك الجماعي الاجبارية تنقلب إلى كارثة عظيمة : ففي عام ١٩٢٩ كان الاتحاد السوفييتي يمتلك ٣٤ مليون رأس من الخيل فلم يكن قد بقي منها في عام ١٩٣٣ سوى ١٦ مليوناً ، إذ ان أكثر من نصف الخيول كانت قد جزرت ، وهذا ما حل بالنسبة لـ ٤٥ ٪ من الابقار ولثلث الخنازير ولاكثر من ربع الخراف .^(١)

واصبح غضب الفلاحين باعناً على القلق بحيث وجب تقديم المسكنات على عجل ، ولكن الفلاحين غادروا الخولكوزات عندئذ بالجملة . ونظراً لغياب كل مراقبة من جانب الجماهير العاملة فإن الصعوبات التي عولجت ، بتوجيهات من اعلى ، وبطرائق بيروقراطية واستبدادية ، 'سويّت' بدرجة من البطء بحيث ان انتاج الحبوب ومجموع ابقار البلاد لم تكن في عام ١٩٥٣ ، عندما بدى ، أخيراً في طرح مشكلة منح بعض الاستقلال الذاتي لمنظمات الوحدة الجماعية والمشاركة المادية في الربح قد لحقت بعد ، بمستوى عام ١٩٢٨ .

اما في مجال التصنيع فان الصعوبات كانت من نسق آخر .

لقد استهل ستالين معالجته لمشكلة التصنيع امام اللجنة المركزية ، في خطابه في ٩ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٢٨ ، بهذه الاشارة ، ذات المغزى : « ان بطرس الاكبر ، الذي كان عليه ان يواجه بلداناً اكثر تقدماً منه في الغرب ، عندما بدأ بصورة محمومة في بناء المصانع والمشاغل لتجهيز جيوشه ... » ، مؤكداً على ان بنية المجتمع الروسي الجديدة ، كانت تقدم شروطاً اكثر ملاءمة ، وان البروليتاريا ، وحدها ، تستطيع ، وقد اقامت دكتاتوريتها ، اتمام هذه المهمة .

(١) المصدر السابق ص ٤٧٤

(٢) ستالين ، اللينينية (طبعة موسكو) مجلد ٢ ص ١٥٣

لم يكن التذكير ببطرس الاكبر امراً عرضياً : كانت فاتحة عصر تتقدم فيه القومية الى المقام الأول ، عاملاً على القاء الظلال على الدوافع الخاصة بالاشتراكية ان لم يخف معالمها . وفي الواقع حلت الارادة الاوتوقراطية ، في التصور الجديد ، الستاليني ، للتصنيع محل ما كان يعتبره لينين كشيء حاسم ، وهو : يقظة مبادرة الجماهير العاملة ، الخلافة .

وبعد ان نظم ستالين « نهاية التلقائية » فيما يتعلق بالعمل ، بما اصدره من مراسيم ، مواصلاً في الوقت نفسه استعمال عبارات لينين في دور المبادرة ، استخدم سلسلة من وسائل الاكراه ، أدت إلى « العمل الاجباري » ، الذي « عمّد باسم : « إعادة التدريب » .

وقد رفعت الاستثمارات المقررة للسنة الأولى من الخطة الخمسية إلى مقدار ٣,٤٠٠ مليون روبل ، اي خمس مرات اكثر ، مما قدرت قوميساريا المالية ، من الممكن ان توافق عليه . وبعد ان فرض ستالين تضحية مادية كهذه على البلاد باسمها اعتقد ان كل شيء كان ممكناً ، وحدد أهدافاً تتجاوز كل حد : ففي عام ١٩٢٨ كان الاتحاد السوفيتي ينتج ثلاثة ملايين ونصف مليون طن من الحديد الخام . وكانت الخطة الخمسية تقدر انتاج عشرة ملايين طن من هذا النوع في عام ١٩٣٣ . بيد ان ستالين بدأ يعلن عن فكرة تحقيق الخطة في اربع سنوات أو حتى في ثلاث سنوات وقرر قائلاً : « ان عشرة ملايين طن من الحديد الخام... ليست كافية . . فلا بد لنا ، باي ثمن ، من انتاج سبعة عشر مليون طن في عام ١٩٣٢ »^(١) . ووصم بالانتهازية اليمينية وبالتغريب ، المناضلين والاختصاصيين الذين كانوا يعتبرون ان هذه الاهداف التي حددت دون النظر بالامكانيات الفعلية ، غير واقعية . ذلك ان الاتحاد السوفيتي لم يقترب عملياً من تحقيق الرقم الذي حدده ستالين بصورة تحكمية لعام ١٩٣٢ ، إلا في عام ١٩٤١ . وفي عام ١٩٣٩

(١) ستالين ، اللينينة - ٢ ص ٣٧٥ .

كان يستلزم ان يزداد انتاج الحديد والفحم الى النصف في العام المقبل . واضطر إلى ان يعترف في نهاية الاجل المتوقع بان الزيادة الواقعية كانت من ٦ إلى ١٠ ٪ .

إن ما يبقى ، مع ذلك ، هو ان التصنيع الاجباري ، بخلاف التملك الجماعي الاجباري في الزراعة ، قد تكشف عن انه فعال من وجهة نظر الانتاج: فمن عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٩ زاد انتاج الكهرباء ما يقرب من سبع مرات وانتاج الفحم والعلب اكثر من أربع مرات وانتاج البترول ما يقرب من ثلاث مرات . وفي عام ١٩٤١ أصبح الانتاج الاجمالي للصناعة الميكانيكية السوفيتية أقوى خمسين مرة منه في عام ١٩١٣ . وقد كان يتردد الى المدارس في عام ١٩١٤ ثمانية ملايين طالب فأصبح عددهم في عام ١٩٢٨ اثني عشر مليوناً وأكثر من واحد وثلاثين مليوناً في عام ١٩٣٨ . وفي عام ١٩١٣ كان عدد طلاب الجامعات ١١٢,٠٠٠ طالب فأصبحت الجامعات تضم ٦٢٠,٠٠٠ طالب في عام ١٩٣٩ .

ولكن الطريقة التي استخدمت كانت باهظة التكاليف ، من الناحية الانسانية . إذ يذكر هذا الشكل من « التكديس البدائي » ، ببعض ملامحه ، « التكديس البدائي » الذي تحقق في البلدان الرأسمالية وكان كذلك فعالاً جداً ، والذي يصفه ماركس في رأس المال ، حيث كتب يقول : « بعض الطرائق تعتمد على استعمال القوة الفظة ، ولكنها جميعها ، دون استثناء ، تستغل سلطة الدولة ، قوة المجتمع المركزية والمنظمة ، لكي يتسارع بعنف ، الانتقال من نظام الاقتصاد الاقطاعي الى نظام الاقتصاد الرأسمالي ، وتختصر مراحل هذا الانتقال . والقوة ، في الحقيقة ، هي القابلة المولدة لكل مجتمع شائع في العمل . فالقوة هي عميل اقتصادي^(١) . وبعد أن ذكر بالفعالية المرعبة لهذا النظام

« ١ » كارل ماركس ، رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الثالث ص ١٩٣ « الطبعة الاجتماعية » .

الرأسمالي من العنف اختتم ماركس هذا الفصل عن « التكديس البدائي » في
الرأسمالية وطرائقها بقوله : « هذا هو ما دفعناه ثمناً لفتوحاتنا ... فقد جاء
رأس المال إلى العالم يرشح دماً ووجلاً من جميع مسامه » .^(١)

ليست أمنية ورعة ان يتمنى المرء لوجاءت الاشتراكية بطرق اخرى غير
طرق الستالينية : ذلك انها مشكلة فعالية . فاذا كان من قبيل المكر بالنسبة
لايديولوجيي الرأسمالية ان يعيخوا على بناء الاشتراكية قسوتها الاولى على حين ان
التكديس البدائي في الرأسمالية كان أكثر لا إنسانية أيضاً ، فما يتعلق
بالماركسيين ان يتساءلوا إذا كانت هذه الطريقة ليست فحسب أكثرها مطابقة
لمذهبهم وانما الأكثر تأثيراً .

على ان غياب مشاركة العمال الفعالة في إدارة الاقتصاد الاشتراكي ليس
مخالفاً فحسب لما يكون جوهر الاشتراكية بالنسبة لماركس ولينين ، بل أن
نتيجة ذلك هي خسارة في المردود الاقتصادي وفي الطاقة الانتاجية^(٢) . ولما
كان الانضباط في العمل مفروضاً من الأعلى ، فان مسلك العمال السوفييتي ،
بإزاء عملهم ، قد تغير . فخارج نطاق اقلية ضعيفة من عمال الصدمة الذين يجد
مثلهم ، مع ذلك ، وشجع ، أخذت الجماهير الكادحة تتصرف ، أكثر فأكثر ،
تصرف الكسبة ، لدى حكم لا هوية له وبعيد عنها ، مما قضى ، تعويضاً عن
لامبالايتها ، باللجوء الى تشريع للعمل يضاعف من اجراءات القمع والاكراه .
وفي مطلع الثلاثينات وقعت المشروعات الصناعية عقوداً مع الخولكوزات
كانت تتعهد فيها هذه الاخيرة بارسال عدد معين من الرجال والنساء الى المصانع .
وهكذا اعتبر بعض الفلاحين فائضين عن عدد المطلوب في الخولكوز فأرسلوا
دون ان يطلبوا ، إلى المصنع .

(١) كارل ماركس ، رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الثالث ص ٢٠١ - ٢٠٢
(الطبعة الاجتماعية) .

(٢) الا انه ليس السبب الوحيد في ضعف الطاقة الانتاجية: كانت الكتلة الضخمة من العمال
الجدد آتية من الريف وتجهل كل شيء عن شروط العمل الصناعي .

وثمة فلاحون آخرون قاوموا التملك الجماعي ارسلاوا الى معسكرات للعمل من أجل حفر الاقنية وبناء السكك الحديدية وتقطيع الاخشاب . وفي النهاية اخضعت الطبقة العاملة ، في جملتها ، بالاكراه : اسس مرسوم ٢٠ ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٣٨ « بطاقة العمل » ، وصدرت مراسيم اخرى تعاقب بالطرد المتأخرين في الوصول الى المصنع . وبموجب مرسوم ٢٤ يونيو (تموز) عام ١٩٤٠ يعاقب القياب بالحبس ويمنع تغيير مكان العمل . ان الضرورة لاتخاذ اجراءات كهذه تفصح كثيراً عن موقف العمال من عملهم ومن النظام .

ذلك ان المنطق الداخلي في هذا النظام ، المبني على فكرة جهاز من الحزب ومن الدولة ، عالم بكل شيء ومعصوم من الخطأ ، يتكلم ويعمل باسم الطبقة العاملة ، لكنه يفرض عليها فعلياً ، توجيهاته من الأعلى ، قد قاد بالضرورة الى عكس جذري في التصور اللينيني للحزب : ففي ما استمر الناس على تسميته بدكتاتورية البروليتاريا أحل الحزب نفسه محل الطبقة ، والجهاز محل الحزب ، والقادة محل الجهاز .

وقد رفع ستالين هذا التصور للحزب وللدولة إلى مرتبة التقديس في كتابه : « مبادئ اللينينية » .

« تتألف دكتاتورية البروليتاريا من توجيهات الحزب مقترنة بالتطبيق الحاصل لهذه التوجيهات من جانب منظمات جماهير البروليتاريا وبوضعها موضع التنفيذ من جانب الاهالي . »^(١) وما « المنظمات الجماهيرية » ، وعلى رأسها تأتي النقابات ، سوى « وسائل لنقل »^(٢) التوجيهات من القمة نحو القاعدة . أما فيما يتعلق بالدولة فان ستالين يسوق رأيين متعارضين تعارضاً جذرياً مع آراء ماركس ولينين : أولاً الرأي الذي يمكن للدولة ، وفقاً له ، ان تستمر

(١) ستالين ، قضايا اللينينية ، (طبعة موسكو) الترجمة الفرنسية ، ص ١٣٥

(٢) المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

في البقاء حتى في المرحلة الشيوعية إذا استمر التطويق الرأسمالي^(١) .
وهذا ما ينطوي على تصور للشيوعية مقصور على شروطها الاقتصادية ولا
يدخل في حسابه أبداً غاياتها الأخيرة : التفتح الحر للإنسان وكل إنسان عندما
يتم التغلب ، بفضل الشيوعية ، على ضروب الاكراه والألينة التي يتعرض لها من
الاقتصاد ومن الدولة .

والرأي الثاني ، وهو أقتل ايضاً ، هو الرأي الذي ساقه في الدورة العامة
للجنة المركزية المنعقدة في شهري فبراير - مارس (شباط - آذار) من عام
١٩٣٧ : « كلما توطدت مواقع الاشتراكية وتقدمت الدولة السوفيتية ، يجب
ان يزداد ، دون انقطاع ، الكفاح الطبقي خطورة في البلاد . »^(٢)

كان هذا الرأي يصدر بالضرورة من التصور الستاليني للحزب وللدولة :
فاذا كان بناء الاشتراكية يديره حزب معصوم من الخطأ فلا يمكن ان يعزى اي
اخفاق إلا إلى مؤامرة خارجية ، منظمة من العدو الطبقي . وهكذا يفرض
نفس القمع الذي لا رحمة فيه .

واستشاطت حدة هذا القمع بعدئذ دون ضابط في سلسلة من المحاكمات
كانت « الأدلة » فيها مختلفة من جميع وجوهها . هكذا استؤصلت شأفة « الحرس القديم »
المشكل في زمن لينين وذلك بين عام ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ، في نفس الوقت الذي
اعلنت فيه في « الدستور الستاليني » ، مبادئ تتناقض تنافضاً جذرياً مع
الممارسة الواقعية وفي نفس الوقت الذي كان فيه ستالين ، وهو في اشد تفريطه
بثروات بشرية كثيرة ، يفيض في خطبه اشادة بـ « الانسان » ، اثن رأس مال^(٣)

(١) ستالين ، « تقرير الى مؤتمر الحزب الشيوعي البولشفي الثامن عشر ، في اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفيتية في ١٠ مارس (آذار) ١٩٣٩ وهو مائل في القضايا اللينينية ص ٦٢٨ .
(٢) تاريخ الحزب الشيوعي واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية (طبعة موسكو لعام
١٩٦٣) ص ٥٢٧ .

(٣) ستالين ، خطاب بمناسبة تخريج فوج طلاب المدارس العليا في الجيش الاحمر (كرمين
في ٤ مايو (ايار) ١٩٣٥) .

واستشهاداً بأقوال لينين عن الديمقراطية الاشتراكية .
وكانت الايديولوجية آخذة في التطابق أكثر فأكثر مع النزعة الدفاعية .
كانت تفيد في تغطية القمع وتبريره في جميع الميادين ، سواء في ميدان
الثقافة أم في نظر الفلاحين والعمال .

واعطى نشر المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية في عام ١٩٣٨ بقلم ستالين
شريعة للمعتقدية بالعمل على أرجاع الماركسية الى مستوى مادية القرن الثامن
عشر وباسباغ مسحة التعاليم الدينية عليها . وقد أصبح هذا البديل الرديء
للالهيات القديمة كسرير بروكوست^(١) ، قتلت فيه روح البحث والخلق .

هذا الافساد للمعتدي للماركسية ، قاد في العلوم ، الى الحكم على قيمة
نظرية ما ، لا بدلالة قابليتها على تحليل التجربة والإيماء بفرضيات جديدة ، وإنما
بدلالة مطابقتها أو عدم مطابقتها لقائمة « خطوط » الديالكتيك التي منحها
ستالين القداسة . وبرزت المجادلات التي دارت ، غداة الحرب العالمية الثانية ،
حول علم الحياة وخاصة في علم الوراثة ، بوضوح مدى ما تلحقه هذه التصورات
من ضرر . وقد لحقت الاضرار بجميع العلوم : إلا أنها كانت أقل ظهوراً في
الفيزياء ، إذ على الرغم من زعيق ادعاء الفلسفة في ما يزعمونه من « مثالية »
النظريات النسبية وفيزياء النسب والسرانية ، التي نظر اليها في البداية كـ « علم
بورجوازي » ، فإن متطلبات الاقتصاد والدفاع العسكري وضرورتهما ، قادت
إلى ترك علماء الفيزياء يعملون ، حتى وإن كان ينظر اليهم كمثاليين أو
كوضعيين .

أما في القطاعات التي تربطها بالحاجات وبالتطبيق صلات مباشرة أقل ،
فقد كانت الاضرار جسيمة : فقد أصيب علم الكيمياء وعلم الحياة بتأخر خطير .
وضيق الحناق على العلوم الانسانية ايضاً بفضاظة أكبر : يستطيع المؤرخ أن

(١) Procuste قاطع طريق من اليونان القديمة كان يسلب المسافرين ثم يمدد على سرير من
حديد فمن فاق طوله من السرير قطع له هذا الطول ومن قصر شده حتى يصير على طول السرير
« للترجم »

يعمل بسلام إذا درس دولة خوارزم او حضارة الاتروسك ولكن كلما اقترب الانسان من الحقبة المعاصرة فان ابجائه تزداد صعوبة اكثر فاكثرا ، لان العلم يجب ان يتغلى عن مكانه للتبرير والدفاع ، بل ليس ثمة تورع عن هدم المصادر . فقد وصف التحليل النفسي بانه « علم بورجوازي » ، واكرهت مدرسة النقاد واللغويين الذين يسمون « صوريين » ، والتي كانت تأخذ ، منذ اربعين سنة ، في اعداد طرائق التحليل البنيوي ، على الصمت أو على ان تهاجر مع رومان جاكوبسون وبريك وأينخينبوم وبروب وخلوفسكي . وكان ستالين بيت في أمور الاقتصاد السياسي ولا يبقى إلاشرح ما بت فيه . وأما التأويل المعقدي في علم النفس وعلم الاجتماع روح البحث وحال دون ادخال ما قدمته الاكتشافات المتحققة من قبل غير الماركسيين الى الماركسية .

كان الامر أشد سوءاً ايضاً بالنسبة للفنون ، ليس لأنها كانت تفتقر للخلاقين من اصحاب المواهب بل لأن هؤلاء اكرهوا على الصمت بمقتضى تصور للفن ممن في النفعية ، واحلال المكنية في موضع جمالية المادية المعقدية . وكان فن الرسم ضحية من اكبر الضحايا ، حيث كان ، منذ أيام لينين ، كاندينسكي نائب رئيس اكاديمية الفنون الجميلة وكان شاغلا ثم مالىفتش مديرين لمدرسة الرسم في فيتابسك ولاريونوف وغونتشاروف وقبله انظار الجيل الناشئ ، فارغموا ، جميعهم ، على الهجرة أو على السكوت .

وفي المسرح كان الخلق السوفييتي في العشرينات يشق طرقاً جديدة مع ماياكوفسكي ومع ميسيرهولد . ثم جاء قرار اللجنة المركزية في ٢٣ ابريل (نيسان) من عام ١٩٣٢ « حول اعادة تنظيم الاتحادات الادبية والفنية » الذي « كان يضع حداً لوجود زمر في قلب هذه النشاطات ويشق الطريق ، في جميع ميادين الفن ، لترسيخ الطريقة الخلاقة في الواقعية الاشتراكية »^(١) .

(١) الحرية الفكرية في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية والتعايش السلمي ، الترجمة الفرنسية ، غالبار ، ١٩٦٨ .

فكان المطفئ لجذوة كل محاولة في التجديد .

وفي السينما استمر عصر ايتزيستين وبودوفكين وفيرتوف ، البطولي زمننا اطول ولكن الكبح الاداري للزعة الى الخلق لم يتوقف ، بل انه ما زال الى اليوم ، حيث تمنع الرقابة في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية عرض فيلم روبليف الهائل لتاركوفسكي .

ان سولجنتسين ، سواء في رواياته ام في ندائه الى مؤتمر الكتاب السوفييت في عام ١٩٦٧ ، قد كشف النقاب عن هذه الطرائق .

فاذا جمعنا البيانات المعطاة في تقرير خروتشيف السري الى المؤتمر العشرين مع البيانات التي نشرت في الشهور الأولى التي اعقبت فضح الستالينية والتي جمعت من قبل عالم الفيزياء ساخاروف ، تبينا منها بان اكثر من مليون ونصف المليون عضو في الحزب ، اي حوالي نصف العدد الفعلي ، الاجالي ، قد سجنوا من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩ وان اكثر من عشرة ملايين سوفييتي قد قضوا نحبهم في السجون أو في المعسكرات بعد عام ١٩٣٦ .

ان المنعطف الارتدادي الكبير في السياسة الفنية ، من جميع وجوها ، شأنه في مجموع السياسة السوفييتية ، قد وقع كذلك قبيل عام ١٩٢٩ : فقد تميز بعزل لوناتشارسكي من وزارة الثقافة حيث كان يدعم فيها لينين . وهكذا كان حلم لوناتشارسكي الجميل بـ « جمع الطليعة الفنية مع الطليعة السياسية » يتلاشى في الظلام .

تلك كانت نتائج « الميثاق الستاليني العظيم » في جميع الميادين منذ عام ١٩٢٩ ومن بداية الثلاثينات .

وفي نهاية الثلاثينات ، تميزت هذه النتائج بالمهاكمات الدموية .

ذلك ان حركة وطنية عارمة كانت ، مع الهجوم الهتلري على الاتحاد السوفييتي ، هي التي اخفت وراءها كذلك ، الى حين ، تلك النتائج . وتسلمت الملحمة القومية الشوط من الملحمة الثورية ، فأتم الشعب الروسي العظيم ،

بفضل تضحيات لاحصر لها، مآثر يدين لها العالم بالنجاة من الهمجية الفاشستية .
لكن الآفة التي كانت تقرض النظام ، كانت تعود الى الظهور ، في كل مرة
تسقط فيها المبادرة الشعبية .

بيد أن الستالينية ، بعد النصر ، وجهود البناء^(١١) الجبارة ، لم تمارس
تخريباتها في داخل الاتحاد السوفيتي فحسب بل وفي البلدان التي أخذت تتقبل
الاشتراكية . فلم تعد مذابح البولشفيك المخلصين تجري ، بعد عام ١٩٤٧ ، في
الاتحاد السوفيتي فحسب : بل كل ما لم يكن ، في المعسكر الاشتراكي نسخة
حرفية عن « نموذج » بناء الاشتراكية السوفيتي ، اعتبر ، « موضوعياً » ،
مراجعاً ، وفي صفوف الثورة المضادة .

هذه الجرائم بحق الاشتراكية ، التي اقترفها الجهاز الستاليني ، اتخذت
أشكالاً رئيسية ثلاثة :

— كان الشكل الأول في تصدير البوليس السياسي الستاليني الذي أطاح
باركان حرب البلدان الاشتراكية على غرار ما فعله في اتحاد الجمهوريات السوفييتية
الاشتراكية . هذا الجنون السياسي سبب قضايا كوستوف في بلغاريا وغومولكا
في بولونيا وراجك في هنغاريا وباتراسكانو في رومانيا وسلانسكي في تشيكو
سلوفاكيا . وقد كشفت شهادة احد الضحايا (الاعتراف لأرثور لوندن ، وهو
محارب قديم في صفوف الفرق الدولية في أسبانيا وفي المقاومة الفرنسية ثم وزير
في تشيكوسلوفاكيا) ميكانيكية تلك القضايا حيث كان يحصل من المتهمين
بتهديد التشهير بمعاداة « روح الحزب » ، على الاعتراف باخطاء لم يقترفوها .

١٢. « لقد استطعت في عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ أيضاً أن أعيش من جديد في « المشاغل
الكبرى » في الادراال او في خاكوفكا ، تلك « الثورة الاخذة في الميعات » ، بل وبعد ذلك
بسنوات ، فوق سدود أنقارا الكبرى . « انظر : هل يمكن ان يكون الانسان شيوعياً اليوم ؟
ص ٣٦ - ٤٤٠ .

– النتيجة الثانية لهذه المركزية الخاضعة للبيروقراطية المبنية على نزعة معتقدية ، منطلقة من « النموذج السوفييتي » ، كانت التطبيق المكثف لهذا « النموذج » على بلاد لها بنايات أخرى وامكانيات أخرى وماض آخر . هذا التعميم الأعمى قاد الى حماقات وحشية في الاقتصاد : إذ أدى نظام التصنيع الاجباري ، حيث لم تكن الشروط الموضوعية متحققة ، الى « اعمال بالغة الصعوبة » ارادية من نوع خلق ستالينفاروخ ، في هنغاريا حيث اقيم مجمع هائل للتعدين ، على بعد آلاف الكيلومترات من مصادر المواد الاولية : من الفحم وفلزات الحديد . ولم يكن « المستشارون السياسيون » السوفييت اقل إضراراً في الاقتصاد منهم في القضاء والبوليس : إذ أدت طرائق التخطيط المركزي والمستبد بفرضها على الشعوب معدلاً من التضحية أصبح غير محتمل ، الى النتيجة نفسها التي أدى اليها التملك الجماعي الاجباري في القطاع الزراعي ، منذ عشرين سنة خلت ، في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ^(١) . ولعبت هذه الطرائق لعبة أسوأ أعداء الاشتراكية ، بتوفير قاعدة جماهيرية لهم : هكذا كانت المانيا الشرقية وبولونيا وهنغاريا ، في عام ١٩٥٦ ، قد اقتيدت الى حافة الثورة المضادة . ولم يبق ثمة من امر يلجأ اليه ، للحيولة دون إحياء الفاشستية في قلب اوربا – وقد أصبح هذا ضرورياً بسبب الأخطاء السابقة – إلا تدخل عسكري سوفييتي في بودابست ^(٢) .

إن معتقد الـ « نموذج » الوحيد للاشتراكية ، نفسه – وهو ما يخالف مخالفة شديدة تعاليم لينين الذي كان يبين دائماً بوضوح ، كما ذكرنا بذلك من قبل ، ما كان له ، في ثورة اكتوبر من قيمة شاملة وما كان فيها من صفات روسية نوعية ،

(١) الامتناء الوحيد في ذلك هي بلغاريا حيث لعب دوراً مفيداً الوجود الواقعي لـ « حزب فلاحين » كقوة مستقلة خارج الحزب الشيوعي .

(٢) انظر : هل يمكن ان يكون الانسان شيوعياً اليوم ؟ (غراسيه ، ١٩٦٧)

ما كان ينتج عن المبادئ وما كان ينتج عن التاريخ - هذا المعتقد نفسه قُصاد ستالين الى توقيع عقوبات الحرمان ، التي اضعفت الحركة الشيوعية وشقتها على نفسها . ولما كانت يوغسلافيا ، في عام ١٩٤٨ ، الدولة الاشتراكية الاولى التي جابهت المعتقدية الاستبدادية وبحشت عن طريقها الخاص لبناء الاشتراكية فقد شهر بقادتها كعملاء او مضادين للثورة ، وجواسيس وسفاكين وفاشست . وأعيد تمثيل هذا بعد مضي عشرين عاماً ، باسم المسلمات نفسها ، وبطرائق اشد وحشية أيضاً ، إذ أن المدرعات السوفييتية أخذت في ٢١ اغسطس (آب) من عام ١٩٦٨ محاولة الشيوعيين التشيك في البحث عن « نموذج » للاشتراكية يطابق متطلبات مجتمع متقدم تقدماً عالياً . وهكذا مضى بريجنيف الى أبعد مما وصل اليه ستالين : فلم يجتج ستالين على الاقل يوغسلافيا ، كذلك ذهب الى أبعد مما ذهبت اليه الستالينية بتطبيقه على شعب بأسره وعلى حزب هذا الشعب الطرق التي استعملت اثناء محاكمات موسكو وبراغ وغيرهما . فهو يفرض اليوم على القادة الشيوعيين التشيك هذه الصفقة : تستطيعون عقد مؤتمر حزبكم إذا قدمتم الضمان على انه سوف يبدي رأيه إلى جانب ضرورة التدخل السوفييتي وشرعيته . وللوصول الى هذا المراد فان المؤتمر المقبل أصبح بحكم المصنوع منذ الآن بتطهير كل جهاز في الحزب من العناصر التي لا تقبل ، لا بالأمر المفروض ، ولا باستيراد نموذج أجنبي .

وبما له دلالة ان يشاء المحتل وأعوانه انتزاع نقد ذاتي ، او توجيه تهديد بمحاكمات جديدة للذين حاولوا ، من يناير (كانون الثاني) إلى أغسطس (آب) عام ١٩٦٨ ، ان يصلحوا ، في نطاق شروط تتميز بصعوبة خاصة ، اخطاء إدارة نوفوتني الستالينية الذي لم يطلب منه حساب على الهوة التي أحدثها بين الشعب وجهاز الحزب .

ومع ذلك فقد كان في وسع المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي ، في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، في عام ١٩٥٦ ، بعد ان خلق لدى قدماء

المناضلين ارباب صدمة في حياتنا ، ان يتيح اشراق الامل بان مثل هذه الأخطاء لن تقترب مرة أخرى ، وان جرائم كهذه لا يمكن ان ترتكب في المستقبل .

وكان في وسع المؤتمر العشرين ، بعد أن وضع اخطاء وجرائم عصر ستالين في أفقها التاريخي اي في مسيرتها المؤلمة ، ولكنها مظفرة في النهاية ، لبناء القواعد المادية للاشتراكية ، ان يفتح مستقبلا جديداً ، بعد المثل الذي ضربه في النقد الذاتي الذي لم يقدمه اي حزب ولا اية دولة حتى الآن .

لا شك ان هذا النقد الذاتي قد اجري بصورة فريدة : في جلسة مغلقة للمؤتمر وشرط ألا تقش الأحزاب الشقيقة نصوصه . إلى حد ان تمهداً باهظ العبء قد اثقل احزابنا : كنا ملتزمين بالألا تتكلم عن نص ، لم يكن احد يجادل في صحته ، إلا على انه « تقرير منسوت إلى ... خروشوف » .

لم تكن هذه الصيغة نفسها مصادفة من التاريخ : فحينما لم تكن اية مناقشة سياسية ممكنة منذ اكثر من ربع قرن ، خارج نطاق المعتقدات الرسمية ، لا في الحزب ولا في السوفييات ، ولا في الرأي العام ، لم يكن في مكنة اي تغيير سياسي ان يحدث الا على شكل انفجار كعملية فضح ستالين المفاجئة من قبل خروشتشيف في مؤتمر الحزب - او كاختفاء خروشتشيف المفاجيء في غياهب النسيان دون ان يستشار مجلس السوفييت الاعلى ولا قاعدة الحزب ودون ان يعطى ادنى تفسير للمواطنين السوفييت (١) .

على الرغم من هذه التقييدات لم تتأخر آثار هذا النقد المفيدة عن الظهور :

«١» مما له دلالة ان اللجنة المركزية للحزب في تشيكوسلوفاكيا، حيث ادخلت الطرق الستالينية على اثر الاجتياح السوفييتي في اغسطس (آب) عام ١٩٦٨ ، (وبعد ان جرى تطهيرها على نطاق واسع دون استشارة المناضلين ودون عقد مؤتمر للحزب) ، قد عزلت ، في سبتمبر (ايلول) عام ١٩٦٩ ، رئيس الجمعية الوطنية ، وقلبت تشكيل الوزارة دون اجراء اية استشارة مع الجمعيات المنتخبة ومع الناخبين .

حقيقة ان المشكلة الزراعية لم تحل ، ولكنها طرحت على الاقل ، ومع الاعتراف ، بصورة واقعية ، انه لم يكن في عام ١٩٥٣ ، عند موت ستالين ، قد تم بعد اللحاق تماماً بمستوى الانتاج في عام ١٩٢٩ ، ولا حتى بمستوى عام ١٩١٣ إلا أن الشرط الاول للنهوض من الكيفية قد تحقق : الاعتراف بافلاس النظام السابق .

ان البدء في تخفيف قيود النظام واعطاء حرية أوسع للرأي العام وللنقد والاعتراف الرسمي بضرورة الانتفاع المادي وباصلاح اقتصادي ، كان هذا كله يمكن ان يتيح ، في سياق ديموقراطي ، زيادة في طاقة الانتاج الصناعي ويقدم ما يحفز على الخلق ^(١) . وكانت النجاحات السوفييتية الباهرة في غزو الفضاء ، التي سبقت بأول رحلة فضائية قام بها غاغارين ، حتى محاولات الامريكيين ، تبدو أنها ترمز الى هذه الامكانية ، بالنسبة لثورة أكتوبر ، في العصور على انطلاقتها الثالثة وتحقيق التحويل الحاسم الذي يسمح لها بان تلبي تمام التلبية متطلبات الثورة العلمية والتقنية الجديدة .

غير ان ثقل وطأة البنى السابقة قد حدد هذه الامكانية في التجديد ، وفي النهاية شلها .

ذلك ان ارجاع نقد الماضي الى « عبادة شخصية » ستالين كان قبل كل شيء ، تقليلاً لقيمة هذا النقد بصورة تدعو الى الهزؤ . حقيقة ان شخصية ستالين قد لعبت دوراً ، ولكنها ، من حيث الجوهر ، كانت اثرأ لا سبباً . فليست سوى الافصاح النهائي عن نظام بيروقراطي مركزي .

ان وضع « عبادة الشخصية » في المستوى الأول هو اذن شعبة المشكلة

« ١ » لم يكن المعدل السنوي ، في الواقع ، اقل من معدلات السنين السابقة . انظر « الحولية الاحصائية لاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية لعام ١٩٦٢ » المنشورة في موسكو عام ١٩٦٣ ص ٦٧ .

الحقيقية ، وخلق وهم خطير في انه كان يكفي تغيير الشخصية لكي يعود كل شيء الى نصابه . إلا ان قائد الحزب الشيوعي الايطالي كان عندئذ صاحب الفضل في طرح المشكلة الحقيقية ، مبيناً بان الفساد الذي يقال انه « ستاليني » لم يكن سببه شخصية ستالين ولكنه كان ينجم بالضرورة عن النظام . فاستهدف ، ذلك الحين ، اللوم عام ، اطلقه الحزب الشيوعي السوفييتي ، معلناً ان اتهام النظام ، على هذا النحو ، كان اتهاماً للاشتراكية نفسها كمسؤولة عن « العبادة » . على حين ان ما كان توغلياتي يضعه موضع الاتهام لم يكن الاشتراكية بتاتاً وإنما « النموذج » البيروقراطي ، الاستبدادي والمركزي ، والشكل الذي تحققت فيه الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي .

كان التقييد الثاني الذي وضع في وجه النقد الذي بدأ في المؤتمر العشرين ، هو محاولة انقاذ بني الماضي قدر الامكان : فبعد ان فضحت « اخطاء » ستالين كما لو كانت طارئة صرفاً ، مرتبطة بطبيعته الشخصية ، أعلن بان كتابه النظري الرئيسي مبادئ الليينينية سوف يظل في اساسه صالحاً . هكذا كان يحتفظ للحزب والدولة بالتصور الستاليني المتعارض مع تصور ماركس ولينين ، والذي كان الاساس النظري والتبرير لنظام ستالين كله .

ان مبدأ هذه المركزية البيروقراطية الاساسي هو المعتقد الذي يجب على الحزب الشيوعي وعلى الدولة ، وفقاً له ، قيادة اشكال النشاط الاجتماعي جميعها ، من الانتاج الاقتصادي إلى الخلق الثقافي والفني ، جالبين للوعي « من الخارج » (دون ذكر للخطة الاخرى في الذاتية الثورية التي لا تنفصل ، دياكتيكياً ، عن الأولى لدى ماركس وعند لينين وهي : مبادرة الجماهير) .

لقد امكن هذا الاحتكار للمعرفة وللتقرير ان يكون ضرورة عابرة في هذه المرحلة او تلك من مراحل الثورة في بلاد متخلفة ، محاصرة ، منهوكة بالنقص المادي وينقص في الكوادر . ولا يمكنه ان يصبح مبدأ دائماً من أجل بناء الاشتراكية . والنظام المبني على مبدأ كهذا يقود بالضرورة على المدى

الطويل ، الى تشويه بيروقراطي ، استبدادي ومعتدي ، انه يقود الى فساد الاشتراكية .

ويقاس على هذا ما يكون من أمر الحزب : نظراً لأن كل شيء يُقرر « من الأعلى » ، من قبل الفريق القائد ، فان مختلف إلهافاف الحزب لا يكون لها ، من دور آخر ، سوى التنفيذ ، وفي افضل الحالات ، تفسير التوجيهاف الصادرة من الـ « مركز » .

كيف تستطيع الـ « قاعدة » من جانب آخر ، ان تناقش ، بصورة صحيحة ، في التوجيه ، في حين انها لا تملك اي اعلام سياسي ؟ ولا نذكر إلا هذا المثل القريب : في ٢١ اغسطس (آب) عام ١٩٦٨ ، لم يكن أي مواطن سوفيتي (باستثناء اعضاء المكتب السياسي وبعض كبار الموظفين) يعرف رد الحزب التشيكي على اتهاماف اعضاء حلف وارسو. ذلك ان الصحافة السوفيتية والراديو والتلفزيون ، مع ما يجد الانسان نفسه مضطراً الى تسميته بالحذر من الجماهير (ان لم نقل ازدراء لها) ، لا تقطر في وعي هذه الجماهير ، بعد انقضاء خمسين سنة على الثورة ، إلا الافكار أو الوقائع الملائمة لتبرير « خط الحزب » .

هذا الحذر يمتد ، لسبب آخر ، الى الاحزاب « الشقيقة » وإلى قادتها . ففي ٢١ اغسطس (آب) كان التبليغ الموجه الى قادة جميع الاحزاب « الشقيقة » لاعلامهم بالتدخل ، يبدأ بهذه الكذبة الرسمية : « تلبية لنداء اكرثية اللجنة المركزية ، ومجلسها الأعلى ... » . وهذه الكذبة نفسها هي الاعلام الوحيد الذي كان يحصل عليه اعضاء الحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وقراء البرافدا .

هذه هي نزعة الاضرار في هذا التصور للحزب ، لذلك فان توغلياتي ، في هذه النقطة ايضاً ، كان ينتهي ، بعد ان استخلص نتائج نقده السابق ، الى ضرورة قيام « حزب من نمط جديد » ، فقد كان يستأنف هكذا عبارة لينين

وبروح لينين ، أي ، عاملاً على ملاءمة أشكال التنظيم مع شروط كل بلد وكل عصر : ليس في وسع حزب شيوعي اليوم ، ان يحتفظ في بلاد متقدمة اقتصادياً وتقنياً ، ذات تقاليد ديمقراطية بورجوازية ، في زمن السلم والشرعية ، بالأشكال التنظيمية التي أعدها لينين اعداداً شرعياً جداً من أجل حزب غير قانوني ، في بلاد نامية ، وخارجة ، طفرة ، دون انتقال ، لا من ديمقراطية بورجوازية ، وانما من نظام نصف اقطاعي واوتوقراطي .

اما التقييد الثالث الأساسي على النقد الذي بدأ في المؤتمر العشرين فهو ان نقد خروشتشيف لم يكن يضع موضع الاتهام نقل الاهداف ، من هذا الاختلاط بين الوسائل والغايات ، الذي كان يميز العصر الستاليني ، بل كان على العكس يعمل على ادامته طويلاً : فقد اخذت الوسائل الضرورية للتغلب على التنمية تتماثل شيئاً فشيئاً مع غايات الاشتراكية . وعندما كان خروشتشيف ، بعد ستالين ، يطلق شعار : اللحاق بالولايات المتحدة ، وسبقها ، فان هذا الشعار كان مضاعفاً لحية الأمل ، لأن هذا الهدف لم يكن من الممكن ادراكه ، قبل كل شيء ، بالطرائق التي كان ينادي بها (لا سيما بتأخيرها ثورة الآلات الحاسبة ، لأسباب ايديولوجية في قسم كبير منها ، مع انها حاسمة - إذ تملك الولايات المتحدة اليوم ، أكثر من اثنين وأربعين ألفاً من الآلات الحاسبة مقابل أربعة آلاف في الاتحاد السوفيتي) . ويكفي لتقدير مبلغ الذاتية واللاواقعية في مثل هذه الأقوال ، ان نذكر بأن على اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، تبعاً لآراء خروشتشيف ، بالخطوة التي اعلنها في عام ١٩٦١ (واهملت منذ ذلك الحين) ، ان يتجاوز الولايات المتحدة في القطاعات الرئيسية عام ١٩٧٠ وان يبعدها في جميع الميادين عام ١٩٨٠ .

وبعد فان الهدف ، ولا سيما هدف الاشتراكية ، لا يمكن ان يكون ، حق على الصعيد الاقتصادي والتقني ، هو هدف الرأسمالية ، مع اختلاف كمي بسيط . ومفاخر الاشتراكية لا تقاس فحسب بعدد الثلاجات واجهزة التلفزيون .

ان تفوقها ، حق التقني ، يجب ان يتأكد بارضاء ويخلق حاجات أخرى ،
تتيح تفتح الانسان ، في نموذج آخر من الحضارة يجب خلقه .

لا تستطيع الاشتراكية تكوين «انسان جديد» إلا بأعدادها لشروط الميلاد
لحاجات جديدة : فالاشتراكية ، كما بيناها ماركس في نقده للاشتراكية
العامة ، لا تقوم على التوسع بمد الجماهير الشعبية بأشكال الرفاه والبذخ أو
الفن ، التي كانت وقفاً حتى الآن على اصحاب الامتياز ، فعسب ، وانما على
خلق الحاجات الجديدة ، والوسائل الجديدة ، والإيفاء بها وعلى خلق اشكال
من السعادة ، لم تعرف بعد ، ومن الجمال بل ومن الحياة .

كان نقد الستالينية ، منذ البداية ، يحمل في طياته ليس هذه
القيود فقط ، بل ان وطأة البنيات والجهاز التي صقلت مدة ربع قرن من
المركزية البيروقراطية ، سرعان ما فتت الاختيار الانساني : لم يدفع النقد الى
النقطة التي كان يمكنه منها ان يتيح تحولاً جذرياً ومنطلقاً جديداً للاشتراكية
التي كان في وسعها ، إذ ترسخ دعائمها اقتصادياً وتقنياً وعسكرياً ، ان تعيد ، على
هذا الاساس ، تنظيم بنياتها العليا السياسية والثقافية ، بالارتقاء بها الى مستوى
يطابق ، في آن واحد ، حالة القوى الانتاجية الجديدة في الاتحاد السوفييتي
ومتطلبات الثورة العلمية والتقنية الجديدة . والحقيقة ان القادة السوفييت الحاليين
كانوا في عجلة من امرهم لكي يقلبوا الصفحة ، وفي اقل من عشر سنوات بعد
المؤتمر العشرين ، كان نقد الستالينية قد دفن تماماً . هؤلاء القادة ، الذين يشكلون
الدعائم الاساسية في الحزب والدولة ، قد اعدتهم ، من قبل ، الستالينية ووضعوا
في امكنتهم بدلالة مقاييس العصر : القبول بالمعتقدات الرسمية ، تنفيذ التوجيهات
الصادرة من الاعلى ، على جميع المستويات ، دون مناقشة ، ادارة مركزية ،
بيروقراطية ومستبدة في جميع المؤسسات . حتى لقد كان يمكن ان يخشى ،
في عام ١٩٦٦ ، يوم أن كان الحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفييتية
الاشتراكية يعد لمؤتمره الثالث والعشرين ، ان يعيد هذا الجهاز الذي صار يمارس

ستالينية جديدة ، الى ستالين أعتباره رسمياً ، إذ كان يهد ، على الصعيد
الايدولوجي ، لاعادته الى مكاتته ، عدد من المقالات لاسيما انها كتبت باقلام
عسكريين من ذوي الرتب العالية و باقلام موظفين كبار . فكان ان وُجّه
عندئذ كتاب الى بريجنيف من خمس وعشرين شخصية علمية وفنية : كان يحمل
توقيع بعض من اعظم علماء الفيزياء في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية
مثل اينفورتام وكابتزا ساخاروف ومن السينائيين مثل روم ومن الفنانين مثل
مايا بليسيتزكايا وتوقيع رجل مثل مايسكي لعب دوراً من المستوى الأول
في الدبلوماسية السوفييتية . كانوا يبينون ان كل عودة الى ستالين « سوف تكون
كارثة كبرى » على الاتحاد السوفييتي نفسه وعلى الخارج في آن واحد ، وان
اية محاولة لاعادة الستالينية الى مكاتتها الأولى سوف تقود شقاكات بين الحزب
السوفييتي والاحزاب الشيوعية في البلدان الرأسمالية .

لم تحدث اعادة الاعتبار رسمياً ، ولكن الافعال المستوحاة من أشد السنن
الستالينية عسفاً قد تضاعفت . ومن اكثر الامثلة نموذجية مرسوم ١٩٦٧ الذي
عدّل مادة ١٩٠ من قانون العقوبات في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية ،
الذي يعاقب على عدم الابلاغ (التكم) كجرائم . فبعد قضايا سينيافسكي
ودانيال ثم كيتزبورغ ، اسقط مجلس السوفييت الاعلى في الجمهوريات السوفييتية
الاتحادية الاشتراكية الروسية ، عاملاً على توسيع ميدان الاجراءات القمعية
بطريق « المائلة » ، ال « احتجاجات الادبية » تحت طائلة القانون وعلى كل
شخص يصل الى علمه احتجاج من هذا النوع ان يبلغ عنه تحت طائلة عقوبات
جزائية قاسية كالتى تطبق على الجريمة المعنية . وهذا يبيح تقدير المدى في احياء
الستالينية الجديدة^(١) .

(١) وقد ظهرت اعادة الستالينية الى مكاتتها الاولى في تشيكوسلوفاكيا بعد سنة من الاجتياح ،
على نفس النوال ، برفع قيمة الوشاية الى مستوى الواجب الوطني في نشرة وزارية دورية (النشرة
الدورية لوزارة التربية الوطنية التشيكية في ١٦ سبتمبر (ايلول) لعام ١٩٦٩) .

ان الملاءمة مع الثورة العلمية والتقنية الجديدة لا يمكنها في مثل هذه الشروط ان تتحقق بصورة عادية أي بحيث انها تبين تفوق الاشتراكية بوصفها قادرة في آن واحد على ان تسمح بنسق من نمو القوى الانتاجية ناتج عن هذه الثورة وان تضع هذه الثورة في خدمة التفتح الانساني في الانسان وفي كل انسان .

ان مثل التحولات في الاصلاح الاقتصادي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية يكون ، من هذه الناحية ، ذا دلالة .

كان في منطق المؤتمر العشرين تغيير النظام الاقتصادي تغييراً عميقاً ابتداء من اللحظة التي فضحت فيها التشوهات والنقص المطلوب تلافيه ، الذي كان ينتج عنها ، كما فعل خروشتشيف في المؤتمر الواحد والعشرين .

لقد بدىء في تنفيذ هذا التجديد : كان ذلك بنقد عام لعدم التلاحم والاسراف الناجمين عن مركزية فعالية وعن البيروقراطية . ثم بعد استخلاص النتائج العملية من هذا النقد ، مضى الاتجاه نحو اللامركزية متيحاً ، من حيث المبدأ ، تقليل عدد مراكز التقرير ، ومنح الثقة للمبادرات الاقليمية والفردية (دون ان تمتد هذه الثقة لذلك الى الشفيلة وانما تمنح للمدراء المعينين) من الأعلى ، فحسب) . وهكذا كان يبرز تصور جديد للمشروع يفهم على أنه مركز للتكديس والحساب وللادارة ، متمتعاً باستقلال ذاتي اكبر .

هكذا طرحنا نفسها ، بكامل عموميتها ، المشكلة التي طرحها الشيوعيون اليوغسلاف منذ عشر سنوات خلت (والتي استحقوا من أجلها الحرمان الاعظم) ، مشكلة الربط بين المتطلبات العلمية للخطة والاستقلال الذاتي للمشروعات التي تحرر المبادرات إلى أقصى حد .

وفي الوقت نفسه ، نظراً لأن النقص الاول قد تم التغلب عليه ، انتقلت مشكلات الكيف في المنتجات ، الى المستوى الاول (أمام متطلبات المستهلكين المتزايدة) ومشكلة التنظيم بالاسعار . فكان ديكالكتيك الخطة – السوق يصبح

ديالكتيكاً حياً ، حتى ان اكثر القادة كانوا يرفضون الاعتراف به . وكان يمكن لنموذج جديد في الانتاج الاشتراكي أن يبرز ، قاطعاً كل صلة له ، بصورة جذرية ، مع النموذج الرأسمالي ، الذي يكون المحرك الاساسي فيه هو الربح من البعض وليس حاجات الجميع .

ولقد استهدفت مقررات اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، المتخذة في جلسة سبتمبر (أيلول) عام ١٩٦٥ ، غايتين رئيسيتين :

١ - جعل التخطيط اكثر حيوية باعطاء المشروعات مزيداً من الاستقلال الذاتي . كان دور الحزب ، في الاساس ، يمكن ان يصبح ، بهذا نفسه ، أكثر حيوية : بيد ان الرغبة في جلب كل شيء « من الخارج » للطبقة العاملة أخذت تتراجع . وهكذا وزعت مجموعات من الاسئلة على العمال تدعوم لتقديم المقترحات الرامية الى رفع مستوى التقنية في الطاقة الانتاجية ، وبدلاً من ان تعتبر اجهزة الحزب الاساسية نفسها ، قبلياً مصادر تفسير للطبقة العاملة لا تخطيء ، كان يمكنها ان تعود للاخذ بالروح العميقة في تصور ماركس ولينين المتصل بعلاقات الحزب والطبقة العاملة فتجري عملية التركيب في المقترحات الصادرة من القاعدة وتربطها بمتطلبات التخطيط العامة وتسهر على تطبيقها . وعلى هذا النحو كانت النزعة الى المبادرة في العمال يمكنها ان تشحذ تدريجياً ، وان تزداد مسؤوليات الشيوعيين ، المكلفين بمهمة الانتباه لمقترحات الجماهير التلقائية وبتمثل طرق الادارة العلمية الجديدة في المشروعات تمثلاً عميقاً في الوقت نفسه .

وهذا بمقدار ما يزداد عظماً الدور الذي تلعبه العلوم الانسانية والدور الذي يلعبه الحساب الاقتصادي وتؤديه البرانية في الاصلاح الجاري ، والذي لا ينفك يتعاضم .

٢ - العمل على ان يقوم العلم بدوره كقوة منتجة . تخطط السياسة العلمية

السوفييتية من قبل لجنة خاصة بالعلم والتقنية ومن قبل اكااديمية العلوم في الاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية . وهذا يعني ان العلماء انفسهم يستشارون من أجل تنظيم البحث . والنتيجة الأولى هي اعطاء البحث الاساسي (الذي تميل البلدان الرأسمالية دائماً إلى التقليل من تقديره لأنه غير مربح مباشرة) دوراً مركزياً متناسقاً مع البحث التطبيقي .

وهكذا مثلاً فان اهتماماً خاصاً قد وجه الى تنمية نظرية الجزيئات الأولية وخصصت لذلك توظيفات تمثل ميزانية دولة صغيرة لبناء منكروفازوترون^(١) Synchrophasotron من سبعين مليار الكترون - فولت في سيربوخوف ، أو لاقامة مسرع الكتروني حولي ، قوته ستة مليارات الكترون - فولت .

يتيح بحث الفضاء ، بدراسة انفجار نواة المجموعات الكوكبية ، ملاحظة انطلاق الطاقة بمكنيات سوف تسمح معرفتها بالعمل على تقدم فهم بنية المادة واكتشاف قوانين أساسية جديدة . وقد أصبح الاعداد لنظرية تربط بين خواص المواد الصلبة وبنياتها الصغرى ، يسير على نفس المستوى ، في فيزياء المواد الصلبة ، مع خلق المواد الجديدة التي لا توجد في الطبيعة ، والتي تسمح بفضل صلابتها التي تفوق صلابه الماس ، وبفضل مقاومتها لأعلى درجات الحرارة ، باستعمالات صناعية . وأخيراً فان تركيب الآلات الحاسبة الالكترونية ، وهو عنصر حاسم في نمو العلوم والتقنيات والادارة ، قد نمت حتى بلغ وقيرة أعلى .

لقد سمح مجموع هذه الجهود التي حض عليها الاصلاح الاقتصادي الجاري ، تأمين معدل من الزيادة الاقتصادية للاتحاد السوفييتي بمقدار ٨ ٪ في حين ان الخبراء الامريكيين اعتبروا ان مقياس النجاح ، بالنسبة لبلاد مصنعة هو في

(١) مسرع الكتروني ، مغناطيسي ، ذو تردد عال ، يمد الجزيئات الكهربائية بسرعة فائقة بقصد الحصول على تحولات والوصول الى تحطيم نوى النرات .

تجاوز عتبة الـ ٤ ٪ وان رقم ٨ ٪ لم تبلغه الزيادة في البلدان الرأسمالية التي تسم بالخضوع لنسق النزوة ، إلا في حقب من الظروف الملائمة .
هذا النمو في الانتاج له دلالة انسانية رئيسية إذ أن ما سمي بـ « نموذج استهلاك اشتراكي »^(١) يبدأ بالظهور من هذه الزيادة .

على الرغم من ان سنوات النقص التي كرسست ، في جهد جبار ، للتغلب على التنمية لم تسمح ، الى عهد قريب ، بخلق منتجات استهلاكية ، مختلفة كميّاً ، عن منتجات البلدان الرأسمالية ، ملية حاجات جديدة ، ناشئة عن نمط حياة اشتراكية ، فان المرء يرى ، كما ميز ذلك جان ديسو ، ارتسام معالم اولى لنموذج من الاستهلاك النوعي .

بخلاف التكاثر الفوضوي ، سرطاني الشكل ، في الحاجات التي تولدها ، في البلدان الغربية ، دعاية وأسلوب في الحياة ، يوافق كل منها ، تصريف ما يدر ربحاً أكثر ، بالنسبة للمنتجين الرأسماليين ، من البضائع ، فان الاتجاه الى الحظ على استهلاك موجه وفقاً لمعايير اخرى قد أخذت خطوطه ترسم قبل كل شيء : سواء كانت مجددة علمياً فيما يتعلق ، مثلاً ، بالتغذية أو الصحة ، أم يوحى بها تصور للعالم وللإنسان ، خاص بالاشتراكية فيما يتعلق مثلاً بالتربية والثقافة والرياضة .

وبعد فان نصيب الاستهلاكات الجماعية يكون مرتفعاً جداً بالتعارض مع نموذج الاستهلاك الأمريكي ، في حين ان جميع اشكال الاستهلاك للاستعمال الجماعي ، في البلدان الرأسمالية ولا سيما في الولايات المتحدة ، يضعي بها عن قصد : تنظيم اوقات الفراغ ، حدائق وبيوت للثقافة ، ومراكز للراحة ورياضة للأطفال .. الخ .

(١) انظر مقالة ج. ديسو J. Desseou « نحو السيطرة على الاقتصاد الاشتراكي » في : اقتصاد وسياسة رقم ١٦٠ عدد نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٧ .

وخلاصة القول ان الوسائل الفردية نفسها ، للنهل من الثقافة ، قد وضعت في متناول كل واحد باسعار منخفضة جداً : كتب واسطوانات وأدوات موسيقية وتجهيزات رياضية .

ان السمة السائدة في هذا النموذج المقبل من الاستهلاك تكون اذن هي الحض على أولوية الحاجات الثقافية والاجتماعية وارضائها ، خالقة الشروط لتفتح انساني نوعي للانسان .

ها هنا توجد المقدمات لميلاد « انسان جديد » ، لن تخلق حاجاته بدلالة متطلبات قانون ربح منتج البضائع الفردي ، وانما بدلالة الحاجات المحددة ، تاريخياً ، بالامكانيات اللازمة لنمو القوى الانتاجية وبخلق علاقات الانتاج وبصورة اعم العلاقات الاجتماعية التي لم تعد مؤسسة على فردية المنافسة وعلى مجاهات الغاب الناجمة عن هذه المنافسة ، وانما على الاخلاق الناشئة من مجتمع ينزع الى السيطرة الواعية على قدره .

ان الحركة الدائرة على هذا النحو لا يمكن ان تغير اتجاهها نظراً لقوة الدفع نفسها التي تمارسها عليها الثورة العلمية الجديدة ، ولكنها ، في الاتحاد السوفيتي تجد نفسها هدفاً لسلسلة كاملة من الكوابح لتخفيف سرعتها من جانب القادة السوفييت الحاليين .

ان شرط المنطق الداخلي في اصلاح الاقتصادي المنطوي على استغلال ذاتي اكبر في المشروعات وفي الأجهزة المحلية والاقليمية وعلى مبادرة من الأفراد أكبر فأكبر ، ونتيجته ، هما ادخال متزايد للديموقراطية في جميع مستويات النشاط الاجتماعي ولا سيما على المستوى السياسي والمستوى الثقافي .

غير ان البون ما زال شاسعاً بين متطلبات اصلاح الاقتصادي والبنى السياسية . ولقد بين ماركس ، وهو يحلل النزعة البيروقراطية التي يفرزها النظام الرأسمالي ، ان المبدأ الذي يكون ، وفقاً له ، « الملاكون اطول باعاً في

معرفة ذلك ، وان « الاوساط القائدة المتمكنة في ادارة الأمور هي وحدها التي تستطيع ان تبدي حكمها » ، كان هو الايديولوجية النابعة من وضع الموظفين المهين للخلط بين مصالح المجتمع المشتركة وسلطة الدولة التي يمثلونها^(١) .

وقد قاد نموذج الاشتراكية الذي فسر : « الملكية الجماعية » لوسائل الانتاج بـ « ملكية الدولة » وبدولة قائمة على المركزية ، مالكة لفائض القيمة من العمل الاجتماعي كله ، قاد الى هذا التشويه الاساسي الذي كان قد حدده لينين بجلاء من قبل (انظر صفحة ٥٧) : اشتراكية من اجل الشعب لاشتراكية بواسطة الشعب () .

وإذا كان من المفهوم أن تبني الأسس المادية للاشتراكية بهذه الطرق في مرحلة بدائية معينة من الثورة وفي شروط خاصة من التخلف يجب التغلب عليها بأسرع ما يمكن خشية الاندحار ، فإنه لما يستحيل ادراكه ، على العكس ، أن تبني على هذا النحو ، الاشتراكية نفسها التي يكون جوهرها تحرير العامل ، لا من استغلال الطبقات المسيطرة فحسب ، وإنما من اشكال الألينة الاقتصادية والسياسية والروحية جميعها ، وبالتمس المساهمة الخلاقة من كل واحد على جميع مستويات الفعالية الاجتماعية .

كان الاستخدام الفعال ، دون تعويق ، لاصلاح كهذا ومد تأثيراته السياسية ينطوي على حرية فكرية تامة ، أعني على ثلاث امكانيات اساسية : امكانية جمع ونقل المعلومات ، حق المناقشة بحرية دون الوجمل من جزاءات اخرى غير نقد الآراء التي 'تساق' ، نهاية الاكراهات المفروضة سواء من سلطة الدولة ام من الاساطير التي ترسخها دعاية من جانب واحد و « تكيف » الجماهير .

(١) انظر ، ماركس ، مؤلفات فلسفية (طبعه كوست) جزء ٤ ص ١٠٠

إذ بدونها لا يكون ثمة طريقة ديمقراطية ولا طريقة علمية .

بيد ان لمسلك قادة الاتحاد السوفييتي الحاليين معنى بليغاً في هذه الناحية .
فبينما نشأت بعد خمسين سنة من الاشتراكية اجيال جديدة من المثقفين ، متوافدة
من اصول عمالية ، ثم ملكت الوعي بتضامنها العميق مع الطبقة العمالية ، التي
تشكل غالبية هذه الاجيال شطراً متمماً لها ، فانها لمفارقة ان يسمع المرء ترداد
اقوال مفادها انه يجب على المثقفين ان يتبعوا الطبقة العمالية التي يشكلون جزءاً
منها ، في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية منذ زمن طويل . هذه
الجمعيات تميل فحسب إلى الزام المثقفين بالخضوع (كالطبقة العاملة من جانب
آخر) للجهاز المركزي في الحزب ولوظفيه الذين يعتبرون انفسهم تراجمة معصومين
من الخطأ . يترجمون ما في ضمير الطبقة العاملة ، التي يفترض ، نظرياً ، انها
في السلطة ، ولكنها بمقتضى هذا « الانسجام المقرر سلفاً » لاتستشار ابداً .

هذا التصور البيروقراطي ، المركزي ، الاستبدادي ، يظل العقبة الرئيسية
في وجه تحقيق الاصلاح الاقتصادي وتطبيق الديمقراطية السياسية وتحرير
الثقافة .

ان استبدال الطرائق الادارية في الادارة بالطرائق الاقتصادية هو ، في
حد ذاته ، تقدم بديهي . على ان الادارة كانت تنقض تبديلاً في طرائق تخطيط
الانتاج وفي حفز العمال . وكان لا بد من ان تقتضى الامور التنظيمية
المفروضة من الاعلى ، وكان في وسع المبادلات بين المشروعات في اطار السوق أن
تعمل مكان ادارة الدولة المركزية ، ان لم يكن بصورة تامة فعلى نطاق واسع على
الاقل . وإبدال التمويل المركزي في وسائل الانتاج بتجارة العملة العادية يجرى
بسرعة اقل كثيراً ، فعلاً ، مما ينبغي . ولم ينجح نظام الحفز بسبب تعقيده
البيروقراطي الانجاحاً قليلاً جداً .

كان التمويل قد بلغ حداً ان تربية الماشية والانتاج الزراعي عامة ، قد
سجلا ، أثناء السنوات الأخيرة تراجعاً عن السنوات السابقة ، وان وتيرة الزيادة

الصناعية انخفضت وخاصة في القطاعات الرئيسية كالصناعات والتعدين ، وقد فازت الولايات المتحدة في السباق الى القمر في حين ان اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية قد تقدم عليها ، برحلة غاغارين الاولى الى الفضاء منذ عشر سنوات خلت ، تقدماً هائلاً .

هكذا يصبح من الواضح اكثر فأكثر ان النظام المركزي والاستبدادي ، الذي كان فعالاً في مرحلة اولى من بناء الاشتراكية ، غدا اليوم باطلا ولا عقلانياً في مرحلة جديدة من نمو القوى الانتاجية .

إن إحدى النتائج الكبرى في الثورة العلمية والتقنية الجديدة هي انها تتطلب على عكس الحقبة « الصناعية » ، تقليلاً من مضاعفة مراكز التقرير ونمواً عظيماً في مبادرة العمال الخلاقة وانفجاراً في الذاتية .

والاشتراكية وحدها تستطيع ان تحقق هذه الشروط . لكنه يجب عليها ، من اجل ذلك ، أن تسهر على ان تضبط من جديد بصورة مستمرة مجموع العلاقات الاجتماعية مع متطلبات التحولات العلمية والتقنية الكبرى .

بيد ان القادة السوفييت الحاليين يشكلون عقبة ليس في وجه التغييرات التي اصبحت ضرورية في الاتحاد السوفيتي فحسب وانما في وجه كل محاولة من جانب الاحزاب الشيوعية (خاصة في البلدان الاشتراكية) للبحث عن نماذج من الاشتراكية تلائم بنيتها الاجتماعية وتاريخها القومي .

ان النصوص هي ، كما كانت ايام ستالين ، على عكس السياسة الواقعية : حيث يضاعف من التصريحات التي ليس هناك ، وفقاً لها من حزب - قائد ، وان كل حزب وفقاً لها ، يقرر تصرفاته بصورة مستقلة ويختار بحرية طريقه الى الاشتراكية . الخ ... إلا أنها في الممارسة : حرمان يوغسلافيا في عام ١٩٤٨ ومقاطعتها ، وقف كل مساعدة للصين وفسخ العقود في عام ١٩٦٠ واجتياح تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ .

كانت الصحافة السوفييتية ، حول الاسباب الحقيقية للاجتياح ، واضحة تمام الوضوح : وإذا كانت البرافدا عاجزة عن تقديم اقل برهان على وجود نشاط « مضاد للثورة » ، على درجة من القوة ليهود الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا بالخطر ، فانها سرعان ما بينت ان اصحاب الثورة المضادة لم يكونوا هم الذين ذهبت المدرعات السوفييتية لقتالهم في براغ . فان الشيوعيين التشيك هم الذين كان يجب « اعادتهم الى الصواب » . ومما له دلالة مع ذلك ، ان قادة الحزب هم الذي اوقفوا منذ دخول الجيوش . وتكشف البرافدا في عددها الصادر في ٢٤ اغسطس (آب) ١٩٦٨ أساس المشكلة قائلة : « كانت المبادئ اللينينية اساسية في تنظيم الحزب ، اي مبادئ المركزية الديمقراطية ، منكورة عملياً » . وكان ذلك بحسب تصورات بريجنيف هو تقويض « دور الحزب القائد » .

على ان الاجراءات « العلمية » التي اتخذها الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بالفعل من يناير (كانون الثاني) الى أغسطس «آب» من عام ١٩٦٨ ترجع إلى ثلاثة :

١ - الغاء الرقابة لتوطيد حرية الرأي .

٢ - انشاء « مجالس العمال » في المشروعات لكي يتاح لكل واحد ، قد اصبح في المستوى الاقتصادي ، وفي مكان عمله نفسه ، ان يشارك في اتخاذ القرارات التي تتعلق بها مستقبه ، في ان يكون ، وفقاً لمشروع ماركس الاساسي ، الذات في التاريخ لا الموضوع .

٣ - تغيير لوائح الحزب الاساسية لوضع حد للبنى والمدارس الطقوسية الموروثة من عهد ستالين ونوفوتني . وكان هدف اللوائح الجديدة الاساسي ، ان تمنح كل مناضل الامكانية الواقعية للمشاركة في اعداد خط الحزب . وهي إذتدين تشكيل الـ «عَصَب» التي تهدم الوحدة وبالتالي الفعالية في الحزب الشيوعي ،

كانت تستدرك النظر في سلسلة من الاجراءات الرامية الى الحيلولة دون العودة إلى النظرية والتطبيق الستالين :

أ - الانتهاء من الالتباس القائم بين الحزب والدولة وذلك بمنع الجمع بين الوظائف القيادية في الحزب والدولة .

ب - الاعتراف بحقوق الاقلية بعدم الجأها إلى الصمت ، بل بالسماح لها بالافصاح عن آرائها في صحافة الحزب لاثاحة تنافس حر في المبادرات النظرية والسياسية ولكي يجعل من الممكن على هذا النحو حدوث تطور في الحزب ، بطريق غير طريق الانفجار أو « ثورة القصر » (كطرد خروشتشيف ، مثلاً) .

ج - سن الاقتراع السري على جميع المستويات من أجل اختيار قادة الحزب .
د - ان يكفل الاشراف على فعالية الحزب واجهزته الادارية بنشر تقارير اللجنة المركزية وبإلغاء الرقابة المباشرة أو غير المباشرة التي يمارسها الجهاز القائد القائم .

هذه العودة الى مبادئ لينين في مركزية ديمقراطية حيث لا تحدث المركزية الديمقراطية - وهي المبادئ التي انتهكت حرمتها بصورة منظمة من قبل ستالين وخلفائه - هي التي يطلق عليها بريجنيف والبرافدا اسم : انكار المركزية الديمقراطية والتخلي عن دور الحزب القائد . إلا ان المدرعات السوفييتية قد دخلت براغ ، للحيلولة دون توجيه الاتهام الى التفسير الستاليني .

مع مخاطر الداء الذي كان هذا الاتهام ييسره لبندان العالم الاشتراكي الاخرى ومع الأخطار التي كان يعرض لها الاجهزة البيروقراطية . ولهذا كذلك يمارس الضغط السوفييتي نفسه في جميع الاحزاب وبوسائل مختلفة وفقاً للاوضاع .

لذلك فانه لا يكفي استنكار الشكل العسكري للتدخل وانما يجب ان نفي بوضوح المبادئ النظرية والسياسية التي تنطوي عليها جوانبه وان نكشف

عنها القناع وان تحاربها بلا هو ان . فالمقصود هو كفاح مبادئ. إذ أن العودة الى الطرائق السابقة للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية وادنى امتياز يعطى لسياسة اعادة اعتبار ستالين سوف يقودان الاحزاب الشيوعية إلى الافلاس . لقد بات الاختيار واضحاً اليوم : إما سياسة جماهيرية ، واسعة المدى ، قادرة وحدها على جمع كافة القوى التي تريد الاشتراكية لتشييد صرحها في بلادنا، وإما السير على خط مستقيم وراء تصورات القادة السوفييت الحاليين ، الذين يولون ظهورهم للمتطلبات الديمقراطية الاساسية في النصر وفي بناء الاشتراكية في البلدان المتقدمة تقدماً عالياً . بيد ان الاحزاب الشيوعية التي تأخذ على نفسها السير في هذا الطريق سوف تتعرض لاحتمال كبير في ان تصبح عصبية صغيرة ، موقوفة للدعاية لنموذج من الاشتراكية ، يعتبر الوحيد الممكن ، ولن يتلاءم البتة مع حاجات الشعوب وتطلعاتها .

ان هذا الاختيار الحاسم يكون اليوم منعطف الاشتراكية الكبير . ومستقبل الاحزاب الشيوعية يتعلق باهليتها في تصور المركزية الديمقراطية والدور القيادي للحزب بالمعنى الذي أراده ماركس ولينين لا ستالين وبريخنيف .

ذلك ان التدخل في تشيكوسلوفاكيا والضغط على الاحزاب الشقيقة تؤدي الى إضعاف هائل للمعسكر الاشتراكي ، ثم يُكتب أسوأ ما يمكن ان يكتب ، في نصوص تزهو بروح الانتصار ، انكاراً لهذا الإضعاف ومناداة بأن مؤتمر موسكو في يونيو (حزيران) ١٩٦٩ ، يشكل « مرحلة هامة على طريق تعزيز وحدة الاحزاب الشيوعية » .

غير ان أبسط التحقيقات الأولية تمنعنا من هذا التفاؤل ، إذ يكشف هذا المؤتمر ، على العكس ، عمق الأزمة في الحركة الشيوعية الدولية . ففي نوفمبر (تشرين الثاني) من عام ١٩٦٠ كان يجتمع في موسكو ممثلو ٨١

حزباً شيوعياً ، احزاب البلدان الاشتراكية جميعها ، وأحزاب البلدان الرأسمالية جميعها .

وفي يونيو (حزيران) عام ١٩٦٩ لم يحضر إلا ثمانية بلدان اشتراكية من مجموع أربعة عشر .

أما بالنسبة للبلدان الرأسمالية فإن كثيراً من الاحزاب لم تكن تمثل سوى شطر من الحركة الشيوعية في بلادها ، لا سيما بالنسبة لليونان التي كان شق الحزب المنفي في موسكو ، هو ، وحدة المعترف به ، والذي حيد التدخل في تشيكوسلوفاكيا ، في حين ان مانوليس وغليزوس والمقاومة الداخلية كلها كانوا مستبعدين من المؤتمر^(١) وكانت الانشقاقات ذات الاصول المختلفة في احزاب اليابان والهند واسرائيل تجعل وفود هذه البلدان أقل تمثيلاً منها في عام ١٩٦٠ . وكانت مذبحة الحزب الاندونيسي تمحوه من المؤتمر .

وفي افريقيا السوداء تكاد الاحزاب الماركسية ، ان تكون غير موجودة . ولقد أدى عجز كثير من الاحزاب ، في امريكا اللاتينية ، عن التخلص من

(١) ان الحزب الشيوعي اليوناني حالة مثلى ، لكن هذه الطريقة ، بعد ذلك تكون هي الطريقة المنظمة ، منذ اجتياح تشيكوسلوفاكيا التي يعمل بها من قبل بريجنيف وإدارة الحزب الشيوعي السوفييتي الحالية ؛ فالغرض الاساسي هو إبعاد ، بأي ثمن كان - حتى وان كانت بتقليص حزب شيوعي بالاً يكون سوى مجموعة صغيرة - جميع المناضلين ولا سيما القادة الذين لم يدينوا التدخل في تشيكوسلوفاكيا فحسب وانما اتهموا تصورات الجهاز القائد السوفييتي ، باحثين عن تحديد اسبابه العميقة .

وعمله دلالة ان القادة السوفييت قد انشأوا في النمسا في فترة الاعداد لمؤتمر الحزب الشيوعي ، مجلتين ، مستخدمين في ذلك اسماء مستعارة : احدهما *Berichte und Information* ، اصدرت عددين خاصين ، الاول موجه ضد ارنست فيشر والثاني ضد فرانتز ماريك - احدهما عضو اللجنة المركزية والآخر عضو المكتب السياسي - وكلا يطالبان بوجوب توضيح الاسباب العميقة لما سمي بإعادة تشيكوسلوفاكيا الى الصواب . وتوقفت هذه المجلة عن الصدور فور ان تحقق غرضها ، أي عندما ابعد فيشر وماريك من ادارة الحزب . اما المجلة الثانية وهي *Neue Politik* فقد تابعت مهمتها في الدعاية لصالح الستالينية الجديدة .

نموذج مستورد . ناشىء في شروط مختلفة ، اختلافاً جذرياً عن شروط بلادها ، إلى وضع جعل عدداً كبيراً من القوى الثورية ينمو على جوانب هذه الأحزاب ، خارجها ، إن لم تكن معادية لها .

وعلى الجملة كان هناك أكثر من ثلاثين حزباً ، صنعتها التمثيلية ، على الأقل ، محدودة . كما يحذر بنا أن نضيف إلى ذلك أن واحداً من ثلاثة أكبر أحزاب في البلدان الرأسمالية : الإيطالي والفرنسي والاسباني ، وهو الحزب الإيطالي ، قد رفض التصويت على الوثيقة ، باستثناء التصويت على الموضوع المتعلق بالتضامن مع فييتنام وأن الحزب الثاني وهو الاسباني قد صوت عليها ولكن تصويته كان مرفقاً بتحفظات عديدة . وسجلت أحزاب أخرى كحزب إنجلترا مثلاً وبلجيكا ، مخالفتها .

ربما كان هذا ، من جانب آخر ، وجهاً من أكثر وجوه هذا المؤتمر إيجابية : وعلى الرغم من الضغوط التي مارسها القادة السوفييت في محاولة لمنع الإفصاح عن هذه الاختلافات (ولا سيما حول المشكلة التشيكية) فإن معارضة واقعية ، احتفظت بمواقفها ، بصلابة بلغت حداً اضطر الصحافة السوفيتية ، التي اخفت تلك الاختلافات حتى ذلك الحين ، إلى الإشارة إليها . إنها نتيجة إيجابية ، ذلك أن هذا لا يعني تفسخاً في الحركة : فهو يعني أن اسطورة « وحدة الحركة الشيوعية » قد تحطمت وأنه آن الأوان لتكوين وحدة حقيقية للحركة ، وحدة سنقونية من الأحزاب الباحثة عن نماذج نوعية من الاشتراكية ، مناسبة لبنيتها الاجتماعية ولسنتها القومية ، متبادلة الرأي بكل استقلال ذاتي والتجارب على مستوى من المساواة التامة ، ومتحدة من أجل أغراض مشتركة ، وخاصة في سبيل الكفاح ضد الامبريالية .

هنا يوجد الأساس لأمية حقيقية ، ذلك أن الواجب الأممي ، بالنسبة لكل حزب شيوعي لا يقوم على تحويل نفسه إلى داعية أو مدافع عن نموذج لاشتراكية أجنبية ، وإنما العمل على أن يدخل إلى بلاده بصورة عميقة الضرورة

الملحة للاشتراكية وان يكتشف نموذج الاشتراكية المطابق لتطلعات شعبه الخاصة . ففي هذا تكون مساهمته الأغنى في كفاح الحركة الاممية المشتركة وليس في الموافقة اللامشروطة لقادة السياسة السوفييتية أو السياسة الصينية الحاليين .

لم تظهر أزمة الحركة الشيوعية الدولية في مؤتمر موسكو في انخفاض عدد الاحزاب الممثلة وفي صفتها التمثيلية ولا في الخلافات التي برزت في وضع النهار فحسب ، بل كذلك في الضعف الايديولوجي الذي اتسمت به الوثائق التي جرى عليها التصويت فيه .

لم يفصل في أية مشكلة حاسمة .

لم تطرح اية مشكلة حاسمة .

ولم تطرح اية مشكلة حاسمة لأن تحليل تناقضات العالم الحالي كان ضعيفاً جداً لكي يسمح بذلك . كان يردد القول ، مثلاً ، بصورة طقوسية ، بأن « تناقضات العالم الرأسمالي تزداد حدة » وهو قول حقيقي منذ أكثر من قرن . ولكن المهم سوف يكون في ان نبين بان التناقضات التي تزداد حدة لم تعد تماماً نفس تناقضات القرن التاسع عشر : وان الواقع الأهم اليوم ليس أن الطبقة العاملة هي فقيرة أكثر فأكثر (ولو كان لا يعني سوى إفقار نسبي) ، بل أنها مؤلينة أكثر فأكثر ، ضحية أليينات النظام الرأسمالي . وهذا يسمح لنا بان نفهم لماذا اصبحت فئات معينة من المثقفين ، كانت قد اندمجت أكثر فأكثر بالطبقة العاملة على اثر الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، متأثرة على نحو خاص بهذه الألينة ، وانها تصير راديكالية ، ليس فحسب لأنها سوف تستغل أكثر فأكثر بل ولأنها ترفض ان تندمج في نظام تتبذ غاياته أو بالأحرى غياب غاياته .

كذلك لا يكفي ان يقال بان التناقضات تزداد حدة فقط بالمعنى الذي كان في وسع كارل ماركس ان يقوله منذ قرن مضى : ان الرأسمالية تحمل في

طياتها حدود سوقها الخاصة. إلا ان المشكلات والتناقضات، منذ أزمة ١٩٢٩-١٩٣٣ والانعاش الأصطناعي (المستوحى من كينس Keynes) بحوافز من رأسمالية الدولة الاحتكارية ، قد بدلت مواقعها ، وعلى نحو ما يتناه بالنسبة للولايات المتحدة، فان المرء قلما يستطيع ان يراهن على أزمة كوارثية تكنس الرأسمالية بفعل حدية تناقضاتها وحدها .

وليس ثمة من اثر لكل هذا في الوثيقة .

بل هي على العكس تنكز ببساطة تامة التناقضات الداخلية في المسكر الاشتراكي . وذلك في الوقت نفسه الذي تتضاعف فيه ، كأنها مجرد صدفة ، حوادث الحدود والمنازعات الاقليمية في الشرق الأقصى ، مكملة للشوط في النزاع « الايديولوجي » بين اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية والصين ، وكذلك في الوقت الذي كان الاحتلال السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا يتطلب فيه ، ليس التخلي عن « خط يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦٨ » فحسب ، بل وعن تطهير الحزب وعمليات النقد الذاتي الاجبارية واحتمال اجراء محاكمة للذين كانوا يبحثون عن نموذج أهلي أصلي من الاشتراكية .

ذلك هو ، من جانب آخر ، الضعف الرئيسي في المؤتمر وفي وثيقته . ولا يتعلق هذا الضعف بما قيل فحسب وانما بما لم يقل ، إذ للوصول إلى ادنى حد من الاتفاق اقتضى الأمر استبعاد كل اشارة إلى المشكلات الحيوية التي طرحتها العلاقات مع الصين ومع تشيكوسلوفاكيا من الوثيقة .

كان ذلك استبعاد مشكلة الأساس التي يتعلق بها مستقبل الحركة : اعني بها مشكلة التباين الضروري والشرعي في نماذج الاشتراكية .

انه لمن الواضح ، مثلاً ، ان التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا ينطوي على اداة جذرية لمحاولات الاحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا للبحث عن طريق ديموقراطي الى الاشتراكية ، مع تعدد في الاحزاب وحرية في الصحافة

والرأي وحوار وتعاون مع الناس الذين ، دون ان يشاركونا الرأي في فلسفتنا ، يريدون ، مثلنا ، الاشتراكية .

كذلك فان تحليلاً للمشكلة الصينية ، لا يكون تحليلاً جدلياً فحسب بل علياً ، كان يتطلب إعادة البحث بصورة اساسية في قضايا الكفاح من أجل الاشتراكية وبناء الاشتراكية في آسيا وفي أفريقيا وفي امريكا اللاتينية . وبدلاً من ان تطرح للمناقشة هذه المنازعات الاساسية التي كان يمكنها ان تعمل على انجاز تقدم هائل للحركة ، على شرط القبول بمجابهة حرة ، كانت تضع المعتقدات جميعها موضع الاتهام ، ولا سيما المعتقدات السوفييتية والصينية ، فضل استبعاد هذه المسائل بل وعدم المحاولة لتقديم جواب لها . وجعلت المشكلات الحاسمة في الاستراتيجية الثورية وبناء الاشتراكية عرضية بكل بساطة .

هذا المعجز ، ليس فحسب في معالجة المشكلات الاساسية التي تمخضت عن أزمة الحركة الشيوعية الدولية بل وحتى في الاعتراف بوجود هذه الأزمة واتساعها ومغزاها ، كانت نتيجة ايضاً تأخير صدور ارجيورنامنتو *oggiornamento* ^(١) الذي لا غنى عنه والذي كان المؤتمر العشرون قد أيقظ الأمل فيه ^(٢) .

لقد أراد القادة السوفييت الحاليون توجيه هذا المؤتمر نحو المرامي الوحيدة التي تتيح دوام سيطرتهم : تجنب كل نقد يوجه لاجتياحهم تشيكوسلوفاكيا ولاسبابه العميقة ، واقامة منبر من مؤتمر موسكو ، ضد الصين . وبعد أن اسند الى هوزاك مهمة استبعاد المسألة التشيكية ، حدد بريجنيف تنظيم الامور

(١) *aggiornamento* كلمة ايطالية تفيد : التجدد « المترجم »

(٢) مما له دلالة ان ارجيورنامنتو الكنيسة الكاثوليكية الذي ايقظت دعوة مجمع الفاتيكان الثاني الأمل فيه ، قد عرف هو ايضاً التحولات نفسها ومحاولاتها الاصلاح نفسها وردود الفعل القمعية نفسها ضد الذين كان لديهم الوعي بالضرورة التاريخية للحركة وبصفتها التي لا يمكن التراجع عنها .

فما يتعلق بالهجوم ضد الصين : وبعد ان قدمها كقوة مضرّة معادية للشيوعية كان يخلص الى القول، بسهولة قامة انه كان من المفيد انشاء نظام لا « أمن الجماعي في آسيا » تفرز منه كتيبة على الاقل وتوجه ضد الصين . فكانت مثل هذه النتيجة الحتمية ، من جانب قائد « شيوعي » تتسم بقدر كاف من الغرابة : كيف يمكن للانسان ان يتصور تحالفاً، تركيبة مختلط الاصول بالضرورة ، في حين أن القتال يدور في فييتنام ، وفي حين ان الصينيين يقدمون مساعدتهم لفييتنام ، وفي حين أن جيشاً أمريكياً قوامه نصف مليون جندي موجود في فييتنام ، على أبواب الصين ؟ ففي كل هذا ، ماذا تصبح الدولية البروليتارية ، بل وماذا يحل بمجرد الاهتمام بانتصار السلام على الامبريالية ؟

مرة اخرى تهب الايديولوجية لتبرير ما لا يمكن تبريره : أن يلتمس مما لا يمكن إنكاره من شطط القادة الصينيين الحاليين ، عذر للناداة بان الصين ليست بلاداً اشتراكية ثم تستخدم ضدها الأحكام الدعائية نفسها التي وجهت إلى يوغوسلافيا في زمن ستالين : عصابة فاشست ، حلفاء الامبريالية ، مفاككون ، معادون للشيوعية . الخ ..

لقد سبق لنا أن حاولنا ، في مناسبتين^(١) ، تحليل المشكلة الصينية ، وليس لدينا شيء جوهري لتغيير تلك الابحاث . فسوف نكتفي ، دون الرجوع اذن الى أساس المشكلة ، ببعض الملاحظات حول حملة القادة السوفييت ضد الصين .

فبماذا توقفت الصين ، اياً كانت أخطاء قادتها ومبالغاتهم ، عن ان تكون اشتراكية ؟ هل ردت الارض الى الملاكين العقاريين ؟ والمصانع الى الرأسماليين ؟ كلا . وأية مأخذ للقادة السوفييت الحاليين ، على المستوى السياسي يمكنهم أن

(١) روجيه غارودي « المشكلة الصينية » Seghers ، ١٩٦٧ (واعيد طبعه بحجم كتاب الحبيب) . وفي كتاب « من اجل نموذج فرنسي للاشتراكية » (غاليلار ١٩٦٨ القسم الثاني ، الفصل الاول) .

يأخذوها على القادة الصينيين ؟ أهو استخدام مفرط للعنف ؟ ولكن أعمال
فريق ماو في العنف تبدو ضئيلة الى جانب مذابح عصر ستالين . ومع ذلك فما
من أحد يشك أنه ، حتى في ظل ستالين ، قد بقيت اشتراكية ، فاسدة حقاً ،
ولكنها اشتراكية بعد كل شيء ، على مستوى تحقيق شروطها المادية ، على
الأقل . كانت الحجة التي تساق ضد الصينيين أقل إصلاحاً ، كما كانت شروط
تنمية الصين أسوأ أيضاً منها بالنسبة لروسيا . كذلك فقد تفاقم هذا الوضع
تفاقماً هائلاً ، بالتوقف المفاجئ لكل مساعدة سوفيتية في عام ١٩٦٠ ،
وباستدعاء الفئتين وبفسخ جميع العقود (لمحاولة ممارسة ضغط أيديولوجي بشل
التقدم الصناعي الصيني) . أم أن المقصود هو عنف السياسة الخارجية الصينية ؟
إلا أنه عنف كلامي ، في أغلب الأحيان ، باستثناء الحالة التي دخلت فيها
الصين ، إلى الأراضي الهندية عام ١٩٦٤ ، وهي الحالة التي كانت بلا مراء خطيئة
فادحة . ولكن هل يحق لغزاة بلاد اشتراكية ان يلقنوا دروساً في هذه الناحية ؟
وما دامت الصورة الرؤيوية التي يعطيها القادة السوفييت الحاليين عن الصين
أحلك أيضاً من الصورة التي كانوا يعطونها عن تشيكوسلوفايا في اغسطس (آب)
عام ١٩٦٨ ، فإن المرء ليتساءل لماذا اجتاحتها هذا البلد من هذين البلدين ولم
يجتاحوا الآخر ، ان لم يكن لان العملية كانت على الجانب الشرقي ، أقل
خطراً ؟ ولا شك في ان بريجنيف ، للأسباب نفسها ، قد قطع العلاقات
الدبلوماسية مع إسرائيل ، ولكنه لم يقطعها مع الولايات المتحدة ، التي كان
عدوانها على الأقل ، في نفس المستوى من الوضوح . فإين هي سياسة المبدأ في
كل هذا .

إذا طبقنا على الواقع الصيني وعلى الواقع السوفيتي على حد سواء ، تحليلاً
ماركسياً ، فالمشكلات لا يمكنها أن تطرح على هذا النحو . ذلك أن القول بأن
الصين قد توقفت عن بناء الاشتراكية حماقة ، كالقول - كما يفعل
القادة الصينيون الحاليون - بأن الاتحاد السوفيتي قد أصبح بلداً رأسمالياً ،
سواء بسواء .

إن دراسة ناقدة ولكنها موضوعية للنموذج الصيني ، لا بد من أن تسمح لنا ألا ننسى ، فيما وراء ضروب الفساد الحالية ، مغزى وعظمة الثورة الصينية ، ليس أكثر من أن ضروب الفساد الستاليني والفساد الحالي في سياسة القادة السوفييت لا يكون في وسعها أن تجعلنا ننسى مغزى ثورة أكتوبر الروسية وعظمتها .

إلا أنه من الغريب حقاً أن تلتبس الدولية البروليتارية بسهولة لكي يجنب القادة السوفييت من توجيه أقل نقد لسياستهم في أن هذه الدولية نفسها ، بأزاء الصين ترضى بأقذع السباب .

يبدو من الضروري ، بالنسبة لماركسي ، لإصدار حكم أكثر موضوعية في المشكلة الصينية ، أن يحتفظ بعلامات الاهتداء وبالأحداث الأساسية في التحليل الماركسي :

١ - الثورة الصينية هي في جوهرها ، ثورة فلاحين . وكان لينين ، منذ عام ١٩٢٠ قد اعترف بإمكانية انتقال^(١) مباشر ، من نظام اقطاعي الى الاشتراكية ، دون المرور بمرحلة الرأسمالية وبنضجها . وهو ما كان يقتضي ، كما يضيف لينين ، تصوراً مختلفاً للدولة والحزب . فكان هذا هو الاعتراف بشرعية النموذج النوعي . إلا أن ستالين والدولية الثالثة ، إذ رفضا تبني استراتيجية الثورة الصينية بهذه الشروط الاصلية أبدأ القضية التقليدية التي تكون الطبقة العاملة ، وفقاً لها ، هي وحدها القادرة على أن تكون الطليعة من أجل الاشتراكية . فقادت هذه الاستراتيجية ، بالهجوم هكذا على الامبريالية حيث كانت هي الأقوى : في مدن الساحل الكبرى ، أكثر قوى الطبقة العاملة الصينية جسارة وعزماً ، الى الملحمة في كاتون وفي شانغهاي . على حين كان

(١) انظر روجيه غارودي، المشكلة الصينية ، مجموعة الجيب «١٩٦٧» ص ٧٧ - ٨٤ .

افضل ما يلائم شروط الصين هي استراتيجية « الريف يطوق المدن » التي اعدّها ماوتسي تونغ في عام ١٩٢٧ ، وقد كشفت عن فعاليتها واتاحت للحزب الشيوعي الصيني الظفر بالنصر. لذلك يمكن القاء الضوء على النزاع مع ليوشاوشي من هذه الزاوية : كان ليوشاوشي منذ تأسيس الحزب الشيوعي الصيني منظماً لجمهير المدن (عمالاً ومثقفين) . ويبدو انه كان قد تشبع بمشاعر الجهاز القديم للحزب في الوقت الذي كان فيه ماوتسي تونغ ، وهو اوثق ارتباطاً بالفلاحين ، قد بدأ الكفاح ضد اخطار النزعة الجديدة الى المناصب التي اتخذت شكل تنظيم بيروقراطي للحزب .

ان ما يخالف الحس السليم في هذا الامر قد قام على الرغبة في تعميم هذه الاستراتيجية الصينية على بلدان أخرى تختلف شروطها اختلافاً جذرياً ، والجريمة فيه هي في ان يقصد الى تطبيقها على المستوى العالمي ، بالعمل هكذا على ان تعارض بلدان العالم الثالث ، الطبقة العاملة في البلدان المتقدمة .

وعلى عكس ذلك ، في الصين ، فان منطق هذه الثورة التي قامت على اكتاف الفلاحين قد اتاح ، إذ طبق ليس على استراتيجية الاستيلاء على السلطة وانما على بناء الاشتراكية ، تحقيق التكديس الأول بطرائق في تعبئة اليد العاملة تختلف اختلافاً تاماً عنها في البلدان الغربية . أولاً وقبل كل شيء لأن اتساع رقعة البلاد وحاجاتها كان يتطلب عكس النموذج الكلاسيكي : تصنيع قبل كل شيء ، وتملك جماعي ، بعد ذلك ، كما يتطلب ، على العكس ، استخدام تبدل العلاقات الاجتماعية لجعل التصنيع ممكناً . وفيما عدا ذلك ، كان يجري تجنب خطرين ، على هذا النحو : خطر ارجاء استقلال البلاد الغذائي الى وقت آخر ، وخطر المزيد من مفاقمة المعارضة ، ولحقة طويلة ، بين وحدات صناعية متجانسة ، هائلة ، وخلفية البلاد الزراعية . وكانت اللامركزية شرطاً حيوياً لتعول الصين . كذلك جرى التملك الجماعي للزراعة بـ « نفقات » أقل ، من وجهة النظر الانسانية ، مما جرى بالطريقة الستالينية بفضل تحليل للعلاقات

الطبقية والطوائف الاجتماعية في الريف أكثر تميزاً .

اما التصنيع فانه ، على الرغم من الاخطاء الكبيرة التي قادت الى ضروب من التبذير (كالافران العالية في الارياض ابان « القفزة الكبيرة الى الامام ») وفي حين ان نقطة الانطلاق كانت ادنى كثيراً من المستوى الذي انطلقت منه روسيا في عام ١٩١٧ ، قد نما على وتيرة اسرع غاية السرعة . كان معدل الزيادة يقع بين ٩ و ١٤ ٪ . وكانت الاغراض الاساسية في البداية هي انتاج الادوات والآلات الزراعية وخاصة كميات كبيرة من مضخات الري ثم من السماد .

كان لهذا النمط من النمو في بلاد زيادتها السكانية فائقة مسلماتان هما ، قبل كل شيء ، التكديس الأولي بعمل انساني طوعي ، ثم الحذر بالنسبة للحوافز المادية التي يخشى منها خلق حاجات فردية للرفاه ، تحطم توازن مختلف قطاعات الانتاج على حساب الحاجات الاساسية والحاجات الجماعية .

٢ - ان النتيجة الأولى في مثل هذا التوجيه هي وضع - العوامل الذاتية - والمبالغ في تقديرها غالباً - في المقام الأول . وتبدو الثورة الثقافية * من خلال وجهة النظر هذه ، انها استهدفت تحقيق مهمتين اساسيتين :

لقد كانت قبل كل شيء ، محاولة ، يمكن الجدال في وسائلها ، من أجل محاربة ما آل اليه جهاز الحزب من التبلور البيروقراطي ، ولتلافي الوقوع في خطر وظائفية^(١) جديدة ، حيث ستعمل « ارستقراطية المعرفة » الجديدة التي تدعي العلم الكلي ، وهي تكاد ان تكون متييسة ، متكلسة على منح الجماهير ،

(١) في الاصل mandarinate وهو منصب في سلم المراتب الوظيفية كان يحصل بالامتحان الامبراطوري في الصين القديمة . فيصبح للفائز به حق يكاد ان يكون الهياً . وقد لعب هؤلاء الموظفون دوراً كبيراً في الصين لسعة رقعتها . والكلمة في اصلها برتغالية . ثم دخلت اللغات الاوروبية المختلفة صفة للموظف الصيني القديم .

الاشتراكية « من الخارج » . ولم يكن الفناء آلاف من السنين في الحق الألهي في الثقافة ، في مدة سنوات ، بالأمر البسيط . لذلك يجب ان نكون حذرين فيما نطلقه من بعيد من اداة واحكام أبوية على هذه الهزة ، المخصصة ، للعمل على تحطيم عقلية القرون الوسطى ، وعلى اخراج ٧٠٠ مليون نسمة من اسار عادات ألفي عام ، وعلى تجنيد طاقات هائلة ، ولتبيد ما في الازهان من سحر السلطات الوظيفية أو البورجوازية والمثل العليا الاجنبية . وابعاداً لهذا الخطر جازف ماو باللجوء الى الجماهير ، من فوق ظهر الحزب نفسه . وهذا « الانفجار » لا يخلو من شبه بالانفجار الذي احدثه خروشتشيف في المؤتمر العشرين . إذ كان يتمتع بدعم الاقلية في المكتب السياسي « فبسط خفايا » قضية ستالين للناس ، في شروط تمكن المناقشة فيها ، لخلق وضع متين لا يتزعزع كما كان يظن . إلا ان هذا اللجوء الى الجماهير كان في جوهره لجوءاً الى الشيبة في بلاد ، عمر نصف سكانها السبعمئة مليون نسمة ، أي ثلاثمائة وخمسون مليوناً ، أقل من عشرين عاماً . ولم يكن الحزب يعتبر العامل الذاتي الوحيد في الثورة . واللجوء الى مبادرة الجماهير التاريخية كان من السنة اللينينية .

كانت المهمة الثانية ، المترتبة على الثورة الثقافية ، وهي مهمة أوسع مدى ايضاً ، هي استكمال مستوى القوى الانتاجية المنخفض وعدم كفاية الشروط المادية بنمو في الوعي الاشتراكي . ولا شك في ان ثمة مبالغة ارادية هنا ومثالية وهي الاعتقاد في امكانية خلق « الانسان الجديد » ، قبل ان تكون قد توفر تحقيق الشروط الموضوعية لهذا التحول . ولكننا هنا أيضاً لانزال أقل بعداً عن الماركسية منا في ظل التصور المكتبي الذي كان يلهم النموذج الستاليني : لنخلق الأسس المادية للاشتراكية وسوف يولد الانسان الجديد منها بالضرورة ! فاذا لم يكن من الممكن إيقاظ روح ثورية ما دام مجموع الشروط الموضوعية ليست موجودة فان قليلاً من الثورات سوف تكون ممكنة . وهكذا يشبه ما يسوقه السوفييت من حجج وينفذونه ضد الصينيين ، على نحو يؤسف له ،

اعتراضات كوتسكي ضد لينين .

غير أن الواقع هو أن « الصينيين قد تبدلوا » وأن الحزب الشيوعي الصيني قد نجح على نطاق واسع ، في بلاد عانت آلاف السنين من الركود والانقياد ، في إيقاظ الوعي لدى مئات الملايين من الرجال والنساء بحيث صار في مقدورهم تغيير العالم القائم ونظامه ومراتبه الوظيفية . حقيقة أن هناك الكتاب الأحمر ومعتقداته الصيانية ، لكن هناك كذلك التربية التلفزيونية والتصور الممن في المصرية المطابق لمتطلبات الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، وللتربية التي ينظر إليها على أنها قطاع مستقل ولكنه حاسم في الاقتصاد . وقد كان شواين لاي يقول عن هذا التحول ، منذ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٥٦ ، في تقريره عن المثقفين ، أنه كان « ثورة تتجاوز أهميتها شوطاً بعيداً أهمية الثورة الصناعية المرتبطة بالبخار والكهرباء » . وهكذا أعدت ذلك العام خطة لمدة اثني عشرة سنة من أجل مشاريع البحث ذات المدى الطويل .

منذ ذلك الحين اتمت الصين في الوقت نفسه ، خلال عشر من السنين ثورتها الصناعية وثورتها العلمية والتقنية الثانية ، الثورة التي تطابق تقدم الاوتوماتيكية في المصانع واستخدام الطاقة الذرية ، كما تشهد على ذلك ، بصورة مثيرة ، صناعة قنبلتها الهيدروجينية وصواريخها الموجهة . وكان الاختراق العلمي قد تحقق في مجالات متعددة بدءاً من صناعة الانسولين الاصطناعي والبنزين الاصطناعي حتى فصل البرافين من البترول بفعل الجراثيم^(١) . وأياً كانت مبالغات التحقيق والمعتقدية التي تستغلها فإن الثورة الثقافية لا يمكن أن تدان في مبدئها : فلم تقم فحسب على تصفية الأمية ونشر معرفة كونت من قبل بل وأضيفت عليها القدسية ، وإنما ساهمت في ترسيخ رؤية للعالم « أكبر مما هو في ذاته » في اذهان

(١) يظل هذا الاختراق ، في الصين ، شأنه في الاتحاد السوفيتي ، محدوداً في بعض القطاعات المزدهرة ، لأن تكديس رؤوس الأموال ضعيف نسبياً في الحالتين ولا يسمح بالتعميم .

ملايين الرجال والنساء وبعثت فيهم ثقة لا حدود لها في قدرة الانسان على تغيير العالم . فحتى إذا كان قد سخر منها في الشروط الخاصة بالصين ، فإن تجاوزاً دقيقاً معيناً سيسمح لنا بأن نعتبر الثورة الثقافية كمرحلة صعبة ولكنها ضرورية لتحقيق الاشتراكية في الصين .

٣ - ولقد طرح الماركسيون الصينيون مشكلة اساسية ثالثة : مشكلة تعدد معايير النمو . ذلك ان الشيوعيين الصينيين وهم يركزون ، بصورة وحيدة الجانب احياناً ، على الوجوه الكيفية ، لا الكمية فحسب ، قد جعلوا في جدول اعمالهم مسألة البديل للمجتمعات (من النموذج الامريكي) المبنية على الزيادة من أجل الزيادة وعلى دين للذرائع . ومما لا مرأ فيه ان تمجيد سياسة الزهد والتقشف مرتبط بوضع نوعي من التنمية ، وقد قاد في مبالغاته الى اعطاء صورة خاطئة عن الاشتراكية الماركسية : تعميم البؤس^(١) وهو أمر يخالف تمام المخالفة فكرة ماركس . ولكن مبدأ البحث عن نمط جديد من الاستهلاك وابتداع حاجات جديدة ونموذج آخر من الحضارة لا يكون مؤسساً فحسب على الرفاه الفردي ، قد أكد على هذا النحو ، وهذه هي مشكلة ليس في وسعنا ان نتجنب الخوض فيها دون ان نحذف من الاشتراكية تفكيراً ضرورياً حول غاياتها .

ليس ثمة أي حوار جدي يمكن ان يجري مع العالم الثالث ، دون ان يكون هناك تفكير عميق ، دقيق ولكنه علمي ، حول هذه المشكلات الرئيسية التي طرحتها الثورة الصينية .

غير انه من المفجع ان تتحقق بان اياً من هذه المشكلات الرئيسية الثلاث لم يعالج مجرد معالجة ، في حملة القادة السوفييت ، الحاقدة ، ضيقة الافق ، على الصين : مشكلة التباين الضروري في النماذج ، ومشكلة دور العامل الذاتي في

(١) الترجمة الحرفية للاصل هي التملك الجماعي collectivisation للبؤس وقد آثرت هنا استعمال عبارة تعميم البؤس .

الثورة وحدوده ومشكلة تعدد معايير النمو .

ان معالجة هذه المشكلات ، بلاموارية ، لا يحل ، من ناحية أخرى ، الحوار مع العالم الثالث ممكناً فحسب ، فهي تكون باتخاذ المسافة الدقيقة ، الضرورية إزاء مسيرة التاريخ في بلدان أوربا منذ النهضة . بل انها إعادة النظر في جميع تصوراتنا التقليدية حول علاقات الانسان بالطبيعة وبالمجتمع وبآلهته وبمستقبله .

انطلاقاً من هذه النقطة فحسب يمكن ان يبدأ نقد مقبول للنموذج الصيني وللسلك النظري والعملي لقادة الصين الحاليين .

فعندما يستبعد بريجنيف وفريقه هذه المشكلات الاساسية او يتجاهلونها فانهم يقودون الحركة في الطريق المسدود ويفاقمون ازمتها .

ومهما بدت الغرابة في ذلك فقد كان الشيوعيون التشيكي^(١) ، وهم يبذلون جهدهم ، ابتداء من يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦١ ، لأعداد نموذج من الاشتراكية مطابق لمتطلبات الثورة العلمية والتقنية الجديدة في بلاد متقدمة تقدماً كبيراً ، يطرحون على الحركة الشيوعية ، في وضع وفي احتمالات مختلفة ، المشاكل التي طرحها الشيوعيون الصينيون نفسها : مشكلات تبين النماذج ومشكلات دور الحزب وبصورة اعم مشكلة العامل الذاتي في الثورة وأخيراً مشكلات التعدد في معايير النمو أي مشكلات خلق بديل اشتراكي ، نوعياً ، لنموذج حضارة « مجتمعات الاستهلاك » في الرأسمالية .

لذلك كان مؤتمر موسكو ، وهو يستبعد التعرض لبحث مشكلات الصين وتشيكوسلوفاكيا بإرادة القادة السوفييت ، قد حكم عليه مسبقاً الا يتناول اية مشكلة حيوية في الحركة الدولية .

(١) روجيه غارودي : براغ أو الحرية مع وقف التنفيذ (فايارد ١٩٦٨) وكذلك من اجل نموذج فرنسي للاشتراكية القسم الثاني ، الفصل الثالث .

إن القادة السوفييت إذ رفضوا أن ينظروا في التناقضات العميقة الموجودة في العالم الاشتراكي، قد نسبوا جميع الصعوبات التي تواجه الحركة إلى « مؤامرة امبريالية » وإلى « تخريب أيديولوجي » .

ثمة قوى مضادة للثورة كانت موجودة ولا تزال موجودة دون أدنى شك ، في تشيكوسلوفاكيا، وقد استخدمت الحركة لصالح التطبيق الديموقراطية لا من أجل تحسين الاشتراكية وإنما من أجل هدمها . وليس هناك أدنى شك في أن عناصر خارجية بل وعملاء للامبرياليين الأجانب قد أجبجوا النار واستغلوا الوضع . ولكننا نموه في إخفاء المشكلات الحقيقية إذا اقتصرنا على ذلك ، إذ يكون الانسان عندئذ ، قد حجب عن نفسه فهم كيف تمكن أعداء الاشتراكية من إيجاد تجاوب ، وبدلاً من أن يتساءل ، كيف خلق نوفوتني ومستشاروه السوفييت ، وضماً كان فيه الحزب معزولاً عن الجماهير، نجد أن الستالينيين يطلبون من دويتشيك ومن رفاقه ، من الذين حاولوا ، في شروط صعبة ، أن ينهضوا بالوضع ، نقداً ذاتياً ، وعلى أكتافهم يلقون عبء التهديد بمحاكمات مقبلة .

عندما حوول ، في أغسطس (آب) عام ١٩٦٩ ، إبان الاختفال بمرور عام على الاجتياح ، اسناد ما يجثم على صدر البلاد بأكملها من قلق إلى عشرات أو مئات من الشباب أو من العملاء المهرضين الأجانب ، كان الغرض من ذلك هو العمل على نسيان الامر الجوهري : وهو الاجماع الوطني ضد الاحتلال .

إن اقتصار القول على أن بعض السوق قد أخلوا بالنظام هو كاجابة الصحفيين الذين رافقوا روكفار في جولته بامريكا اللاتينية عندما نسبوا المظاهرات المتنامية على طريقه إلى جماعات صغيرة من الطلاب ، تنتقل من عاصمة إلى عاصمة ، إلى تجاهل احتجاج قارة بأكملها على الاستغلال وعلى طغيان الامبريالية اليابانية (الولايات المتحدة) .

لقد جاء زمن في فرنسا كان أرباب العمل والحكومة والصحافة ينسبون كل

مظاهرة كبيرة « قائد الأوركسترا الحقي » ! وكانوا يقولون بأن موسكو هي التي توحى بهذا الاضطراب كله ! فقد كانوا ، هم أيضاً ، يبحثون ، عن « التخريب الايديولوجي » ، لكي لا يروا التناقضات الاجتماعية العميقة حيث تولد حركات العمال الأصلية الكبرى .

على حين لم يكن لينين ، في عام ١٩١٩ ، في حقبة اعظم المصاعب ، يتردد في ان يعلن في وجه العالم الرأسمالي ، التحدي بحرية تبادل نشرات الدعاية ، أقفل وصل الأمر إلى هذا الحد من التراجع الى موقف الدفاع ، في بلاد يمتلك فيها ، منذ خمسين سنة ، احتكار وسائل التعبير جميعها ، بحيث ما زال يخشى ، بعد أن كونت أجيال ثلاثة تكويناً كاملاً ، من العالم الرأسمالي في « التخريب الايديولوجي » ؟

حقاً ان السوء لعميق ولكن اسباب الأمل موجودة .

الاسباب الموضوعية قبل كل شيء . فلا يمكن ان يوقف نمو الإصلاح الاقتصادي أو حتى تخفف سرعته زمناً طويلاً دون صعوبات كبيرة في التمويل بل وفي الدفاع عن البلاد . وسواء أشتنا أم أبينا يجب المضي إذن في هذا الاتجاه ، وهذا الإصلاح يحمل في طياته ، وقد رأينا ذلك من قبل ، تطبيقاً ديمقراطياً في مجموع النشاطات الاجتماعية ، وخاصة في مستويات السياسة والثقافة إذ بدون ذلك لا يمكن لهذا الإصلاح ان يطبق .

كان العالم الخارجي يضغط ايضاً : فالتركيب البيروقراطي - العسكري ، الذي اتخذ في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية أهمية شبيهة بالتركيب العسكري - الصناعي في الولايات المتحدة^(١) (الذي ظهر تأثيره ،

(١) ليس المقصود سوى مقارنة إذ ان التركيب العسكري - الصناعي ، في الولايات المتحدة هو ظاهرة اقتصادية وسياسية في آن واحد ، على حين ان التركيب البيروقراطي - العسكري في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية هو ظاهر سياسة خاصة .

بصورة خاصة ، في الدور السياسي الذي لعبه المارشال جريشكو في المسألة التشيكية) ، هذا التركيب لا يستطيع ان يفرض الى ما لا نهاية ، على البلدان الاشتراكية المجاورة ، نموذجاً من الاشتراكية وبنى لا تستطيع الصمود إلا باكره البوليس والجيش . وليس ثمة أقل شبهة في ان بعضاً على الأقل من القادة السوفييت انفسهم يعنون خطر انفجارات ممكنة ، حتى في بلدان أخرى غير تشيكوسلوفاكيا ، وانهم يفكرون في حلول بديلة وفي طرائق أخرى غير طرائق القوة .

ان نمو الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، يحمل كذلك في طياته ، إذا لم يشأ الاتحاد السوفييتي ان تلحق به صدمات جديدة بعد صدمة الآلات الحاسبة وصدمة الانتصار في المهبوط على القمر ، كما بيناه في القسم الأول من هذا البحث ، مطلباً متزايداً من الديمقراطية في جميع المستويات بدءاً من الانتاج حتى البحث العلمي .

يستطيع ضغط الأحزاب الشيوعية الشقيقة ، كالضغط الذي مارسه مندوبو إيطاليا وإسبانيا ، في مؤتمر موسكو ، ان يساعد في هذا النهوض بصورة قوية .

وفي الاتحاد السوفييتي نفسه ، على الرغم من رقابة الاستعلامات الدقيقة ، فان للاحتجاجات ، ولا سيما احتجاجات علماء الدرجة الأولى - مخترعي القنبلة الهيدروجنية أو الصواريخ - قوة خاصة ، تستطيع العمل على ارجاع التركيب البيروقراطي - العسكري عن مركزه .

حقيقة أن بنية النظام نفسه لا تتيح اي تقويم ، اي تغيير في الاتجاه السياسي بطريق عادي ، ديموقراطي وانما بطريق الانفجار فحسب ، أو « ثورة القصر » كما حصل أيام المؤتمر العشرين أو تنحية خروشتشيف .

ليس من المستحيل اذن أن ينحى ، ذات يوم ، وبالاسلوب نفسه ، الفريق

القائد الحالي وان يبدأ تجديد يعيد الى ثورة اكتوبر وجهها الحقيقي وقوة اشعاعها .

لقد اصبح التناقض محسوساً اكثر فأكثر ، بين بنيات الاقتصاد السوفييتي الجديدة ومنطق الاصلاح الاقتصادي الداخلي الذي يتطلب ديموقراطية اشتراكية حقيقية ، من جهة ، والبنيات السياسية والايدولوجية العليا التي تضيق الخناق على النمو من جهة اخرى . فهاذا يمكن ان يكون المخرج ؟ اما بقاء التركيب البيروقراطي - العسكري ، الذي ينتهي ببونابرتية جديدة رجعية وبدكتاتورية الجيش ، او تجديد ديموقراطي عميق يتيح للاشتراكية بان يرد لها وجهها الحقيقي : وجه تحرير العمل والانسان من أليئاتها جميعها .

الفصل الرابع

إمكان نماذج أخرى من الاشتراكية

ان المسألة العظمى ، فيما يتعلق بأعداد نموذج من الاشتراكية في عصرنا ، هي المسألة التي تطرحها الثورة العلمية والتقنية الجديدة : كيف التغلب على التناقض الممكن بين التنظيم العلمي للنتاج والاستقلال الذاتي للعامل ؟

هذا التناقض ، كما رأينا بمناسبة بحثنا عن الولايات المتحدة ، لا يمكن التغلب عليه في النظام الرأسمالي : لأن حله يتطلب تبديلاً جذرياً في علاقات الانتاج . فطالما يبقى الملاكون الحاصون لوسائل الانتاج مشرفين ، مع الاحتكارات الكبرى ، على نظام الحكم وموجهين له ، فلا بد من ان يكون ثمة تداخل متبادل التأثير بين متطلبات الربح ومتطلبات النمو من أجل النمو ، وهكذا تمضي ، متزايدة ، ألينة العمال والمجتمع بأكمله .

والشرط الأول للبدء بالعمل على تراجع هذه الألينة هو انتهاء هذه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وهذه هي نقطة الانطلاق في بناء الاشتراكية .

انه شرط ضروري ولكنه غير كافٍ . وقد بين ذلك تحليل النموذج السوفييتي .

ان ما يميز النموذج السوفييتي عن الاشتراكية هو انه طابق الملكية الجماعية لوسائل الانتاج مع ملكية الدولة .

على انه لا يترتب البتة على الدور الثوري للدولة البروليتارية ان تتحول الى جهاز لتأمين الادارة .

ذلك ان الثورة الاشتراكية تقتضي بالضرورة الاستيلاء على السلطة من جانب الطبقة العاملة وحلفائها ، تماماً بقصد تغيير علاقات الانتاج تغييراً جذرياً وصيغتها القانونية ، حق الملكية .

هكذا تقوم الوظيفة الثورية للدولة الطبقيّة الجديدة ، فيما يتعلق بمشكلة الملكية ، ليس فحسب على الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتأسيس ملكية اجتماعية لوسائل الانتاج ، لا تتجزأ ولا يمكن التصرف بها ، بل وعلى خلق « قواعد التذبذب » التي ستحول دون استرجاع الملكية الخاصة ، سواء على شكل فردي أو على شكل ملكية جماعات يمكنها ان تستأجر الاجراء وتستغلهم أو تتحول الى مساهمات خاصة .

فاذا كانت الدولة تذهب ، في وظيفتها الاقتصادية ، الى أبعد من هذا التحول في علاقات الانتاج وفي خلق « قاعدة التذبذب » ، فان دورها الثوري يتحول الى دور اداة تأمين الادارة .

يمكن ان تساق للقيام بهذا الدور ، في المراحل الأولى من الثورة ، لأسباب تاريخية ولتقص في المنتجات وكذلك في الكوادر ، محاولات مضادة للثورة تتطلب اقتصاد حرب ومركزية بالغة في الموارد وفي السلطة .

لكن هذا الدور التسييري ، الشرعي والضروري في « شيوعية الحرب » ، اذا دام إلى ما بعد هذه الحقبة ، فان هذا النمط من ملكية الدولة الذي تمكن من ان يكون ، اثناء حقبة هجوم الثورة ، الشكل الأول للملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج سيمضي في التميز عنه أكثر فأكثر .

ليست الدولة هي المجتمع ، فهي اداة لسيطرة طبقة ووسيلتها للقمع . وحق
عندما تكون اداة لسيطرة الطبقة العاملة ووسيلتها للقمع ، تظل متميزة عن
المجتمع في جملته ، بل وعن الطبقة العاملة في جملتها . وقد ذكرنا بحكم لينين منذ
عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٠ في هذه الظاهرة ، إذ قال : « ان دولتنا هي دولة
عمالية تظهر شكلاً بيروقراطياً مشوهاً ... والسوفييت ، الذين هم بحسب
برنامجهم ، اعضاء في حكومة بواسطة العمال ، يكونون في الواقع اعضاء في
حكومة من اجل العمال ، تمارسها الفئة المتقدمة من البروليتاريا وليس
الكتل الكادحة ... فيجب علينا ان نستخدم التنظيمات العمالية للدفاع عن
العمال ضد دولتهم^(١) . »

ليست الدولة ، في الحقيقة ، تجريداً ، فهي تتجسد في مجموعة من الرجال .
وقد كتب ماركس يقول : « تملك البيروقراطية جوهر الدولة ... ان الدولة
تصبح ملكيتها^(٢) . »

لذلك يصبح احتكار الادارة ، في نموذج الاشتراكية الذي تتطابق فيه
الملكية الاجتماعية بصورة دائمة مع ملكية الدولة ، تخصصاً لطائفة اجتماعية
خاصة ومهنة لها .

وتكون امتيازات هذه الطائفة الاساسية هي :

- ١ - احتكار ادارة ملكية الدولة .
 - ٢ - احتكار التقرير السياسي ، الذي ينبجم عن الاحتكار الأول بتحديد
الاهداف والبرامج .
 - ٣ - احتكار الاستفادة من القيم الناشئة مجدداً ، من فائض القيمة .
- غير ان هذه البيروقراطية لا تشكل طبقة اجتماعية لسبيين اساسيين : ليست

(١) انظر ما تقدم في الفصل الثالث ص ٥٧

(٢) كارل ماركس « نقد فلسفة الحق عند هيجل »

لها ملكية وسائل الانتاج وانما لها ادارتها فحسب ، وهذه الادارة نفسها ليست وراثية ، قابلة للانتقال كالملكية .

يبقى ان هذا التمثيل للملكية الاجتماعية بملكية الدولة وخاصة في دولة مركزية وبيروقراطية ، لا يسمح بان تحل بصورة مرضية :

— لا الملاءمة مع الثورة العلمية والتقنية الجديدة التي تطالب ، كما رأينا ، باوسع مدى من المشاركة وبالمبادرات الخلاقة وبمسؤولية الجميع .

— ولا إزالة الألينة ، هدف الاشتراكية الاكبر ، إذ ان العامل في نظام كهذا ، يتحول مرة أخرى ، إلى أجير ، ليس لصاحب العمل الخاص وانما للدولة .

ان اعداد نموذج مختلف ، يتطلب قبل كل شيء ، وعياً واضحاً نتيجة لأن ملكية الدولة ما هي إلا شكل من اشكال أخرى من الملكية الاجتماعية . ومن الضروري لذلك ان نذكر بمكونات مفهوم الملكية ومفهوم الدولة ، المتعددة .

كان ماركس يميز الملكية من حيث انها تمليك من الطبيعة بعمل الانسان الذي يحولها ، والملكية المؤلينة في كل مجتمع طبقي ، حيث يكون تحديد الغايات وطرق العمل والتصرف بشمرة العمل امتيازاً للمالك ووسائل الانتاج^(١) وحكراً عليه .

هذا التحليل من ماركس يسمح باعطاء محتوى محدد للتمييزات القانونية الكلاسيكية المتعلقة بحق ملكية وسائل الانتاج : حق الاستعمال ، وحق الانتفاع ، وحق الاستثمار .

ان حق الاستعمال هو ، قبل كل شيء ، القدرة على تحديد غايات الانتاج : من أجل الربح أو من أجل الحاجات الفردية والاجتماعية أو لأية غاية أخرى .

(١) لقد وضع ماركس الخطوط الاولى في هذا التحليل في مخطوطاته التي ترجع لعام ١٨٤٤ ثم تناوله على شكل ادق في «رأس المال» .

وهو بعد ذلك السلطة في تحديد المناهج والتنظيم ووقائر العمل وتأمين الادارة التقنية للمشروع .

وحق الاستثمار هو التصرف بثمرة العمل ، اي امتلاك فائض القيمة وتحديد وجهة استعمالها وتوزيعها : استهلاك مباشر ، توظيفات .. الخ .

وحق الانتفاع هو حق الانسان في « ان يتصرف كسيد ، بالشيء المملوك ، في ان يستعمله وفي ان ينتفع منه ، أي يكون له ، إذا كان المقصود وسيلة انتاج ، الحق في تحطيمها أو في بيعها لتحويلها بأكملها إلى مال للاستهلاك .

ان صاحب هذه الملكية يمكن ان يكون فرداً منزلاً وجماعة ويمكن ان يكون الدولة (على شكل رأسمالية الدولة او اشتراكية الدولة) أو مجموع العمال في مجتمع من المجتمعات . ويمكن ان توجد اشكال مختلطة كذلك ، كال « اشراف العمالي » مثلاً ، الذي اسسه لينين وهو وان كان يترك لأرباب العمل ملكية بعض وسائل الانتاج ، إلا انه كان يحرم ، قبل كل شيء ، من حق الانتفاع اي من تحطيم وسائل الانتاج ، على شكل تبذير أو تخريب ويشرف على حق الاستعمال وحق الاستثمار : على حق الاستعمال باحصاء كميات البضائع المنتجة وبتوجيه الانتاج نحو اكثر الحاجات استعجالاً ، وكذلك بالأشراف على الادارة التقنية لكي تؤمن الامدادات الضرورية وتحترم شروط العمل ، ويشرف بالتالي على حق الاستثمار بتدخلاته في الاسعار أو بالتسعيرات التي تحد من الارباح .

اما ما يتعلق بالدولة ، إذا كانت وظيفتها الثورية « تستنفد » في فعل الغاء الملكية الخاصة وتأسيس قواعد اللعب للحيلولة دون كل استرجاع للملكية الخاصة ، فردية كانت أو جماعية ، فان هذا لا يعني ، من اجل ذلك ، أن الانتاج وان الحياة الاقتصادية ، في جملتها ، يتركان للتلقائية . وإذا كانت الدولة الثورية تخلص عن ان تتحول الى اداة للتسيير الشامل ، فانها تستطيع ، باعادة حق الملكية وحق التصرف بفائض القيمة ، في جوهرهما ، إلى العمال

انفسهم ، ان تترك لموامل اخرى من الاندماج الاجتماعي ، لا تكون ادارية ولا استبدادية ، العناية بتوجيه الانتاج ، بدلالة الحاجات ، وخلق اشكال الادارة التي تؤمن الحد الاقصى من الطاقة الانتاجية بالحد الاقصى من مشاركة العمال في هذه الادارة .

فما هي مميزات هذا « النموذج » انطلاقاً من معايير الملكية الاربعة ، المحددة فيما سبق ؟

ان توجيه الانتاج ، يجري ، خلافاً للرأسمالية ، ليس بدلالة الارباح وانما بدلالة حاجات المجتمع ، وهذا ما يحدد جميع اشكال الاشتراكية . ولكن هذه الحاجات ، خلافاً للنموذج الذي تديره الدولة والمركزي (السوفييتي) لا تحدد « من الأعلى » بتوجيهات مركزية من الحزب ومن الدولة وانما بدبذبة السوق وبالطلبات التي تبرز فيه للعيان ، فاذا علمنا ان من يتجابه في هذه السوق ليس هم اصحاب الملكية الخاصة ، ولكن المشروعات الاشتراكية هي التي تتجابه فلن يكون بالامكان اعتبار اقتصاد السوق هذه كالاقتصاد الرأسمالي . وبالمقابل ، صحيح ان الحاجات الفردية التي تمارس ضغطها عليه ، تكون متأثرة ، إن لم تكن محددة ، بمستوى القوى الانتاجية وألوان الحرمان السابقة والنماذج الخارجية .. الخ . لكنه لا يمكن الإفلات من هذا ، دون الوقوع في النزعة الذاتية والمثالية ، ودون الاعتقاد بما في التحديدات « من الأعلى » من فضيلة سحرية ، صادرة عن قادة يتمتعون بمعرفة كلية ، احلوا انفسهم محل العمال وجعلوا من انفسهم ، المترجمين لحاجاتهم ، المعصومين من الخطأ ، أو دون الاعتقاد بما في « اخلاق » منفصلة عن تكييفها المادي من فضائل سحرية . وقد سبق لماركس ان قال عن الحق ، لكن هذا القول يصح في كل قاعدة اجتماعية : « ان الحق لا يمكن ان يكون ابداً ارفع من الحالة الاقتصادية للمجتمع ومن درجة الحضارة التي تطابقها »^(١) .

(١) كارل ماركس نقد « برنامج غوثا » . طبعة اجتماعية ص ٣٢

فما يتعلق بالملكية يعلن الدستور اليوغسلافي لعام ١٩٦٣ (القسم الأول ، الباب الثاني) ان القاعدة التي لا يمكن المساس بها في النظام ، هي الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، التي تستهدف الغاء « أئينة الانسان بازاء وسائل الانتاج وشروط العمل الأخرى » .

إن خاصة التسيير الذاتي ، كما يحددها الباب الثالث ، هي في أنه لا يستطيع أي شخص أن يكون له حق من الملكية على الوسائل الاجتماعية للانتاج ، وما من أحد يستطيع ، — لا الجماعة الاجتماعية — السياسية ولا تنظيم العمل ولا العامل ، بصفته الفردية ، ان يمتلك بمقتضى الصفة القانونية للملكية ، أيا كانت هذه الصفة ، انتاج العمل الاجتماعي ... ان عمل الانسان هو الأساس الوحيد لامتلاك انتاج العمل الاجتماعي وكذلك هو الأساس في تسيير الوسائل الاجتماعية .

هكذا فان الدستور لا يمنح أي وصي ، كائنا من كان ، احتكار الملكية الاجتماعية ، لكي يبعد كل أئينة عن شروط العمل وانتاجه . وكما أن المصانع ليست ملكية للدولة ، مثلاً ، فانها ليست كذلك ملكية للهيئات الاجتماعية العمالية ، فهي تديرها باسم المجتمع ككل ولصالحه .

فما يتعلق بالادارة التقنية ، فان التكنوقراطيين في عصرنا والمهندسين والفنيين والخبراء يلعبون فيها دوراً هاماً بالضرورة ، لكنه نتيجة حتمية للتنظيم العلمي المتزايد للانتاج . والمشكلة الوحيدة هي ان نعرف من يشرف على هؤلاء التكنوقراطيين وهؤلاء الفنيين ، وبدلالة أي المعايير وأي الغايات . ولقد قدمت الانماط المختلفة للمجتمعات القائمة على هذه المشكلات ، حتى الآن ، أجوبة يمكنها أن ترد إلى ثلاثة :

— ففي البلدان الرأسمالية ، يمارس الاشراف والتوجيه في النهاية ، مالكو وسائل الانتاج ، أي الاحتكارات الكبرى .

— في البلدان الاشتراكية ذات النمط الخاضع للدولة والمركزي يمارس ذلك الفريق القائد من الحزب والدولة .

— في البلدان الاشتراكية التي تبحث عن نموذج مؤسس على الـ « تسخير الذاتي » بواسطة الجماعات العمالية .

ولقد اعترض على هذا النظام الاخيراً بأن مجلس العمال المركزي في المشروعات الكبرى، في يوغسلافيا، يضم عدداً هائلاً من المهندسين والخبراء . وهذه واقعة لا يمكن انكارها ، لكنه من المناسب أن نشير ، قبل كل شيء ، إلى أنهم قد انتخبوا لهذا المجلس من قبل العمال أنفسهم ، ومن ثم فإنهم ملزمون بتقديم البيانات لمجموع العمال وبقائهم للحصول منهم على موافقتهم في كل قرار هام (وبأن جماعة العمل تستطيع أن تطلب استعلاء مختلفاً ، وبالتالي مناقضاً ، من خبراء خارجيين عن المشروع) ، وأخيراً يشكل هذا الاعلام وهذه المناقشات وسيلة لتربية دائمة ترفع المستوى التقني والمستوى الثقافي للمجموع وتتيح بالتالي مشاركة متزايدة من قبل الجميع ووصول الجميع الى الوظائف القيادية .

كذلك يكون ضرباً من الطوباوية هنا ان نزعهم تجاوز مستوى المؤهلات الحالي اصطناعياً ، وأن نفرض معايير « عمالية » صرفة ، بحجة محاربة نظام الحكم التقنوي ، تلحق الضرر بنمو الانتاج وبنمو الناس وبالتالي بالعمال في جملتهم .

إن ما يتبقى هو أن كل انتخاب يكون مسبقاً بمناقشة حول الموازين التي يجب أن تصدر اختيار المرشحين بدلالة توجيه المشروع وان اجتماع مجموع العمال هو الذي يقرر قائمة المرشحين.

وفيما يتعلق بحق الاستثمار ، واعني ، بصورة رئيسية ، فائض القيمة ، فانه في كل نظام اشتراكي يبطل ان يكون محتكراً من جانب الملاكين وسائل الانتاج الخاصين لكنه يمكن ان يكون بأكمله تحت تصرف الدولة المركزية التي تكون هي وحدها الحكم في النصيب المدخر للتوظيفات وفي توجيه هذه التوظيفات وفي النصيب المدخر للاستهلاك . أو أن الدولة تقطع فقط جزءاً كبيراً تقريباً من فائض القيمة لتحويل النفقات المشتركة (دفاع ، أعمال كبرى

الخ) وتدع للمشروعات المختلفة ووحدات العمل استقلالها الذاتي من أجل توزيع هذا الفائض القيمة . ولقد كان الاتجاه ، في حالة يوغسلافيا ، منذ حوالي عشرين عاماً ، ان يترك للمشروع نصيب متزايد من فائض القيمة : وفي الوقت الحاضر ، وحتى عام ١٩٧٠ فان نصيب الدولة هو ٢٠٪ ونصيب المشروع ٦٢٪ والمشروع هو الذي يتولى تقرير ما يجب أن يخصص للتوظيفات وما يخصص للاستهلاك .

سوف نبحث فيما بعد كيفية السير المحسوس لهذا النظام الذي رسمنا الخطوط الاولى لنموذجه بصورة مجردة .

قبل أن نعالج هذا البحث ثمة ملاحظة أخيرة لا بد منها لبيان أهميته التاريخية ، حتى ولو كانت التجربة لم تطبق حتى الآن إلا في بلد صغير هو : يوغسلافيا . حق في البلدان الاشتراكية التي ثبت فيها النموذج الخاضع للدولة والمركزية فان مقتضيات النمو قادت الى اصلاحات اقتصادية ، تسير كلها (بما في ذلك الاتحاد السوفيتي) في الاتجاه نحو « النموذج » الذي كان يبحث عنه في يوغسلافيا منذ عام ١٩٥٠ وخاصة في اتجاه الدور المتنامي الممنوح للسوق والاعتراف باستقلال ذاتي معين للمشروعات . إن البحث اليوغسلافي عن نموذج جديد ليس إذن حادثاً من التاريخ ، انه يعبر عن وجه أساسي للمنطق الداخلي في نمو مجتمع اشتراكي .

* * *

قد يبدو مخالفاً للمألوف ان تكون بعض ملامح النموذج الاشتراكي القادر على تلبية مقتضيات الثورة العلمية والتقنية الجديدة قد تجلت خطوطها الاولى في بلد صغير ، وخاصة في بلد كان ينطلق من مستوى ضعيف جداً من التنمية . فما تفسير هذه المفارقة ؟

كانت يوغسلافيا ، في عام ١٩٤٥ ، بعد كفاح الانصار الذي دام اربع سنوات ، بلداً من بلدان اوربا النادرة التي تحررت تماماً تقريباً من الاحتلال

الهناري بأسلحتها الخاصة قبل ان تطأ أراضيا أقدام أي جيش من جيوش الحلفاء . وكان النظام الاشتراكي الذي أقامه الشيوعيون اليوغسلاف بعد الحرب يتجه إلى محاكاة النموذج المركزي السوفييتي . ذلك أن ضرورات الحرب ، ثم ضرورات إعادة البناء ، وبالتالي ضرورات مراحل الكفاح الأولى من أجل النمو - أي الأسباب المماثلة للأسباب في روسيا عام ١٩١٧ - كانت تستوجب ، من جانب آخر ، هذه النزعة المركزية الدقيقة .

غير أن الثورة كانت منذ عام ١٩٤٨ مهددة بالتشويه البيروقراطي . وكانت يوغسلافيا بدورها ، تقوم بتجربة قاسية : لا يمكن أن يؤول الأمر بالاشتراكية لتصبح مصلحة للإيرادات لتحقيق التكديس الأولى دون أن تقدم معناها الانساني . حقيقة أن تطبيق النظام الاشتراكي الضروري في الإنتاج يسمح بوضع نهاية للاستغلال الرأسمالي . لكن تضخم جهاز الدولة وبنية المركزية والبيروقراطية والاستبدادية ييسر دوام ألية الطبقة العمالية ، حتى بعد أن يلغى الاستغلال الرأسمالي ، الأمر الذي يناقض مبدأ الاشتراكية نفسه ، المبدأ الذي ليس شكلا من أشكال تنظيم علاقات الإنتاج فحسب ، ولكنه ، انطلاقا من هذه العلاقات الجديدة ، التي تكون وسيلة لذلك ، تحرير للعمال كذلك من أشكال الالينة جميعها وتفتح قام للانسان ولكل انسان ، وهو غاية الاشتراكية الاخيرة .

كان هذا التناقض مقنعا ، في بداية العمل ، بالمهام الأولى الملحة لاصلاح الاقتصاد والتكديس الأولى قبل كل شيء ، ثم بخطوة النموذج الذي أعده الاتحاد السوفييتي الذي كان ، بعد أن فتح في عام ١٩١٧ ، أول ثغرة في النظام الرأسمالي وبعد أن كان أول من قدم بديلا فعليا للنظام الرأسمالي ، يعتبر أنه الشكل الوحيد الممكن للاشتراكية .

بيد أن توقيع الحزم على يوغسلافيا من قبل ستالين

والـ « كومنفرم »^(١) في عام ١٩٤٨ والعقوبات التي اتخذت ضدها مباشرة لفرض ايدولوجية رسمية عليها بشل اقتصادها ، كانت كارثة عليها ، بقيت بسببها ، مدة عام كامل مهددة بالجماعة وحشرت حشراً تحت طائلة الموت ، لطلب المعونة من البلدان الرأسمالية . إلا أنه كان لهذه الازمة المرعية ، في نفس الوقت وجهها الايجابي : فبعد هجوم كهذا من جانب المعسكر الاشتراكي بحسب التوجيه المقرر من ستالين ازيلت العقبة التي كان يشكلها « التابو »^(٢) الايدولوجي . ولقد قاد البحث في أسباب هذا التدخل ، الشيوعيين اليوغسلاف — كما قاد التدخل في تشيكوسلوفاكيا ، بعد عشرين عاماً ، شيوعيين آخرين — إلى التساؤل فيما إذا لم يكن انتهاك واضح الى هذا الحد ، للمبادئ، المنادى بها رسمياً من الدولية البيروليتارية وللاستقلال الذاتي لكل حزب ، فسادا بيروقراطياً ، ومعتقدياً ، واستبدادياً من جانب النظام الاشتراكي على نحو ما نما في الاتحاد السوفييتي بعد موت لينين .

لقد أزيلت شراسة الطعنة نفسها العقبة التي كانت تحول دون تحليل حاسم للنموذج السوفييتي . ومن خلال مبالغات المهارات الجدلية (وهو امر كان يمكن فهمه بسهولة في الوقت الذي كانت فيه قرارات الكومنفرم ، كقرارات عام ١٩٤٩ مثلاً ، تعلن أن : « الحزب الشيوعي اليوغسلافي هو بين أيدي سفاكين ولصوص » وتدعو الشعوب اليوغسلافية الى التمرد على إدارة الحزب والدولة) ، بدأ في يوغسلافيا تجديد للدراسات الماركسية ، وكان الاحسن والاسوأ يختلطان

(١) كان « الكومنفرم » هو لجنة استعلام الاحزاب الشيوعية التي اعادت ، في الحقيقة تكوين « الكومنترن » ، على شكل اقل صلابة في الظاهر ، اي الدولية الشيوعية ، التي حلت ، في الحرب العالمية الثانية ، لتترك مختلف الاحزاب الشيوعية مزيداً من الاستقلال الذاتي لاهداد سياساتها الوطنية .

(٢) tabou مؤسسة دينية في بولينيزيا تسم شخصاً او شيئاً بالصفة المقدسة وتحرم الاقتراب منه والمساس به ثم اصبحت الكلمة صفة لكل مقدس ، محرم .

« المترجم »

في هذا التجديد لكن الناس عكفوا من جديد على قراءة ماركس ومانجلز ولينين وعلى التفتيش لديهم عن موازين نظرية تسمح بالحكم على الممارسة السوفيتية وإعادة التفكير بالممارسة اليوغسلافية .

كان هذا النزاع للاتهام ميسر في يوغسلافيا بسبب من ان الجهاز البيروقراطي لم يكن قد مضى على وجوده عندئذ إلا سنوات معدودات وان قبضته على البلاد كانت اضعف من قبضة الجهاز الستاليني الذي بات عمره ربع قرن من الزمان في الاتحاد السوفيتي . وكانت حيوية « روح الانصار » ، في يوغسلافيا ، التي جبلت من النظام والمبادرة معا ، قد خلقت فضلا عن ذلك ، في هذه البلاد التي كانت فيها حركة الانصار ام حركة في أوروبا ، وضعا كان فيه المطلب الشعبي في المشاركة باتخاذ القرارات ، قويا على نحو خاص ، في الاساس .

وحدث في هذا الطرح الجديد والعميق للمناقشة ، أن ظهرت للعيان اتجاهات تنزع الى تحقيق المساواة واتجاهات تعمل على اشاعة الفوضى . وهو أمر لا يمكن انكاره . بل وجد منظرون يمجدون بلا حدود ، بروح الحرية المطلقة والبرودونية^(١) ، فضائل التلقائية المحضة .

لكن النتيجة العامة التي استخلصتها ادارة الحزب الشيوعي اليوغسلافي وتمسكت بها كتوجيه عام ، كانت هي العودة الى تعاليم لينين ، فيما وراء الصورة التي قننها ستالين للينينية .

هكذا أعيد الى الازمان كيف ان لينين قد ميز دائما الاجراءات العابرة التي يفرضها وضع في حالة حرب او الشدة أو الحصار ، عما كان يصدر عن المبادئ .

(١) نسبة الى Proudhon وهو فيلسوف فرنسي اشتراكي في القرن التاسع عشر كان يدعو الى الثورة الاجتماعية لتأمين المساواة الكاملة للأفراد وحريتهم المطلقة ، واعتبرت اشتراكيته التي تؤدي الى الفوضى مناقضة للماركسية .

عندئذ درست بصورة مذهبية النصوص الاساسية المتعلقة بالـ « اشراف العمالي » ، وأرهف السمع من جديد للنين وهو يقول امام مؤتمر السوفييت الثالث في يناير (كانون الثاني) ، في معرض تشييد الاقتصاد الاشتراكي الجديد : « كنا نعرف ، بادخالنا الاشراف العمالي ، انه لا يمكن ان ينتشر في روسيا كلها الا بعد وقت ، ولكننا كنا نريد ان نبين أننا لم نكن نعتزف إلا بطريق واحد ، هو طريق التحولات الآتية من الأدنى حيث يعدّ العمال ، أنفسهم ، في القاعدة ، مبادئ النظام الاقتصادي الجديدة ... اننا نعرف جيداً بان مهمتنا صعبة ، لكننا نؤكد بان من يباشر الاشتراكية بالرجوع فيها الى التجربة وإلى غريزة الجماهير الكادحة هو وحده الاشتراكي . انها سوف 'تقتزف' اخطاء شتى ... وما زال العمال والفلاحون لا يثقون ثقة كافية بقوتهم الخاصة ، فقد عودتهم سنة مزمنة ، انتظار الأوامر وتلقيها من الأعلى ... ان ذكاء عشرات الملايين من المبدعين يقدم ما هو اسمى غاية السمو من أوسع التقديرات واكثرها عبقرية . »^(١)

وكذلك قوله « يجب علينا ان نوفر للكتل الشعبية حرية كاملة في الخلق . »^(٢)

« ليست الاشتراكية نتيجة المراسيم الصادرة من الأعلى . فالأوتوماتيكية الادارية والبيروقراطية غريبة عن روحها ، ذلك ان الاشتراكية الخلاقة هي من صنع الجماهير الشعبية نفسها . »^(٣)

« ان الاشراف العمالي يمارس من جانب العمال جميعهم ومستخدمى المشروع جميعهم ، أما مباشرة إذا كان المشروع صغيراً الى حد ما حتى يكون ذلك ممكناً ، وأما بواسطة ممثلين يجب ان يكونوا منتخبين مباشرة في الجمعيات

(١) لنين - مؤلفات . مجلد ٢٦ ص ٤٨٩ - ٤٩٦

(٢) المصدر السابق ص ٢٦٩

(٣) المصدر السابق ٣٠٠

العمامة . « (١)

تلك هي نقطة الانطلاق في تفكير الشيوعيين اليوغسلاف حول اعداد نموذج للاشتراكية مبني على مشاركة العمال في اتخاذ القرارات على أوسع نطاق والذي دعوه ، معارضة للنموذج القائم على المركزية ، النموذج القائم على التسيير الذاتي للعمال .

ان الاشتراكية المبنية على التسيير الذاتي ليست ، كما يشير الى ذلك عن طيب خاطر الشيوعيون اليوغسلاف ، واقفاً فعلياً تاماً ، فهي ما زالت بعد ، في شطر عريض منها ، برنامجاً ، توجيهياً ، يصطدم تحقيقه الكامل بشتى العقبات : عقبات موضوعية ، اهمها ضرورة التغلب على تركة ثقيلة من التنمية ، وعقبات ذاتية كذلك ، اهمها ضرورة الكفاح ، دون توقف ، سواء ضد الاتجاهات الى الحرية المطلقة ، الهدامة ، أو ضد مخلفات العقلية البيروقراطية الاستبدادية ، والحنين الى رفاهيات اسلوب الادارة الستالينية .

لكن التوجيه ، منذ عشرين عاماً ، ما يزال باقياً . وهو يلهم العمل النظري والاجراءات التطبيقية الاساسية .

وانطلاقاً من تحليل لجوهر الستالينية بدأ الشيوعيون اليوغسلاف تحويل النموذج الاشتراكي باتخاذ سلسلة من الاجراءات لمسد الطريق على الاتجاه الى تولي الدولة ادارة المجتمع وعكس هذا الاتجاه ، وهو ما كان يقود ، كما بين ذلك لينين ، الى ان يحل الحزب والدولة محل الطبقة العاملة والى بناء الاشتراكية من اجلها وليس بها .

كان أول اجراء يتخذ في هذا الاتجاه ، في مطلع عام ١٩٥٠ : إذ أوقف تزايد جهاز الدولة بالغاء ما يقرب من مائة ألف مركز وظيفي .

(١) لينين « مشروع لوضع قواعد حول الاشراف المالي » ، نوفمبر ، (تشرين الثاني) عام ١٩١٧ - مؤلفات مجلد ٢٦ ص ٢٨٤

ووضع الاجراء الثاني ، الذي كان ينطلق بعملية لا يمكن تغيير سيرها ، حداً للالتباس بين الملكية الاجتماعية وملكية الدولة : هكذا سلحت ادارة المصانع ، بموجب قانون ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٥٠ ، الى العمال .

منذ ذلك الحين كان « الانعطاف » نحو التسيير الذاتي ، قد اتخذ .

وثمة افكار رئيسية ثلاث سوف تهيمن على تطور النظام التالي كله :

١ - يجب ان تصبح ملكية الدولة ملكية اجتماعية تدار ، ليس انطلاقاً من مركز وحيد يعتبر عالماً بكل شيء ، وانما بمجموع المنتجين المباشرين وبالعمال وبهذا كان يترك التصور المركزي للخطة إلى تصور يولي ثقته اكثر فأكثر إلى مبادرات القاعدة .

٢ - كان لا بد لهذا الشكل الجديد من ان ينتقل من الاقتصاد إلى مجموع العلاقات الاجتماعية . ولم يكن في الوسع ارجاء « تلف » الدولة ، الذي توقعه ماركس ولينين ، الى ما لا نهاية ، إذ بدون ذلك لم يكن لخلايا الاساس في المجتمع حياة خاصة ولم تكن سوى أدوات تنفيذ لـ « مركز » ، الكلي القدرة ، الذي كانت تصدر عنه التوجيهات جميعها . وكان لا بد للعكس الكبير من ان يبدأ في هذا الميدان ، شأنه في جميع الميادين الأخرى ، مستبدلاً بالدولة البيروقراطية المركزية ، نظاماً من الاستقلال الذاتي يتخذ فيه ملايين الرجال القرارات التي تتعلق بها مصيرهم .

٣ - يجب على الحزب ان يجعل بينه وبين جهاز الدولة مسافة لئلا يصبح عضواً في السلطة التنفيذية وليكون ، حقاً ، تعبيراً عن الطبقة كلها ، ووعياً نظرياً للطبقة ، مهمته الأساسية لا اعطاء التوجيهات بل إيقاظ المبادرات والتنسيق بينها .

كان الأمر يقتضي توافقاً في الظروف : « نشأة » حديثة ، نسبياً ، لجهاز الحزب والدولة كطائفة متميزة وبقاء روح الانصار وصدمة الهجوم الستاليني الذي نبه ارادة الاستقلال في شعب بأكمله ، وذلك حتى يتغلى هذا الجهاز

البيروقراطي ، دون كبير مقاومة ، عن امتياز ، ودون ان يكون من الضروري اطلاق « ثورة ثقافية » من عقالها على النمط الصيني ، مع جميع مخاطرها ، لتحطيم الامتياز .

لكن مسيرة كبرى كانت ما تزال ضرورية - وهي لما تزل اليوم بعيدة عن نهايتها - لكي تدار المصانع فعلياً من قبل العمال ، والكومونات من قبل المواطنين والجامعات من قبل المدرسين والطلاب وأموال التأمين من قبل المؤمن عليهم .. الخ

انها لمسيرة صعبة ، لأن افضل صعيد يتحقق عليه نموذج لاشتراكية تقوم على التسيير الذاتي تحقيقاً كاملاً هو حالة من القوى الانتاجية تكون فيها الثورة السبرانية قد كشفت عن نتائجها جميعها ويكون « العامل الجماعي » (في وحدة عمله اليدوي والفكري التي لا يمكن انقسامها) ، قادراً على التحكم بانتاجه بصورة واعية ومستقلة .

لم يكن هذان الشرطان ، عام ١٩٦٩ ، متحققين في يوغسلافيا ، وكنا أقل تحقيقاً ايضاً في عام ١٩٥٠ . كان لا بد اذن ، كما فعل لينين ، من عكس التخطيط المتخيل النظري : فكما ان لينين لم يتردد في عكس الترتيب « المثالي » : نضج اقتصادي ثم الاستيلاء على السلطة السياسية ، وكان قد بدل قبل كل شيء العلاقات الاجتماعية والسياسية لكي يدفع بعد ذلك نحو القوى الانتاجية والنضج الاقتصادي^(١) ، كذلك فان الشيوعيين اليوغسلاف ، على اساس مادي كان لا يزال ضعيفاً ، قد منحوا ثقتهم لحركة العمال اليدويين أو الفكريين المستقلة ، الذين كانوا على هذا النحو ، المشاركة الفعالة اكثر فاكثر في اتخاذ القرار .

كان الانتقال من ملكية الدولة التي تولد تكاثر طائفة بيروقراطية الى ملكية اجتماعية بواسطة مجموع العمال ، هو الشرط الأول للتحويل الجوهري .

« ١ » انظر ما تقدم ، مطلع الفصل الثالث

إذ ان الديمقراطية الاشتراكية لا يمكن ان توجد ، عندما تكون الطبقة العمالية صورياً ، في السلطة ولكنها تكون بالفعل محرومة من الحق الرئيسي لكل طبقة مسيطرة : التصرف بفائض قيمة العمل الاجتماعي .

إذا بقي هذا الحق احتككاراً لجهاز بيروقراطي مركزي فان الطبقة العمالية برمتها تكون في وضع من التبعية والألينة . فان جميع المؤسسات ، حتى اكثر المؤسسات ديموقراطية في الظاهر ، تتسم عندئذ ، مرة أخرى ، كما في الديمقراطية البورجوازية ، بطابع « صوري » . هكذا فان الدستور الستاليني لعام ١٩٣٦ ، مثلاً ، الذي كان يصوغ مبادئ رائعة قد صدر في حقبة المحاكمات والتطهيرات والمذابح السيئة . أو انه ايضاً في اللحظة التي يذكر فيها مؤتمر موسكو في عام ١٩٦٩ بمبادئ استقلال كل حزب وبالألا تدخل ، يفرض على تشيكوسلوفاكيا ضد ارادة حزبيها وشعبها ، نموذج غريب عن حاجاتها ، باسم ايدولوجية مركزية واستبدادية انتهت الى ان ترى انحلال الاشتراكية في كل تغيير ديموقراطي .

ان المنتج هو ، وفقاً لمبدأ التسيير الذاتي ، في يوغسلافيا ، موضوع الحقوق جميعها . يجب عليه ، كما ينص الدستور (مادة ١٠) ، ان يقرر « مباشرة بقدر ما يمكن » ، ليس في شروط العمل فحسب بل وفي توزيع الدخول ، أي فائض القيمة .

وكما هي الحال في مشروع لينين حول الاشراف العمالي ، في المشروعات الصغيرة (التي يصل عدد العمال فيها حتى الثلاثين) ، فان المجلس العمالي يتكون من مجموع الشغيلة . اما في المشروعات الكبرى فيتألف من أعضاء منتخبين من مجموع هيئة العاملين ، ولكل عامل الحق ، من جانب آخر ، في ان يشهد اجتماع اللجنة . ولا يمكن لأي شخص ان ينتخب مرتين متتاليتين في المجلس وذلك لكي يؤمن الحد الأقصى ، بصورة دورية ، من المشاركة .

ان العمال يقررون بانفسهم سياستهم في الاقتاج . وهم على هذا النحو يرثون ،

بصورة فعلية ، حقوق الملاكين الحقيقية في وسائل الانتاج . إلا ان « القاعدة المصطلح عليها » الوحيدة هي انهم لا يستطيعون تدمير وسائل الانتاج (إلا من اجل استبدالها بأقن منها) وانهم لا يستطيعون ، من حيث انهم جماعة ، استغلال عمال آخرين : لكل من يأتي للعمل في المشروع جميع حقوق عمال هذا المشروع .

يهذين الشرطين تقرر جماعة العمل طبيعة المنتجات وحجمها ونوعها ، وبعد أن تكون قد أوفت بالتزاماتها تجاه المجتمع الاجمالي ، تقرر توزيع الارباح (توظيفات معدل الأجور ، الخ .)

ولا يتعلق وضع العمال بالمعايير المعينة « من الأعلى » بل بالنجاحات الحاصلة في السوق .

وعلى هذا النحو يجري تجنب ذاتية الادارة « من الأعلى » ولا يكون ثمة نية في تجنب القوانين الاقتصادية الموضوعية . فاذا لم تعد المقولة الرأسمالية في الربح موجودة ، مع الاشتراكية ، بسبب من ان ملكية وسائل الانتاج الخاصة قد استبدلت بملكية اجتماعية ، فان قانون القيمة يستمر في العمل . وقد اضطر ستالين نفسه للاعتراف بذلك بعد خمس سنوات من بدء المنعطف اليوغسلافي : وعلى المستوى الحسالي لنمو قوى الانتاج ، ليس من الممكن انكار دور السوق المنظمة ودور قانون القيمة المؤسس على وجود هذه السوق . ولا يمكن لتخطيط مركزي للحاجات والموارد وللانتاج ، ان يصرف النظر عن قوانين السوق وأن يعبر عدم التوازن بين الانتاج والحاجات عن ضخامات فاحشة . اكدياس من البضائع غير مباعه ، أو على العكس ، بضائع مخفية من السوق عاملة على توليد التهريب والسوق السوداء .

ان اصلاح اقتصاد السوق ليس هدفاً في ذاته . حتى انه يحمل في طياته اخطاراً فادحة ، كخطر تسويق جميع القيم الانسانية ، ولكنها مرحلة لا مفر منها في مستوى معين من نمو قوى الانتاج . وهذا أمر صحيح إلى حد ان

جميع البلدان الاشتراكية ، ابتداء من اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، قد اضطرت ، بعد يوغسلافيا بسنوات ، الى التسليم بهذه البديهة والى توجيه اصلاحاتها الاقتصادية هذه الوجهة .

ذلك ان اقتصاد السوق لن يحذف بمرسوم : فهو لن يختفي إلا عندما تصبح الوفرة كافية لكي لا يعود لمنتجات الاستهلاك الواسع اية « قيمة » .

لقد بلغت قوة تأثير النظام حداً أن يوغسلافيا ، تأتي بالنسبة لرفع مستوى الانتاج القومي الصافي للفرد ، في سنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، مع رومانيا ، على رأس جميع البلدان الاشتراكية (بما فيها اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية^(١)) وفيما يتعلق بالمقارنات مع البلدان الرأسمالية ، كان ارتفاع الطاقة الانتاجية في العمل قد بلغ حداً في يوغسلافيا ، في الزراعة وفي الصناعة على حد سواء ، بحيث غدت أول بلد اشتراكي - ليس دون صعوبة حقيقة - يسير في طريق تحقيق قابلية استبدال عملته بعملات البلدان الرأسمالية .

هذه النتائج تسمح بالاجابة بسهولة اكثر على اعتراضات معينة تساق ، قبلها ، دون دراسة محسوسة للنظام .

١ - كيف يمكن للتسيير الذاتي ان يتحقق في المشروعات الكبيرة جداً ذات النطاق الوطني ، ويتطلب لادارتها مستوى عالياً من التقنية كالسكك الحديدية مثلاً والبريد والتلغراف والتلفون وانتاج الكهرباء وتوزيعها ؟ الخ .

من البديهي ، قبل كل شيء ، ان التسيير الذاتي ، في مثل هذه المشروعات ، يجب ان يتحقق بصورة غير مباشرة ، أي بواسطة نظام تمثيلي ، بما انه ليس من الممكن جمع هيئة العمل الجماعية كلها .

لقد عثر على حل مشكلة الادارة الديمقراطية بالتمييز بين مستويات عديدة من التقرير . فبالنسبة للسكك الحديدية ، مثلاً ، وضعت اربعة مستويات من

(١) المصدر ، كتاب السنوي الوطني للاحصائيات الحسابة ، الامم المتحدة عام ١٩٦٧ .

التقرير ، لمجالس العمال (المنتخبة من كافة المستخدمين في السكك الحديدية) .
في المستوى الأعلى ، الذي يقرر في المشكلات التقنية ، كم مشكلة ساعات العمل
او مشكلة التنسيق مع الشبكات الأوروبية ، لا يعالج اي قرار في التوظيفات
وفي التكديس . وفي المستوى الثاني تبحث ، على العكس ، مشكلات التعريفات
والمكوس والتوظيفات وتوسيع الشبكات والبحث ، وهي أمور ترتبط بخطط
طويلة المدى لنمو البلاد . ولا تكون ممثلة في هذه الهيئة لا الحكومة ولا
الجمهوريات ولا الاتحاد . وعلى عكس ذلك يستطيع ممثلو مستخدمي السكك
الحديدية ، في الغرفة الاقتصادية ، ان يكونوا معارضين لمصالح أعم . ذلك ان
هيئة النقل في هذه الجمعية لا تتخذ قرارات ، من جانب آخر ، ولكنها تحدد
توجيهها . ولا ينكر ان هذا النظام لا يستبعد التناقضات ، أو تنازع المصالح ،
ومطالب الاقاليم التنافسية احياناً ، على سبيل المثال . إلا ان ما له دلالة هو ان
التسيير الذاتي في هذا القطاع ، شأنه بصورة عامة في جميع القطاعات ، لا
يعوق النمو : حقيقة ان الخطوط التي بنيت مجدداً لخط سراجيفو إلى سكوبجه
أو خط بلغراد إلى بلوتشه ، ليست مدرة للربح مباشرة ، لأنها تجتاز مناطق لم
تستغل إلا قليلاً . ولكن انشاءه نفسه يتيح ، على المدى الأبعد ، نمو هذه
المناطق الذي يساعد بدوره على عائدة الشبكة . عندما طرحت مشكلات
ك هذه على مستخدمي السكك الحديدية فاجابوا فيها إيجابياً ، كان برهاناً على
انهم لا يتخذون قراراً بدلالة مصالحهم المباشرة فحسب وانهم يقبلون بحبس
قسم من الدخول لصرفها على تحديث التجهيزات ، وهو ما لا يتيح زيادة مباشرة
في اجورهم وانما يسمح بتحسين وضعهم على المدى الطويل . كما قدم برهان
اضافي ، عندما طرح قرض من أجل تحديث المعدات في الطرق الحديدية ، في
اكتتاب المستخدمين في هذه الطرق بمقدار ٩٠ ٪ من هذا القرض . وهو أمر لا
يمكن تصوره في اي نظام لا يكون فيه ارتباط اقتصاد بدهي بين التضحية التي
يقدم عليها حالياً ونتائج المشروع طويل الأجل .

٢ - كيف يمكن للتسيير الذاتي ان يتحقق في مشروعات لا تكون مدرة للربح مباشرة ، كالجامة ، مثلاً ؟

ليس للدولة هنا ايضاً ، بوصفها دولة ، ممثلون : فالعضو المحرك هو « هيئة التعليم الجماعية » التي تضم ، في اطار الجمهوريات ، ممثلين عن المجالس العمالية للمشروعات والخدمات الاجتماعية والمدرسين والطلاب .

في نطاق هذه الهيئات الجماعية تعد خطط نمو الجامعة ، طويلة الأجل وتسوي مشكلات التمويل . ان المشروعات الكبرى تقدم الأموال الضرورية ، إذ أن تكوين الكوادر التي تحتاج اليها يتعلق بها . وتتدخل الدولة ، من جانب آخر ، في هذا التمويل : فهي تمد ، وسطياً ، من ٣٥ الى ٥٠ ٪ اعتمادات البحث الأساسي ، لكنها لا تعين معياراً لقيمة اشتراك المشروعات .

بيد ان مجلس التربية والثقافة في الجمعية الاتحادية يحدد ، بالمقابل ، ليس على شكل توجيهات بل بصفة مبادئ ، للارشاد ، البرامج العامة وموازن امدادها بالمدرسين وقواعد منح الرتب .

أما ما يتعلق بمجالس الجامعات (التي تضم المدرسين وممثلين منتخبين عن الطلبة) فانها تعد بصورة مستقلة لوائح الجامعة الأساسية وتحدد الخطط والبرامج وتتصرف بالأموال التي تجرى للجامعة وتضع حلولاً لمشكلات الكوادر .

ومن العبث ان نخفي هنا كذلك ، الصعوبات : . مقاومات بيروقراطية من بنيات الدولة القديمة ، لا مساواة في رواتب المدرسين وبالتالي منافسة (بل ومزاحمة كذلك) بين الجامعات ، وكذلك اتجاه الى تمييز علوم الطبيعة ، باعتبارها اكثر ايراداً مباشرة بالنسبة للعلوم الانسانية (ولكن اي نظام ، بدءاً من الولايات المتحدة الى الاتحاد السوفيتي مروراً بفرنسا ، ينجو من هذا الاغراء ؟)

٣ - ثمة اعتراض ثالث على نظام التسيير الذاتي يبنى على ما في ادارة

المشروعات من صعوبات تستلزم ، في الشروط الحالية للعلم والتقنية ، مؤملاً
عالياً . انها مشكلة واقعية ، لكنها في نظر من ليست له نظرة بالغة السذاجة
عن التسيير الذاتي ومن يرجع الى تجربة يوغسلافيا المحسوسة لا الى احكام
قبلية ، متجاوزاً افق برودون الضائمي ، يبدو ان هذه الكوادر ، وبصورة
عامة ، اكثرها كفاءة ، تلعب دوراً هاماً في اعداد « الملف » من أجل اتخاذ
القرار . فحسباً يناقش المجلس العمالي ، مثلاً ، في خطة الانتاج وفي تجديد
الادوات أو في مسألة مجالات التصريف ، فان المهندسين والفنيين أو الاقتصادي
الذي أجرى دراسات حول السوق يلعبون دوراً هاماً تقريباً . ان ادارة مشروع
كبير هي مشكلة علمية معقدة . كل واحد يأتي الى اجتماع المجلس العمالي
باختصاصات ومعارف ، عن المشكلة ، مختلفة .

انها لغوائية صرفة ان تتخيل بان كل انسان يستطيع ان يجيب على جميع
الاسئلة ، فالاساسي هو ان تكون لكل واحد اطلع من قبل المختصين على
مختلف الاختيارات الممكنة ، امكانية المناقشة في ذلك واقتضاء الحصول على
المعلومات ، التي قد تكون مناقضة ، من خبراء غرباء عن المشروع ، وتبيان
رأيه في الاتجاهات العامة وكذلك في شروط العمل والاجر . اصف إلى
ذلك ان الكوادر التي تمثل مشاريع المستقبل هي مسؤولة عن تحقيقها وعن
نجاحها أو عن فشلها امام مجموع العمال .

توجد هنا بوادر ديموقراطية اشتراكية صحيحة ، حتى وان لم يكن السير
الواقعي ، بسبب التنمية خاصة والتخلف الأولي ، بلا عقبات مفاجئة
؛ — يتساءل المرء احياناً عما إذا لم يكن يخامر العمال ، ما داموا يملكون
حق التصرف بحرية بفائض القيمة الناشئ (وهو ما يعتبر المبدأ الاساسي في
التسيير الذاتي) ، الميل « لإلتهامه » على شكل اجور ، على حساب التوظيفات
والنمو . ربما يكون الأمر كذلك ، على هذا النحو ، في نظام رأسمالي أو في
نظام اشتراكي مركزي وبيروقراطي ، حيث لا توجد رابطة اقتصادية مباشرة

بين الجهد المقبول والمزايا المكتسبة للمستقبل . بما أن صاحب العمل ، في الحالة الأولى ، هو الذي يتصرف بفائض القيمة ، وأن هذا الفائض القيمة ، في الحالة الثانية ، يكون مشتملا في الكتلة المغفلة والبعيدة التي تديرها الدولة ، عندما يتعلق الدخل الشخصي مباشرة وبصورة مطابقة للواقع ، بدخل المشروع ، نظراً لأن هذا الدخل وظيفة مباشرة لامكانيات الانتاج والاعداد الحديث في المشروع ، تصبح التوظيفات ، بالنسبة لكل عامل ، في أهمية الدخل المباشر . وليس المقصود هنا ، البتة ، نظرة نظرية ، إذ أن عدد الافلاسات الحاصلة بسبب النقص في التكديس والتوظيفات هو قليل جداً بالنسبة لمجموع يوغسلافيا .

بما لا مرأ فيه أن هناك مشكلات بل وتناقضات موجودة . ان ما يميز « المناخ الثقافي » ، من جهة أخرى ، في يوغسلافيا ، هو أن القادة أنفسهم يلفتون انتباه الملاحظ إلى الصعوبات وإلى النواقص ، وهو ما يضاد بصورة فريدة «روح الزهو» المعتادة في الانظمة الاشتراكية المركزية ، حيث يستقبل النقد ، على وجه العموم ، كاهانة ان لم يكن بداية لحياة .

لقد ركز القرار الذي اتخذته مؤتمر رابطة الشيوعيين اليوغسلاف التاسع ، في النمو الاشتراكي ، على هذه الوجوه الحاسمة : « إن الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي قد أحدث تفاقماً في التناقضات الموجودة في صميم المجتمع كما أحدث تخمراً سياسياً وأيديولوجياً كثيفاً » .

فمن سمي وراء الارباح المباشرة ، على حساب الخطط طويلة الاجل ، واستغلال « لايراد الوضع الراهن » من أجل المشروعات ذات الامتياز بحسب الظروف ، مع جميع الالتواءات التي تنجم عنها وبطالة تكنولوجية واستنزاف لليد العاملة المؤهلة باتجاه الخارج ، واضرابات عندما تتعارض مصالح الجماعات ، هذه الصعوبات الموضوعية جميعها قد وجدت . كما وجدت كذلك صعوبات ذاتية : حنين الى العلاقات البيروقراطية – التكنوقراطية ، تمجيد فوضوي للتلقائية المحضة على حساب العنصر الواعي ومنازعات في المصالح وبين الجماعات .

لكي يحقق نموذج التسيير الذاتي الاشتراكي تحرر العمل من جميع الالينات، كامل التحرر ، دون السقوط من جديد ، لا تحت سيطرة الملكية الخاصة ، ولا تحت سيطرة المركزية التابعة للدولة ، فان المشكلة الاساسية تكسون باحكام ربط التسيير الذاتي بقوى الثورة العلمية والتقنية الجديدة .

وهذا يستلزم اجتياز مرحلة جديدة من التسيير الذاتي هي : مرحلة التكامل ، التي تسمح بايجاد الروابط بين مبادرات العمال بالتخطيط العلمي .

إن التكامل ، في هذه المرحلة من نمو الاشتراكية في يوغسلافيا ، يلائم المتطلبات التقنية التي تفرض ، في كل نظام اليوم ، تركيز الوسائل المتبعة لتكوين الوحدات الاقتصادية الكبرى التي لا غنى عنها لاعطاء انتشار الثورة العلمية قاعدته اللازمة .

في النظام الرأسمالي تتم عملية التركيز وفقاً لشريعة الغاب ، الكبار يفترسون ويلتهمون الصغار .

في الاشتراكية المركزية يطلب التركيز بالحاح منذ البداية : إذ يعتبر اقتصاد الامة بأكمله كمشروع واحد يدار مركزياً وفقاً لتنظيم مراتبي متسلسل ، تكون فيه وحدات الاساس ، خاضعة ميكانيكياً للطلبات الملحة ، الاعلى منها .

أما النموذج اليوغسلافي فانه يتجه إلى تكامل من نمط جديد . فبدلاً من أن يكون التوحيد من النوع المكنى ، انطلاقاً من مركز وحيد ، مفرق النظام كله بتوجيهاته ، يُبحث ، في يوغسلافيا ، انطلاقاً من وحدات مستقلة ، مباشرة الاعداد المشترك لاهداف مشتركة تسمح بخلق مجموعات أوسع تنظم ذاتياً بصورة متبادلة ، وبكلمة إنشاء وحدة غير مكنية ، وإنما سبرانية .

إنها لمرحلة جديدة وحاسمة ، إذ أن التسيير الذاتي ، في بداية انطلاقه ، من واقع شروط ميلاده التاريخية نفسه ، قد تحدد سلبياً ، برد الفعل ضد النموذج

السابق القائم على المركزية، كأنه عكس المركزية، كأنه مجرد لامركزية وكان الخطر هو تفتيت الاقتصاد .

حتى لقد مكن بعض المنظرين اللامسؤولين ، لتفسيرات ، في الخارج ، سيئة القصد ، وذلك باعتمادهم على فردية متأثرة بروسو ، على حين أن القادة في رابطة الشيوعيين اليوغسلاف كانوا يستندون أكثر فأكثر على فلسفة بالغة البساطة ليس الفرد ، وفقاً لها ، المنزل ، المجرد ، أي فرد الانسانية – البورجوازية، هو صاحب جميع الحقوق ، بل صاحبها ، المتمتع بها، هو الفرد الذي يعرف كمنتج من مجموع علاقاته مع الطبيعة التي يحولها، ومع المجتمع الذي ينظم عمله وثقافته. وقد سبق لما ركس أن كتب في قضيته السادسة عن فيورباخ : « ليس الجوهر الانساني تجريداً ملتجئاً بالفرد المنزل ، انه في واقعـه ، مجموع العلاقات الاجتماعية » .

خلافًا للأساطير والافتراءات المتراكمة ضد يوغسلافيا منذ عام ١٩٤٨ ، فان التسيير الذاتي ليس فيه ما يتصل بفوضوية برودون ولا بالتحلل الاقتصادي وسياسي في الاشتراكية .

كلما كان النظام يثبت أقدامه ، كان الكفاح ضد المركزية البيروقراطية وفي سبيل تعميم الاشتراكية على الشعب ، مرتبطاً ، دياكتيكياً ، يجهد من التكامل يستخدم وسائل عديدة ، لكنه لم يستخدمها ابداً على شكل إداري.

الحزب قبل كل شيء . إذ المشكلة الرئيسية ، في نموذج من الاشتراكية مبني على التسيير الذاتي ، هي التغلب على تناقض اساسي : فيصبح المقصود هو أن يحقق في آن واحد :

— درجة أعلى من نشاط كل عامل ، نشاطاً حراً ومستقلاً .

— درجة أعلى من التنظيم الواعي للنمو الاجتماعي .

— مبادرة خلاقة من جانب الجماهير وتخطيط علمي طويل الاجل .

في نظام كهذا يكون دور الحزب الشيوعي إذن أهم منه في أي زمن كان :
فمهمته الجوهرية هي أن يكون عامل تكامل وتركيب . وعلى حين يوجد في
البلاد عدد كبير من المراكز المستقلة ، فليس في الوسع تحليل النفس ، في شروط
جديدة ، بالاوهمام في « انسجامات اقتصادية » ، على طريقة باستيات Bastiat ،
الذي كان ، في مطلع القرن التاسع عشر ، يرى انه إذا سعى كل واحد ، في
النظام الرأسمالي ، وراء مصلحته الخاصة ، فان حاصلة هذه الجهود جميعها يصبح
بالضرورة أفضل نظام يلائم المصلحة العامة . كذلك تطرح المشكلات ، في
النظام الاشتراكي القائم على التسيير الذاتي ، انطلاقاً من ذوات مستقلة ليسوا
ملاكين فرديين وانما وحدات عمل . لذلك لا ينتج أوتوماتيكياً ، تلقائياً عن
تصادم مصالحها ، نظام ملائم لمصالح المجتمع الشامل ونموه المتزايد في خدمة
تفتح الانسان ، بل يحدث أن تتصادم وأن تتناقض مصالح الجماعات كمصالح
جماعات النفطيين ، مثلاً ، وجماعات مناجم الفحم .

والمشكلة هي في العمل على ابراز المصلحة العامة من هذه المراكز المستقلة
المتعددة . ومن هنا تبدأ رسالة الحزب الشيوعي : ليس التكامل ممكناً ، إلا
إذا كان ثمة رجال ونساء ، في كل مركز مستقل في مبادرته وتقاريره ، قد بلغوا
مستوى من الوعي لتطلبات النمو الاجتماعي ، في جملته ، يمكنهم من مساعدة
مجموع الفريق على تحديد الهدف^(١) الاجتماعي المشترك ، انطلاقاً من معايير
مشتركة للنمو والتقدم الانساني ، وعلى أن يستندوا على نظام مشترك من القيم ،
يستطيعون انطلاقاً منها ، ان يتبينوا المرامي ، بعيدة الاجل .
هكذا يجب على الحزب ان يكون وعياً اجتماعياً منظماً ، قادراً على توطيد

(١) آثرت ان اترجم كلمة projet هنا بكلمة هدف ، وتطابقها في العربية كلمة مشروع
لا بمعنى « المؤسسة الانتاجية » وانما بمعنى (النية المهيأة للاقرار والتنفيذ) ، وقد ترجمتها بكلمة
هدف دفماً للالتباس .

الرباط الداخلي والعميق الذي يوحد مقتضيات العمال التاريخية في كل وقت مع مقتضيات النمو العلمي والتقني التاريخية .

فعلى هذا النحو فحسب يستطيع أن يلعب دوره المزدوج : حفز المبادرات بواسطة عمل دائم من الاعلام والتربية وتحقيق التركيب من هذه القوى الخلاقة ، أي أن يكون عامل تكامل وتناسق وتوجيه .

هذا الدور الطليعي للحزب ، في النموذج الاشتراكي المبني على التسيير الذاتي ، يقتضي تبديلاً عميقاً في تصور الحزب ، قطيعة جذرية مع ما يدعى بـ « دور الحزب القائد » في النموذج القائم على مركزية الدولة .

ذلك ان « الدور القائد » يقوم بعدئذ على مساعدة العمال في اتخاذ قراراتهم على أساس من المعرفة المتعمقة للمشكلات .

وهذا يفترض قبل كل شيء ان يكف الحزب عن مطابقة نفسه مع جهازه وان يكف هذا الجهاز عن مطابقة نفسه مع جهاز الدولة .

إن حزباً كهذا ، تنظيمياً طبقياً للبروليتاريا ، يتخذ قرارات سياسية ولكنه لا يمارس عمله بالتوجيهات . فهو قوة ايدولوجية تستخدم وسائل ديموقراطية وتنظم نفسها ديموقراطياً .

انه ، بمعارات اخرى ، اقل فأقل ، عضو في السلطة السياسية ، واكثر فأكثر ، عامل ايدولوجي لتلاحم المجتمع : فهو وعي الطبقة العاملة الاوضح بجميع من تضمهم من عمال يدويين ومثقفين ^(١) .

(١) في مادة لوائح رابطة الشيوعيين اليوغسلاف ، يعرف الحزب على هذا النحو : (ان رابطة الشيوعيين هي القوة الايدولوجية والسياسية الثورية ، المنظمة ، القائمة للطبقة العاملة وللعمال في المعركة التي يشنونها من اجل الاشتراكية ، ان تشييد صرح مجتمع شيوعي وبدون طبقات هو المهمة التاريخية ، الغاية الاخيرة التي تتابع رابطة الشيوعيين اليوغسلاف سيرها اليها) .

لا يستطيع ، قبلية ، ان يستأثر باحتكار هذا الوعي وان يشرع باسم هذا الاحتكار . فهو لا يمارس حقيقة دوره كـ « قائد » ، إلا إذا برهن دائماً على انه الأقدر على حفز المبادرات وتنسيقها وتوجيهها وإلا إذا عمل على ترجيح الوعي على التلقائية العمياء وغير المراقبة .

ان اتمام مهمة كهذه يستلزم عملاً متواصلاً من الحزب لإنهاء تكوينه النظري ، لتمثل مكتشفات علوم الطبيعة والعلوم الانسانية وليجري حواراً دائماً مع التاريخ ، لكي يكون يقظاً لكل ما يبرز من جديد ، في كل لحظة ، في الواقع الاجتماعي ، وحواراً دائماً كذلك مع شتى الآراء التي تظهر في موضوع النمو الاجتماعي .

على هذا النحو كان ماركس يعرف مهمات « رابطة الشيوعيين » ، لذلك رجع الشيوعيون اليوغسلاف ، في عام ١٩٥٢ الى اتخاذ هذا الاسم لتنظيمهم . كان ينطوي هذا على تحول عميق في الحزب نفسه . كان ينبغي ، في آن واحد ، الكفاح ضد الذين كانوا لا يريدون تغيير اي شيء في النظام القديم على المركزية البيروقراطية لكي يستمروا في الحكم بالتوجيهات المفاجئة ، وضد الذين كانوا يريدون تقليص الحزب إلى الا يكون سوى نادي للمناقشة لـ « نخبة مثقفة » مزعومة ، دون ان تكون له أية سيطرة على النمو الواقعي للمجتمع .

لقد أفصح عن وجهات النظر هذه ، التي لم تكن بتاتاً ، وجهات نظر الرابطة في جملتها ، في الصحافة بمناسبة شتى ، وهذا ما سبب انتقادات سهلة وعنيفة من جانب احزاب شيوعية اخرى ، سرعان ما كانت تفسر ، هي التي كان يمنع في بلادها أي نوع من النشر للآراء التي لم تكن آراء الأغلبية . كانت تفسر كل مقال على انه التعبير الرسمي عن قضايا رابطة الشيوعيين اليوغسلاف . كانت هذه « القراءة » من خلال المعتقدات التقليدية تتيح القول ، في آن واحد ، بان الشيوعيين اليوغسلاف ، عندما يكون الأمر متعلقاً بمقال مستوحى من نزعة

مطلقة في الحرية ، قد تخلوا عن دور الحزب الطليعي ، أو عندما يكون المقال متعلقاً بالحنين الى الستالينية ، أن ثمة معارضة « سليمة » ، في يوغسلافيا ، تحافظ على الـ « مبادئ اللينينية » وان كل شيء ، في هذه البلاد ، لم يكن سوى تمزق وفوضى .

حقيقة ان الشيوعيين اليوغسلاف قد اختاروا طريقاً صعباً . وهو أمر بسيط جداً عندما يملك المرء السلطة لأصدر الأوامر ! في حين ان سلطة الحزب وقادته (في التصور الجديد ، وهو تصور ما زال بعيداً عن ان يتحقق كاملاً ، ولكن الشيوعيين اليوغسلاف يتجهون نحو تحقيقه بجهودهم جميعها) لا تتعلق إلا بقوة الحجج التي تقدم لئلا يعتدي الحزب ابداً على حقوق الطبقة العاملة في جملتها .

على ان الاخلاص لهذه اللينينية وهذه الماركسية يتطلب تيقظاً دائماً من الحزب ازاء نفسه حتى لا يتراخى لا الجهد الفكري الذي يستلزمه امتلاك الوعي بتجديدات العلم الحالي التي تدير الرأس ، ولا الإصغاء اليقظ لتطلعات الجماهير التلقائية ولا الاهتمام في ان تحترم دائماً ، في داخل الحزب حقوق الأقلية ، وهو امر يتيح للاكثريّة نفسها ان تختار ، من أجل حل مختلف المشكلات ، بين مختلف الطرائق الممكنة ومتغيراتها . انه الاسلوب الوحيد لتلبية مقتضيات المناقشة العلمية ومناقشة ديموقراطية في آن واحد .

على عكس نماذج الاشتراكية المبنية على الاحتكار المركزي من الحزب والدولة فان النموذج المبني على التسيير الذاتي ، تماماً لأنه يعترف في داخله بوجود تناقضات ومنازعات ، يتيح بل ويستلزم التغيير والتجديد بطرق أخرى غير الانفجارات السياسية التشنجية التي تحدث في النماذج الخاضعة لمركزية الدولة . فما من شيء مؤثر ، في يوغسلافيا ، اكثر من الامكانية المتاحة لكل واحد في أن يوضح بحرية انتقاداته واقتراحاته . حقيقة ان لهذه الحرية مخاطرها فهي تحتل كثيراً من الزبد والحالة ولكنها ، مع اضرارها جميعها ، تشهد ،

قبل كل شيء على قوة النظام الذي يستطيع القبول بها في داخله ، وهي تشهد كذلك انضواء الجماهير الاساسي في ظل النظام ، بما انه باق بطريقة أخرى غير المعتقد الرسمي والاكراه ولا سيما ان هذه المطابقة العميقة بين الديمقراطية والاشتراكية تسمح بنقد ذاتي دائم وبملاءمة متجددة متواصلة مع الحاجات الجديدة .

بهذا تتميز الديمقراطية الاشتراكية والثورات البروليتارية ، بحسب نص لماركس سبق لنا ان ذكرناه ، عن الديمقراطية الصورية الناشئة من الثورات البورجوازية : « ان الثورات البروليتارية ... تنتقد ذاتها على الدوام ، توقف سيرها في كل لحظة فتعود الى ما بدا انها قد انجزته لتبدأه من جديد ، ساخرة ، بلا رحمة من ترددها في محاولاتها الأولى وما فيها من ضعف ونقص ، وهي تبدو أنها لا تصرع خصمها إلا لتسمح له بان يستمد من الأرض قوة جديدة وينهض ثانية وهو اشد عتواً ، منتصباً في وجهها ، وهي تنكص المرة تلو المرة أمام ما تتصف به اهدافها الخاص من ضخامة لا متناهية وذلك الى ان يكون قد نشأ أخيراً وضع يجعل من المستحيل اي رجوع الى الوراء . »^(١)

ان الاسلوب في عمل رابطة الشيوعيين اليوغسلاف هو الاسلوب الذي تتجه اليه التنظيمات الاجتماعية جميعها التي تأخذ على عاتقها ، في هذه البلاد ، مهمة انهاء التسيير الذاتي والتكامل في آن واحد . وهذا هو شأن « التحالف الاشتراكي » مثلاً ، الذي يضم جميع الذين يريدون المساهمة بصورة فعالة في بناء الاشتراكية او النقابات او حركات الشبيبة او الثقافية .

ان المشكلة الرئيسية في نمو التسيير الذاتي في المرحلة الحاضرة هي مشكلة التكامل ، أي مشكلة تركيز الوسائل التي تسمح ، على نطاق واسع ، باستخدام الامكانيات التي تولدها الثورة العلمية والتقنية الجديدة . ففي فصل رئيسي من

(١) كارل ماركس : الثامن عشر من برومير لويس بوناپورت ، الطبعة الاجتماعية ١٩٤٩

قرار مؤتمر رابطة الشيوعيين اليوغسلاف التاسع بعنوان : « الكفاح من أجل الثورة العلمية والتكنولوجية ومن أجل تكامل المجتمع على أساس التسيير الذاتي » ، طرحت مشكلة التناقضات الممكنة ، طرحاً قوياً : « فالنصر لا يمكن ان يعود إلا على النظام الذي يكون قادراً على تأمين نمو قوى الانتاج نمواً كاملاً وعلى فتح الباب على مصراعيه لأبعاد النمو المتزايد الجديدة » المتجسدة في الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة وللأجهزة التقنية الكبرى وللأوتوماتيكية والبرانية ولتقدم العلم السريع المفهوم كقوة انتاجية مباشرة وإلى تطبيقه في التقنيات ... ولكن إذا لم يكن صعود القوى الانتاجية الجديدة مرتبطاً بتحرر العمل ، بالديموقراطية ، بالمشاركة الفعالة في القرارات ، وإذا لم يتخذ وجهاً إنسانياً ولم يف بمحاجات الإنسان التي تزداد غنى وتعقيداً على الدوام فإن هذا الصعود في القوى الانتاجية الجديدة ، سوف يغوص في رمال متحركة عاجلاً أم آجلاً ويسبب نزاعات اجتماعية عنيفة . فالطاقة الانتاجية الجديدة لا يمكنها ان تظهر جميع قواها الكامنة التي تنطوي عليها ، إذ تصبح أساساً لأشكال جديدة من السيطرة ومن الاحتكار التكنوقراطي . لذلك فإن توسع القوى الانتاجية الجديدة وارتباطها بعلاقات التسيير الذاتي المتقدمة - هما اليوم وجهاً التقدم الاشتراكي . فهذا هو أحد القوانين الجديدة لتطور المجتمع الحديث .^(١)

هذه المشكلة لم تطرحها المؤسسات القائدة في الولايات المتحدة . وقد طرحها القادة السوفييت الحاليون الذين لا يريدون ان يروا التناقض ، طرحاً سيئاً .

فما هي الوسائل التي يحاول بها الشيوعيون اليوغسلاف حل هذه المشكلة على مختلف مستوياتها : المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي والمستوى النظري ؟

(١) مجلة قضايا الاشتراكية الحالية عدد ٩٢ يناير - مارس (كانون الثاني - آذار) لعام

١٩٦٩ ص ١٠١

لن نبحث بالتفصيل ، من وجهة نظر اقتصادية ، الـ « اصلاح » المقرر في عام ١٩٦٥ . يكفيننا هنا - نظراً لأن هدفنا هنا ليس سوى تعريف « نموذج التسيير الذاتي في الاشتراكية » ، في خطوطه العريضة ، وسيره وتوجيهه - ان نذكر بمغزى هذا الاصلاح : كان المقصود هو الانتقال من نمو اقتصادي موسع الى نمو مكثف وبالتالي اعداد الشروط لكي تلبي اشكال تنظيم الانتاج ، جميعها ، معايير العقلانية الخاصة بالبلدان النامية . وكان الهدف هو تحديث المشروعات بتسيير تكاملها وبأن يترك لها ، لكفالة استقلال سياستها في الاستثمار ، نصيب اكبر من فائض القيمة هو ٦٢ ٪ . وكان لابد من تغيير عميق في النظام المصرفي يسمح للبنوك ان تؤدي دوراً فعالاً اكبر فأكبر في هذا الجهد العام للتحديث والتكامل . وكانت العملية « جراحية » ، بما انه في سبيل المخاطرة في التكامل مع السوق العالمية والدخول في منافسة مع اكثر البلدان تقدماً ، لم يحرج التراجع امام خفض العملة بمقدار ٦٦ ٪ : فليس على أساس من ان ٧٥٠ ديناراً تساوي دولاراً واحداً بل على ان ١٢٥٠ ديناراً تساوي دولاراً قد امكن الوصول الى التوازن الواقعي واصبحت قابلية التحويل ممكنة .

كان هذا الدخول بلا احتراس الى السوق العالمية يقتضي جهداً جباراً في تجديد تقنيات الانتاج وفي زيادة الطاقة الانتاجية للعمل وسياسة علمية في التوظيفات اكثر دقة ومراجعة لنظام التخطيط .

ان جهاز البنوك هو واحد من اهم عوامل التكامل مع هذا المستوى من الاقتصاد .

ففي النموذج الخاضع لادارة الدولة المركزية تقلص وظيفة البنوك الى أدنى حد : حيث يكون البنك ، عملياً ، محدوداً بكتائب حساباته وبصرافه ، بما انه لا يملك إلا ان ينفذ قرارات المؤسسات المركزية في التخطيط الوزاري وتوزيع الموارد .

اما في نموذج التسيير الذاتي فان النظام المصرفي ، نظراً لأن الدولة ليس

لها مثل ذلك الدور ، يكون اكثر تعقيداً . إذ يصبح البنك عاملاً مهماً جداً في التكامل الاجتماعي بما انه يوجد في نقطة التقاء متطلبات المشروعات من التسليفات ذات الأجل الطويل ومن التوظيفات .

ان البنك أو على الاقل بنك البنوك ، اي البنك الوطني يتعاون مع مؤسسات الحياة الاقتصادية جميعها : المشروعات ووحدات العمل ، لجان الخطة ، مراكز البحث العلمي والحكومة الاتحادية (تشترك ادارة البنك الوطني في اجتماعات الحكومة ولجان البرلمان الاتحادي) .

هكذا تبذل الادارة جهدها لكي يتلاءم سير العمل في البنك مع شروط التسيير الذاتي :

— تأتي اموال البنك ، قبل كل شيء ، من ودائع المشروعات والافراد بل ومن الدولة كذلك ،

— تؤمن ادارة البنوك بمجالس يحتل مقاعد مهم فيها ممثلو المشروعات ووحدات العمل « المؤسسة » ، الذي ينتخبون المدير . وعلى رأس البنك الوطني ، الذي يلعب دوراً عظيماً في تحقيق الخطة وتوجيه الاقتصاد طويل الاجل وتمويل برامج الثقافة كالبرامج الاجتماعية والسياسة النقدية والعلاقات الاقتصادية مع الخارج ، يوجد حاكم مسؤول أمام الجمعية الاتحادية والمجالس المؤلفة من الخبراء ومن ممثلي وحدات العمل ومن اعضاء هيئة موظفي البنك ، وهذا التركيب يعكس الخصائص المختلفة لشتى المجالس . وثمة مشاريع يجري اعدادها حالياً ، تعدل بنية هذه المؤسسات القائمة ، دائماً في نطاق المرمى نفسه : ربط مقتضيات التسيير الذاتي الديمقراطي بمقتضيات التخطيط العملية ، ربطاً افضل .

ان التجربة العملية تؤيد القانون العام الذي يترتب على التحول العلمي والتقني الكبير : وليس ثمة تناقض لا يمكن التغلب عليه بين هذين المطلبين . بل على العكس ، كلما كان احد البلدان ثامياً ، اي كلما كان نظام الانتاج فيه

خاضعاً للنمو العلمي ، كلما أصبح الضغط قوياً ضد الأشكال الإدارية والاستبدادية والمركزية في اتخاذ القرار . لذلك فإن معالجة المشكلات بصورة علمية لا تستبعد الأشكال الديمقراطية في المناقشة بل تقتضيها .

على هذا النحو تستطيع الدولة بواسطة البنك توجيه الانتاج ، بخلاف توجيهه عن طريق التعليات أو الاجراءات الادارية . فهي تستطيع مثلاً ، تشجيع التكامل ، بما انه اليوم هو المشكلة الرئيسية ، بخلق شروط اقتصادية تكون مواتية له ، وباعطاء الأولوية للمشروعات المخصصة للتوظيفات الاتحادية أو للضمانات التي تسمح بالحصول على ائتمانات خارجية وبتخفيض الرسوم على وحدات العمل التي يزيد تكاملها في الطاقة الانتاجية .

ليس البنك ، في كل حالة من هذه الحالات ، مجرد موزع ، ولكنه وسيط . وإذا وجهه جميع اصحاب المصالح ، فهو يدرس ، تقنياً ، طلبات الائتمانات وينصحها بدلالة التوجيه العام للاقتصاد طويل الأجل وعائدية المشاريع ، وبكلمة فهو يربط الخطة بالسوق ليخلق افضل شروط التوسع .

ان الوحدة الأساسية ، على المستوى السياسي ، للتسارع بالتكامل ، هي الكومون^(١) . وقد اختيرت الكلمة لجذب الانتباه الى الصفة المميزة لكومون باريس الذي كان يراد اقتباسه : جمعيات استشارية وعاملة في آن واحد ، مستقلة وغير خاضعة ادارياً للدولة مركزية كلية القدرة . ولقد أمد نقل الاختصاصات القديمة من الدولة الاتحادية ومن الجمهوريات المتعاهدة ، الى

(١) Commune اعتاد اكثر المترجمين نقلها الى العربية . على اختلاف معانيها في اللغة العربية . ومع ذلك فانها في يوغسلافيا « تجمع الخصائص التالية : فهي تضم مدينة ، صغيرة في الاغلب ، ومن حولها عدد من القرى او من احياء الضاحية . وهي بعد الخلية الادارية الاولى ، اي اصغر وحدة ادارية تتمتع بالحكم المحلي ، كما انها تملك مجلساً بلدياً .. » . انظر الاشتراكية والتسيير الذاتي لالير ميستر . ترجمة فزیه الحكيم ، دار الآداب .

« المترجم »

الكومون ، بالحياة الفعلية ، تلك المجتمعات المحلية . وعلى خلاف الانظمة الخاضعة للمركزية حيث يتعلق التعليم بسلطة مركزية ، فان الكومونات تلك على هذا الصعيد ، استقلالاً تاماً ، وتستطيع هكذا اتخاذ المبادرات التي تسمح بتكوين الكوادر المتلائمة مع الحاجات النوعية لمختلف الاقاليم . وعلى هذا المستوى ايضاً يبرز التناسق والتكامل من حاجات القاعدة ولا يفرضان بتوجيهات « من الاعلى » .

ان تحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة لا يقتضي تفتيته وانما خلق وحدة أكثر تعقيداً وأكثر حرية . والدولة لا تكون البتة ، ملغاة ، لكنها تلعب ولا سيما بازاء الاقتصاد والثقافة ، دور الوسيط لتوجيه وحدات العمل وجماعات التعليم نحو توازن بين العمل المنتج مباشرة والعمل التربوي دون ان تفرق نفسها في حرفة المشروع قصير الاجل ولا في تجريد جامعة ومدرسة مبتورتين عن الحياة ، ودون التضحية بالتطلعات الانسانية طويلة الاجل في الثقافة لحساب دواعي العائدية .

هكذا ، من جانب آخر ، تطرح المشكلة في النهاية ، نفسها على المستوى النظري .

ففي بوغسلافيا يصل التسيير الذاتي ، في الوقت الحالي ، الى نهاية مرحلته اللامركزية ، وهو يتصدق لمرحلة جديدة هي مرحلة التكامل . ويرى الشيوعيون اليوغسلاف اجراء هذه الحركة وفقاً لمبادئ التسيير الذاتي ، أي ليس بتوجيهات من الاعلى ، وانما بدلالة قوانين اقتصادية موضوعية وحاجات عاناها ، فعلياً ، المنتجون انفسهم .

فيما يتعلق بالقوانين الاقتصادية الموضوعية ليس كل تكامل مشمراً بالضرورة : فان تجميع عدة مشاغل للصناع لا يشكل مصنعاً . إذ يجب ان تنشأ الوحدات الجديدة من ضرورة اقتصادية .

اما المنتجون فلكي يقبلوا بادماج مشروعاتهم في مجموع أوسع (وهو

اندماج كان دائماً يقرر باستفتاء مجموع الشفيلة المعينين) يجب ان يحسن هذا التغيير ، سواء على المدى القصير أو المدى الطويل ، شروطهم في العمل وشروطهم في الحياة .

ولما كانت مشكلات التخطيط والتكامل النظرية والعملية تتيج المساهمة في الثورة العلمية والتقنية ، مساهمة كاملة ، واجراء التحولات التي تنطوي عليها ، في مجموع العلاقات الانسانية ، فانها تطرح نفسها ، في يوغسلافيا ، في أفق التسيير الذاتي .

هكذا يفرض نفسه دياكتيك الخطأ - السوق ، شأن دياكتيك التنظيم العلمي لانتاج - استقلال العامل ، من جانب آخر ، على جميع البلدان وعلى جميع الانظمة .

لا يوجد في اي مكان من العالم « سوق صرفة » ، مبنية على مبدأ « دعه يعمل » الذي كان مبدأ المذهب التحرري . ولقد بينا كم كانت « السوق » حتى في الولايات المتحدة ، تصطدم اكثر فأكثر بتدخلات وبتدابير داخلية تلغيها .

كما لا يوجد في اي مكان من العالم تخطيط شامل قائم على مركزية دقيقة . ولقد بينا كيف كانت القوانين الموضوعية في الاقتصاد وخاصة قانون القيمة ، حتى في الاتحاد السوفيتي ، تفرض نفسها ، حتى ضد أكثر مزاعم الدولة مركزية ، وأشدها استبدادية ، وان الاصلاحات الاقتصادية في السنوات الاخيرة كانت مكرهة اكثر فأكثر على ان تفسح مكانها لاقتصاد السوق .

فالمشكلة التي تطرح نفسها في يوغسلافيا ليس فيها اذن اي شيء استثنائي . ذلك ان هذه « التوترات » توجد في كل مكان . والمقصود هو ان نحدد فحسب في اي « نموذج » تكون التوترات اقل حدة .

ان اصالة النظام اليوغسلافي في التسيير الذاتي هو ، قبل كل شيء ، ان الانطلاق يتم من عدد كبير جداً من مراكز التقرير ومن محركين أوائل للمبادرات

الاقتصادية ، تشكلهم وحدات العمل . ذلك انه يرفض بعدئذ ، عن مبدأ ، خلط التخطيط بمر كزية الدولة ، وتدخلاتها السياسية . وهذا هو اخيراً الاهتمام بربط التخطيط عضوياً بالنمو العام في الاقتصاد وفي المجتمع اليوغسلافيين ، وان يرى في ذلك حصيلة زيادة واقعية في الطاقة الانتاجية وليس ضغطاً خارجياً ، سواء أ جاء من الملكية الخاصة ، كما في الانظمة الرأسمالية ، أو من الدولة كما في نماذج الاشتراكية القائمة على المركزية .

والميزة الرئيسية لنظام التخطيط اليوغسلافي هي في انه لا يمارس بواسطة توجيهات مركزية لها طابع الأمر ، وانما بوسائل غير مباشرة ، اقتصادية ولا سياسية ، تتجه الى خلق شروط عامة بحيث يبدو لكل وحدة عمل ، بوضوح ، ان مصلحتها ، كوحدة اجمالية ولكل واحد من المشاركين فيها ، هي في ان تتجه نحو هذا الشكل من الانتاج وان ترتفع الى هذا المستوى من التكامل . ففي نظام التسيير الذاتي يبدأ التخطيط لا بتثبيت الموازين وانما بالضغط على الاسعار ، ووضع الضرائب وشروط الاستيراد والتصدير ، الخ . التي تكثف مسلك المنتجين .

والهدف الذي يواصل السعي الى تحقيقه هو ان الخطة ، بدلاً من ان تكون شكلاً صارماً يُفرض من الخارج على المنتجين ، تتبع على العكس من حاجاتهم التي ترتسم في السوق ومن مبادراتهم في التخطيط ، في وحدات أقل اتساعاً ، لكي تحتوي الخطة الوطنية هذه الحاجات وهذه المبادرات وتبذل جهدهما في تحقيق الاتحاد بين المصالح الفردية والمصلحة العامة ، قصيرة المدى وطويلة المدى ، لا عن طريق الأمر وانما بسلسلة من الانتظام الذاتي .

غير ان دور الدولة يبقى هاماً جداً . لكنه دور توجيه وتركيب . إذ ان المبادرات والقرارات لا تكون في اتجاه واحد .

فضلاً عن ان مكنية أو بالأحرى دياكتيك القرار يكون علنياً .
اقول : دياكتيك القرار ، إذ ان اعداد الخطة يجري في الاتجاهين : من

الاعلى الى الادنى ومن الادنى الى الأعلى .

ليس ثمة من مركز إدارة مخططة للاقتصاد يحدد للشروعات ما يجب ان تنتجه والى من يجب ان يتبع هذا الذي تنتجه .

ذلك ان الجهاز المركزي للخطة ليس وزارة أو سلطة دولة ، انه مؤسسة علمية مكلفة من الجمعية الاتحادية ، ببناء « نموذج » اكثر ملاءمة للنمو ، مبني على ميزانية كاملة من الموارد المادية والبشرية والعلمية ، وبتخطيط اعادة الانتاج الموسع في جملته ، والنظر في طرق التمويل وفي البنية العامة للانتاج والاستهلاك بدلالة الامكانيات التاريخية وآفاق الاشتراكية .

هذا الـ « نموذج » يكون عندئذ مقترحاً على المنتجين ، قبل كل شيء ، بتقديم اقصى حد من المعلومات اليهم في كل لحظة عن حالة السوق الداخلية والخارجية وامكانيات التصريف وتقديرات الحاجات التي تظهر ، لكي يتاح لكل مشروع الاعداد والتلاؤم وبالتالي اعادة التلاؤم . وعلى هذا النحو يمكن التوصل الى تجنب الوقوع باضطرابات كبيرة جداً في السوق .

لكن المشروع يقرر بطريقة مستقلة ، انطلاقاً من هذه المعلومات ، وهذه التقديرات خطته ومشاريعه في الانتاج وعلاقاته مع المشروعات الاخرى واعداد التنفيذ المشترك معها والانصهار المحتمل والتكامل بقسم أو بمجموع خدماته ، بدءاً من تقصّي وتنسيق المبيعات حتى تنظيم جهاز اوسع للانتاج واكثر اوتوماتيكية واستخدام مصلحة مشتركة في البحث .

ودور الدولة لا يقف عند هذا الحد . فهي تملك وسائل للتدخل ، ليست ادارية ، ولكنها اقتصادية : إذ انها تستخدم ادوات شائعة الاستعمال في اقتصاد تجاري للحفز او لإيقاف أو تخفيف حركات مشات المشروعات المستقلة المتعارضة في السوق لحمل المشروعات على العمل على تحقيق النموذج الاكثر ملاءمة وذلك بالاقتراب من النسب المحددة من قبله .

هذا التدخل المالي المباشر يكون محدوداً باللازم الضروري لذلك، اذ يخشى بنظام التوظيفات المختلطة ، من العودة الى شكل من ملكية الدولة بما تحمله من أخطار المركزية والبيروقراطية . ويفضل لاسباب مبدئية ولا احترام روح نظام التسيير الذاتي ، تشجيع تكوين شركات اقتصادية كبرى، تعتمد على مصارفها الخاصة لتحقيق برنامج نمو انتاجها وأسواقها بصورة مشتركة . وهكذا يتم اعداد تكامل أقوى وفقاً لآفاق تخطيط غير خاضع للدولة .

توجد وسائل أخرى لتدخل الدولة ، كالضغط على الأسعار . وهنا أيضاً لا يمكن لهذا أن يتم إلا بصورة استثناء، عندما يكون المقصود هو ان تصان شروط حياة العمال (إذ يلجأ الى ذلك من أجل التغذية والسكن) أو أن تزال بعض العقبات من أمام النمو الاجمالي (حصل ذلك بالنسبة للتعدين) . وبصورة عامة تتكون الأسعار في السوق بحسب مكنتياتها الكلاسيكية مع هذا الفارق الأساسي وهو أن ما يتجابه في السوق ليست هي المصالح الخاصة ولكنها مصالح المشروعات الاشتراكية . وما العمل على تسوية الأمور بالقوانين من الأعلى إلا لافتراضها بأنها في أسوأ حالة ، لإعادة التوازن في السوق ، لا لإلغائه .

كذلك يمكن اللجوء إلى مكافآت التصدير أو إلى الرسوم على الاستيراد وإلى الضمانة المقدمة من الدولة للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية، وإن كانت وحدات الانتاج تترك حرة في علاقاتها مع البيوتات التجارية الأجنبية ، بل حرة في تكوين شركات مختلفة معها ، بشرط وحيد هو أن تكون نسبة ٥١٪ من رؤوس الأموال يوغسلافية وألا تزعم المساهمة الأجنبية في أية حال من الاحوال علاقات الانتاج الاشتراكية في المشروع .

وتتيح الضريبة أخيراً تسوية وتوازناً بين الجزء المخصص للاستهلاك من فائض القيمة والجزء المخصص للتوظيفات .

إن التقييدات الشرعية الوحيدة المرعية الاجراء حالياً على تداول البضائع

واليد العاملة ورؤوس الاموال هي التي تضع حداً لنمو الملكية الخاصة لوسائل الانتاج للحيولة دون العودة الى استقلال عمل الغير : فالقانون يمنع امتلاك أكثر من عشرة هكتارات من الارض باسم ملكية خاصة أو في المصنع والتجارة والنقلات والفنادق واستخدام أكثر من خمسة اجراء. كما أن إحدى المشكلات قيد الدرس حالياً هي تحديد ما إذا لم يكن ، في هذا المجال أيضاً ، استخدام الطرائق الاقتصادية أنجح من القيود الشرعية وان تحدد إمكانات التحول إلى رأس مال بالاجراءات الضريبية .

وخلاصة القول أن التخطيط في يوغسلافيا ليس وظيفة من وظائف الدولة ، بل هو حق أساسي للمواطن في آفاق التسيير الذاتي .

هذا التخطيط ، لم يحرر من الخضوع للدولة في نهاية الامر ، إلا ليكون أكثر عمقا في الاشتراكية . فهو أقل فأقل خضوعاً للتسلسل المراتبي وينتظم ذاتياً أكثر فأكثر بنظام علاقة متبادلة واعية وموافق عليها بحرية من وحدات العمل .

لذلك ليس صحيحاً ، على الرغم من أن التجديد التكنولوجي يتطلب توظيفات ضخمة ، القول بأن التسيير الذاتي يعوق تقدمه . بل على العكس تماماً : ان المستوى التكنولوجي الضعيف هو الذي مازال يمنع ظهور نموذج التسيير الذاتي على أتم وجه .

هذه النقطة هامة جداً لمحاربة الحكم المسبق الذي يرى ان التسيير الذاتي هو نتيجة ملازمة للتنمية ومسكّن وقفي . لكنه على العكس شكل التنظيم لا لعلاقات الانتاج فحسب وانما لمجموع العلاقات الانسانية في مجتمع متقدم تقدماً عالياً .

إن أحد اهتمامات رابطة الشيوعيين اليوغسلاف الرئيسية ، في المرحلة الحالية ، هو التوجه نحو التكامل في أرقى أشكاله وأفضلها ملائمة لمقتضيات الثورة العلمية والتقنية الجديدة : تكامل العلم ومجموع الممارسة الاجتماعية وتكامل البحث

العلمي والتعليم في جميع مستويات الخلق الاجتماعي الشامل ، لا من اجل تأمين التوسع الانفع للاقتصاد فحسب وانما لتأمين نمو مجموع الفعاليات الاجتماعية مجتمع اشراكى تتكون فيه بصورة متناسقة المقتضيات العلمية والمقتضيات الديموقراطية .

على أن تدخل الدولة ، في هذا المجال ، ليس مستبعداً ، قليلاً ، ولكن القوانين واللوائح التنظيمية ، لا تسن إلا على أساس من أنها عنصر في عمل أعم مبني ليس على الاختيارات الذاتية وانما على الضرورات الموضوعية .

تتعلق التحولات الناجمة عن الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، في المقام الاول إذن بالمبادرات التي تتخذها وحدات العمل ، سواء أكان المقصود هو المشروعات الكبرى المسيرة ذاتياً ، متوجهة نحو التكامل أم وحدات العمل غير الاقتصادية ، كمراكز البحث العلمي ، مثلاً أو جماعات التعليم .

ذلك ان الاجراءات المتخذة من الدولة ليست لها فعالية واقعية إلا عندما يسببها ويستدعيها نمو معين في قوى الانتاج وفي الطاقة الانتاجية يجب أن تصدر عضوياً .

ليس من شك في أن تكاملاً سريعاً أكثر فأكثر هو الشرط الاساسي لتقدم علمي وتقني . لكن الوتيرة في هذا التكامل لا يمكن أن تكون « ارغاماً » بتعليمات صادرة عن الدولة أو بضغط سياسي وأيديولوجية دون النظر للقوانين الاقتصادية . ذلك أن التكامل ليس بالضرورة تقدماً حتى وان رافقه تحديث للتجهيز : فاذا لم يكن من الممكن استخدام التكنولوجيا الجديدة ، عقلانياً ، نظراً لضعف طاقة الامتصاص في السوق الداخلية ، مثلاً ، أو لفقدان مجالات التصريف الخارجية ، فان التوظيفات التي تفرضها البلاد على نفسها سوف تكون راکدة ولا عائدة لها .

لذلك فان العلاقة المتبادلة من جانب عوامل النمو جميعها ، هي ضرورية

قبل التنسيق والتركيب : يجب أن يكون التكامل حصيلة عضوية للنمو الاقتصادي .

ان العامل الحاسم ، في هذا المجال ، ليس تركيز رؤوس الاموال يجمع بسيط ولكنه طاقة انتاجية للعمل ، أعظم بدلالة الحاجات الداخلية والانخراط في التقسيم الدولي للعمل .

ان كون يوغسلافيا قد احتلت مكانا ، خلال الخمس عشرة سنة الاخيرة ، بين مجموعة البلدان التي تسجل اسرع وتيرة من النمو ، على الرغم من أن عائقها الاول كان ضخما ، أفضل دلالة على أن هذا التسيير الذاتي لا يشكل عقبة في وجه التقدم التكنولوجي بل على العكس ، يخلق له أفضل ما يلائمه من الشروط .

ومبدأ التسيير الذاتي الذي يتحقق على المستوى الاساسي لعلاقات الانتاج بـ « مجالس العمال » ، يصبح مبدأ عاما في تنظيم المجتمع الذي يأخذ شيئا فشيئا في تحويل العلاقات الانسانية وعلى المستوى السياسي قبل كل شيء .

ويعتد نقد الستالينية والنموذج المركزي والخاضع للدولة من القاعدة الاقتصادية والاجتماعية الى البنى السياسية العليا .

بيد ان مفهوم ملكية الدولة متناقض تناقضا عميقا : فملكية الدولة هي في آن واحد إلغاء الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج ولاستغلال العمل المأجور المستند الى هذا النمط من الملكية ، ولكنها ايضا شكل من الملكية ، التي تديم ألية وسائل الانتاج بالنسبة للعامل ، وذلك بتركه خارج القرارات المتعلقة بالانتاج وبتوزيع فائض القيمة مثلما هو خارج التنظيم العام للاقتصاد .

لقد استخلص ماركس منشأ الالينة السياسية : فهو التعارض ، في النظام الرأسمالي بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة ، مؤديا الى الخديعة في ازدواجية

الانسان : الانسان ومصالحه الخاصة من جانب والمواطن المجرد من جانب آخر .

وكان ماركس يعرف التحرر السياسي ، وأعنى به الانعتاق قبيل الدولة ، حيث لا يلعب العامل الا دوراً وهمياً ، على هذا النحو : ان التحرر الانساني لا يكون متحققاً الا عندما يكون الانسان قد اعترف بقواه الخاصة كقوى اجتماعية ونظمها ولم يعد يفصل عنه ذن القوة الاجتماعية باسم قوة سياسية .

فملكية الدولة لا تسمح بان تتحول الوظيفة السياسية الى « وظيفة اشتراكية » ، وبان تضع اتخاذ القرار على مستوى العامل نفسه . وهي لا تسمح بتجاوز الديمقراطية غير المباشرة نهائياً ، حيث يكون اتخاذ القرار ، في جميع المجالات ، احتكاراً لهيئة من المندوبين تشكل وساطة بين العامل والقرار . يصبح العامل عندئذ ناخباً من الناحية الشكلية لكنه يقلص الى السلبية من ناحية اتخاذ القرار السياسي .

انما المشكلة الرئيسية في الديمقراطية الاشتراكية هي في تقريب اتخاذ القرار السياسي كاتخاذ القرار الاقتصادي من العامل نفسه لا اخضاع هذا العامل للقوى السياسية الخارجية المتجسمة في دولة لا هوية لها ، بعيدة .

ليس من الممكن اذن وضع التسيير الذاتي التابع لمجالس العمال يحاسب دولة مركزية كلية القدرة تحول المكنيات الادارية فيها دون قوانين الاقتصاد الموضوعية والاستقلال الذاتي للعمال .

وفي الحقبة الانتقالية من بناء الاشتراكية لا يمكن ، من أجل التغلب على الأليينات ، الاطمئنان لا لعمل القوى الفوضوي الأعمى التي تتجابه في كل اقتصاد سوق ، ولا باللجوء في ذلك الى الطرق الادارية لادارة مكنة دولة خارجية ومتعالية على العمال .

ان موضوع العمل السياسي الواعي هو العمل على ترجيح مقتضيات النمو ، طويلة الأجل ، في العلاقات الاجتماعية الاشتراكية .

وتكون مرامي السلطة السياسية الأولى إذن ، عندما تمارس الطبقة العمالية فيها هيمنتها ، هي : حماية الشكل الاجتماعي للملكية من كل محاولة من جانب الأفراد أو الجماعات لممارسة اشراف خاص عليها أو لانتلافها على أي وجه من الوجوه ، وأن تحول دون أي شكل من أشكال التملك غير المستند إلى العمل ، وأن تجعل ، ما أمكن ، شروط النشاط الاقتصادي متساوية حتى لا تستأثر الوحدات الاقتصادية ، التي تكون في بداية المنطلق مزودة بالتجهيزات أو محظوظة بالموقع ، باستغلال « إيراد الوضع الراهن » على حساب وحدات أخرى.

فبأي الوسائل يمكن بلوغ هذه المرامي الأساسية في ديموقراطية اشتراكية ؟ كما نص دستور عام ١٩٦٣ فإن اتخاذ القرار قد هياً لاكتساب ثقة العامل وذلك بتأسيس جماعات العمل المسيّرة ذاتياً حتى خارج دائرة الانتاج المادي ، ولقد رأينا ذلك في معرض رؤيتنا لجماعات التربية والجامعات والخدمات الاجتماعية والصحة أو الأمن الاجتماعي المسيّرة ذاتياً كذلك. وهكذا فالقرارات يمكن أن تتخذ بدون قيد تدخلات الدولة ، بمن يعينهم الأمر مباشرة في المسائل وأكثر تخصصاً لحلها من البيروقراطيين البعيدين عنها .

هكذا ، عندما تكون وحدة العمل واسعة جداً من أجل إدارة مباشرة من قبل جميع المساهمين ، فإن تفويض السلطة إلى ممثلين لا يجري أفقياً على أساس اقليمي ، وإنما عمودياً ، بتكامل وظيفي : ففي كل فرع من فروع النشاط لا بُد في المشكلات برلمانية « متعددة الكفاءات » ، أصبح اتخاذ القرار السياسي حرفة ، بل بعضو من جماعة المصالح التي لم تتخل ، فضلاً عن ذلك ، في أغلب الحالات ، عن عملها المهني . فهو يظل بخلاف السياسي المحترف ، مرتبطاً بمشاكل مفوضيه الذين يمارسون نشاطه نفسه .

لقد سبق لنا أن بينّا احتياطاً ديموقراطياً آخر لكي يكون اتخاذ القرار مهياً قدر الامكان لاكتساب ثقة القاعدة : اللامركزية ، استقلال واسع للكومونات التي نقل إليها جزء كبير مما هو ، في البلدان الرأسمالية وفي النموذج

المركزي للاشتركية ، من دائرة اختصاص الدولة . ذلك أن جهاز الدولة يشدد الحثاق على الكومونات بمقدار أقل بحيث أن الوظائف التي كانت ، في مكان آخر ، من حق عملاء الدولة أو وزاراتها ، قد أسندت إلى جماعات العمل أو المصالح .

هذا النظام في الديمقراطية المباشرة يتجه إلى الاقتراب من نموذج كومون باريز الذي كشف فيه ماركس طابعاً أساسياً للديموقراطية الاشتراكية اقتبسها لينين لـ « سوفيات » : فالجمعية ليست استشارية فحسب ولكنها فعالة ، عاملاً بذلك على إلغاء الثنائية بين العنصرين : التشريعي والتنفيذي .

إن صفة من صفات الأضالة في النظام السياسي اليوغسلافي هي ، لتحقيق هذه الديمقراطية الاشتراكية المباشرة ، محاولة تجنب وساطة الأحزاب السياسية كذلك أو حزب سياسي نصب نفسه وسيطاً بين أعضاء المجتمع واتخاذ القرار .

في مختلف الأنظمة التمثيلية التي تحققت حتى الآن تملك احتكار القرار السياسي فيها ، أما عدة أحزاب متعارضة في برلمان وأما حزب وحيد أصبح النواة المركزية لجهاز الدولة . وبحسب التصور اليوغسلافي لا يمكن الديمقراطية أن تتحقق لا بتعدد من الأحزاب تتنازع فيما بينها سلطة الدولة ولا بحزب وحيد يمتزج بالدولة .

إن القوة الإيديولوجية والسياسية التي تشكلها رابطة الشيوعيين اليوغسلافيين تبذل جهدها في أن تبقى جزءاً متمماً من نظام التسيير الذاتي حيث تحقق مراكز عديدة في المبادرة وفي القرار ، ديمقراطية مباشرة . فالرجال الذين يمارسون وظيفة قيادية في الدولة لا يستطيعون ، قبل كل شيء ، أن يمارسوا وظيفة قيادية في الحزب ^(١) . ومن ثم فالحزب ليس مكلفاً بإدارة الشؤون الاجتماعية : وإذا تحرر من هذه المهمة التي تقوده إلى الحرفية فإنه يأخذ في عدم

(١) الاستثناء الوحيد الوقت ، هو تيتو .

التطابق مع جهاز الدولة . والحزب لا يتخذ مسبقاً القرارات التي لم يكن في وسع الجمعيات أو الحكومة إلا التصديق عليها .

كذلك فان تغيرات العلاقات بين الدولة والحزب تكون مرتبطة بتغير دور الدولة نفسها . ففي الاشتراكية الادارية ، التي يوجد فيها احتكار ملكية الدولة ، لم تكن اية جماعة عمل تستطيع الاقلا من الاشراف البيروقراطي الذي يمارسه جهاز الدولة والحزب . وعندما تصبح الملكية اشتراكية وتكون جماعات العمل لا الدولة هي التي اصبحت وصية على خواصها الاساسية (توزيع فائض القيمة ، تنظيم العمل ، الخ .) فان القرارات ، بما فيها القرارات في الجمعيات التمثيلية التي ينتخب اليها النواب على أساس مهني بصورة اساسية من قبل عمال مختلف فروع النشاط ، لا تتخذ بواسطة حزب أو عدة أحزاب وانما مباشرة من قبل من يعينهم الأمر انفسهم . واختيار النواب نفسه لا يكون مفروضاً من أي حزب .

أما التمثيل القومي فانه مؤلف من خمس جمعيات أو مجالس لا تملك اختصاصاً شاملاً ولكنها ، على العكس ، تنفذ القرارات وهي على اتصال وثيق بالجماعات التي تنبثق عنها . ثلاثة منها تتعلق بفروع العمل الكبرى : مجلس اقتصادي ، مجلس التربية والثقافة ، مجلس الصحة والأمن الاجتماعي . وهناك مجلس اجتماعي - سياسي منتخب من الكومونات ثم اخيراً مجلس القوميات ويضم عدداً متساوياً من نواب كل جمعية من جمعيات الجمهوريات بالنظر للقوميات العديدة التي تؤلف الاتحاد اليوغسلافي^(١) .

تلك هي المناهج المتبعة للسماح باقصى حد من الاستقلال في اتخاذ القرار . انها تنطوي على رهان هائل على الانسان .

(١) ولما كنت لا اعالج هنا من امور يوغسلافيا إلا ما يفيد بحث سير نموذج التسيير الذاتي بصورة ملموسة فيما يمكن فيه ان تكون له فائدة شامة ، فاني ، عن قصد ، استبعدت المشكلات النوعية في يوغسلافيا ولا سيما مشكلة التعدد القومي وحلها البيروقراطي بالنظام الفيدرالي وكذلك مشكلة الاقاليم النامية في يوغسلافيا التي عليها ان تحل داخل حدودها الخاصة . مشكلتها التي تجعلها شبيهة بالعالم الثالث .

ويبدو جيداً أنها قد افادت تسييساً واسع النطاق للجماهير . ويلعب التحالف الاشتراكي ، الذي يجمع ، دون النظر الى الاختلافات الأيديولوجية ، من ثمانية الى عشرة ملايين عضو ، مع رابطة الشيوعيين ، دوراً عظيماً جداً ، لا كحلقات اتصال بين الكتل الجماهيرية والدولة وإنما كتعبير نظامي لنشاط هذه الكتل السياسي وكاداة تركيب لمبادرات القاعدة وكتنظيم واع للجهد السياسي لتحديد غايات وقيم مشتركة وللتوفيق بين مصالح الجماعات ، التي لا تكون تلقائياً متقاربة ، لبلوغ مرامي الاشتراكية طويلة المدى .

هذه الملاحظات المعدودة ، التي لا تشكل دراسة للنظام اليوغسلافي ولمنهج سيره ، لكنها فحسب محاولة لتحديد خطوط « النموذج » العريضة ، يجب ألا تعتبر من قبيل « اسباغ المثالية » على الواقع اليوغسلافي ، وأقل من ذلك كمحاولة دفاعية . فلسنا نخلط البتة بين المعيار الذي يجري السعي إلى بلوغه والممارسة الواقعية .

لاصدار حكم صحيح على التحقيق النوعي للنموذج الخاص بيوغسلافيا يكون من الواجب اجراء دراسة مقارنة دقيقة للنتائج والمآثر في جميع ميادين النشاط الاجتماعي مع البلدان الاشتراكية الأخرى ومع البلدان الرأسمالية .

لم يكن هذا قصداً هنا . كان المقصود فحسب استخلاص الملامح الأساسية في نموذج الاشتراكية المبني على التسيير الذاتي ، بداية لاتخاذ المدد الدقيق الضروري بازاء النموذج الخاضع للدولة الذي اعتبر زمناً طويلاً انه النموذج الوحيد الصالح وانه الممكن الوحيد . ومن ثم لتمييز هذا النموذج من شروط تحقيقه التاريخية وللتمكن من تفحص امكانياته في شروط اخرى وقيمه العامة .

لقد ظهر ، على الطريق ، ان الصعوبات الرئيسية في تحقيق هذا النموذج في يوغسلافيا ترجع ، قبل كل شيء ، الى التنمية الأولية . ويحانب الفطنة كثيراً كل من يحكم على قيمة النموذج بالرجوع الى تجربة تطبيقه وحدها ، في بلاد انطلقت من مستوى الدخل الوطني للفرد الواحد ١٥٠ دولاراً وانها ما تزال اليوم في مستوى دخل للفرد الواحد من ٥٠٠ دولار أو ٦٠٠ دولار .

يجب ان تراعى في الحساب كذلك ملائسات الظروف: فان كون الانعطاف نحو التسيير الذاتي قد اتخذ في البداية بدافع من رد الفعل ضد مركزية الدولة، مما أدى الى التشديد، زمناً طويلاً، على الوجوه الجدلية، السلبية وعلى «خوف جنوني» معين بازاء المركزية وعلى حذر منظم تجاه الدولة. فالتسيير الذاتي قد تمكن على هذا النحو من الظهور كلامركزية، خاصة، على حين انه ادخال الديمقراطية وتطبيقها ومشاركة العمال جميعهم في اتخاذ القرار، وان نموذج الاشتراكية الذي يوحى به يستند الى علاقة دياكتيكية بين الاستقلال والتكامل كما يبدو واضحاً خلال السنوات الثلاث الأخيرة بصورة خاصة، يحدد وجهته الاصلاح الاقتصادي الصادر في عام ١٩٦٦ ومؤتمر رابطة الشيوعيين اليوغسلاف التاسع المنعقد في عام ١٩٦٩.

ان المشكلة الأساسية التي اردنا طرحها انطلاقاً من هذه الملاحظات هي ما لهذا «النموذج» من قيمة شاملة كان الفضل في تصوره وفي تحقيقه للشيوعيين اليوغسلاف، في اسوأ الشروط التاريخية ملاءمة.

فماذا يمكن ان تكون امكانيات هذا النموذج في بلاد نامية من وجهة نظر اقتصادية وتقنية، تتمتع بمستوى عال من الثقافة، فيها طبقة عمالية مؤهلة ومدربة ولديها سنن ديموقراطية بوجوازية؟

ألا يُقدم افضل الشروط لدخول الاشتراكية ولاستقبال التحولات الناجمة عن الثورة العلمية والتقنية الجديدة؟

الفصل الخامس

آفاق ومبادرات

في سبيل مستقبل اشتراكي في فرنسا

لتعريف المبادرات الخاصة بفرنسا لن نعود إلى النقد الأساسي لرأسمالية الاحتكارات والسمات النوعية التي طبعت بها السياسة الديغولية . لقد سبق لنا ان قمنا بهذا التحليل تفصيلاً في كتابنا : من أجل نموذج فرنسي للاشتراكية^(١) . وليس لدينا أي شيء جوهري يدعونا للحذف منه أو للاضافة عليه .

لقد حاول النظام الديغولي ، على طريقته ، الاجابة على المشكلات التي تطرحها الثورة العلمية والتقنية الجديدة . فبعد ان قدر أهمية الطبقات الفنية ، بذل جهده في كسبها وفي أن يجمع في كتلة واحدة ، مع اصحاب الاحتكارات ، التكنوقراطيين والاختصاصيين في التقنية . هذه المحاولة لتكوين « كتلة تاريخية » مثل هذه الكتلة كانت تسير في عكس الضرورة التاريخية ، إذ لا تستطيع الطبقات الفنية ان تلعب دورها كاملاً في اقتصاد محركه الوحيد هو

(١) روجيه غارودي : من أجل نموذج فرنسي للاشتراكية ، القسم الثالث « تأملات حول اشكال الرأسمالية الحالية » ص ٢٠٥ - ٣٠٠ .

الربح. ولقد سبق ان بينّا ^(١) التناقض الرئيسي الناشء مما دعواته بالـ «عقلانية المزدوجة» : العقلانية الرأسمالية ، وهي منطق ضروري لرفع الربح إلى أقصى حد ، والعقلانية التقنية ، وهي منطق ضروري لخلق افضل ملاءمة لنمو الجهاز الاقتصادي . إلا ان هذه العقلانية الثانية لا يمكنها ان تنتشر دون عوائق إلا في نظام يجمع مطلب نمو الثورة العلمية والتقنية الجديدة نمواً كاملاً ومطلب العمل على استخدام هذا النمو لا في زيادة ارباح عدد من الناس وانما في ارضاء حاجات الجميع .

ان سقوط الجنرال ديغول يعبر في أعماقه عن فشل هذه المحاولة التي اظهرت ازمتها في شهري مايو - يونيو (أيار - حزيران) ، مع المشاركة الجماهيرية من جانب الطلاب والكوادر التقنية ، إلى أي حد كانت تسير في الاتجاه المعاكس للتاريخ .

وقد برهن مسلك الحكومة وارباب العمل ، منذ ذلك الحين ، أنه لم يتعظ بأي درس من هذه اللحظة من التاريخ الفرنسي .

ان الاهتمام الخسيس باسترداد ما كانت الضرورة قد قضت التنازل عنه تحت ضغط اندفاعه مايو من الطبقة ، العامة والطلاب والكوادر ، بل ومن الطبقات المتوسطة ، قد أوحى بالعودة إلى مناهج الماضي : تماماً كما كان التخفيض ، عام ١٩٣٧ انتقاماً من ارباب العمل ضد الاضرابات العمالية في عام ١٩٣٦ ، فان تخفيض عام ١٩٣٦ هو ثأر ارباب العمل في اضرابات وحركات مايو (أيار) عام ١٩٦٨ .

على حين أعطت حركة مايو - يونيو (أيار - حزيران) ، بزيادتها للقوة الشرائية وبتوسيعها للسوق الداخلية ، انطلاقة للاقتصاد آثار دهشة ارباب العمل انفسهم ، وعلى حين ان المعهد القومي للاحصاء قد تحقق في سبتمبر (أيلول) من عام ١٩٦٩ من ان اعباء المشروعات ليست أعلى من اعباء شركاء اوربيين ،

(١) المصدر السابق .

وعلى حين ان تقرير لجنة حسابات الأمة ونشرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يقرر ان مكاسب الطاقة الانتاجية تعوض زيادات الأجور ، فان الرأسمالية الفرنسية (والحكومة التي تعبّر عنها) ما زالت تحافظ على توجيهها « على هدى الماضي » : اقتصاصات خسيصة من التخفيض ، مضاربة خليقة برأسمال مراب ، تشمل أربعة مليارات دولار ومؤمنة بعدم معاقبة الحكومة ، ولاخفاء الواقعة الأساسية : تأخير جهاز الانتاج الفرنسي ، نتيجة لما للتوسية مخجلة ، ولايديولوجية بالية بمقدار هذه السياسة نفسها . وقد أعلن وزير المالية ان الفرنسيين يستهلكون كثيراً ولا يتركون ما يكفي من الفائض الذي يمكن تصديره ! اما رئيس الوزراء فقد أعلن عن « مجتمع جديد » مستند إلى مكافأة هزيلة تتحصل من بعض الأسهم التي وُعد بها العمال وإلى الـ « إدخار الاجباري » ! ان الحديث على هذا النحو عن « المجتمع الجديد » هو تكريم جميل من الرذيلة للفضيلة . فما من شيء ، حقيقة ، أشد ضرورة من الـ « مجتمع الجديد » . ولكن كيف يمكن لهذا المجتمع ان يكون « جديداً » إذا كان لا يُراد له ان يُمس لا في سلطة أرباب العمل ولا في ربح صاحب العمل ؟

لن يكون ثمة من يخرج من الطريق المسدود ولن يفتح الباب على احتمال « مجتمع جديد » طالما لا يكون للعمال اليدويين أو الفكريين أي نصيب :

— لا في اتخاذ القرارات ،

— ولا في توزيع فائض القيمة ،

اعني بذلك طالما ان الرأسمالية ، في مبدئها نفسه ، لا توضع موضع الاتهام . لذلك فانتا ، في هذا الفصل المتعلق بالمبادرات الخاصة بفرنسا ، لا تطرق موضوع النظام والحكومة الحاليين اللذين لا يدخلان في الحساب لوجهتهما الرجعية ، لكننا نعالج موضوع المعارضة بل القوة الوحيدة ، داخل صفوف هذه المعارضة ، التي يمكنها ان تكون روح هذه المعارضة : أي الحزب الشيوعي الفرنسي . فهو وحده ، اليوم ، الذي يملك بماله من وزن في صفوف الطبقة

العامة القدرة على اتخاذ المبادرات التي تستطيع اخراج المعارضة والبلاد نفسها،
من الطريق المسدود .

ولو انه يجب على هذا الحزب ان يبذل الجهود التي لا بد من بذلها للخروج
من « الفيتو » القابع فيه . حقيقة ان القوى الخارجية التي تسهر على ابقائه في
هذا الفيتو قوية . لكن الواقع هو انه اذا كان هذا الحزب ، منذ التحرير ،
منذ ربع قرن ، قد نجح ، على الرغم من جميع الاحقاد وجميع الاقتراءات
وجميع مواقف العنف وجميع الحيل التي بدت من اعداء الطبقة العامة ، في
الحفاظ على مواقفه ، الا انه لم يتوصل الى الانتقال الى الهجوم ، والى ان يقود
معه مجموع المعارضة والى ان يصبح معها قوة فعالة ، مسؤولة عن المصير
القومي .

بيد ان ما يحاكي الانصاف تماما هو التفكير في انه وحده يحمل وزر هذا الوضع ،
بل ولا في انه المذنب الرئيسي فيه ، إذ توجد لذلك أسباب موضوعية :
علاقات القوى بين الطبقات الحاضرة ، وكذلك مناورات الذين يعملون من
أنفسهم ، داخل صفوف الطبقة العامة نفسها ، انصار رأس المال وحملة
ايدولوجيته .

كل هذا أمر لا مرأى فيه ، ولكنه لا يستبعد البتة بحثنا كذلك في الامكانات
التي يملكها الحزب الشيوعي في مقاومة هذا الضغط بفعالية أكثر وفي كسر
الطوق المضروب حوله واتخاذ المبادرات التي لا مفر منها لبلوغ ذلك .
فالمشكلة معقدة حقاً .

* * *

ان الوضع السياسي في فرنسا ، تصنعه المفارقات .
لقد ذكرنا ، في مقدمة هذا الكتاب ، الذين رافقونا من نقطة انطلاقنا في
افكارنا بـ :

- معارضة أكثرية وعاجزة ،
- في هذه المعارضة حزب شيوعي يتمتع بالأكثرية وهو عاجز .
- حزب شيوعي لا يمكن عمل أي شيء ببناء بدونه ، ولكن القيام به ، بأي عمل ببناء ليس ممكناً إلا اذا تحول هو نفسه تحولاً عميقاً .

ليس الخروج من الطريق المسدود ، بالنسبة لهذا الحزب ، هو تغيير البرنامج ، وأقل من ذلك أيضاً تغيير الهدف ، بل هو تغيير منهجه تغييراً عميقاً وأسلوبه في العمل لئلا يكون فحسب تلك القوة المتراصة التي يخشاها العدو ويطوقها وانما لكي يصبح المركز الحيّ والمركز المشعّ في الحياة الفرنسية في حركتها نحو المستقبل .

فما هي المبادرات الرئيسية ، لبلوغ هذا الهدف ، أو على الأقل للاقترب منه ، التي يمكنها ان تفتح افاقاً جديدة للحزب الشيوعي والمعارضة وفي النهاية لفرنسا نفسها ؟

* * *

أ - بناء استراتيجيته وتكتيكه على تحليل علمي للعلاقات الطبقية في فرنسا اليوم .

ليس من الممكن ، لمعالجة المشكلة في اقصى اشكالها ، ان نردد ، بصورة طقوسية ، كما لو كان الانسان ما يزال بعد في زمن كومون باريز أو في زمن ثورة ١٩١٧ ، ان انتصار الثورة الاشتراكية ليس ممكناً إلا اذا رافقت التمرد العمالي انتفاضة فلاحية . ولم يعد ممكناً أيضاً أن نتكلم عن الطبقة العمالية كما كانت مؤلفة من العمال اليدويين فحسب .

ان صفة الاشتراكية العلمية الخاصة هي في ان تدلل على ان حدوث الاشتراكية هو ضرورة تاريخية وان تحدد الممكن انطلاقاً من دراسة دقيقة للتناقضات الموجودة في كل لحظة من التاريخ .

هذا هو المثل الذي أعطاه ماركس في رأس المال .
عندما أراد لينين تعريف الطريق الروسي إلى الاشتراكية بنى أدلته على
تحليل لـ « نمو الرأسمالية في روسيا » .

لا يمكن أن يكون أساس دراسة تطرح مشكلة الانتقال إلى الاشتراكية ،
إلا تحليلاً أساسياً لعلاقة القوى الطبقيّة في فرنسا عصرنا ، تحليلاً لحدّية
التناقضات القديمة في الرأسمالية فحسب (وهي التناقضات التي سبق لماركس أن
استخلصها) وإنما لحدّية التناقضات الجديدة في النظام الرأسمالي ، التي لم تكن
موجودة ، لا في أيام ماركس ، ولا في أيام لينين ، وقد ظهرت في منتصف
القرن العشرين ، مع الثورة الصناعية الثانية ، وهي الثورة التي يسيطر عليها
تطبيق السبرانية في الانتاج وفي الادارة الاقتصادية .

فالمهمة الأولى هي اتخاذ الاجراء لهذا التحول الهائل لتعريف الآفاق والملاءمة
الاستراتيجية والتكتيك مع وضع جديد ، عميق في جدته .

فما هي التغيرات التي حدثت في علاقات الطبقات أثناء عشرين السنين
الأخيرة ؟ .

لننظر قبل كل شيء في الطبقة العاملة .

حتى منتصف القرن العشرين ، وفي فرنسا حتى قبيل عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ،
كان الاتجاه العام عدم التأميل : كانت نسبة العمال غير المؤهلين يزداد .
أثناء الخمس عشرة سنة الأخيرة أخذت هذه الحركة تنعكس .

فإذا أخذنا الدلالة ١٠٠ كمرجع ، فإن عدد العمال غير المؤهلين في مدة خمس
عشرة سنة يزداد من ١٠٠ إلى ١٠٨ ، في حين أن عدد العمال المؤهلين يزداد من
١٠٠ إلى ١٣١ .

وعدد المهندسين يزداد من ١٠٠ إلى ١٤٨ .

وعدد الكوادر العليا من ١٠٠ إلى ١٥١ .

وعدد الفنيين من ١٠٠ إلى ١٧١ .

ولقد ذكرنا في الفصل المتعلق بالثورة العلمية والتقنية الجديدة بالنتائج التي تترتب عليها :

— تغير في معنى المؤهل المهني نفسه وفي النصيب المتزايد من الثقافة العامة في هذا المؤهل .

— أهمية العمل الفكري المتعاظمة فيما كان يدعو ماركس « العامل الجماعي » .

ان التحول الجاري يقتضي إذن زيادة ليس في عدد الباحثين والمهندسين والكوادر والفنيين فحسب ، بل التوسع السريع في طبقات عديدة من المثقفين ولا سيما في المدرسين والكوادر الادارية للشروعات العامة والخاصة .

ووفقاً لاحصائيات عام ١٩٥٤ و ١٩٦٢ كان عدد المثقفين الذين يتقاضون أجراً قد زاد ، بأرقام إجمالية ، من ثلاثة ملايين إلى أكثر من أربعة ملايين ، في حين أن عدد السكان الفلاحين ، قد نقص ، في الحقبة نفسها ، من أربعة ملايين إلى ثلاثة ملايين .

فماذا تمثل ، من وجهة نظر الطبقة ، الطبقات الاجتماعية الآخذة في التوسع ؟ .

هل يعني هذا ظهور « طبقات متوسطة جديدة » ، وأن أهمية الطبقة العاملة بالنسبة لها قد نقصت ؟

ان ماركس ، عندما عرّف ، في القسم الأخير من كتابه رأس المال (نظريات فائض القيمة) مفهوم « العامل الجماعي » ، رسمَ هذا التحليل محدداً لكل من المهندسين والفنيين مكانهم بالنسبة للطبقة العاملة : « هؤلاء العمال ، عمال معاونون وعمال ومهندسون الذين يعملون خاصة بأدمغتهم ، الخ ، إذا أخذوا في جملتهم ، من حيث انهم منتجون جماعيون ، يشكلون مكونة حية ، فإذا نظرنا بعين الاعتبار إلى مجموع الإنتاج فإنهم يقايضون عملهم برأس مال ويعيدون إنتاج نقود الرأسمالي من حيث هي رأس مال ... ويظل وضع كل واحد من هؤلاء الناس ، منفرداً ، بالنسبة لرأس المال ، هو وضع العامل

الذي يتقاضى أجراً ، وضع العامل المنتج بالمعنى النوعي لهذه الكلمة^(١) .
وقد سبق لماركس أن أشار في الكتاب الأول من رأس المال^(٢) إلى :
« ان العمل اليدوي والعمل الفكري متحدان بروابط لا يمكن أن تنقسم
عراها ... فابتداءً من اللحظة التي يكون فيها الانتاج الفردي قد تحول إلى
إنتاج اجتماعي ، أي إلى انتاج عامل جماعي يشترك مختلف أعضائه في مزاولة
العمل في المادة على درجات متنوعة جداً ، عن قرب أو عن بعد أو حتى لا شيء
البتة ، فان تحديدات العمل المنتج والعمال المنتجين تتسع بالضرورة » .

يمنعنا النمو التاريخي أن ننسّق في كتلة واحدة المثقفين في الطبقات
المتوسطة ، بمقدار ما ان هذه الطبقات المثقفة ، بخلاف الطبقات المتوسطة
(ملاكون زراعيون ، حرفيون ، تجار) الماضية في تراجع مستمر كلما نمت
الرأسمالية ، تتزايد ، على العكس ، بصورة مستمرة ، وبسرعة أكثر فأكثر ،
مع نمو الرأسمالية .

هذا التقدم يكون أيضاً أكثر وضوحاً في النظام الاشتراكي . فان أهميتهم العددية
والستراتيجية تعظم أكثر فأكثر ، على أن أهمية الطبقات الوسطى تضعف أكثر
فأكثر .

فهل يعني هذا اننا ، إذ لا نرتبهم ككتلة واحدة في الطبقات المتوسطة ،
يجب أن نرتبهم كتلة واحدة في الطبقة العمالية ؟ .

قد يكون هذا خطأ أقل خطورة من الناحية النظرية ، لكنه لا يكون
تعريفاً دقيقاً علمياً . لا لأن مستوى حياتهم يمت بمزيد من الصلة للمستوى
البورجوازي وأن إيديولوجيتهم تحمل أثر ذلك فحسب - وهو ما لا يدخل في
المعايير الماركسية الأساسية عن الانتماء الطبقي - وإنما خاصة ، لأن الخط الفاصل

١ - كارل ماركس تاريخ المذاهب الاقتصادية ، طبعه كوست ، مجلد ٢ ص ٢١٣ (ملحق ،
« فكرة العمل المنتج ») .

٢ - كارل ماركس ، رأس المال طبعة اجتماعية ، مجلد ٢ ص ١٨٣ - ١٨٤ .

غالباً ما يكون من الصعب تحديده بين الذين يشاركون في إنتاج فائض القيمة والذين يستفيدون من توزيعه ، حتى مع أخذ شروط إنتاج فائض القيمة الجديدة بعين الاعتبار . وعلى سبيل المثال هل المدرسون والطلاب يكونون من منتجي فائض القيمة ؟ فالمشكلة مطروحة ، على وجه العموم ، بصورة ضيقة ، ممكنة ، وبدون وعي كافٍ لشروط الانتاج الجديدة في عصر الثورة العلمية والتقنية الجديدة .

ويحدث أن يُقال : التعليم هو إعادة إنتاج بسيطة لقوة العمل . كان هذا صحيحاً بالنسبة للتدريب التقليدي حيث كان يتم تكوين العامل الصالح لإتمام المهام المهنية نفسها التي كان ينجزها أسلافه . كان المقصود إذن ، على وجه الدقة ، إعادة إنتاج بسيطة لقوة العمل . وليس الأمر غير هذا ، فيما يتعلق بمدارس الليسيه النابليونية المخصصة ، أصلاً ، لتوفير كوادر الاقتصاد والدولة ، وذلك لمجرد إعادة إنتاج الأهلية لوظيفة حدثت من قبل . كانت المدرسة الابتدائية توفر ، في الشروط نفسها ، المعرفة الضرورية لـ « رجال الفرقة » في الانتاج .

هذه الطريقة للنظر في الأمور لم تعد صحيحة اليوم : في هذا العصر الذي تكون نتيجة واحدة من أكثر نتائج التحول الكبير فيه ظهوراً ، هي مضاعفة المعارف في دورة من عشر سنوات وحيث يصبح أقل فأقل إمكان الاكتفاء بتكوين أو بتدريب تحقق مرة نهائية في مطلع الحياة ، وحيث تتوافر أكثر فأكثر حلقات التدريب الدورية لاستمرار التلاؤم من جديد مع التجديدات العلمية والتقنية ، فإن التعليم لم يعد إعادة بسيطة للانتاج وإنما إعادة انتاج موسعة لقوة العمل – بل يصبح كتعليم – وذلك أكثر فأكثر – منتجاً لفائض القيمة .

كذلك يجب إعادة النظر في المشكلة لا من وجهة نظر المدرس فحسب وإنما من وجهة نظر المدرس . فهل يمكننا القول إن العامل والفني والمهندس الذين يأخذون باتباع مدة للتمرين لإعادة تدريبهم في حلقات ، يكفون أثناء هذه

الحقبة عن إنتاج فائض القيمة؟ إنه لقصر نظر ومخالف من جانب آخر لتحليلات ماركس، وهو يبحث في إنتاج فائض القيمة من خلال مقولات سيبيه ميكانيكية ومن الدرجة الأولى، بدلاً من معالجة المشكلة المطروحة أساسياً من قبل ماركس، مشكلة الـ «عامل الجماعي»، والقيام بالتحليل البنيوي لهذا الـ «عامل الجماعي»، في عصر يصبح فيه العلم قوة إنتاجية مباشرة. ففي هذه المرحلة، ليست إعادة الدورات التدريبية فحسب بل التربية الدائنة والتعليم ولا شيء أكثر، هما العاملان الرقيعان في الانتاج الموسع وفي خلق فائض القيمة.

إلا أن المشكلة الأساسية ليست هنا.

والأمر الجوهرى هو إجراء تمييز واضح، مستند إلى أساس علمي، بين الطبقات الاجتماعية. هناك الطبقات التي تستطيع الطبقة العاملة أن تحقق معها تحالفاً وإن كانت مصالحها الطبقيّة مختلفة من حيث المبدأ: هذه هي الحالة مع الطبقات الوسطى من النمط الكلاسيكي (صغار الفلاحين، الملاكون، حرفيون، تجار صغار). فهؤلاء هم مالكون لوسائلهم في الانتاج، لا ينتجون فائض القيمة، وهم، إيديولوجياً، يتجهون، على العموم، إلى الماضي بأبصارهم. ولكن نتيجة لأن رأس المال الكبير والاحتكارات تجردهم شيئاً فشيئاً من أملاكهم، يكون لديهم من الأسباب الموضوعية ما يجعلهم يتحالون مع الطبقة العاملة ضد الاحتكارات.

بيد أن المشكلة تطرح نفسها على غير هذا النحو مع كتلة المثقفين. فعلى الرغم من التمايز الكبير بين هذه الطوائف التي يمكننا أن ننسقها في هذه الفئة، فإن شطراً كبيراً منها، أي من هذه الطوائف، قبل كل شيء، في الشروط التاريخية لرأسمالية الدولة الاحتكارية، بل أكثر من يتصف منها بعلامات مميزة: كالمهندسين والفنيين والباحثين وحق قسم كبير من كوادرات التسيير العامة أو الخاصة، يبيع قوة عمله الفكري وكما كان يتوقعه ماركس، ينتج فائض القيمة مباشرة أو بصورة غير مباشرة. وهذا القسم لا يملك وسائل إنتاجية

خاصة به ، وأياً كان مستوى حياته وعقليته ، فان مصالحه الموضوعية ، إذا ما ربط بأصوله الاجتماعية ، لا تختلف من حيث المبدأ عن مصالح الطبقة العاملة . فهناك على العكس عناصر موضوعية من التقارب .

ليس من الممكن إذن ، لا أن نمثل بلا قيد أو شرط هذه الطوائف الاجتماعية بالطبقة العمالية ولا أن نطرح بالنسبة لها مشكلة التحالف في الحدود التي تطرح بالنسبة للطبقات المتوسطة .

ذلك أنه من الممكن مع الطبقات المتوسطة التقليدية تحقيق تحالفات تكتيكية^(١) . أما مع طوائف عريضة من المثقفين فالمقصود هو تحالف استراتيجي بل وذو بان تدريجي يصل حتى بناء الاشتراكية وتحقيقها تحقيقاً كاملاً .

فلكي أبين هذا الاختلاف المزدوج تناولت مرة أخرى في كتابي من أجل نموذج فرنسي للاشتراكية ، مفهوم « الكتلة التاريخية » الذي أعطاه غرامسكي Gramsci خطوطه الأولى ، بعد أن منحته محتوى جديداً .

لا تستطيع الطبقة العمالية ومثقفوها أن يكون لهم من علاقات التحالف ما كان للطبقة العمالية ، في الماضي ، مع الطبقات المتوسطة . كذلك فانهم لا يشكلون نفس الطبقة الواحدة . لكنهم يشكلون « كتلة تاريخية » جديدة تمضي دائماً إلى مزيد من التلاحم وتزداد قوة أكثر فأكثر في المستقبل .

لقد حاول بعضهم معارضة مفهوم « الكتلة التاريخية » كما تصورها غرامسكي بالاستخدام الذي أضعه فيه هنا . إلا أنني لا أنوي بتاتاً أن أتناول مفهوم

(١) وهو تكتيك لا يعني البتة : انه وقتي أو خادع . ذلك أن انتصار الطبقة العامة يفتح لهذه الطبقات الاجتماعية - ولا سيما للفلاحين - احتمال الاندماج في الاشتراكية (بالطريق التعاوني مثلاً) ، على حين أن نظام الاحتكارات لا يقدم لها مستقبلاً غير نزع يدها عما تملك لصالح الأقوى .

غرامسي كما هو ، لكن توجد من مدلول إلى آخر استمرارية معينة . فتعريف الـ « كتلة التاريخية » لدى غرامسي هو الوحدة بين القاعدة والبنية الفوقية ، وهو تعريف يعارض به ما يعزى إليّ : تحالف بين الطبقات الاجتماعية (في الظرف الحالي : عمال ومثقفون) .

على أن هذا يعني استبعاد الصورة التخيلية لتكتل يقوم بين عمال ومثقفين ، يُفهم وفقاً لنموذج التحالف بين العمال والفلاحين ^(١) .

إن نقطة الانطلاق هي تعريف غرامسي : « تحليل الصلات العضوية بين البنية والبنى الفوقية التي تشكل ، في ملابسات تاريخية معينة ، كتلة متميزة ، متناقضة . » فصد كل فكرة « تحالف » أو « ذوبان » تكون مجرد فكرة ظرفية وذاتية ، في عصر يصبح العلم فيه قوة إنتاجية مباشرة ، كما توقع ذلك ماركس ، فان عدداً متزايداً من المثقفين ، يكون (لا سيما من المهندسين والباحثين) ، بصورة موضوعية ، جزءاً من « العامل الجماعي » ، ويظهرون معايير طبقية مطابقة للمعايير التي كان ماركس يعرف بها الطبقة العمالية .

بعد أن حللنا ، على هذا النحو ، على مستوى البنى التحتية ، النمو الجديد في واقع الطبقة العمالية التاريخي (وهو ما لا يكون في وسعنا أن نخده بالعمال اليدويين وحدهم ، دون أن نسقط في « مبالغة عمالية » بعيدة جداً عن فكرة ماركس) ، في الطريق الذي فتحه غرامسي ، فلا بد من أن نبذل جهداً على مستوى البنى الفوقية (خاصة على مستوى الوعي بهذه العلاقات الجديدة) لنلائم تصورتنا للطبقة العاملة :

— مع النتائج المترتبة على ذلك من وجهة نظر التنظيم السياسي والتكتيك والستراتيجية .

(١) أنظر بصورة خاصة روجيه غارودي من أجل نموذج فرنسي للاشتراكية ، غاليار ١٩٦٨ ، ص ٢٨ .

— مع الواقع التاريخي الجديد للطبقات وعلاقاتها .

هذا هو بدقة تامة جداً ما اقترحه غرامسي : « إن المبادرة الصالحة تكون دائماً ضرورية لتحرير الاندفاع الاقتصادي من العوائق السياسية التقليدية أي لتغيير الإدارة السياسية لقوى معينة من الضروري امتصاصها لتحقيق كتلة تاريخية جديدة ^(١) اقتصادية — سياسية متجانسة ، بدون تناقض . »

ليس ثمة من تعارض إذن بين مفهوم « الكتلة التاريخية » بالمعنى الذي يستعمله غرامسي ومعناها الذي نستخدمه هنا ، بل يوجد اتصال . فإذا كانت العبارة لها « محتوى جديد » فذلك لأن غرامسي يتمسك في أغلب الأحيان بالتذكير بما فيها من سند نظري (الوحدة الديالكتيكية للقاعدة وللبنية الفوقية) ، في حين أننا مساقون إلى التشديد على النتائج (امتلاك الوعي الذي يسمح بـ « تجميع القوى الضرورية » لتحقيق التحول السياسي الذي يدعو إلى هذا التغيير في البنية التحتية) . فالمحتوى هو جديد بالضرورة إذ أن الظاهرة الرئيسية في فرنسا عام ١٩٦٩ (الثورة العلمية والتقنية الجديدة التي بدأت قبيل منتصف القرن والنتيجة المترتبة عليها : الوضع الطبقي الجديد لطوائف معينة من المثقفين) ، لم تكن موجودة في أية درجة من درجاتها في إيطاليا العشرينات .

قد يذهب هذا الجدل عبثاً ، إذا كان مجرد مناقشة تدل على سعة العلم بالنصوص والكلمات . لكن بما يبعث على الغم نسيان الواقع الأساسي ، واقع التحول والمفاهيم الجديدة الضرورية لإدراكه ، والمهام الثورية التي يستدعيها هذا التحول .

لذلك فإن تحليلاً دقيقاً لـ « كتلة التاريخية » الجديدة ، يكون ، في الواقع ،

(١) استرعاء الاقتباء بالتشديد من المؤلف روجيه غارودي « المترجم »

الأساس الذي لا غنى عنه لكل اعداد لستراتيجية ولتكتيك متلائمين مع شروط فرنسا الحالية .

بين العنصرين المكونين لهذه « الكتلة التاريخية » الجديدة وهما : الطبقة العاملة في تعريفها التقليدي والمتقنون في تنوعهم – البعض قد أصبح مندجاً في الطبقة العاملة تقريباً ، وآخرون لا يزالون بعد قريبين جداً من الطبقات الوسطى ، وخاصة أصحاب « المهن الحرة » – ، توجد همزة وصل . وهي مكونة من طوائف العمال المؤهلين تأهيلاً عالياً ، وهم يقفون ، نظراً للتغيرات التي طرأت على تعريف المؤهل نفسه ، قريبين جداً من الفنيين والكوادر والمهندسين .

حتى إذا كانت هذه الطوائف من العمال لم تصبح بعد ، عددياً ، هي الأقوى ، إلا أنها تشكل في المرحلة الحالية المستوى الاستراتيجي الحاسم لكي يمكن للكتلة التاريخية الجديدة . إنه لمبدأ أولي من مبادئ الاستراتيجية الماركسية أن يبني المرء عمله على ما يكون آخذاً في النشوء وفي النمو .

إن للتحويلات العلمية والتقنية الكبيرة ، على هذا النحو ، انعكاسات اقتصادية واجتماعية هائلة وتقتضي تحولات سياسية عميقة .

وعلى هذا فان تحليل هذه التحويلات هو السند النظري الوحيد الممكن لأفكارنا في الانتقال إلى الاشتراكية في فرنسا ، ذلك أن آفاقنا واستراتيجيتنا تستطيع انطلاقة من هذه التحليلات فحسب ، أن تكون محددة علمياً .

٢ – وتترتب على ذلك المبادرة الثانية : فان دراسة للعلاقات الطبقيّة الجديدة تقودنا إلى تعريف الـ « كتلة التاريخية » الجديدة تعريفاً دقيقاً ، يجب أن تنتهي بتحديد المطالب التي يمكنها أن تكون المقام المشترك لهذه الـ « كتلة التاريخية » لكي تلعب فيها الطبقة العاملة ، في توسعها الجديد ، دورها القيادي .

لحل هذه المشكلة المتعلقة بتوضيح المطالب ، فان حركات مايو - يونيو (أيار - حزيران) ١٩٦٨ قد كونت حقلاً لتجربة تاريخية غنية غنى فريداً .

إذ لأول مرة في تاريخ بلادنا عمل ، من ثمانية إلى تسعة ملايين ممن يتقاضون أجراً ، على شلّ مجموع الجهاز الاقتصادي . وكانت الظاهرة من ناحية الكم مختلفة عن ظاهرة الاضرابات في عام ١٩٣٦ ، وهي أكثر اختلافاً أيضاً من الناحية الكيفية إذ أن الحركة قد امتدت بعيداً خارج الطبقة العاملة وخاصة في صفوف الطلاب .

لقد لفت رئيس لجنة العمل العامة ، G. G. T. ، بنوا فراشون ، الانتباه عندئذ ، إلى أن ذلك كان التأكيد الأول الكبير على حقبة التسارع المفاجيء في التركيز الرأسمالي . وقد أصبح هذا التسارع غنياً بما ينطوي عليه استخدام الأوتوماتيكية من مقتضيات التركيز . وهكذا حدث في فرنسا ، في مايو من عام ١٩٦٨ ، أول إضراب كبير في عصر السبرانية .

وهذا الإضراب يظهر مميزات تنطويان على معان كثيرة :

انه ، قبل كل شيء ، بالمدى الذي اتسع اليه ، لم يكن إضراباً عاماً فحسب ، كان يمكنه أن يقود الطبقة العمالية وحدها بالمعنى التقليدي لهذه العبارة . كان البداية الأولى « لإضراب وطني » (والعبارة التي أطلقها السكرتير العام للحزب الشيوعي الإسباني سانتياغو كاريللو) شاركت فيه عناصر الطبقة العمالية الجديدة (بالمعنى الواسع ، الحديث) مع عدد كبير من الكوادر والمهندسين ، كما شارك فيه كذلك الطلاب والموظفون وطبقات اجتماعية أخرى ، بالإضافة إلى أن هذا الإضراب لم يكن موجهاً ضد استغلال العمل فحسب ، وإنما ضد ألينته كذلك . وهذه العناصر كانت جديدة ، وذات أهمية نظرية وعملية كبيرة لتحليل ما برز على السطح في مايو - يونيو (أيار - حزيران) ١٩٦٨ . ولقد لاحظ مراقب نافذ البصيرة ، هو السيد هنري كاللات ما يلي :

« لم يكن العامل وحده فحسب ، في مايو (أيار) ١٩٦٨ ، من حيث هو

قوة عمل مباشرة ، الذي تمرد ، انه « العامل الجماعي » من حيث « امتلاكه لقوته الانتاجية بوجه عام » الذي يظهر ، ربما لأول مرة في بلاد صناعية متقدمة ، بمثل هذه القوة . »

لا ريب أن إضراب عمال المناجم في عام ١٩٦٣ ثم إضراب نيربوك في غرينوبل قد أبرزتا هذه الظاهرة الجديدة من قبل ، ولكن لم يسبق لها أن اتسمت بهذا الاتساع القومي لحركة مايو - يونيو (أيار - حزيران) لعام ١٩٦٨ ، التي لفتت النظر بشدة على هذا الواقع الأساسي اليوم : إن نمو التقنيات نفسه يقود إلى ربط مطالب الأجور ربطاً وثيقاً باتهام مبدأ النظام الرأسمالي نفسه الذي يستبعد العمال من تسيير إدارة عملهم .

والواقع الجديد في هذا الثلث الأخير من القرن ، وقد سبق لنا أن لفتنا النظر إليه ، هو أنه إذا كانت مقتضيات النمو التقني والاقتصادي ، لا تزال منذ عشرين سنة خلت ، تسير في الخط المعاكس لمقتضيات الديمقراطية ، فإن هذين النوعين من المقتضيات يسيران ، في المرحلة الحالية ، في الاتجاه نفسه .

إن مجلة الاتحاد العام للمهندسين والكوادر في لجنة العمل العامة ، C. G. T. اختيار ، التي حرصت على أن تدلل كيف أن اهتمامات الكوادر تتكامل مع حركة المستغلين الاجالية ، قد بينت بصورة راثعة في عددها الصادر في سبتمبر - أكتوبر (أيلول - تشرين الأول) من عام ١٩٦٨ ، كم يكون بعيداً عن الواقع ، ومخالفاً للحقيقة أن نعارض ، في حركات مايو - يونيو (أيار - حزيران) ، مطالب ملايين المضربين الذين لم يكافحوا على حد قولهم إلا من أجل أجورهم ، مع مطالب الكوادر الذين لم يطالبوا إلا بمشاركة في اعداد السياسات والمشاريع التي تتعلق بقطاعهم الخاص أو شمله .

في الحقيقة أنه كان هناك ، لدى هؤلاء كما لدى أولئك ، تأثير دياكتيكي متبادل بين هذين القطبين من المطالبة ، حتى وإن كانت لهجة التشدد قد اختلفت

في هذه الحالة أو تلك .

ومما له دلالة أن العنصرين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً في القطاعات المزدهرة كالإلكتروني والبتروكيماوي والصناعات :

وقد طالب العمال ، من خارج الكوادر ، في بترول الكويتانيا ، بتنظيم « يحدد مسؤوليتهم الخاصة في إطار المجتمع بمجموعه » .

وإذا كان الكوادر في الطيران الجنوبي (في مصنع سوريسن) قد وضعوا في اعتبارهم الأول ، في ٢٠ مايو (أيار) « المشاركة الفعلية والديموقراطية في تسيير المشروع » فانهم شددوا اللهجة في آخر يونيو (حزيران) على مسائل الأجور .

في ٢٨ مايو (أيار) ركز كوادر سافيام وفي ٣٠ مايو (أيار) كوادر كليبر - كولومب مطالبهم على حق الحصول على المعلومات والمشاركة في التسيير .

إلا أن مجموع هيئة المستخدمين - عمالاً وكوادر - لدى تومسن - هوستن وهوتشكيس وبراندت ، بعد أن استخلصوا ما دعوه بالـ « أصالة العميقة » ، إن لم نقل التاريخية ، لحركة إضرابات مايو (أيار) ١٩٦٨ ، ألحوا على مطالب المبادرة والمسؤولية والكرامة ، ضد « المجتمع الملكي » الذي يشكله المشروع .

من الممكن مضاعفة الأمثلة على هذا الاتجاه ، الذي يحمل من المشاركة (حتى إذا كان معنى هذه الكلمة قد حرقته السلطة) اللازمة في كل مطلب ، بل خط القوة ، لا في مطالب الكوادر فحسب ، بل وفي مطالب طوائف عريضة من الطبقة العاملة في مايو - يونيو (أيار - حزيران) ١٩٦٨ .

ومما لا شك فيه ان عبارة المشاركة تغطي حقائق واقعة مختلفة جداً : بدءاً من مجرد التوسع في الحقوق النقابية حتى الاشراف العمالي على التوجيه والتسيير الاقتصادي الذي لا يمكن ان يتحقق إلا في نظام اشتراكي .

ومن الضروري عدم الخلط ، خاصة ، بين « مشاركة » و « تسيير ذاتي » .

إذ يوجد بين الكلمتين هذا الفارق الرئيسي : فالتسيير الذاتي لا يمكن ان يبدأ إلا بعد إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الكبرى ، والحد الأعلى لا « مشاركة » ، في أفضل الحالات ، أي في وضع ما « قبيل الثورة » يمكن ان يكون « الاشراف العمالي » الذي تصوره وحققه لينين كطريق للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية عندما يكون التسيير ما يزال باقياً في أيدي الملاكين الخاصين ولكن تحت اشراف العمال .

هذا المطلب في المشاركة الذي يرادف بالنسبة للبعض الديمقراطية في المشروع ، قد تلقفته الديماغوجية الحكومية لتحول معناه بصورة جذرية فترجمت المشاركة بـ « تعاون الطبقات » .

وبما له دلالة ، مثلاً ، ان ارباب العمل ، اثناء اضرابات مايو - يونيو (ايار - حزيران) ١٩٦٨ الكبرى ومناقشات غرينيل ، قد خامرهم الخوف ، خاصة ، من أن يروا قيام « سلطة موازية » . ذلك ان ضغط تسعة ملايين عامل مضربين ، قد نجح في فرص ضمانه للحق النقابي في المشروع . اما الحكومة فقد بذلت جهودها في التقنية لتحويل هذا المطلب الكبير في الديمقراطية على مستوى المشروع بتبني شعار « المشاركة » لحسابها ، ولكن لتموه المشاركة الحقيقية وتجعل منها متغيرة وفقاً لهوى « جمعية رأس المال - عمل » ووعد المشروع الذين يتقاضون راتباً بالحق في المعلومات وبالحق في الاستشارة . ولكن حدود هذه المشاركة ضيقة جداً : ففي بلاد « سر الأعمال » فيها ، وبالتالي ، امتياز الحصول على المعلومات ، يكون وسيلة من أشد الوسائل فعالية لجعل كل تدخل في الإدارة مستحيلاً ، يخشى كثيراً من ان يصبح حق الحصول على المعلومات محدوداً بإيصال العناصر التي يمكن نشرها لا العناصر الواقعية . أما الاستشارة فكانت دواء مسكناً أكبر ايضاً : يكون للعمال أو لندوبيهم الحق بإبداء نصيحهم وبتقديم مقترحاتهم ، ولكن بصفة استشارية محضة : فليس ثمة من ذكر البتة للاعتراف

بحق واقعي للعمال في اتخاذ القرار . وفي هذه الشروط يخشى كثيراً ان ينقلب « الحوار » المتوقع فيصبح طمعاً وان يتجه بفضل هذه الاستشارة الكاريكاتورية إلى ان يجعل القرارات مقبولة أكثر فحسب ، وفي النهاية إلى ان يعزز الاندماج في البنى الاستبدادية الحالية . وهكذا فان هذه « المشاركة » الوهمية ستكون بديلاً للدور الذي لعبه الدين ، في القرن التاسع عشر ، كاداة ايديولوجية في الاندماج .

ومن البديهي ان يكون شكل المشاركة الممنوحة على هذا النحو طمعاً ، إذ ظلت علاقات الانتاج الرأسمالية مقدسة ، لا يمكن المساس بها .

ذلك ان العقبة الأولى في وجه كل تغيير واقعي ، في النظام الرأسمالي ، هي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، التي تعطي المالك الفردي أو الجماعي لهذه الوسائل امتياز تصور المشروع وأدارته كما كانت الملكية العقارية تمنح الاقطاعيين امتياز ادارة الحرب ومصصلحة العدالة .

ان الحديعة التي لجأ اليها ارباب العمل والحكومة من وراء « المشاركة » لا يمكنها في اية حال من الأحوال ان تجعلنا ننسى المحتوى الطبقي الذي كان عدد غفير من العمال ، شغيلة وكوادر ، يضعونه في كلمة : مشاركة : اللاحاح على تحول ديموقراطي عميق ، الانتقال من الديموقراطية الصورية الميزة لكل نظام بورجوازي إلى ديموقراطية اشتراكية أي إلى ديموقراطية لا تقف عند باب المشروع حيث تبدأ مملكة رب العمل ، بل ، على العكس ، تمتد بصورة محسوسة إلى توجيه الاقتصاد وتسييره .

فالقول بان هذا المطلب في النظام الرأسمالي هو طوباوية يرجع إلى الأخذ، على صعيد آخر ، بحجة الاجتماعي - الديموقراطي في « دورة الأجور والاسعار الجهنمية » ، المستندة ، هي ايضاً ، على فكرة أن كل مطلب ، في النظام الرأسمالي يستعاد في الحال وبصورة حتمية من قبل ارباب العمل . ومع ذلك فان

قوى الطبقة العاملة قدت من هذه المعركة التي لم تتوقف من أجل الأجور ، على نحو ما كان يبينه ماركس منذ قرن خلا ، كما تقد اليوم ، في الكفاح ، من أجل مطلب الديمقراطية في المشروع المرتبط أكثر فاكتر ، دياكتيكيا ، بالكفاح من اجل الاجور .

من الملائم ان نلح على هذا الارتباط وإلا فانه يخشى السقوط إما في وهم اليساريين الأبدى ، الذين اعتقدوا دائما بان « الكفاح من أجل البفتيك تم تجاوزه » أو أن تكون هذه المطالب في الأجور « ثانوية » أو في الخطأ القائم على تقدير التطلعات حق وان كانت مشوشة الى المشاركة ، تقديراً أقل مما تستحق . حق إذا كان المسكون بزماء النظام القائم يريدون ان يجعلوا منها زخرفاً أيديولوجياً في سياسة تعاون بين الطبقات ، فانها تبقى تعبر بالنسبة لعديد من العمال عن مقتضى في الديمقراطية على مستوى الاقتصاد .

من المهم جداً أن يكون لدينا وعي واضح بهذا الشكل الجديد الذي تعاش الألينة ، في ظله ، أكثر فأكثر في صفوف الطبقة العمالية ، وفي طوائف عريضة من الفنيين والكوادر وبصورة أعم ، في صفوف عدد كبير من المثقفين : ليس فحسب كفاحاً ضد استغلال قوتهم في العمل ، وإنما كاحتجاج على المنطق في نظام لا يسمح لهم ان يناقشوا فيه غاياته ولا قيمته واتجاهه .

على هذا النحو فحسب يمكن استخلاص الصلة الداخلية والعميقة بين تطلعات الطلاب ومرامي الطبقة العاملة .

حق إذا اتخذت هذه المقتضيات لدى الطلاب اشكالاً من التعبير طوباوية وفوضوية ، وحق إذا لم يكن الوعي بهذه الصلة ، غالباً لدى الطلاب ، نظراً لوضعهم الخاص ، إلا انعكاساً معكوساً لهذه الحركة التاريخية ، فإنهم يعيشون التناقضات الطبقيّة في النظام الرأسمالي على مستوى البنى الفوقيّة ، كألينة روحية ، على حين ان الأزمة لها جذورها في تناقضات النظام الاقتصادية ، في

قاعده ، في العلاقات الطبقيه .

تبيّن مجله اختيار ، هنا ايضاً ، وهي مجله المهندسين والكوادر في C. G. T. لجنة العمل العام - عدد نوفمبر (تشرين الثاني) ص ٣٩ و ٤٠ - بوضوح لماذا يعيش الكوادر احتجاجهم كما لو كان استطلاة لاحتجاج الطلاب : البعض يرفضون اندماجاً في نظام اقتصادي يجب أن يجعل منهم كوادر في مشروع يكون ربحه هو الميزان الوحيد للتسيير الجيد ، ويرفض الكوادر ان يكونوا وسائل عمل في نظام يحصر نطاق المشروع في تقنية التسيير .

« يرتبط مصير الطلاب ، كوادر المستقبل ، بمصير الكوادر من الطلاب السابقين . لذلك يجب على هؤلاء وأولئك ان يواجهوا مشكلة واحدة : هي مشكلة ادماجهم في جهاز الانتاج وهو ادماج مباشر بالنسبة للفنيين والمهندسين والكوادر ، وهو في حالة القوة بالنسبة للطلاب . »

وهي مشكلة ادماجهم كأطر في نظام لا سبيل الى المناقشة في غائته .

ان الاحتياط لهذا التاريخي العميق ، يسمح ، لا بدحض سفسطات اصحاب النظريات في الرأسمالية الجديدة فحسب ، في تناقض عدد الطبقة العاملة نسبياً ، وفي فقدان دورها الثوري بل وبناء دور الطبقة العاملة القائد على أسس صحيحة ، محدد كما يجب ان يكون في آخر القرن العشرين وفعال في الشروط الخاصة بنهاية القرن العشرين .

ليس المقصود بتاتا استبعاد المطالب الكمية المتعلقة بمعدل الأجور ومدة يوم العمل ووقائر العمل والأمن الاجتماعي وبصورة عامة ، جميع المطالب الموجهة ضد استغلال قوة العمل أو الانتقاص من قيمتها إذ تظل هذه المطالب صحيحة ، كلية ، لا بالنسبة للطبقة العاملة بمعناها التقليدي (العمال اليدويين) فحسب ، بل بالنسبة لمجموع الكتلة « التاريخية » كذلك .

إن الجديد في الأمن وقد أصبحت الحاجة اليه محسوسة في مايو - يونيو

(أيار - حزيران) هو المطلب الكيفي ، الذي يضع النظام الرأسمالي ، في جوهره نفسه ، موضع الاتهام : الكفاح ضد الألية التي يستبعد بها العمال ، يدويين كانوا أو مثقفين ، من كل مشاركة في اتخاذ القرار في المشروع . ذلك أن مطلب المشاركة الفعلية هو ، أكثر من شيء آخر ، المقام المشترك لمطالب مجموع الكتلة التاريخية ، تماماً لأن لها صفة « جامعة » : فهي تحتوي بذاتها على جميع المطالب الأخرى لأنها تكون شرط تحقيقها الكامل . فضلاً عن أنها تفتح آفاقاً من الكفاح من أجل الاشتراكية بالانتقال من المشاركة إلى الاشراف العمالي وفي الاشراف إلى التسيير الذاتي .

ولكن المطلب الاقتصادي هنا يقود الى طرح المشكلة السياسية الأساسية : مشكلة الدولة التي تحافظ على علاقات الانتاج الموجودة وشكل الملكية الرأسمالية .

في تحليل هذه الدولة لا بد من إيراد مبادرة ثالثة لتعريف موقف الشيوعيين إزاء البرلمان والاحزاب .

٣ - لم تغير الرأسمالية ، برأسمالية الدولة الاحتكارية ، من طبيعتها بصورة أساسية : فقد استمرت وسائل الإنتاج الكبرى والتبادل ملكاً لبعض الناس بينما يتسم العمل أكثر فأكثر بطابع اجتماعي .

لذلك فان آراء ماركس ، التي لا يستطيع أن يدحضها هذا النمو ، على المستوى السياسي مثلها على المستوى الاقتصادي ، ما تزال تجدد ، على العكس ، تحقيقات جديدة إذ أن التناقضات القديمة لم يتم التغلب عليها ، وقد طفت على السطح تناقضات جديدة .

والأمر الجديد الأساسي ، على المستوى السياسي ، هو دور الدولة الاقتصادي المتزايد الذي لا ينقص في شيء وظيفتها القمعية .

ولقد اكتسبت وظائف الدولة الاقتصادية ، منذ أربعين عاماً ، منذ أزمة

عام ١٩٢٩ الكبرى والتدخلات الكليينزية ، أهمية متزايدة .

ذلك أن الدولة دخلت في دورة الانتاج بتأمينات المشروعات الكبرى .
وبالتأمين أو بالاشراف على المؤسسات ذات الاعتماد أو المؤسسات المالية العامة
الكبرى ، أصبحت أم صاحبة مصرف في البلاد .

وكل تأمين ، في نظام ينفذ السير نحو الاشتراكية ، يمكنه أن يكون وسيلة
للقيام بالضغط على القطاع الخاص بمنافسة المشروعات الخاصة ونزع اليد عنها .
أما في النظام الحالي فإن رأسمالية الدولة ، تماماً على العكس تستخدم
التأمينات لتأمين بقاء الحكم الذي أنجبها وهي تفعل ذلك بمقدار من الفعالية إلى
حد أن حصة الاستثمارات العامة في اجمالي الاستثمارات في فرنسا تتراوح ، حالياً ،
كل عام ، بنسبة ٤٠ ٪ .

حق أن خطط الرأسمالية الموجهة في التوسع (رداً على تحدي الاقتصاد
الاشتراكي) والدور المحرك والمنظم للدولة ولرأسمالية الدولة ، والنمو التقني
وتركيز رؤوس الأموال المتسارع ومفاوضة التسويات في القمة بين الرأسمالية
الفرنسية وشركائها من الأوروبيين أو من غيرهم — إن كل هذا الذي كان خارجاً
في القرن التاسع عشر عن دائرة عمل الدولة قد أصبح وظيفتها الأساسية ، تعمل
جميع وظائفها الأخرى ولا سيما الوظائف القمعية للتلاؤم معها .

لا مرأ في أن الديغولية ، في فرنسا ، قد عجلت في نضوج رأسمالية الدولة
الاحتكارية بلاءمة الدولة مع مقتضيات نمو الاحتكارات الكبرى . فكانت في
ذلك موظف القدر ، موظف الضرورة التاريخية .

وقد كانت أبرز سمة ظاهرة في هذه الملاءمة هي التضييق من امتيازات
البرلمان .

كان البرلمان ، في عصر الرأسمالية المتحررة ، في دولة لم تكن تتدخل في

المشكلات الاقتصادية إلا بصورة سلبية كـ « حارس الليل » ، مكلفة بازاحة العقبات القانونية من أمام نمو الرأسمالية ، مسرحاً للصراع تتصاول فيه مختلف أجزاء الطبقات المسيطرة . وكانت القوانين المقررة تعبر عن علاقة القوى الوقتية بين ملاك الأراضي والصناعيين والتجار والبنك وتمنح إلى حد ما تسهيلاً أو امتيازاً إلى هذا الطرف أو ذاك.

ومع ميلاد الامبريالية دعي البرلمان الى التدخل بصورة موضوعية أكثر وبتأثير رفع القوى الخارجية المتلاحمة أكثر منها تألبت الطبقات المسيطرة بصورة عامة على الرغم من انقساماتها السطحية ، لمكافحة خطرين أصبحا منذئذ أساسيين : صعود الطبقة العاملة في الداخل التي بات من المناسب الغاء تأثيرها في البرلمان ، وفي الخارج منافسة الامبرياليات الأخرى التي تقضي بتأمين دوام السياسة الامبريالية فيما وراء الاحتمالات الانتخابية . ولكن البرلمان كان لا يزال هو المجلس الاداري لشؤون البورجوازية .

ولقد أمكن بلوغ هذه المرامي ، زمناً طويلاً ، على وجه الاجمال ، حق عشية الحرب العالمية الثانية بل وحتى عام ١٩٥٨ في حدود معينة ، بوسائل تقليدية : قوانين انتخابية تمنح الامتيازات للطبقات المسيطرة وتمويهاً ايدولوجية وسياسية جعلها ممكنة امتلاك وسائل الاعلام والدعاية والافساد الخ..

وفضلاً عن وظيفة الدولة القمعية فان وظيفتها الأساسية اليوم أصبحت تنظيم الاقتصاد الرأسمالي . ونظراً لأن الاستثمارات الهائلة تزداد ضخامة أكثر فأكثر - حتى أنها تتجاوز امكانيات الاحتكارات الخاصة نفسها - فانها تتطلب تخطيطاً طويلاً الاجل . وفي عصر البرانية بات من الواجب وضع التوقعات وحساب المخاطر على مدى خمسة عشر عاماً وأحياناً على مدى عشرين.

وهكذا فان مقتضيات الثبات والدوام قد فاقت نهائياً في أهميتها مبادئ المنافسة السياسية الحرة التي كانت تكون ميثاق الديموقراطية البرلمانية .

ومنذئذ أصبحت أولوية البرلمان السياسية مدانة اداة مزدوجة :

— لأسباب تقنية

— ولأسباب طبقية

وفي عصر رأسمالية الدولة الاحتكارية صار ينبغي أن يتخذ القرارات الكبرى جهاز من الدولة يكون في منجى من احتمالات البرلمانية التقليدية وكذلك بل وخاصة ، في منجى من مناقشة تمثيل شعبي واشرافه .

ولقد لبي ديقول حاجة الاحتكارات في اساسه الى هذا المطلب المزدوج . وهو ما انطوى على نتائج عميقة فيما يتعلق بتكتيك واستراتيجية الكفاح من أجل الديمقراطية والاشتراكية .

يجب ان يكون واضحاً قبل كل شيء ان الدور التابع الذي يؤديه البرلمان اليوم ليس حادثاً وقتياً من التاريخ ، دون ان نستخلص ، لذلك ، نتائج عدمية أو ان نعمل على احياء فوضوية — نقابية من عصر مضى .

إذ ما زال البرلمان ، في شروط زماننا وبلادنا ، يستطيع ان يؤدي دوراً هاماً في الاشراف على القرارات ، بالتمثيل الشعبي . فالحصول على اكثرية برلمانية يستطيع ان تكون له فعالية كبرى لتجميع الكتلة الشعبية ولدعم حكم ديمقراطي يصب جهوده في الاشتراكية ، ولكن البرلمان لم يعد يستطيع ان يلعب الدور المحرك في الحياة السياسية ، لا في سبيل الوصول إلى الحكم ولا في سبيل تسيير شؤون البلاد .

فهو لا يستطيع القيام بهذا الدور للوصول إلى السلطة لأن مركز النظام الحيوي الذي يجب اسقاطه ، لم يعد فيها : لا يمكن ان تتحقق محاصرة مراكز القرار الحقيقية والمكنيات التكنوقراطية في سلطة الاحتكارات لا بمجرد تقطيع جهاز الدولة ، الذي توجد مراكزه العصبية في مكان آخر ، بأغلبية برلمانية جديدة ولا بكثرة إقامة المتاريس التي تعيد إلى الاذهان عام ١٨٣٠ أكثر منها عام ١٩٦٨ . لسنا نعي لا استبعاد الانتخابات والبرلمان ولا مظاهرات الجماهير الشعبية في

الشارع ولكننا نلفت النظر إلى ما هو أساسي : وهو ان محاصرة جهاز الدولة ، بعد ان اصبح جهازاً اقتصادياً ضخماً ، يجب ان يتحقق ، قبل كل شيء ، على المستوى الاقتصادي . ويظل حشد الجماهير وكفاحها من أجل الانتخابات للبرلمان أو للخروج إلى الشارع ، من الوسائل الفعالة لدعم الكفاح الناشب على مسرح العمليات الرئيسي : السلسل الاقتصادي لدولة ، وظيفتها الأساسية اقتصادية .

ان الكفاح الثوري يجب ان يدور على جميع المستويات في آن واحد : على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي وليس على الصعيد السياسي فحسب . فقد استخلص ماركس ولينين بوضوح هذه المستويات الثلاثة وما بينها من علاقة متداخلة .

ولكن الشروط التاريخية النوعية التي تحققت فيها الثورة الاشتراكية في بلاد كروسيا او الصين قادت الى الالحاح على أولوية الكفاح السياسي الزمنية والمراتبية بل وعليها وحدها احياناً . ربما كان ذلك ضرورياً في بلاد متخلفة اقتصادياً وتقنياً في بداية انطلاقها ، وفي بلاد لم تكن موجودة فيها سناديموقراطية وبورجوازية .

إلا ان الأمر يكون على غير هذا في بلاد متقدمة تقدماً عالياً . لذلك يمكن ان تدار اشكال الكفاح الثلاثة ويجب ان تدار في وقت واحد معاً .

لو أن طبقة عمالية ، في روسيا ، اعدتها الرأسمالية في مرحلة سابقة على الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، فعاشت في كنف لا مساواة نظام استبدادي ، قد تمكنت في ملايسات خاصة (ظروف الحرب والهزيمة) من ان تستولي على السلطة السياسية قبل كل شيء ومن ان تعطي بعد ذلك ، على الأقل في زمن لينين ، لدكتاتورية البروليتاريا ، شكل ديموقراطية اشتراكية ، فان لنسق التعاقب ، بالنسبة للعمال الفرنسيين (يدويين ومثقفين) فرصاً عظيمة في ان ينعكس .

كانت الطبقة الصاعدة ، في الثورة البورجوازية ، كما لفت النظر الى ذلك لينين ، قد صارت سيدة لاكثر اشكال الاقتصاد تقدماً عندما استولت على مقاليد السلطة السياسية . الا ان ثورة اكتوبر الاشتراكية قد عكست هذا الترتيب . ان ما يحتمل من قلب نظام العوامل في الثورة الاشتراكية في بلاد متقدمة ، ليس له بداهية الطابع نفسه طالما ان ملكية وسائل الانتاج الرئيسية لم تصبح بعد في حوزة تصرف العمال قبل ان يملكوا التصرف في السلطة السياسية . ولكن الاصيل في فرنسا ، في عام ١٩٦٩ ، بالنسبة للوضع في عام ١٩١٧ ، في روسيا ، هو ان العمال الفرنسيين ، يدويين ومتقنين ، الذين يعيشون ، هؤلاء وأولئك ، التناقضات الجديدة (بانتظار أن يفكروا فيها ويكافحوها مشتركين) صاروا يطرحون ، في المرحلة الحالية من الكفاح في سبيل الاشتراكية ، مشكلات سوف تكون هي مشكلاتهم في المجتمع الاشتراكي ، ولا سيما مشكلة المشاركة الفعالة في توجيه وفي تسيير الاقتصاد والدولة .

لقد طرح لينين هذه المشكلة مستبقاً الواقع والامكانات التاريخية في زمنه وفي بلاده ، كماركس ، فقال : « تدربوا بالممارسة على الديمقراطية ... قودوا الجماهير إلى مشاركة فعالة ومباشرة وعامة في تسيير الدولة ، ها هنا ، هنا فحسب ضمانة الانتصار التام في الثورة »^(١) .

ان الشروط الموضوعية التي بنيت فيها الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ، بعد عام ١٩٢٣ واخطاء خلفاء لينين ، قد نمت ، حتى لقد بلغت احياناً اشكالا من الوحشية ، الفساد الذي شغصه لينين وهو ما يزال على قيد الحياة : فساد الاشتراكية التي تبنى من اجل الشعب وليس بواسطة الشعب .

ففي وضع فرنسا ، في هذا الثلث الأخير من القرن العشرين ، أن الشروط الموضوعية لهذا الطلاق بين « الاستيلاء على السلطة » وتنظيمها الديمقراطي ليست موجودة .

كذلك كان لينين يبحث في هذا الامكان الذي لم يستطع ان يتحقق في

(١) لينين : الدولة والثورة ، مؤلفات ، مجلد ٢٤ ص ١٧٨

بلاده ، مستبقاً مرة أخرى عصره ، شأن ماركس : « يخلق نمو الرأسمالية ... المقدمات الضرورية لكي يتمكن الجميع ، حقيقة ، من المشاركة في تسيير الدولة هذه المقدمات ، هي ، بين أمور أخرى ، التعليم العام الذي حققه من قبل عدد من أكثر البلدان الرأسمالية تقدماً ، ثم ... تربية واعداد ملايين الرجال للنظام بواسطة الجهاز الضخم المعقد الذي أصبح اشتراكياً في البريد وفي السكك الحديدية وفي المصانع الكبرى وفي تجارة الجملة وفي البنوك الخ . بمثل هذه المقدمات الاقتصادية يمكن تماماً ، بعد اسقاط الرأسماليين والموظفين ، استبدالهم في الحال ، بين عشية وضحاها . »^(١)

إن العمال ، اليوم ، في بلادنا ، امكانات معينة ليقوموا بالتدرب على الاشتراكية في الكفاح ضد التناقضات الجديدة الأصلية ، في رأسمالية نامية ، حيث أكثر التناقضات حدة ليست هي تناقضات البؤس المباشر (كالجوع مثلاً) بل انها تناقضات الانهاك العصبي والألمنة .

وبناء على ذلك تقدم المطالب والكفاح من اجل الاشتراكية سمات جديدة :

— ان نقد النظام لا يشكل إلا امراً واحداً لا ينفصل عن اعداد حلول الاستبدال على جميع المستويات التي يمارس عليها هذا النقد ،
— لا ينحصر موقع الاستيلاء على الخلطة في مستوى الدولة فحسب ، ولكن هذا الاستيلاء يجب ان يجري على جميع المستويات في وقت واحد معاً (بدءاً من الاقتصاد إلى الثقافة) حيث يكون النظام موضع الاتهام من قبل الذين ينكرون فيه مبدأه نفسه ،

— تستطيع الدولة الاشتراكية الناشئة على هذا النحو ، من مقتضى ديموقراطي واقعي من المشاركة على جميع مستويات الحياة الاجتماعية ، ان تكون دون عناء ، دفعة واحدة ، دولة ديموقراطية ، ويمكنها ان تنجو من

(١) : مؤلفات مجلد ٢٥ ص ٥١٠ - ٥١١

البيروقراطية التي رمت نفسها عندما نشأت الاشتراكية التي لم يكن فيها شكل الرأسمالية ، قد نما بعد حتى نهايته وكانت الدولة الجديدة مضطرة للجوء إلى مركزية قصوى في الموارد وفي السلطات ، يجمع ما سببه هذا من المآسي .

لذلك دون ريب يجب ان يحل ، في الشروط الخاصة ببلادنا ، رأي الذي ساقه السكرتير العام للحزب الشيوعي الاسباني ، سانتياغو كاريللو ، حول « الاضراب الوطني » ، الذي لا يمت بصلة من قريب أو بعيد بالاسطورة الفوضوية - النقابية ، التي مضى زمنها والمستمدة من « اضراب شامل » كلي القدرة ، يؤدي اليوم إلى عزل جزء من العمال والجمهور العريض .^(١)

ففي شهر مايو (ايار) عندما تحركت الطبقة العاملة والطلاب وطوائف عديدة جداً من الكوادر والموظفين ، ثم بعد لأي ، وعلى مستوى آخر ، في يونيو (حزيران) عندما تحرك الفلاحون ، لم يكن في كل هذا « اضراب وطني » بل الدلالة الأولى على امكان حدوث مثل هذا الاضراب .

ان الكفاح الثوري لا يمكن أن يقتصر على كفاح انتخابي وبرلماني ، بل ولا يمكن اعتبار الكفاح البرلماني كفاحاً اساسياً .

حتى ان ما طرأ على دور البرلمان من تحول وتقليل لحجمه يمنعنا من الخلط ، بالنسبة للانتقال الى الاشتراكية ، بين الطريق السلمي والطريق البرلماني . وتمنعنا الاسباب نفسها من خلط مشكلة الوحدة مع مشكلة وحدة اليسار .

لفكرة اليسار معنى الكتلة كمرادف لقوة التقدم ، ولكن ليس في وسعنا لذلك ان ننسى بان فكرة اليسار قد رأت النور في ظل نظرة برلمانية . ليس فحسب لانها تتحدد بدلالة جغرافيا منطقة الجمعية الوطنية ، بل لأنها خاصة ،

(١) انظر في هذا الموضوع : روجيه غارودي « من اجل نموذج فرنسي للاشتراكية » ص ٩

واعمق من ذلك ، مرتبطة بتصور معين للأحزاب السياسية أصبح باطلاً في شطره الكبير .

ذلك ان الحزب السياسي ، بالنسبة للماركسيين ، هو الجزء الأكثر تنظيمًا والأكثر وعياً من الطبقة أو الطائفة الاجتماعية التي انبثق منها ، يعبر عن مصالح هذه الطبقة وينظم معركتها .

لقد وعت الطبقات المختلفة والطوائف الاجتماعية ، في فرنسا ، مدة حقبة طويلة من الزمن ، نفسها ونظمت نفسها من خلال احزاب تملك وسائل التنظيم والتربية : لا اجزاء برلمانية ثابتة وممثلين في الجمعيات المحلية فحسب بل وصحف خاصة بكل حزب لبث ايدولوجيته وجهاز قادر على دعم دعاية شفهية وتنظيم الاعمال .

اما في الساعة الحاضرة فنادرًا ما يوجد غير الحزب الشيوعي ، ويتفق مع تعريف كذلك التعريف وبدرجة أقل ، الحزب الاشتراكي .

وثمة طوائف اجتماعية هامة ، بالمقابل ، لا تعبّر عن نفسها ابداً بواسطة احزاب سياسية . إنه لأمر واقع : لقد اختفت جميع الصحف التي كانت يوماً ما اللسان المعبّر عن ايدولوجية حزب باستثناء الأومانية L'humanité ، وقلصت الاجهزة - وهنا ايضاً باستثناء جهاز الحزب الشيوعي ، وبصورة منفردة جهاز الحزب الاشتراكي - إلى قيادات وطنية ، لا تعتمد على صندوق في القاعدة ، إلا في فترات الانتخابات ، ثم تتمدد وتنحل وتعود الى التجمع ، تبعاً للاحداث ولتيارات الرأي العام .

حتى انه لا يوجد اي حزب ، باستثناء الحزب الشيوعي ، يفضى به انتاؤه على ذلك الشكل المنظم ، الدائم انى طبقة أو الى طائفة اجتماعية ، عن وعي من نفسه بغاياته الخاصة ، وبالتنظيم لبلوغ غاياته .

لم تعد التيارات الكبرى والحركات الكبرى التي تفصح عن مصالح مختلف الطبقات والطوائف الاجتماعية بغموض كبير أو قليل ، تبلور بصورة دائمة على شكل يتخذ بنية الاحزاب الكبيرة ، ومواءم كان ذلك يعني الديغولية أم

اليسار غير الشيوعي أم المسيحيين الاجتماعيين فان الاحزاب أو التكوينات السياسية تتباين على الدوام في تركيبها الاجتماعي وفي تنظيمها وفي شعاراتها وليس في قواعد سلوكها فحسب .

يتكون الوعي المفرور به كثيراً أو قليلاً ليس انطلاقاً من الدعاية ، ومن التنظيم الخاص بهذا الحزب أو ذاك ، وانما انطلاقاً من اعلام مشترك هو اعلام صحافة ٩٠٪ فيها من الرأسمالية الجديدة و اعلام الراديو والتلفزيون ، وقد ساهمت كلها في تحطيم دعائم الاحزاب القديمة التقليدية ، جاعلة كل فرد بعد ذلك يتصرف ازاءها وفقاً لنظرة طبقته ويتجه تقريباً بصورة غامضة نحو الديغولية ، المعارضة الاصلاحية أو إلى ثورية مجردة .

وهذا الوضع العقلي يقتضي ان نلج من جديد في مشكلات الوحدة .

٤ - في مثل هذا الوضع لا يمكن ان تفهم الوحدة كتحالف بين احزاب أو تكوينات سياسية فحسب . بل انها لا تسلك هذا الطريق بالضرورة ، وربما كان الاستثناء الوحيد في ذلك هو الحزب الاشتراكي الذي ما يزال يحتفظ ببعض مميزات الحزب رغمًا عن انه لا يثبت ايدولوجيته الخاصة إلا من أجل جزء ضئيل جداً ممن يوالونه .

من الممكن اليوم التفكير بالوحدة على أساس العلاقات بين الطوائف الاجتماعية القابلة للالتحام مباشرة ، بما انه نادراً ما توجد احزاب ثابتة ، لها بنيتها ، تكون تعبيراً واعياً عن تلك الطوائف . مما يجعل بعدئذ ، المنظمات النقابية أو المهنية ، اكثر اشكال الجمعيات اختلافاً ، تلعب دوراً اهم من الاحزاب بمعناها التقليدي .

كذلك تبدل محتوى الوحدة ومراميها . فعندما يستمر الكلام على وحدة اليسار تبقى المشكلة المطروحة في حدود مقاومة الفاشية التي كانت شرعية تماماً عام ١٩٣٦ ثم قلت شرعيتها في عام ١٩٤٥ (كما سبق لموريس توريز ان بين بالتحفظات التي ابداهما على عبارة وحدة اليسار نفسها ، إذ كان المقصود منها في عام ١٩٣٦ تجمعاً اجتماعياً على حين كان ذلك في عام ١٩٤٥

تجمعاً وطنياً) .

ومع ذلك كان القصد واضحاً في الحالتين : مرة لأسباب اجتماعية ومرة أخرى لأسباب وطنية ، كان المقصود هو الحفاظ على ديموقراطية بورجوازية صحيحة أو إعادة بنائها ضد تهديد فاشستي أو انتصار موقت حظي به المحتل الفاشستي واعوانه . عندئذ تحدث الحزب الشيوعي عن ديموقراطية « ذات شكل جديد » فكانت العبارة صحيحة : ذلك ان احياء أو تجديد شكل ديموقراطية سياسية حقيقية ضد الفاشستية حتى وان كانت ديموقراطية بورجوازية وصورية ، كان قصداً مقبولاً يسمح بحشد جزء كبير من الطبقات المتوسطة ومن الطبقة البورجوازية الصغيرة والمتوسطة حول الطبقة العاملة . وكان في وسع التجمع الوطني ان يمضي حتى الى ما وراء ذلك ضد المحتل وشركائه . اما في عام ١٩٦٩ فان المشكلة تطرح نفسها من خلال علاقات اجتماعية جديدة وبصورة ليست قبل كل شيء ، دفاعية فحسب . إذ يجب ان تكون المرامي محددة تحديداً واضحاً بدلالة الديموقراطية البورجوازية أو الديموقراطية الاشتراكية : توجد ديموقراطية بورجوازية اي محدودة بالنطاق السياسي . فاحياؤها أو اعطاؤها شكلاً جديداً أو تحقيقها الاكيد هو مقصد شرعي تماماً في كفاح ضد الفاشستية .

وتوجد ديموقراطية اشتراكية اي ديموقراطية تنفذ الى الاقتصاد نفسه وتنتهي مملكة صاحب العمل في المشروع .

بين هذه الديموقراطية وتلك يستطيع المرء ان يتصور مراحل وسيطية ، لكن اياً من هذه المراحل لا يمكن ان يُعرف إلا بالرجوع الى الديموقراطية البورجوازية او الديموقراطية الشيوعية .

ان الشرط الضروري لتعريف هذا الشكل السياسي العابر هو بوضعه في مكانه بالنسبة لماضيه : الديموقراطية البورجوازية الصورية – وبالنسبة لمستقبله : الديموقراطية الاشتراكية المحسوسة .

فالديموقراطية الاشتراكية ، المحسوسة ، ليست نقيض الديمقراطية البورجوازية ، الصورية لكنها « تجاوز لها » بالمعنى الهيجلي : فهي تشتمل على جميع انتصارات الديمقراطية البورجوازية (انتصارات تحققت في كفاح قرون عديدة ضد الاقطاع) وهي تنزع من هذه الديمقراطية تقييداتها . ولندكر بالتقييدات الرئيسية :

– الديمقراطية البورجوازية هي ديموقراطية صورية لأنها بصورة مجردة ديموقراطية سياسية فحسب : فهي تقف عند باب المشروع حيث تبدأ مملكة صاحب العمل وحيث يعود « المواطن » ، الذي كان سيداً من الناحية النظرية في الدائرة السياسية ، فيصبح « التابع » الذي تطلب منه الطاعة غير المشروطة لمالك وسائل الانتاج ، فردياً كان ام جماعياً .

والكفاح من اجل الاشتراكية اي الكفاح من أجل الانتقال من الحرية البورجوازية ، وبواسطتها ، الى الديمقراطية الاشتراكية ، المحسوسة ، هو كفاح من اجل نفس هذه التقييدات ومن أجل الحصول ، على مستوى المشروع ، على حق في المعلومات الواقعية ، على حق في الثقافة والتدريب على التسيير ، على حق المشاركة في اتخاذ القرار .

– ثمة نتيجة صورية لهذا « التجاوز » هي تجاوز التصور البورجوازي لـ « حرية المشروع » .

يمجد إيديولوجيو البورجوازية هذه « الحرية في المشروع » ويدينون الاشتراكية لأنها تجعل من عمل المنتج « ما يماثل الوظيفة » وتهدم روح المشروع وينبغي ان نلفت النظر إلى ان الاشتراكية ، في بلاد متقدمة تقدماً عالياً ، ليست فحسب لا تهدم روح المشروع ، بل هي ، على العكس ، تعمم هذا الروح : إذ أن روح المشروع في النظام الرأسمالي هو امتياز المالك ووسائل الانتاج . فهو يلعب لعبة الديمقراطية الصورية إذ أن سلطة المالكين الاقتصادية تمنحهم الامتياز واحتكار ملكية وسائل التعبير : من صحافة وطباعة وسينما ، النخ .

في الديموقراطية البورجوازية ، بفعل سلطة المال – السيد الوحيد – الذي يسمح بخداع الجماهير بواسطة احتكار وسائل التعبير وبافساد ممثلها أو قاداتها وبنسف هذه الحكومة أو تلك بأن تحبس عنها وسائل سياستها الاقتصادية .. في هذه الديموقراطية ثمة انقطاع بين ارادة الأمة والقرارات السياسية التي تعتبر صادرة عنها .

لذلك يجب ان يقتضي المشروع المشترك بين جميع الديموقراطيين الآملين في ان تفتح الديموقراطية في الاشتراكية ، المطلب الاول من الروابط بين الناخبين والمنتخبين والحكومة ، وبصورة اعم بين الحاكمين والمحكومين .

يمكن ان تتحقق الصلة بين الناخبين والمنتخبين بتوكيل في صيغة الطلب ؛ فبدلاً من توقيع صك على بياض للنائب ، انطلاقاً من برنامج مجرد ينبغي ان يجري الانتخاب على اساس قائمة محددة من الاجراءات ، مجموعة في تقويم للانجاز . ويستلزم العقد بين الناخب والمنتخب ان يكون من الممكن ، بعدئذ ، عزل المنتخب إذا لم يحترم التقويم وان ينتهي تكيفه عندما تكون قائمة الاجراءات المطلوب اتخاذها قد نفذت .

ويمكن ان تتحقق الصلة بين المنتخبين والحكومة بتعاقد تشريعي بين الحكومة والاكثرية التي تنبثق عنها . ويكون هذا نتيجة منطقية للتوكيل في صيغة الطلب : برنامج يربط اغليبتها لمدة الدورة التشريعية حتى لا تكون السياسة المتبعة تسوية بين هيئات أركان الاحزاب ، وانما تكون انباشاقاً مباشراً من هيئة الناخبين . ويستلزم فسخ التعاقد حل الجمعية التمثيلية بالضرورة والعودة الى الناخبين . وهذا لتجنب حركة المترونوم^(١) في السياسة الفرنسية التقليدية : إذ يعين الناخبون اكثرية يسارية فاذا بحكومة يمينية ، في نهاية الدورة التشريعية تتصدر مقاعد الحكم .

(١) آلة اخترعها ما لزيل مخصصة لتحديد اختلاف السرعة في الحركة الموسيقية .
« الترجمة »

ويمكن أن تتحقق الصلة الدائمة بين المحكومين والحاكمين بحوار صحيح يكفل حقوق الأقلية ويسمح للحكومة بالحفاظ على صلتها بالجمهور . ويتيح التلفزيون والراديو جعل الحوار الدائم مؤسسة تتابع تنفيذ البرنامج واحترام التقويم . وهكذا فحسب يمكن لاخلق السياسة الفرنسية أن تصبح صحية .

صحيح أن وسائل الاتصال بالجمهور (وسائل الاعلام الجماهيرية mas media) يمكنها أن تيسر أقصى التركيز من المعلومات ومن الدعاية في خدمة السلطة السياسية . ولكن الوسائل التقنية نفسها ، وسائل الآلة الحاسبة والتلفزيون مثلا تستطيع أيضاً إتاحة بث أقصى من المعلومات وبالتالي لامركزية قصوى في المبادرات وفي القرارات .

إن خاصية التقنية التي تنطوي على قيمتين متعارضتين هي بحيث أنه هناك ما يمنع بفضلها ، من تصور امكان « ديموقراطية مباشرة » من نمط أصيل . لقد كان روسو يقدر أنه « في اللحظة التي يصطنع شعب من الشعوب ممثلين عنه فإنه لا يبقى حراً » وفي الوقت الذي لا يعود فيه « بعدئذ من الممكن للعاهل أن يحافظ بيننا على ممارسة حقوقه إن لم تكن المدينة صغيرة جداً »^(١) . غير أن الانسان أصبح يمكنه ، اليوم ، بفضل الآلات الحاسبة وتقدم التحليل العلمي للبيانات^(٢) ، ان يحكم بدورة دائمة السير من المعلومات بين القمة والقاعدة ، بنوع من الجمعية العلنية ، الدائمة لشعب بأكمله ، حيث يسجل ويدون كل رأي فردي في كل لحظة فيودع ويجمع الى غيره وحيث توضع كل معلومة من المعلومات في برنامج ثم تبث .

قد لا يكون هذا الافتراض الاخير سوى حلم بعيد المنال ، ولكنه يشكل

(١) روسو : في العقد الاجتماعي ، الكتاب الثالث ، فصل ١٥ (الطبعة الاجتماعية ص ١٥٧) .

(٢) L'informatique الحساب العلمي أو التحليل العلمي للبيانات .

« الترجمة »

استقطاباً فحسب وانتقالاً الى الحد النهائي : إذ لما كان من نتيجة الثورة العلمية والتقنية الجديدة توسع العامل الذاتي ، بما لا مثيل له من قبل ، فانها تخلق الشروط والامكانيات لتدخل واع ، شخصي ودائم ، من جانب كل واحد في مجرى التاريخ . ذلك أن هذا « الممكن » هو المقصود إخراجه من حيز القوة إلى الفعل .

على هذا النحو فحسب يمكن أن تحارب « الأليونات » في دولة ، تشكل ، بالنسبة للفرد ، واقعاً غريباً عنه ، مفارقاً وعدائياً .

هـ - المبادرة الخامسة التي لا يمكن الاستغناء عنها ، وهي المبادرة التي تكيف ، مع ذلك ، جميع المبادرات الأخرى ، تغيير عميق في تصور الحزب نفسه وتصور تنظيمه .

لقد سبق لنا أن ذكرنا ، كم كان توغلياتي على حق ، غداة انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، في إثارته لامكان قيام « حزب من نمط جديد » أي بالروح اللينينية الحقة ، حزب يختلف عن الحزب الذي تخيله لينين في ملابسات ظروف سياسية مختلفة (حزب سري في حالة كفاح ضد العبقورية ، في شروط وطنية مختلفة (بطبقة عمالية ، ضئيلة جداً ، في بلاد متخلفة ، يغلب فيها الطابع الزراعي) وفي مرحلة مختلفة من النمو الاقتصادي والتقنيات والعلم .

فالمبادرة الأولى المطلوبة اليوم ، هي التفكير في ما يمكن أن يكونه حزب شيوعي في بلاد متقدمة تقدماً عالياً من وجهة النظر الاقتصادية والتقنية وفي طبقة عمالية كونتها التربية ، تمارس هيمنتها على « كتلة تاريخية » عريضة جداً ، في شعب كونه ديموقراطية بورجوازية قرابة قرنين من الزمان .

ان أعظم خطأ اقترف في الاتحاد السوفيتي غداة المؤتمر العشرين هو : الرغبة في انقاذ « المبادئ اللينينية » التي وضعها ستالين باي ثمن ، أي تصوره للدولة

وللحزب ، كان كذلك خطأ الحزب الشيوعي الفرنسي . وكانت النتائج المترتبة على انعدام النقد هذا ، ثقيلة : هذا الاستبدال للطبقة بالحزب وللحزب بالجهاز وللجهاز ببعض القادة ، قد أصبح ، بمواقب قاتلة مباشرة ، أقل منها في البلاد التي كان الحزب فيها في السلطة ، ومتطابقاً مع الدولة ، ندبة الستالينية المشينة الباقية في تنظيم الحزب والتي تمنع تطبيقاً ديموقراطياً واقعياً وسيره الداخلي

لقد استمرت المركزية الديموقراطية ، في الحزب الشيوعي الفرنسي ، شأنها في جميع الأحزاب التي لم تنكب على نقد أساسي للستالينية غداة المؤتمر العشرين ، والذين اكتفوا بالتحليل السطحي الذي قام به الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ثم سرعان ما اوقف .. ان هذه المركزية الديموقراطية قد استمرت تختلط بالمركزية البيروقراطية التي لم تكن تترك مكاناً إلا للديموقراطية صورية صرف .

لقد تصور ماركس ولينين تنظيم الحزب الشيوعي وفقاً لنموذج دياكتيكي لا يضحى فيه بالديموقراطية لحساب المركزية أكثر من المركزية لحساب الديموقراطية إذ أن المركزية بلا ديموقراطية تكون بيروقراطية والديموقراطية بلا مركزية تكون فوضوية .

لكن كون الاشتراكية قد بنيت ، قبل كل شيء ، في بلدان لم يكن قد مضى على انتصار الثورة الصناعية الاولى فيها إلا قليل ، قد أدى ، على مستوى الاقتصاد شأنه على المستوى السياسي ، إلى تحقيق نموذج يحمل بصمات عصر التصنيع الاول أي نموذج مكثي .

هذا النموذج يستوحي من حتمية لابلاس Laplace : حيث يتصور الكون بأكمله ، والمجتمع الاجمالي كالمشروع ، في صورة مكثية ، كعالم الانسجام الذي أقامه لايبنتز من قبل . قانون واحد يسود المجموع ، وفي المصنع يحدد الامر ، في كل مرحلة ، النشاط الوحيد الصحيح . هذا الشكل من النظام في المصنع -

وفي الجيش - الذي كانت فعاليته بديهيّة منذ ثورة أواخر القرن الثامن عشر الصناعية ، كان النموذج الذي لا بد منه أثناء حقبه هجوم الثورة ، في مجتمع صناعي تحكمه ، في جملته ، مثل هذه المبادئ .

على أن هذه الطرائق ، في الإدارة وفي التسيير قد أصبحت اليوم ، في التعقيدات الحديثة للانتاج المدار أوتوماتيكيا ، باطلة وتشكل عقبة للنمو . تماما كما أصبح باطلا ، من جهة أخرى وللأسباب نفسها ، على الصعيد السياسي ، نظام يقوم على الحكم الشخصي .

قد يكون اذن مدعاة للخراب : بالنسبة لحزب ثوري ، أن ينقل اليوم هذه الطرائق البالية التي تصيب بالشلل ، بدلاً من تبني مبادئ ، في التنظيم تلائم الحالة الجديدة ونمو القوى الانتاجية .

فما هو ، من وجهة النظر هذه ، التغيير الاساسي الذي جرى ؟
لقد جاء النموذج السبراني يخلف النموذج المكثي .

إن الخاص بالنموذج السبراني هو العمل على ادخال الفعل الارتجاعي ، أي منظم يسمح في كل لحظة باعادة تلاؤم النظام مع شروط سيره الجديدة ، في الحالة التي يختص بها مجتمع انساني ، سواء أ كان المقصود مصنعا أو حزبا سياسيا ، فهذا يعني العمل على ادخال ذاتية و كلاء الانتاج أو المناضلين .

وفي نظام الإدارة المركزية والبيروقراطية (وهو النظام الذي قدمت طريقة تايلور ، من جهة والستالينية من جهة أخرى ، نموذجين تامين له) يعتبر المجتمع كأنه مكنية لا يعبر التفاتاً لدور الفرد الخلاق والمتسم بالمبادرة ، وهكذا تمنح ذاتية كل فرد من أعضاء المشروع أو الحزب أو البلاد حيث يصبح كل واحد حلقة في سلسلة وكل جماعة « سيداً لنقل الحركة » ، والاندفاعات القادمة من مركز وحيد .

إن المنهج الأكثر فعالية والأكثر « عائدية » ، في عصرنا حيث يلعب العلم

ونموه الخلاق دور المحرك في النمو أكثر فأكثر (وليس تكديس رؤوس الأموال المكني والأيدي العاملة) هو الذي يؤمن للعلم ، للبحث أقصى ما يمكن من ديناميكية النمو . هذا المنهج في تسيير العلم يختلف اختلافاً أساسياً عن منهج الصناعة الميكنة القديمة : انها تستلزم منح الثقة لروح المبادرة والمسؤولية والخلق . وهذا يصح في طرائق تنظيم وإدارة حزب ثوري ، رسالته هي ان يرتفع الى مستوى تنفيذ سياسته الاشتراكية العلمية .

لذلك يجب ان تفهم المركزية الديمقراطية ، بالاستيحاء الديالكتيكي من مؤسسيها ماركس ولينين ، في مجتمعاتنا المتقدمة تقدماً عالياً ، اليوم ، أكثر من أي يوم مضى ، ليس وفقاً للنموذج المكني وإنما بحسب النموذج السبراني . هذا يقتضي ان تمارس القاعدة بصورة ثابتة دور من يقوم بالضبط التي يسمح « فعلها الراجع » بإعادة احكام مستمر لقرارات القمة وفقاً لشروط المعركة الجديدة .

كذلك يقتضي هذا الا يمارس التأثير المتبادل في الاتجاه العمودي فحسب : من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة بل وفي اتجاه افقي حتى يصبح من الممكن الاخصاب المتبادل في المبادرات ويقظة في الفكر من خلية ومن قسم الى قسم ومن اتحاد الى اتحاد كما هو شأنه من مناضل القاعدة الى القائد .

وهذا يستلزم من القائد ، في هذه البنية الديمقراطية ، الموازية لنشاط علمي حقيقي ولبادرة عملية مستمرة ، تصوراً جديداً : فليس دوره في الادلاء بالتوجيهات والامراف على تنفيذها فحسب ولكنه قبل كل شيء ، في التسبيب للمبادرات وربط فعالية الانظمة المعقدة التي تتبادل الضبط ، والاستكمال من أجل التركيب والتبصر في مسلك هذه الانظمة المستقل .

من الجلي ان هذه المهمة هي أكثر تعقيداً بكثير من مهمة « نظار » المدرسة القديمة ، لكنها الوحيدة التي تطابق مقتضيات الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، وبالأحرى هدف حزب يعزو إلى نفسه صفة الاشتراكية العلمية .

فمن وجهة النظر هذه يصبح العمل اليومي في المصنع او في المكتب ، في الحقول او في الجامعة ، بين رجال آخرين ونساء أخريات لا يشاطروننا تصوراتنا للعالم ولا ردود فعلنا على الحوادث ، تجربة لا يمكن الاستعاضة عنها بالنسبة للمناضل . لذلك يصبح من الضروري ألا يكون القسم الاعظم من القادة والسكرتيريين الاتحاديين أو اعضاء اللجنة المركزية « دائمين » ، اي موظفين في الجهاز ، بل ينبغي استمرارهم في ممارسة حرفتهم وحتى اذا كان تنظيم العمل في الحزب يستلزم لوقت ما تفرغهم ، فليكن ذلك لوقت محدد ، وان تكون الدورة سريعة واجبارية . ويمكن ان تكون في هذا وقاية من الميول البيروقراطية تسمح في آن واحد « انفتاح » اكبر على الخارج وبرواج افضل للافكار .

ليس الطلب بالألا تكون آراء الاقلية ، في الحزب ، معروفة فحسب من خلال البيان - المبتور والمفتري عليه - بمن يدحضونها ، وان تستطيع الاكثرية ، بحرية رواج الافكار ، أن تبدي رأيها عن دراية تامة ، أي بعد ان تكون اطلعت اطلاعاً صحيحاً ودقيقاً على مختلف الطرائق المقترحة لحل المشكلات المطروحة على الحزب .. ليس مثل هذا الطلب بتاناً ، مطالبة بحسب وجود اجزاء أو ميول منظمة في الحزب . فاذا كنا نسمي وراء أهداف ومرام مختلفة ، يكون من العبث الابقاء على وهم انتمائنا إلى حزب واحد . لكنه يجب ان يكون من الممكن ، بين مناضلين يواصلون السعي إلى الهدف نفسه ، خلق مناقشة مفتوحة ، في كل مشكلة اساسية ، حول افضل الوسائل الكفيلة لبلوغ هذه الغاية .

اتنا هكذا ، من جانب آخر ، وهكذا فحسب ، نستطيع أن نحشد في جهد واحد ، ملايين الفرنسيين ، الذين يشاركوننا على درجات متفاوتة من الوعي ومن التصميم ، في إرادتنا لبناء الاشتراكية .

لكن هذه الشروط ما زالت بعيدة عن ان تتحقق .

في كل مشكلة كبيرة لا يزود مناظلي القاعدة بالمقترحات المختلفة المقدمة لحلها ان الحجج المبررة للخط الذي تبناه إدارتهم المركزية ، هي وحدها التي يطلعون عليها .

واكتفاء منا بأمثلة قريبة العهد ، تتعلق بمشاكل رئيسية نذكر بما كان من صحافة الحزب ، عندما قدّم قادة الاحزاب الشقيقة في إيطاليا وفي اسبانيا انتقادات وتحفظات ، في مؤتمر موسكو ، على مسلك القادة السوفييت بازاء تشيكوسلوفاكيا ، فانها لم تقدم للمناضلين في القاعدة والقراء أي عنصر من حججهم . كذلك روعي الاحتفاظ بصمت تام عندما ذكر لويجي لونجيو السكرتير العام للحزب الشيوعي الإيطالي ، في ٢١ اغسطس (آب) ١٩٦٩ ، بمناسبة مرور عام على الاحتلال السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا ، بالاسباب المبدئية لمعارضة الحزب الشيوعي الإيطالي وذلك في مقال أساسي في الأونيتا . فكل شيء يجري كما لو كان ينظر الى مناضلي القاعدة في الحزب والى قراء صحافته ، كقاصرين ، عاجزين عن ابداء الحكم وعن اقتراح المبادرات حول المشكلات التي يستطيع الشيوعيون ان يعرضوا حلها مناهج مختلفة .

ليس هذا التطبيق الحالي من جانب الحزب ، لا ديموقراطياً ولا علمياً ، إذ ان العلم كالديموقراطية يقتضي المجابهة الحرة للمناهج والفرضيات .

وعلى هذا يقتضي اشعاع الحزب الشيوعي في فرنسا ان يقول بوضوح كبير جداً : الاشتراكية التي نريد تشييدها في فرنسا ليست هي الاشتراكية التي يريد بريجنيف فرضها على تشيكوسلوفاكيا ، وان ينكب على دراسة مقارنة جدية ، علمية لمختلف نماذج الاشتراكية : اشتراكية السوفييت ، اشتراكية الصينيين ، اشتراكية اليوغسلاف ، اشتراكية التشيك في ربيع براغ لكي 'يعدّ' ، على قاعدة من المبدأ ، نموذجنا الخاص في الاشتراكية الذي لا يمكنه ان يتطابق مع أي نموذج من تلك النماذج ولكن يمكنه ان يستخلص تعاليم منها جميعها .

ليس من الممكن ، بالنسبة للشيوعيين الفرنسيين ، اعتبار الاسباب العميقة للتدخل في تشيكوسلوفاكيا ، عرضية ، دون أن تقوض الامتيازات المعطاة

للقادة السوفييت الحاليين على هذا النحو - سواء بالسكوت او بالاممال - مستقبل الاشتراكية في فرنسا .

وهذا السبب اساسي : ان اسباب هذا التدخل العميقة تتعلق بتصور للاشتراكية يضع الخط السياسي كله في الحزب الشيوعي الفرنسي ، موضع الاتهام .
ثمة اختيار ، لا لبس فيه ، يجب اجراؤه : اما ان تتحول الى دعاة لنموذج من الاشتراكية خارجي ليس من الممكن ولا هو مما يتمنى تشييده في فرنسا ،
واما بذل الجهد في البحث وفي الاستقلال الضروري للتمكين لآفاق واقعية من الاشتراكية في بلادنا ، بدلالة بنية فرنسا الاقتصادية والاجتماعية الحالية وبدلالة سننها الوطنية .

كذلك يجب ان يكون واضحاً ، بان الحزب الشيوعي ، ليس اكثر من أي حزب آخر مع ذلك ، لا يستطيع ان يمنح لنفسه ، قليلاً ، وبصورة نهائية ، لقب « الحزب القائد » .

وليس ثمة ادنى شك في ان الحزب الشيوعي مؤهل ، لكي يلعب ، من حيث المبدأ ، دوراً طليعياً :

- قبل كل شيء ، لأن رسالته هي انه يجب ان يكون وعي وتنظيم الطبقة العاملة و « الكتلة التاريخية » الجديدة وعلى رأس قوى المستقبل جميعها ،
- ومن ثم لأن اكتشافات ماركس وتجربة لينين التاريخية تستطيع مساعدته لأعداد تصور علمي لنمو المجتمعات .

لكنه ما يزال عليه ان يقدم الدليل العملي على الدوام على انه الاقدر على حفز مبادرات الطبقة العاملة والكتلة التاريخية والجمهير الشعبية عامة ويربط بين افعال جميع القوى الثورية ويعمل على توجيهها الى هدف واحد .

وما زال عليه ان يقدم الدليل العملي على الدوام بان تعاليم ماركس ولينين هي بالنسبة له اداة بحث واكتشاف يعمل بفضلها فعلياً على تقدم العلم الحي في نمو المجتمعات .

ثمة احزاب شيوعية كثيرة ، هناك حيث انتصرت ، قد استبدلت بالطبقة العاملة نفسها ، والزمتهما وهي تزعم الكلام باسمها ، الصمت واللجوء الى السلبية ، جاعلة من الماركسية ، ليس منهجاً للبحث ، بل اداة للدفاع عنها ، مصداقاً لقولنا . ذلك انه بكفاح يومي فحسب يمكن البرهان فعلياً على اننا الأفضل .

لأن قوة المثل لا يمكن ان تكون إلا قوة المثل الذي يستطيع الحزب ان يقدمه في داخل البلاد . وافضل اسلوب لكسب الجماهير لا يكون ، في تجييد اشتراكية بعيدة ، بالسكوت عن عيوبها ، وباطراء نوع من الـ « طوباوية » التي تتميز بموقعها جغرافياً ، بل العمل بحيث يظهر الحزب الشيوعي الفرنسي ، بطريقة سيره الداخلي وبآفاق التي يفتحها على حد سواء ، كأنه صورة الديموقراطية الاشتراكية المسبقة .

عندئذ فحسب يعثر هذا الحزب على وظيفته الحقيقية . فالحزب كما كان يقول موريس قوريز ليس غاية بذاته ، ولكنه الوسيلة في سبيل غاية : هي الاشتراكية ، التي يستطيع آخرون أن يحققوها معه .

هكذا يمكن ان تأخذ معنى ملموساً في نظر ملايين الفرنسيين قضية امكان بناء الاشتراكية بتعدد في الاحزاب والتكوينات والتنظيمات الاجتماعية .

فالاقرار بالكثورية هو قبل كل شيء ، الاقرار بالايكون المشاركون الآخرون في بناء الاشتراكية ، هناك ، فحسب ، من اجل تمويه ديكتاتورية الحزب الواحد عن الاعين ، أو لاستخدامهم كـ « سيور لنقل الحركة » ، بل ان يعترف لهم بحق المبادرة في اتمام المهمة المشتركة وبواجب القيام بها .

والقبول ، بلافكرة خلفية ، بالكثورية يقتضي اكثر من ذلك ايضاً : ارتباطاً بين الايدولوجية الفلسفية والعمل السياسي ليس ارتباطاً مكنياً وإنما ديكالكتيكياً . إذا كان الحزب لا يريد ان يكون ملة من المذهبيين ، بل خيرة جميع القوى التي تريد ، في فرنسا ، بناء الاشتراكية ، فلا يمكن ان تكون له « فلسفة رسمية » ، وهو لا يمكن ان يكون ، في مبدئه لا مثالياً ولا مادياً ولا دينياً ولا ملحداً .

ليس المقصود بتاتا الاقلاع عما قدمته المادية الماركسية التي اتاحت الانتقال من الاشتراكية الطوباوية الى الاشتراكية العلمية باكتشاف المناهج التي تجعل دراسة قوانين الحياة الاجتماعية الموضوعية ممكنة .

المقصود هو موضعة هذا الوجود في مستواه الحقيقي ، وهو مستوى البحث العلمي والكفاح الثوري لا مستوى معتقد سياسي ، يكون القبول به سابقاً للقبول النضالي او ان رفضه يمنع الدخول الى اعلى الوظائف القيادية .
اما انا ، الرجل المؤمن بالمادية فأقول :

اذا كانت المادية هي الوحيدة القادرة ، على تأسيس بحث علمي فعال فان الدليل على ذلك يجب ان يتم ، في منافسة حرة ، داخل البحث العلمي نفسه ، وليس في اي مكان آخر ، وخاصة ليس على : كل معتقد سياسي .
وانا الرجل الملحد اقول :

اذا كان الاتحاد وحده هو القادر على تأسيس عمل ثوري هائل وعلى منح الانسان كامل مسؤوليته عن تاريخه فان الدليل على ذلك يجب ان يتم في منافسة حرة ، داخل العمل الثوري نفسه ، وليس في اي مكان آخر ، وخاصة ليس على شكل معتقد سياسي .

لنأخذ مثلاً ملموساً : لو ان عدداً كبيراً من المسيحيين يتبعون عقيدتهم ، اليوم ، بصورة لا تشيهم عن تأدية اية مهمة نضالية ، في الحدود التي يتمون فيها بامانة مهمتهم في الحزب ، فليس ثمة من تميز يمكن تصوره : ان مسيحياً هذا شأنه يجب ان يكون قادراً على تسنم اي مركز قيادي في الحزب .

ثمة عدد كاف من الحركات الثورية المناضلة والمحاربة عبر التاريخ ، سواء مثل الهوسيين^(١) في بوهيميا او مثل « حرب الفلاحين » في المانيا ، كانت تدار

(١) Les hussites هم اشباع Huss وهو مصطلح تشيكي ولد في هوزينك في بوهيميا (١٣٦٩ - ١٤١٥) ، كان يتبع مذهب ويكلف ، حرمه الكسندر الخامس ثم احرق وهرحي بناء على حكم مجمع كونشافش ولم تنجعه مساعي الامبراطور سيغيسموند. وقام اتباعه بحروب طويلة لم تنته إلا في عام ١٤٧١ « المترجم »

باسم العقيدة الدينية ، وهو أمر يمنعنا قبلًا من اعتبار المسيحي ، كثوري ، من المرتبة الثانية .

فالمجتمع الكثوري يستند بالضرورة على تمييز الفلسفة والسياسة .
وسائر ما يبقى كله يكون اكليريكية .

هكذا تصبح شروط الحوار نفسها فاذا بها قد تغيرت جذرياً . وفي المرحلة السابقة على هذا الحوار كان قد تم تجاوز التسويات الاختيارية والتوفيقات بالالتزامات المتبادلة كان المقصود من تجاوز المراكز المتجاہين ، في تركيب يكون شيئاً آخر وأكثر من شيء آخر ، وجهة نظر أعلى من الرأيين المتعارضين في الأصل .

والمرحلة الجديدة من الحوار تقتضي ألا تؤخذ ، كنقطة للانطلاق ، الآراء المختلفة حول نفس الواقع ، بل على العكس هذا الواقع نفسه ، أو من باب أولى المشكلات التي يطرحها على الجميع والتي يحرص على حلها بصورة مشتركة

والمشكلة الأساسية هي إيقاظ الحزب من نعاسه المعتقدي ، الذي يجلب الدمار إلى الحزب نفسه وللمعارضة وللبلاد .

لذلك فإن نقدنا لا يريد لنفسه أن يكون جدلياً وانما بناء وهو يفضي الى اقتراح المبادرات الأساسية الخمس :

١ - تجديد تحليل الطبقات في فرنسا ، في هذا الهزيع الأخير من القرن العشرين لتعريف « الكتلة التاريخية » الجديدة التي تصنع المستقبل .

٢ - بناء سلم المطالب على هذا التحليل ، مع بحث الدور الجديد الذي يمكن ان يلعبه مطلب المشاركة في اتخاذ القرار من حيث انه كفاح ليس ضد الاستغلال بل ، بصورة اعم ، ضد الألية .

٣ - الوعي بالتغيرات العميقة التي طرأت على دور الدولة والاحزاب ، وهي التغيرات التي تمنع من الخلط في مسيرة الاشتراكية ، بين الطريق السلمي والطريق البرلماني .

٤ - عدم اللجوء إلى تقليص مشكلة الوحدة لتماثل مشكلة وحدة اليسار .
وبالانطلاق من هنا ، اعداد استراتيجية الكفاح على المستويات الثلاثة : الصعيد
الاقتصادي والصعيد السياسي والصعيد الثقافي ، حول مفهوم « الاضراب الوطني »
الذي دلت ازمة مايو (ايار) عام ١٩٦٨ على امكانه .

٥ - العمل على التحول في المناهج وفي اسلوب العمل في الحزب باجراء
القطيعة نهائياً مع النموذج الستاليني والعمل هكذا ، ضمن حدود جديدة ، على
طرح مشكلة علاقات الحوار والتعاون مع غير الشيوعيين ، وخاصة مع استبعاد
التصور الشمولي والاكليروس الذي يلهم ، في كل واحد ، السياسة والفلسفة ،
والقبول باشكالات الكثروية جميعها وذلك بالاعداد لنموذج من الاشتراكية لم
يعد يعمل بصمة الستالينية ، والعمل ، بطريقة سير الحزب نفسها ، على اعطاء
صورة مسبقة للديموقراطية الاشتراكية .

الفصل السادس

الثورة العلمية والتقنية الجديدة والعلاقات الدولية

ان التحول العلمي والتقني الكبير لا يطرح على كل شعب من الشعوب مشكلات
اصيله فحسب ، بل انه يوقع العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الشعوب في
بليلة عظيمة .

هذا التغير ، في شكله المفوي ، قبل ان تتدخل مبادرات البشر ، يظهر
قبل كل شيء ، في ملامحه السلبية : إذ يتفاقم التوتر نتيجة لنمو الثورة العلمية
والتقنية غير المتساوي ، في مختلف البلدان .

في كل مرحلة من تفكيرنا كنا على وعي من ان استخدام الامكانيات الناشئة
عن هذه الثورة لا يقتضي تركيزاً كبيراً في رؤوس الاموال لخلق مجتمعات كبرى
قادر أوتوماتيكياً فحسب ، ولكنه يقتضي كذلك طاقة انتاجية عالية جداً من
العمل ومجالات للتصريف واسعة النطاق جداً في الداخل وفي الخارج .

على ان تركة الماضي ، واعني بذلك الحقبة الصناعية والاستعمارية ، تجعل
كذلك الوان اللامساواة في النمو ضخمة جداً ، بحيث يكون أثر الثورة العلمية

والتقنية الجديدة الاول ، نظراً لان نقاط الانطلاق متباينة الى هذا الحد ، هو أن تزيد في أوجه اللامساواة .

وانطلاقاً من موازين اساسية تعترف امكان استقبال التحول : تكديس وتركيز رؤوس الأموال ، انتاجية العمل ، مجالات تصريف داخلية (وظيفة الدخل القومي بالنسبة للفرد) وامتلاك وسائل الاساس في السبرانية ، يمكن تمييز ثلاثة مستويات بينة المعالم جداً ، كل منها منفصل عن الآخر ، في العالم الحالي ، بهوة عميقة .

هناك ، قبل كل شيء ، البلدان « السائرة » في طريق النمو ، التي لا تملك ، او أنها تملك بدرجة ضئيلة ، الامكانيات المحددة بالموازين السابقة . وعلى الرغم من جهود هذه البلدان لتعبئة مواردها الداخلية فان الفجوة التي تفصلها عن البلدان المتقدمة لا تكف عن التعمق .

ان اسباب هذا الوضع مما يسهل الكشف عنه : ذلك ان الاستعمار قد استبعد منذ القرن السادس عشر ، والاستعمار الجديد ابتداء من القرن العشرين ، استبعاداً منظماً لحسابها أية امكانية في تكديس رؤوس الأموال في البلدان التي كنا نسيطران عليها في آسيا وفي أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية للمحافظة على احتكار التصنيع وللحصول من هذه البلدان على اليد العاملة وعلى المواد الأولية بأسعار منخفضة وعلى مجالات للتصريف لرؤوس اموالها وللصناعات القائمة في الوطن الام . وقد بقي ، في هذه الشروط ، الدخل القومي للفرد منخفضاً جداً . وأخذ الضرر الناجم عن اللاتصنيع ينتقل بوطأته كثيراً على مستوى الحياة فيها وعلى امكانياتها في النمو . وظلت الأسعار العالمية للمواد الأولية التي تنتجها ثابتة على معدلات لا تسمح لها بتحقيق تراكم أولي . وكثيراً ما كان التصنيع ، في شكله الاستعماري الجديد زائدة دودية من اقتصاد البلد « المعين » اكثر منه قاعدة مادية للانطلاق من أجل الاستقلال والنمو . وكان المنشور البابوي *Papu' larum pragarcssia* يلفت النظر بحق الى ان الشعوب الغنية ،

بحسب النظام الحالي ، تصبح أغنى الشعوب الفقيرة تصبح أفقر .
ثمة بلدان ، في الساعة الحالية ، يشكل مجموعها أكثر من ثلثي سكان العالم
النامي (أي أكثر من مليار نسمة) دخلها أدنى من مائة دولار للفرد الواحد .
وقد ساعدت المعونة التي تقع في حدود ١ ٪ من دخل البلدان المتقدمة القوى ،
من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٧ ، على تأمين زيادة وسطية من ٥ ٪ في الدخل القومي
للبلدان الأقل تقدماً ، ولكن هذا يمثل ، إذا اخذنا بعين الاعتبار معدلاً سنوياً من
الزيادة السكانية يقع بين ٢ و ٣ ٪ ، إضافة في طاقة الفرد الشرائية مقدارها
حوالي ٢ دولار ونصف في العام ، وهي زيادة طفيفة عملياً ، في حين ان الدخل
القومي في البلدان المتقدمة يتزايد بسرعة أكثر كثيراً : ٦,٧ ٪ بالنسبة لجمهورية
المانيا الاتحادية و ٩,١ ٪ بالنسبة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية و ٨,٤ ٪ بالنسبة
للاتحاد السوفيتي .

لقد كان الانتاج القومي بالنسبة للفرد ، في أوروبا عام ١٩٥٢ أعلى ست مرات
منه في البلدان النامية ، وفي عام ١٩٦٧ أصبح تسع مرات أعلى .
الا ان التضاد ، فوق القارة الامريكية ، أكثر تأثيراً : ففي حين ان الانتاج
القومي الصافي بالنسبة للفرد يتجاوز ٤,٠٠٠ دولار في الولايات المتحدة ، فانه
يتراوح بين ١٠٠ إلى ١٥٠ دولاراً في البارغواي وهو في بوليفيا ، أضعف بما
يتراوح بين ٢٥ و ٤٠ مرة .

هذا الفارق المتزايد يخلق في العالم الحالي التوتر الأساسي الأول .
وهناك توتر آخر يتفاقم بين البلدان المتقدمة جملة (رأسمالية كانت أو
اشتراكية) والولايات المتحدة . فاذا عدنا الى الموازين التي عدناها من قبل فان
الدليل على سبق الأمريكي بالنسبة للثنتين الاولين منها ، أمر مفروغ منه :
تركيز رؤوس الأموال وانتاجية العمل . فان انتاجية العمل في الصناعة في
الولايات المتحدة تفوق أكثر من مرتين انتاجيته في الاتحاد السوفيتي ^(١) . وفيما

(١) تيريكوف Terekhov : المنافسة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية، المجلة الدولية
الجديدة رقم ٣ لعام ١٩٦٨ ص ٢٧ .

يتعلق بمجالات التصريف الداخلية وبالاتاج القومي الصافي بالنسبة للفرد فان الفارق مؤثر : في عام ١٩٦٧ كان الاتاج القومي الصافي بالنسبة للفرد هو ٤٠٤٠ دولاراً في الولايات المتحدة على حين ان هذا الرقم بالنسبة لاوروبا يتراوح حول ٢٠٠٠ بالنسبة لافضل المخطوظين فيها مثل فرنسا والمانيا الغربية وبريطانيا ويهبط الى ادنى من ١٠٠٠ دولار بالنسبة لاسبانيا (٨٣٠) واليونان (٨٢٠) والبرتغال (٤٩٠) . وتقع البلدان الاشتراكية هي ايضاً بين هذه الحدود ، للاتحاد السوفييتي ١٦٠٠ دولار كما ان اليابان (١,١٥٠) .

ان توزع الآلات الحاسبة لا يقل مغزى في ذلك ، فمن ٦٥,٠٠٠ آلة حاسبة كانت تستعمل في العالم كله عام ١٩٥٨ كانت الولايات المتحدة تستعمل ٤٢,٠٠٠ أي ثلثي العدد مقابل ١٣,٠٠٠ في مجموع اوروبا الغربية (٣,٨٠٠ في المانيا الاتحادية و ٢,٩٠٠ في بريطانيا و ٢,٧٠٠ في فرنسا) ، و ٤,٠٠٠ في الاتحاد السوفييتي و ٣,٤٠٠ في اليابان .

فالثورة العلمية والتقنية الجديدة تفاقم على هذا النحو بصورة عميقة من التفاوتات في توزيع الغنى والامكانيات ، حتى انها تشطر العالم الى ثلاث قطع لا تنقص المسافات بينها بل على العكس تتعاضم . ذلك حتى الاتحاد السوفييتي ، الذي كان ينمو ، في حقبة طويلة من الزمن بوتيرة تجاوزت كثيراً وتيرة النمو في الولايات المتحدة ، قد أخذ في التأخر على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد العلمي والتقني ، اذ بدأ الهبوط فيه في اواخر الستينات .

ان المشكلة الاساسية في العلاقات الدولية ، في هذا الثلث الاخير من القرن هي في العمل على التقليل من هذه الفروقات ، للتخفيف من التوترات .



ليس هذا من قبيل التخيل المثالي ، أولاً لان الأمكانيات التقنية موجودة لبلوغه ، ثم لأن الجهد المستازم بذله من البلدان الأكثر تقدماً ليس جهداً اخلاقياً ؛

فهو يتلاءم مع مصالح هذه البلدان إذ أن تأخر نمو قسم من العالم يعوق أو يشوه النمو في جميع الانحاء الأخرى .

فالشرط الأول لمعالجة هذه المشكلة وحلها هو القبول بالنظر الى الالتواءات الواقعية وبألا نستبدل الواقع برغباتنا أو بمخاوفنا ، بالنسخ على منوال هؤلاء المنظرين العجيبين الذين لم ينفكوا منذ اكتوبر ١٩١٧ عن التنبؤ سنة بعد سنة ، بانهيار الاشتراكية وسقوطها في الفوضى ، أو على غرار الذين لم ينفكوا ، على الضفة الأخرى ، من التقليل من قيمة التناقضات في النظام الاشتراكي وكذلك من امكانات الرأسمالية في التلاؤم مع نمو القوى الإنتاجية .

وبعد ان يكون قد تم اجتياز عقبة الأوهام الأولى لدى أكبر دولتين (ولدى حلفائهما أو أتباعهما) أي بعد أن يكون كل منها قد كف عن الاعتقاد في أن رفيقه سيدمر ذاتياً بصورة رؤياوية Apocalyptique ، تبقى أوهام أخرى يجب ان تكافح ، تتعلق بالبلدان النامية . إلا ان الانتصارية ، هنا أيضاً ، يجب ان تكون مدانة . وقد سبق لنا ان بينا ، ونحن ماضون إلى هدفنا ، ان نمط النمو الخاص بالصين قد طرح مشكله تعدد موازين النمو . فليس يكفي ان تفقد البلدان « الغربية » (بما فيها البلدان الاشتراكية) الوم الاستعماري في أنها المراكز الوحيدة للمبادرة التاريخية والحالقة الوحيدة للقيم . إذ أن ما فعله الصينيون من استخدام جهد بشري هائل لتحقيق تراكم أولي بطرق أخرى غير الطرق التي استخدمتها الرأسمالية الأوروبية في مطلع القرن العشرين ، يجب ان يدفعنا إلى التفكير في امكانات أصيلة للنمو في بلدان يزداد سكانها على وتيرة أسرع من ازدياد سكان « الغرب » وفي ان ثمة تصورات أخرى للعالم وللانسان تستطيع في هذه البلدان استخدام تلك الامكانات بصورة أصيلة ايضاً . ان حوار الحضارات لا يلبث ان يبدأ .

ذلك فحسب اذا كان المقصود حواراً حقيقياً وأعني بذلك حوار مواجهة ، يكون فيه كل واحد من المتحاورين مقتنعاً منذ البداية ، ان لديه ما يجب ان

يتعلمه من الآخر ، وان التوترات يمكن تخفيفها بسد الفوارق وبالمضي نحو تكامل للعالم ، يتعلق به ، أي بهذا التكامل ، بقاؤه في المرحلة الحالية من النمو التقني .

ان الامكانيات الموضوعية لحل هذه التوترات والضغط ولسد هذه الفوارق تنمو كل يوم : ظهور منابع جديدة من الطاقة (ربما لا تكون الطاقة النووية بالنسبة لها إلا احداها من هنا الى نهاية القرن) ، ومصادر جديدة للتغذية بزراعة حقيقية وباستغلال للنباتات والكيمياء في المحيطات كما حصل في تركيب الكلورفيل والبروتين ، والامكانيات الجديدة في توزيع ونقل الطاقة والمنتجات والمعلومات . وهذا التقدير للمستقبل ، وان كان متواضعا يؤكد لنا ، حتى ولو تجاوز اجمالي سكان العالم في العام ٢٠٠٠ خمسة مليارات ، كما هو متوقع ، بان مشكلات التغذية والتجهيز الاقتصادي لجميع بلدان العالم يمكن حلها تقنياً في أفق قريب .

يقتضي هذا الحل الاقلاع عن سياسة التكتل فهي من بقايا الماضي ، من العصر الصناعي . فطالما كانت مختلف البلدان لا تملك إلا أسلحة متعارفاً عليها ، كان صحيحاً ان جمع عدد معين من فرق المشاة والمدافع والمدرعات والطائرات كان يلعب دوراً لا يستهان به ، وانه كان في وسع هذا التفوق الكمي ان يكون حاسماً . اما في عصر القنابل الهيدروجينية والصواريخ عابرة القارات فان سياسة التكتلات قد ابطلها الزمن ، حتى من وجهة النظر العسكرية .

ان المسؤولية الأولى في خلق الكتل تقع أساساً على العالم الرأسمالي الذي نظم نفسه عسكرياً ، بأمل العمل على « أرجاع » (Roll back) ثم على « احتواء » (Containment) الشيوعية ، تلبية للنداء الذي أطلقه تشرشل في فولتاون (الولايات المتحدة الأمريكية) منذ عام ١٩٤٦ وذلك لقيادة الكفاح الطبقي على المستوى الدولي بإرشاد الولايات المتحدة بواسطة « الحلف الاطلنطي » . ولقد قاد هذا التحالف العدائي الى التكوين المقابل له في حلف وارسو .

لقد تشكلت الكتلة على أساس طبقي وعلى أساس ايديولوجي . على ان التجربة التاريخية دلت على ان جميع الافعال المباشرة في داخل هذه الكتلة كانت تناقض الغايات التي يُدعى السعي اليها . وأظهرت الولايات المتحدة ، نفسها ، للعالم ، بانها حامية دمار الحرية فكان لتدخلها في غواتيمالا وجمهورية الدومينكان وفيتنام ، دون الكلام على تدخلها الحفي ، بدءاً من الكونغرس الى اليونان وفي امريكا اللاتينية كلها ، نتيجة أساسية هي انتصار أعق القوي الرجعية — ان لم تكن فاشية — على حرية الشعوب .

ولعبت الكتلة المعارضة ، كتلة حلف وارسو ، دوراً أقل ضرراً للغاية ، ولكن تدخلاتها كانت تستوحى على الدوام من الحرص على فرض نموذج الاشتراكية الاستبدادي ، المعدة في موسكو ، على حلفائها الاضعف . وهكذا أدى هذا التوجيه الى نتائج مخيفة . إذ أن المبالغة النظامية في تقدير عملات بلدان السوق المشتركة الاشتراكية (الكوميكون C.O.M.E.C.O.N) تشكل ، على الصعيد الاقتصادي ، عقبة هامة في وجه العلاقات التجارية وغيرها مع سائر العالم .

وقد اخذ ما في سياسة الكتلة هذه من حماسة عسكرية واقتصادية وايديولوجية ، يظهر للعيان أكثر فأكثر . ان تجربة فيتنام ، فيما يتعلق بالولايات المتحدة ، تجربه حاسمة ، حيث وقفت أقوى مكنة عسكرية في جميع الأزمنة ، عاجزة ، يصدها شعب هب باكمه للكفاح في سبيل استقلاله ، يحظى بدعم اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والصين المادي . وشوهت هذه الحرب الاقتصاد الأمريكي تشوهاً عميقاً وانهار النفوذ الأمريكي في العالم .

وعلى هذه الصورة قدم الدليل ، في طريق الامبريالية والاستعمار الجديد ، ان الولايات المتحدة لا تستخدم الا المنتجات الثانوية من انتاج قوتها الحقيقية . فهي لا تستعمل الا « السقط » من تفوقها الحقيقي ، العسكري والاقتصادي ،

وهو التفوق العلمي والتقني .

فلم تعد الولايات المتحدة تستطيع ان تتكفىء اليوم ، فوق قارتها باسم متحولة من متحولات « مبدأ مونرو » .

والحقيقة ان دعوتها عالمية . ليس لفرض هيمنة عسكرية على نحو ما كان يتصور بورنهايم ، وليس لاحياء استعمار اقتصادي افلس في العالم بأكمله . وليس من أجل ان تطمع في قيادة معركة ايدولوجية حامية ، في حين انها مجردة من الايدولوجية ، وعاجزة عن ان تعين لها نفسها غايات انسانية .

ان الحل ، بالنسبة لها ، ليس في « اللاإلتزام » ولكنه في شكل من الإلتزام جديد كل الجدة مبني - دون معاداة سياسية - على بث المعارف العلمية والتقنية التي لا يعتبر غناها الاقتصادي وطاقتها العسكرية الكامنة الا من منتجاتها الثانوية ، من « مَقَط » منتجاتها .

هكذا فحسب تستطيع الولايات المتحدة ان تعمل على تسيير جهازها الانتاجي الهائل ١٠٠ / . وعلى خلق الشروط لارتفاع اقتصادي مفاجيء « Boom » لم يسبق له مثيل في التاريخ .

اما فيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي فان من شأن مواصلة الإبقاء على نظامه القمعي في داخله ، وفي داخل الكتلة التي يسيطر عليها ، دون ان يخلق الشروط السياسية للنجاح في اصلاحه الاقتصادي ، ان يحكم على نفسه بحصار نموه نفسه وان يتأخر خطوات جديدة عن الولايات المتحدة ، وان يؤجل الى مستقبل لا محدود ، لكنه بعيد جداً بالتأكيد ، فرصة في تحقيق كامل للاشتراكية « الانتقال الى الشيوعية » . ولقد دلت تجربة التدخل في تشيكوسلوفاكيا على مدى ما أدى اليه هذا المسلك من اضعاف عسكري للبلدان الاعضاء في حلف وارسو ومن حصار اقتصادي للبلاد المتقدمة حتى الآن على سائر اعضاء الفريق وهي : تشيكوسلوفاكيا ، ومن انقسام ايدولوجي في المعسكر الاشتراكي ومن خسارة اشعاع الاشتراكية في اوربا كلها .

انه لو اوضح الدلالة ، من ناحية أخرى ، ان تتلقى سياسة الكتلة هذه اللطمة بعد اللطمة في هذا الجانب أو ذاك . فقد وجه تفتت العالم الامبريالي تحت وطأة هجوم حركات التحرر الوطني ، وتفكك منظمة ميثاق جنوب شرق آسيا O.T.A.S.E ، في آسيا ومنظمة حلف شمال الاطلسي O.T.A.N ، في اوربا ، بحركة انسحاب فرنسا والشقاكات الداخلية في داخل « اوربا » ، لقد وجه كل هذا ضربات موجعة لطمع أمريكا في الهيمنة على العالم الرأسمالي .

ولم تكن الهزات في المعسكر الاشتراكي وفي مجموعة وارسو التي تكونت للرد على تهديدات حلف الاطلسي ، أقل عنفاً . وان كان اجتياح تشيكوسلوفاكيا وآثاره اكثرها جذباً للإنتباه ، إلا أن التصدعات عميقة : فنذ حدوث الشقاق الاول في العالم الاشتراكي ، الذي نشأ عن حرمان يوغسلافيا في عام ١٩٤٨ ، وقع الانقسام الصيني فاعطى التناقضات بعداً عالمياً ، ثم نمو القوى الرامية للابتعاد عن المركز في الجماعة الاقتصادية للبلدان الاشتراكية (الكوميكون) الذي عبرت رومانيا في تصرفها عن أول اندفاعاته .

هذا التفكك في الكتلة ، الذي يمكن عكسه ، يسوق الدليل على عجز هذا النهج لحل المشكلات الدولية الحالية ، وأعني بذلك تقليص التوترات المتولدة عن وجود مستويات النمو الثلاثة .



لا يمكن ان يتحقق التكامل بانتهاج طرق اخضاع الاضعف للاقوى مكنياً وبحسب التسلسل المراتبي وبإضافة عدد معين من قوى الاتباع الى القوة الاعظم . والتكامل لا يمكن ان يتحقق كذلك بالـ « تعايش السلمي » المبني فقط على مباراة اقتصادية حيث يكون مرمى من هم أقل حظاً هو « اللحاق وتجاوز » الخصم الموجود في قمة التقدم . ان إعطاء الاتحاد السوفيتي من وجهة النظر هذه ، أفق « اللحاق وتجاوز »

الولايات المتحدة الأمريكية ، كما فعل على التوالي ستالين و خروتشيف ثم بريجنيف ، سيكون تورطاً للسير في الطريق المسدود ، في حين ليست الدعوة الخاصة ببلد اشتراكي هي في مجرد هذه المناقشة الكمية مع البلدان الرأسمالية المتقدمة ولكنها في خلق نموذج جديد للحضارة يقدم بديلاً واقعياً لنظام رأسمالي خاضع للشريعة العمياء : النمو من أجل النمو ، وعاجز عن ان يعين نفسه غائية انسانية صرفة .

فكما انه لا يمكن أن يقترح على أوروبا ، لكي تحمي استقلالها ، مثلما فعل سيرفان شريبير Servan - schreiber ، وان كان ذلك في سياق من الملاحظات مختلف تمام الاختلاف ، ان تعمل من جديد ما فعلته الولايات المتحدة . ذلك ان مثل هذه السياسة لن يكون في وسعها إلا ان تؤدي بأوروبا الى تبعية قهرية أكثر كذلك بازاء أمريكا .

انما المشكلة المركزية هي في تصور وتحقيق أشكال جديدة ، أصيلة من التكامل ، تستطيع وحدها ان تتيح التجاوز التاريخي للفوارق التي تفصل البلدان المصنعة عن البلدان النامية والولايات المتحدة عن أوروبا .

ان المبادرة الحاسمة ، بالنسبة لكل بلد هي التي تقوم على الوعي بما يمكن ان تكون مساهمتها الخاصة في ذلك : فهي ليست القوة العسكرية (التي منيت بانكسارات عظيمة) ولا الاستعمار الاقتصادي (الذي طار عليها غضب قارات باكملها من امريكا اللاتينية الى آسيا) بالنسبة للولايات المتحدة بل قوة التوسع الصحيحة في طاقتها العلمية والتقنية ؛ وهي ليست بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، المحافظة العقائدية ، بأي ثمن ، على أسطورة نموذج وحيد وكامل في بناء الاشتراكية ، بل بالمراجعة التي لا بد منها ، المثيرة الى أبعد حد ، التي ستسمع مرة أخرى ، باعطاء ثورة أكتوبر حظوتها كبديل وحيد ، واقعي للنظام الرأسمالي ، وباعطاء الاشتراكية إشعاعها كنظام وحيد قادر ، في الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، على حماية استقلال الانسان الذاتي وعلى ان تقدم للنمو غايات

انسانية صرفة .

اما فيما يتعلق بالصين فقد يكون طامة كبرى انعزالها بتحويل نموذجها الخاص الى معتقد والعمل على تعميمه على العالم بأكمله ، بدلاً من ان تساعد بلداناً أخرى واحزاباً اشتراكية أخرى ، على فهم أفضل ، من خلال التجربة الصينية ، للتنوع الضروري في نماذج الاشتراكية وفي موازين النمو ولاتخاذ البعد الضروري من قيم الحضارة واشكالها ومن الاشتراكية التي أعدت ، كلها ، في العالم الغربي .

كان في وسعنا ان نطيل في سرد المبادرات الواجب اتخاذها في كل بلد ، لكن المهم هو ان تلفت النظر الى ان هذا لا يعني هنا قط إرشاداً تقنياً . ففي كل بلد من هذه البلدان (ولو ان المعلومات بالنسبة للصين أصبحت أندر) ثمة رجال قد صاروا يعون هذه المشكلات وخاصة بين الذين يلعبون ، كعلماء ، دوراً رفيع الشأن في خلق الطاقة التقنية في أوطانهم ويعون الطرق التي يكون من الممكن السير فيها لتتال اعمالهم تمام مردودها . في الولايات المتحدة كثير من الباحثين في الذرة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والطلاب والجامعيين والمناضلين يتوقفون اليوم إلى تجديد في الحركة النقابية ويحشدون قوى قادرة على ان تصيب المركب العسكري الصناعي بالاختفاق . ويحي في الاتحاد السوفييتي ، بعض كبار الفيزيائيين وكبار الكتاب وعدد لا حصر له من المناضلين ، مساوياً المركب البيروقراطي العسكري .

وفي بلدان أخرى ، حيث تكون مهمة المعارضة أقل صعوبة ، في فرنسا وإيطاليا مثلاً ، تكون قوى التجديد ، المناهضة لتصلب الأجهزة ، عديدة . فهي تستطيع ان تكافح كفاحاً ، مؤزراً بالنصر ، للعمل على التحلل من التبعية لكتلة من الكتل وفرض عدم الانحياز .

وهكذا يأخذ صراع الطبقات ، على المستوى الدولي ، اشكالاً جديدة . ثمة شبيبة على وشك ان تولد ، تبدأ حياتها في اللحظة التي تخلق فيها الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، للجيل الجديد ، شروطاً في التفكير والعمل والحياة

مختلفة اختلافاً أساسياً عن شروط الأجيال السابقة .
فهل يمكن هذه القوى ان تتفق للعمل معاً ، فيما وراء جميع اختلافاتها ،
لقيادة كفاح الكتلة التاريخية الجديدة الطبقي ولتقديم الشك على ذلك التكامل
في التنوع ، وعلى ذلك التقسيم الدولي للعمل ، الذي يستطيع ان يحل من القرن
الواحد والعشرين ، قرن الثورة الدائمة في شروط حياة الانسان وآفاقه .
ان المبادرة الكبيرة ، على هذا المستوى الدولي ، هي المبادرة التي تتيح تبادل
المعلومات والمشاركة .

ويكون الهدف ، في العلاقات الدولية ، استبدال روابط المنافسة والمعارضات
وصدام الغاب ، التي يولدها صراع الطبقات على المستوى الدولي ، بالروابط
المطابقة لمقتضيات الثورة العلمية والتقنية الجديدة ولامكاناتها وأعني بذلك شكلاً
جديداً ، أصيلاً من الاشتراكية ، يستلزم خلقها مبادرات تاريخية جديدة على
الصعيد النظري وعلى الصعيد العملي .

وبالنسبة للطبقة العاملة وللكتلة التاريخية الجديدة فإن المشكلة التي يجعلها
حلها مشروطة بحل جميع المشاكل الأخرى هي المشكلة التي تطرحها للمساواة
المتزايدة في مستويات النمو وفي التوترات التي تنتج عنها .
فطالما لا تعالج هذه المشكلة الأساسية ، من العبث الاعتقاد بفعالية مفاوضات
معجزة قد تنقذ السلام والمستقبل دون تغيير شيء في العلاقات الموضوعية
الموجودة حالياً .

لقد 'حسب كل شيء حتى الآن ، تبعاً للبلدان ، بحساب القوة ، فالأقوى
فكروا بالهيمنة وفكر الأقل قوة ، باللاحق بالأقوى ، وجرى ذلك في الحالتين
بحساب الكتل والمسكرات المتجابهة سواء كمرحلة نحو الهيمنة أم كوسيلة
لمقاومة الهيمنة واستدراك الممكن منها .

ان مآل جميع المفاوضات التي لا يمكن الاستغناء عنها ، على أساس كهذا ،
حول المشكلات التي تتعلق بها حياة حضارة أو موتها ، الى الفشل أو الى المعجز ،

سواء أعنى ذلك المفاوضات الكبرى حول نزع السلاح النووي أو حول تقديم
العون من أجل التنمية أو المسائل المتناولة في هيئة الأمم المتحدة. وأبرز مثل
نموذجي لها وأقربها إلى الازدهان مثل الشرق الأوسط حيث تطرح في التحليل
الآخر ، المشكلة الأساسية في العلاقات بين النمو والتنمية . وهي تطرح هنا من
خلال علاقات كثيرة التعقيد كالإوضاع التي خلقتها الدول الكبرى ، في زمن
الاستعمار ، التي تسوي كل شيء على ظهر البلدان المستعمرة ، وفي المواجهة
الحاضرة تورطت جميع الكتل حتى عندما يتحقق الاتفاق ، على الأقل على
الورق ، فإن الجماعة الدولية تكون عاجزة عن نقله إلى وقائع .

إلا أن العلاقات الواقعية بين مستويات النمو (وبين الكتل التي تولدها) ،
القائمة خلف الاتفاقات المجردة ، تفرض منطقها المحسوس أي حصارها .

كان الأمر كذلك على المستوى العالمي .

حقيقة أن ثمة سياسة لـ « عدم الانحياز » (وإن كان هذا اللانتهاء ما يزال
بالنسبة لكثيرين من المشاركين برنامجاً وأملاً أكثر كثيراً منها حقيقة واقعة) ،
تؤكد نفسها خارج الكتل ، آخذة على نفسها تخفيف التناقضات في العلاقات
الدولية الناجمة عن سياسة الكتل واستبعاد وسائل القوة وحماية المساواة في
الحقوق وحق التقرير الذاتي لكل شعب وإقامة تعاون بين البلدان في معزل عن
الانظمة الخاص بكل منها .

منذ إعلان مبادئ باندونغ ، في إبريل (نيسان) عام ١٩٥٥ ، التي هي ،
من جانب آخر مبادئ ميثاق الأمم المتحدة نفسها ، أعيد تأكيد هذه الأهداف
في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة الخامسة عشرة وفي مؤتمرات البلدان غير
المنحازة في بلغراد في عام ١٩٦١ وفي القاهرة في عام ١٩٦٢ وفي عام ١٩٦٤ وفي
نيودلهي في عام ١٩٦٦ وفي المؤتمر العالمي الأول للتجارة والتنمية الذي عقد في
جنيف عام ١٩٦٤ بدعوة من منظمة الأمم المتحدة .

ولا شك في أن هذه البلدان « غير المنحازة » ، وفي نطاق منظمة الأمم

المتحدة تحت ضغطها ، هي التي عبرت عن الاهداف الأصلح لاقامة علاقات جديدة بين الامم . وأقترحت من أجل ذلك اجراءات ملموسة : اعادة تقدير ، على مستوى السوق العالمي ، لأسعار المنتجات الأولية التي تصدرها البلدان النامية ، - أشكال جديدة للتقسيم الدولي للعمل ، - تنظيم المساعدة من قبل مؤسسات دولية تجنباً للعلاقات الثنائية المشوبة دائماً بالاستعمار الجديد وتجنباً ، في هذه المنظمات الدولية ، لهيمنة المساهم الأقوى . وثمة مقترحات رائعة صيغت ، بهذه المناسبة لتحويل استثمارات التسلح الى تجهيز البلدان الفقيرة الاقتصادي .

كان هذا المجموع من المشاريع العملية ، ويظل ، صالحاً تماماً وسوف يكون تطبيقها فائقاً في تأثيره .

لكن المشكلة هي تماماً مشكلة تطبيقها . فطالما بقيت الفروقات العميقة في النمو ، وعلاقات القوة التي تترتب عليها والايديولوجيات المتولدة في كل بلد وفي كل معسكر بسبب هذه اللامساواة ، فان الذين يملكون لانفسهم - كما هي الحال في العالم الثالث - العدد والعقل لا يملكون في نفس الوقت القوة .

كل معسكر يعاني ، كرجع يرتداليه من الصدمة ، الآثار الضارة للايديولوجية التي ينحتها لتبرير التخطيط الأعمى في سير اقتصاده وسياسته . ولقد حاولنا ، في هذا البحث ، ان نطرح هذه المشكلة ، بالنسبة لكل بلد كبير وبالنسبة لكل توجيه كبير .

لقد حاولنا التدليل على التوالي كيف ان الايديولوجية المناهضة للشيوعية ، في الولايات المتحدة ، كتبرير للسباق إلى التسلح ، والحرب فييتنام ولدعم اعق الدكتاتوريات رجعية في العالم قاطبة ، تحجب وراءها تشوهاً عميقاً في الاقتصاد الأمريكي ، - سياسة للهيمنة لا تكشف عن نفسها بوقاحة أكثر مما كانت في أيام بورنهام عام ١٩٤٨ ، ولكنها تواصل الهام التطبيق الأمريكي ، - وقمعال بعد يتخذ شكل المكارثية المتطرفة ولكنه يستطيع في كل لحظة ان يتكشف عن تأجيجات جديدة ، - وعجزاً عن حل المشكلة السوداء ، مشكلة البؤس

ومشكلة منازعة الشيبة ، - ونمواً أعني وقبيحاً ، ليس فحسب لا يحتوي على غائية انسانية ولكنه يبدى امكاناته في البحث باستخدام طاقته الانتاجية بصورة جزئية متناهية في جزئيتها ، وامكاناته في البحث وفي الخلق بصورة بالغة المهابة . كما بينا كيف ان الاحكام العرفية ، في بداية الأمر ، والحى التي ولدها الشعور بالحصار ، حق عندما ارتخى الطوق الخارجي المضروب حول البلاد ، ثم بعدئذ وسواس « اللحاق والتجاوز » ، كل هذا قد قاد الاتحاد السوفيتي الى تشوهات مماثلة في اقتصاده بسبب عبء السباق النووي والفضائي (الباهظ أكثر منه على الولايات المتحدة بما ان الدخل القومي فيه أقل كثيراً منه في الولايات المتحدة) ، وإلى انطواء ايدولوجي مذعور ، خشية « التخريب الايدولوجي » ، كما أدى بدءاً من هذه المنطقة إلى تأخر مرعب في نمو البنى الفوقية ، مع تصور للدولة وللحزب مضاد للعلم ومضاد للديموقراطية ، كانت نتيجته انه جعل تحقيق الإصلاح الاقتصادي صعباً جداً ووقف عقبة في وجه الثورة العلمية والتقنية الجديدة وهي شرط لتحقيق اشتراكي كامل وللاتقال إلى الشيوعية .

وثمة ملاحظات مماثلة قد تكون صالحة بالنسبة للصير وبالنسبة لكثير غيرها من البلدان .

هكذا ثمة طرق تكون مسدودة .

كطريق محاولات الهيمنة ، التي يسودها الادعاء باحتواء الشيوعية في العالم بأكمله وبارغامها على التراجع .

وطريق محاولات اللحاق أو التجاوز في « مباراة » تغذي الوهم الأخير ببلشفة حتى أمريكا نفسها .

وطريق محاولات التغلب على التنمية باقتفاء أثر البلدان المتقدمة فيما قطعته من أشواط منذ البداية ووفقاً للمناهج نفسها : فلقد اقيم الدليل على انه من المستحيل التغلب على التنمية بطريق رأسمالي . فما من بلد من بلدان « العالم الثالث » قد حصل ، عن هذا الطريق ، لا على استقلال حقيقي ولا على رفع محسوس لطاقته

الاقتصادية ومستوى حياته . ذلك ان بلدان امريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا التي تنتمي الى العالم الرأسمالي ما زالت ماضية في تغلفها . والاستثناءات الوحيدة هي الصين وفيتنام وكوبا ، التي نجحت في « الاقلاع » تماماً لانها غيرت العلاقات الاجتماعية تغييراً أساسياً وبشرت في بناء الاشتراكية وفقاً للنماذج نوعية ، مختلفة عن النماذج الأوروبية . ورغم أن اسم « الاشتراكية » يستعار اليوم في بلدان ، تطبق فيها الإيرادات الموجهة مع الاكتفاء بقوانين الاستعمار الجديد ، فإن ثمة تجارب معنة تبذل جهودها في الافلات من هذه النزعة التوهمية ومن قبضة هذا التأثير باختيار « طريق غير رأسمالية للنمو » ، وهذه هي حالة الجمهورية العربية المتحدة خاصة وسوريا والجزائر — ولا سيما في عهد بن بللا — ومالي قبل الانتفاضة العسكرية المستوحاة من الاستعمار الجديد التي ألفت بهذه البلاد مرة ثانية في البلبلة ، وحالة غينيا على الرغم من المحاولات الخطرة لعكس هذه الحركة والتي تستطيع في كل لحظة ان تعود بها الى وضع كل شيء موضع الاتهام ، وبعض الحالات الأخرى كذلك .

في عالمنا المشوش تعطى الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، تماماً لانها تفتتح إمكانات باللغة الضخامة ، لا تشترك مع إمكانات الماضي بأي قياس ، تعطى للمشكلات التطبيقية ابعاداً هائلة ومقلقة . ذلك ان الاوتوماتيكيات القديمة ، بعد أن تترك الخاصة قوتها السلبية ، وهي في سير حركتها الأعمى ، تفاقم من أشكال اللامساواة ومن التوترات .

* * *

ان المبادرة ، على هذا المستوى ، لا يمكن ان تقوم على صياغة برنامج ما ، بل على تبديل المناهج وعلى تحقيق العكس الضروري .
اما البرامج ، كما رأينا ، فهي موجودة بكثرة ، وثمة اجراءات ممتازة مجدت في هذا الشأن .

الا ان التبديل في المنهج يقوم على امعان التأمل والتفكير في شروط التحقيق .

ان الصعوبات تنشأ على مستوى كل بلد . فالشروط يمكنها هنا اذن وهنا
فحسب ان تعد وتثيا . ذلك انه هنا يجب العمل .
وهذا لا يمكنه ان يحدث عن طريق منظمة دولية فحسب حيث لا يملك
العدد والعقل ، كما رأينا ، القوة بالضرورة .

انما المقصود ، في كل بلد ، هو العمل على مد يد المساعدة لامتلاك الوعي
بالمشكلات الجديدة التي تطرحها الثورة العلمية والتقنية الجديدة وتعبئة الرأي
العام ، وفي المقام الاول ، الطبقة العمالية والكتلة التاريخية الجديدة بالوعي بهذه
المشكلات وباعلام موضوعي حول المحاولات السائرة في هذا الاتجاه نفسه ،
التي تجري في البلدان الاخرى .

لكي تكون هذه التعبئة فعالة يجب ان تحرك بحسب الاولوية ، أكثر العناصر
ديناميكية في « الكتلة التاريخية » الجديدة ، الناشئة من التحول الكبير .
ان الاصلة في هذه الحركة هي انها تتجه إلى تحقيق وحدة العالم والانسان
لا بطريق الهيمنة أو التسامح السلي أو التطابق في الشكل بل بتكامل يسمح
بتحقيق وحدة سيمفونية ، ينمو فيها كل شعب وكل نظام وفقاً لقانونه الخاص .
انه لا امر طوباوي ان ننتظر السلام من تساهل الاشتراكية في اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفيتية أو من قلب الرأسمالية في الولايات المتحدة إذ أن امامنا
عشر سنوات على أقصى تقدير لايقاف السباق إلى مصير مجهول (رؤياوي) من
الجوع والتسلح .

فان ما يكون ممكناً في المباشر هو ان نلح كثيراً في اتجاه رأسمالية غائبة في
الولايات المتحدة واشتراكية تطبق تطبيقاً ديموقراطياً في الاتحاد السوفيتي ،
وعلى البحث عن موازين جديدة ومناهج جديدة للنمو في العالم الثالث .
وليس في وسع الوسائل ، لكي تكون فعالة ، ان تتناقض مع الغايات التي
يوصل السعي اليها : لا مع برلمان عالمي ولا - أقل - كذلك - حكومة
مديرين عالمية .

لذلك تقدر المشاورة ضرورية لامتلاك الوعي بالمشكلات الناشئة بكل ابعادها وجميع النتائج المترتبة عليها . والمرحلة الاولى لا يمكن ان تكون اذن الا مرحلة المبادرة في حوار حقيقي بين الحضارات ، حضارات الشرق وحضارات الغرب وحضارات الجنوب .

ولا يمكن ان يكون غرض التنظيم الدولي للحوار والتشاور ، الوصول الى صياغة قضايا ذات منزع توجيهي أو أمر ، وانما استخلاص موضوعات البحث والتفكير .

يجب الا يكون ، في تكوينه ، مشكلاً من « منتدبين » رسميين من الدول والاحزاب والمؤسسات المهنية أو الثقافية . ويجب الا يستبعد أي عضو قد ينتمي إلى هذه المؤسسة أو تلك أو حتى قد يحتل فيها مركزاً رفيعاً ، ولكنه لا يكون في وسعه ان يدخله إلا بصفته الخاصة . ذلك ان ما يقدمه ، يقاس ، لا بوظيفته ، وانما بمساهمته في وضع أو حل المشكلات أو بالاعلام الذي يحمله . قد تعطى المؤتمرات العلمية الاشكالية والادورية ، وانما التي تجتمع حول مشكلة منفردة ، تجسداً لهذا التشاور وتسهل رواج الافكار واعداد التركيب الوقتي الذي يعجل بثه وتعميمه في وعي ملايين الرجال والنساء .

فلا بد اذن من وجود وسيلة دائمة للتعبير ، مجلة دولية لا يكون غرضها جدلياً بل تنقيسياً ، تعطي في كل لحظة نظرة اجمالية عن التحولات الجارية وعن فعلها المتبادل وعن المبادلات الممكنة والضرورية في تغير العلاقات الانسانية لكي تتمكن الثورة العلمية والتنقية الجديدة ، في آن واحد ، من ان تنتشر انتشاراً كاملاً ، بجميع ما يترتب عليها من نتائج ، ولكي تساعد لا على خلق أليات جديدة بل على خلق الشروط لتفتح كامل للانسان ولكل انسان .

في جهد كهذا من الاعلام والتركيب وتقدير الاحتمالات المستقبل ، يلعب من يحملون اليوم القوة الحاسمة في تحول العالم ، من علماء وباحثين ، في المقام الأول ، دوراً رئيسياً .

ولا شك في انه سيكون من السهل التهمك مما سوف يدعوه بعضهم ساخرين ، بدولية المثقفين والتكنوقراطيين . ولكن طابع المشروع نفسه يستبعد تشبيهات كهذه . قبل كل شيء ، لانه لا يتجه إلى اعطاء توجيهات ولا نصائح لأي انسان . وطموحه الوحيد هو تلبية الحاجة إلى وعي منظم للتغيير . فلا يمكن إذن ان يعني الاستعاضة به لا عن الدول ولا عن الاحزاب ولا عن الكنائس ولا عن المؤسسات الكبرى الدولية في منظمة الأمم المتحدة ، أو اليونسكو .

ذلك ان السير الى الاشتراكية في البلدان المتقدمة ، لم يعد يمر ، في عصر الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، من خلال الشعار الذي أعيد ، في عصر وفي بلدان ، ذات طابع زراعي متميز : وهو تحالف العمال والفلاحين . فالمهمة صاحبة الأولوية والحاسمة بالنسبة للمستقبل ، بالنسبة لتكوين «الكتلة التاريخية» الجديدة هي اتحاد قوى العمل والثقافة .

ان تشكيل الكتلة التاريخية الجديدة ، يحدث ، بصورة مختلفة ، في البلدان الآخذة في طريق النمو ، نظراً إلى بنيتها الطبقية : ولسنا ندعي امتلاك مفتاح هذه المشكلة (كما اننا لا ندعي من جانب آخر أن لدينا الجواب على جميع المسائل التي اثارناها في هذا البحث) ، ولكن التفكير في هذه المشكلة يصبح صعباً ، اذا كنا لا نتصور نمو هذه البلدان الا على شكل تكرار للمراحل التي سبق ان قطعتها البلدان « الغربية » ، في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين . فكما ان الثورة الصينية قد دلت على انه كان من الممكن الانتقال مباشرة من مجتمع زراعي – اقطاعي الى الاشتراكية دون المرور بمرحلة رأسمالية ، كذلك ليس من المستبعد استدراك التأخر الاقتصادي والتقني الحاليين لا بتصنيع من النمط القديم بل بالدخول ، بصورة أقل مباشرة ، في الثورة العلمية والتقنية الجديدة . وعلى هذا فان مسألة تنوع الموازين في النمو تطرح نفسها على جميع المستويات . فليس المقصود بتاتا في البلدان المتقدمة ، ان يستعاض ، في العلاقات الدولية كما في كل بلد ، عن التصور الماركسي للتناقض والكفاح الطبقي ، بنظرية

عن اللامساواة في النمو ولا ان توضع هذه النظرية جنباً إلى جنب مع ذلك
التصور ، بل بالعمل على الربط بينها ، وبيان كيف ان هذه اللامساواة في النمو
تقتضي ، في عصر الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، اشكالات جديدة من الكفاح
من أجل الطبقة العاملة والكتلة التاريخية الجديدة .

لم يجر تصور التقنية داخل التقنية وانما في افق أعم من الكفاح الطبقي يستطيع
وحده ان يعين له غايته الأسمى ، تلك التي كان لماركس الفضل في انه أول من
أدركها وهي : تحرير العمل وتحرير الانسان من الآلية .

ولقد حاولنا ان نبين على مدى هذا الكتاب بان المشكلة الجوهرية ، بالنسبة
لكل بلد هي مساعدة « الكتلة التاريخية » الجديدة على الوعي بوحدتها وعلى
الالتحام ، إذ أنها هي وحدها تستطيع ان تفتح آفاق المستقبل وتجنيد المبادرات
التاريخية الحاسمة وحشد القوى القادرة على اجراء التغيير .

ان ما تضمنه هذا الفصل الأخير من افكار قليلة يتجه فحسب إلى اقتراح ما
قد يمكنه ان يكون امتداد هذا التحليل للشروط الجديدة لكفاح الطبقات على
المستوى الدولي في العصر الذي تدعوه فيه الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، في
كل بلد ، إلى المبادرة الضرورية ، للوعي بالكتلة التاريخية الجديدة التي يكون من
الممكن تكوينها .

ليس المقصود اذن محاولة طوباوية لخلق « هيئة عليا » ، فوق الطبقات
وفوق الكتل ، تعبر على المستوى الدولي ، عن كفاح الطبقات .

انما المقصود هو تنظيم على مستوى كوكبنا لمشاورات القوى التي تصنع
المستقبل الانساني كما تصنع مستقبل كل امة ، اعني بها الطبقة العاملة والكتلة
التاريخية الجديدة الناشئة في كل بلد .

وانجاز هذه المهمة هو المهمة التي كان ماركس ثم لينين يعيّنانها ، بحق ،
للاحزاب الشيوعية .

اذا كانت المبادرة التي نطرحها قد أصبحت ضرورية ، فذلك يكون فحسب

لسد النواقص لدى من كان عبثها ملقى على عاتقهم ، نظراً لقصور القادة السوفيت في واجباتهم النظرية ، إذ أن اهتمامهم الأكبر ينصرف إلى فرض نموذجهم في الاشتراكية الذي فقد صلاحه ، وبالنظر لما يمثله في ادعاء القادة الصينيين .

ان اعظم قوتين في العالم الاشتراكي ، الاتحاد السوفيتي والصين ، يقودهما اليوم اناس يطعمون في فرض نموذجهم الأوحده في الاشتراكية على الاحزاب الشيوعية الأخرى عملياً (أياً كانت الاحتياطات الكلامية المتخذة لاختفاء هذا القصد) . وهذا يؤدي ليس إلى الهزيمة المفجعة بين هاتين القوتين وانقسام الحركة فحسب بل وإلى خسارة الاشتراكية لاشعاعها في العالم قاطبة وإلى اضعاف الاحزاب الشيوعية في كل بلد تقبل فيه بالتأثر الايديولوجي بهذين المعتقدين .

فهذا هو الذي يقود الاشتراكية الى عتية المنعطف الكبير .
ليس المقصود ان نستعيز بانفسنا عن الأحزاب العمالية الموجودة ، ودون ذلك ان نحاربها ، بل ان نساعدنا على انجاز التحول الضروري لممارسة هيمنتها ، فعلياً ، في كل بلد ، داخل الكتلة التاريخية الجديدة .

اذا كان قادة الاحزاب العمالية لم يعوا بانفسهم ضرورة ابتداع أسلوب جديد للعلاقات يسمح بالتفكير النظري المشترك ، فان العمال اليدويين والفكرين ، وهم العنصر المحرك للكتلة التاريخية الجديدة والذين يعيشون الحاجة الملحة لهذا التفكير النظري الجديد سيجدون الوسائل التي تجعل هذا التفكير ممكناً والتي ستمنع مرة أخرى ، الحركة حيويتها بالتهينة لتجديد قيادتها .

يقتضي انجاز هذه المهمة نقداً من نمط جديد ، نقداً ايجابياً لا سلبياً فحسب :
فليس يكفي استخلاص التناقضات الداخلية في نظام من الانظمة للبرهان على انه من المستحيل القبول بالترتيب او بالخلل الموجود ؛ يجب كذلك ، بل يجب خاصة البرهان على انه من الممكن تصور ترتيب آخر وتحقيقه وتغيير قواعده

الذبذبة للتقليل من الفارق بين ما يكون ممكن التحقيق بعد الآن وبين ما يكون ، حالياً ، واقعاً هزئياً .

هذا العكس في منهج النقد ، وهو نتيجة مترتبة على التحول الكبير الذي يجعل الوضوح التقني للممكن في المقام الاول ، لا يؤدي البتة إلى بناء طوباوية ، لكنه ، على العكس ، يقود ، وفقاً لعبارة غورز Gorz الى « البرهمان على ضرورة التغيير بإمكان حدوثه » .

وهذا لا يعني البتة ان « تجلب من الخارج » للطبقة العمالية والكتلة التاريخية في جملتها ، مجموعة من العقائد ، وانما على العكس ، يعني الوعي ، كما ساق مثله ماركس ، بالمقتضيات المنبثقة من داخل هذه الطبقة وهذه الكتلة وان يوضح الوعي تمام الوضوح بما ينطوي عليه من قصد بدلالة الممكنات الحالية . وتشتمل المساعدة على ادراك هذا الممكن ، في آن واحد ، على الاستماع وعلى الاستعلام الثابت عن الوعي العفوي ، بال « تقصى العمالي » الذي رسم ماركس في عام ١٨٨٠ خطوطه الكبرى ، وعلى التفكير العلمي ، في الوقت نفسه ، حول التحول الجاري والآفاق التي يفتحها .

ليست المبادرة التي نقترحها ، على الصعيد الدولي ، شيئاً آخر ، سوى التنسيق بين هذه المبادرات الوطنية على مستوى الكرة الارضية وهذا الادراك للممكن ، الذي يسمح هو وحده بالوعي بضرورة تغيير قاعدة الذبذبة وبعدم الاعتقاد بالمفاوضات المعجزة التي تسوي المشكلات دون المساس باساسها الموضوعي ، وانما بالشروع بمعالجة المشكلة الواقعية التي يشترط حلها حل جميع المشكلات الأخرى : وضع حد للفوارق في مستوى النمو حيث تنشأ جميع التوترات .

ان القوى موجودة ، في كل بلد وفي العالم لحل هذه المشكلة التي تتوالد في رحمتها جميع المشكلات الأخرى .

فالمهمة الأولى هي استخلاص المرامي بوضوح والآفاق بعيدة المدى والمناهج

التي تلي تطلعات هذه الآفاق ومقتضياتها المستقرة فيها والتي تشكل فلسفتها
الضمنية . كان ماركس يقول : « ان الافكار تصبح قوة مادية عندما تجتاح
ال جماهير . » والمقصود هو مساعدة هذه القوة في نموها وفي تعاضدها : ان نكون
عاملاً مساعداً للتحول الكبير بان نقدم ، في كل لحظة ، الى جميع هذه القوى
الواقعية ، هذه المعلومات وهذه التركيبات وهذا التقدير لاحتالات المستقبل ،
كنصر حي من تفكير كل واحد .

هذا المشروع ، كخميرة للاختبارات البشرية الكبرى ، في هذا الهزيع
الأخير من القرن العشرين ، يجب ان يساعد على تأسيس حوار الذين يحبون
المستقبل .

* * *

إذ لم يعد السكوت ممكناً .

فهرست

٥	كلمة الناشر
٦	مقدمة
١٧	الفصل الاول : ما هي الثورة العلمية والتقنية الجديدة
٥١	الفصل الثاني : الولايات المتحدة وتنتاج الثورة العلمية والتقنية الجديدة
٨٣	الفصل الثالث : الاتحاد السوفييتي ميلاد نموذج للاشتراكية
١٤٩	الفصل الرابع : امكان نماذج اخرى من الاشتراكية
١٩٧	الفصل الخامس: آفاق ومبادرات في سبيل مستقبل اشتراكي في فرنسا
٢٤٣	الفصل السادس: الثورة العلمية والتقنية الجديدة والعلاقات الدولية

من منشورات دار الآداب

المرأة الاشتراكية

ترجمة جورج طرابيشي

ثورة في الثورة

تأليف ريجي دوبريه

دفاعا عن الثورة

تأليف ريجي دوبريه

الاشتراكية والتسيير الذاتي

تأليف البير ميستر

حرب المقاومة الشعبية

تأليف الجنرال جياب

الارهابيون والقذائيون

تأليف رولان غوشيه

مكتب سياسية
من منشورات دار الآداب

ماركسية القرن العشرين

تأليف روجيه غارودي

الماركسية والمساواة القومية

تأليف جورج طرابيشي

النزاع السوفييتي الصيني

تأليف جورج طرابيشي

الانسان ذو البعد الواحد

تأليف هربرت ماركوز

متى يطلع الفجر يا رفيق

قصة الثورة الروسية

تأليف جان بول أوليفيه

مؤسسة جواد للطباعة والنشر - تليفون ٢٩٠١٣٢ - ٢٨٢٤٦ بيروت - لبنان

هكذا الكتاب

هذا الكتاب الذي وضعه الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي ،
هو الذي كان السبب الرئيسي في فصله من اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي الفرنسي .

ويقول غارودي في اول الكتاب وفي آخره : « لم يعد الصمت
ممكناً ! » وهو في الواقع يحلل ازمة الحركة الشيوعية الدولية التي
تحدد بالانشقاق الصيني وباحتلال تشيكوسلوفاكيا وبفساد النظرية
الماركسية في اذهان القادة الشيوعيين . وبعد ان يستبعد المنظر
الماركسي اسباب المجادلة يبحث عن اسباب هذه الازمة فيتكشفها
في الثورة الجديدة التي طرأت على آليات الاتصال بين البشر وفي
المواصلات ، التي لم تتلاءم معها بعد لا الحركة الشيوعية ولا
العالم الرأسمالي .

وهذا الكتاب ، بما يليق به كذلك من نظرة جديدة على ازمة
الحضارة الاميريكية ، يبذل جهداً لطرح مشاكل نهاية القرن العشرين
الاساسية وللاعداد المنعطف الكبير نحو اشتراكية ذات وجه انساني .
وسواء كان المثقفون العرب مؤيدين لآراء غارودي او معارضين
له ، فسوف يجمعون على خطورة هذا الكتاب ، لان صاحبه ، مؤلف
« ماركسية القرن العشرين » قد احدث اهم تيار في الماركسية المعاصرة .